الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة "أبي بكر بلقايد"

– تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

التخصص : نقود، بنوك و مالية

الموضوع :

أثر العولمة المالية على البنوك التجارية في الدول النامية – دراسة مقارنة –

إعداد الطالبة :

يوسفي كريمة

تحت إشراف :

د. بن بوزيان محمد

أعضاء لجنة المناقشة :

•أ.د. بوطالب قويدر	أستاذ التعليم العالي	–جامعة تلمسان–	رئيسا
•د.محمد بن بوزيان	أستاذ محاضر	–جامعة تلمسان–	مشرفا
•د.طاولي مصطفى كمال	أستاذ محاضر	–جامعة تلمسان–	ممتحنا
•د.تشوار خير الدين	أستاذ محاضر	–جامعة تلمسان–	ممتحنا
•د.شريف مصطفى	أستاذ محاضر	–جامعة تلمسان–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2008/2007

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه فله الفضل وله الثناء الحسن.

أقدم باسم هذا العمل المتواضع تشكراتي إلى أستاذي الفاضل والمشرف على رسالتي الدكتور محمّد بن بوزيان على قبوله بتأطير هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة.

وأشكر الأساتذة الأفاضل لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأشكر السيّد معلاش عبد الرزاق على توجيهاته القيّمة .

كما لا أنسى أساتذتي الكرام بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة سيدي بلعباس على حرصهم لي بإتمام المشوار الدراسي.

وإلى كل أساتذة جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان.

وإلى كل عمال وعاملات المكتبة .

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذه المذكرة

إلى كل هؤلاء أهدي بخالص تشكراتي هذه الرسالة القيمة.

الفهرس

الفهرس
كلمة شكر
إهداء
قائمة الأشكال و الجداول والصور
مقدمة عامة

الفصل الأول: عموميات حول العولمة الاقتصادية

مقدمة الفصل..... 01
المبحث الأول: مفاهيم حول العولمة..... 02
المطلب الأول: مفهوم العولمة..... 02
المطلب الثاني: تاريخ العولمة وتطورها..... 10
المطلب الثالث: جذور أو مسببات العولمة..... 12
المطلب الرابع: أبعاد ومراكز العولمة..... 13
المبحث الثاني: مفاهيم حول العولمة الاقتصادية..... 15
المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية وخصائصها..... 15
المطلب الثاني: آليات العولمة ومظاهرها..... 21
المطلب الثالث: البعد الإيديولوجي للعولمة الاقتصادية..... 25
المطلب الرابع:العوامل المسببة للعولمة الاقتصادية..... 27
المطلب الخامس:أنواع العولمة الاقتصادية..... 29
المبحث الثالث : النتائج المترتبة على العولمة الاقتصادية..... 31
المطلب الأول: النتائج الايجابية والسلبية..... 31
المطلب الثاني:آثار العولمة الاقتصادية على الدول النامية..... 33
المطلب الثالث: أثر العولمة على الاستثمار الأجنبي..... 34
المطلب الرابع:موقع الاقتصاد العربي في العولمة الاقتصادية..... 34
المطلب الخامس: الدول النامية ومواجهة تحديات العولمة..... 37

خاتمة الفصل..... 40

الفصل الثاني : عموميات حول العولمة المالية

مقدمة الفصل 41
المبحث الأول : مفاهيم حول العولمة المالية 42
المطلب الأول : مفهوم العولمة المالية و مؤشراتها 42
المطلب الثاني : العوامل المفسّرة للعولمة المالية 45
المطلب الثالث : تطور العولمة المالية 49
المطلب الرابع : أسس العولمة المالية وخصائصها 51
المطلب الخامس: مقاربات العولمة المالية..... 55
المبحث الثاني: أثر العولمة المالية على البلدان النامية..... 57
المطلب الأول : مزايا العولمة المالية..... 57
المطلب الثاني: مخاطر العولمة المالية..... 59
المطلب الثالث: أثر العولمة المالية على سوق الصرف..... 69
المطلب الرابع: أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي الوطني..... 71
المطلب الخامس: العولمة المالية :الخرافة والحقيقة..... 73
المبحث الثالث: الأساليب اللازمة لمواجهة تحديات العولمة المالية..... 74
المطلب الأول :نظرة على واقع المصارف العربية 74
المطلب الثاني :مدى استفادة البلدان النامية من العولمة المالية..... 77
المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة للاستفادة من الوضع الاقتصادي الدولي..... 78
المطلب الرابع: أساليب مواجهة مخاطر العولمة المالية..... 82
خاتمة الفصل..... 84

الفصل الثالث : أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي

مقدمة الفصل..... 85

الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات:

المبحث الأول :الإنترنت والشبكة العالمية ويب "WEB"..... 87
المطلب الأول: تعريف شبكة الحواسيب..... 87
المطلب الثاني: نشأة الإنترنت..... 89
المطلب الثالث: مفهوم الإنترنت..... 93

المطلب الرابع: تركيبة شبكة الإنترنت.....94
.....المطلب الخامس: عموميات حول البريد الإلكتروني EMAIL.....96
المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية 101
المطلب الأول: مفهوم ودوافع التجارة الإلكترونية.....101
المطلب الثاني: أنشطة واتجاهات التجارة الإلكترونية.....104
.....المطلب الثالث: المراحل التي مرت بها التجارة الإلكترونية.....106
المطلب الرابع: الدول النامية ومصطلح التجارة الإلكترونية..... 111
المطلب الخامس: منافع وسلبيات التجارة الإلكترونية:.....112
المطلب السادس: مواقع التجارة الإلكترونية وبعض النصائح المقدمة.....117
المبحث الثالث:البنوك الإلكترونية.....122
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإلكترونية.....122
المطلب الثاني: النقود الإلكترونية.....131
المطلب الثالث: جهاز الصرف الآلي (ATM) 135
المطلب الرابع: بطاقات الدفع البلاستيكية.....139
المطلب الخامس: المقاصة الإلكترونية البنكية.....149
البنوك الشاملة ،الاندماج و التكتلات، الخوصصة واتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS :
المبحث الأول: البنوك الشاملة.....152
المطلب الأول:تعريف ووظائف البنوك الشاملة : UNIVERSAL BANK.....152
المطلب الثاني :أهم أسباب التوجّه نحو البنوك الشّاملة.....156
المطلب الثالث: مقومات وأساليب التحول للبنوك الشاملة 159
المطلب الرابع: المصارف الشاملة المزايا والتكاليف 161
المطلب الخامس:نظرة كلية على إدارة البنوك الشاملة.....163
المبحث الثاني: الاندماج وخصخصة البنوك 167
المطلب الأول:مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه.....167
المطلب الثاني: أسباب و دوافع الاندماج المصرفي 171
المطلب الثالث:آليات اتخاذ قرار الاندماج المصرفي 172
المطلب الرابع:إيجابيات وسلبيات الدمج المصرفي.....175
المطلب الخامس:خصخصة البنوك.....176

المبحث الثالث :الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس GATS).....182
المطلب الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات 183
المطلب الثاني:الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات 184
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات.....185
المطلب الرابع: الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية.....186
المطلب الخامس: مزايا وسلبيات تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية..189
خاتمة الفصل.....189

الفصل الرابع: البنوك التجارية الجزائرية –دراسة مقارنة-

مقدمة الفصل.....190

الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات

المبحث الأول: واقع وآفاق قطاع تكنولوجيات الاتصال الحديثة في الجزائر:.....193
المطلب الأول: خدمات الإنترنت 193
المطلب الثاني: بداية الإنترنت في الجزائر.....194
المطلب الثالث: مقاهي الإنترنت" CYBER CAFE".....195
المطلب الرابع: أسباب تأخر المنطقة العربية بالالتحاق بركب تكنولوجيا الاتصالات.....201
المطلب الخامس:إحصائيات هامة عن مستخدمي شبكة الإنترنت.....203
المبحث الثاني:التجارة الإلكترونية في الجزائر:.....206
المطلب الأول:واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.....207
المطلب الثاني: إحصائيات مهمة عن عدد الأنترناتيين.....207
المطلب الثالث: معوّقات نمو التجارة الإلكترونية في الدول النامية.....209
المطلب الرابع: تطور التجارة الإلكترونية في بلدان العالم.....210
المبحث الثالث:قطاع الخدمات المصرفية في الجزائر:.....211
المطلب الأول: البطاقات الإلكترونية في الجزائر.....212
المطلب الثاني:المقاصة الإلكترونية في الجزائر.....218
المطلب الثالث: جهاز الصرف الآلي في الجزائر.....224

البنوك الشاملة ،الاندماج و التكتلات، الخوصصة واتفاقية تحرير تجارة الخدمات

المبحث الأول:البنوك الشاملة وخوصصة البنوك في الجزائر.....230
المطلب الأول: البنوك الشاملة في الجزائر.....230

المطلب الثاني: نماذج البنوك الشاملة في دول العالم.....230
المطلب الثالث: خوصصة البنوك في الجزائر.....231
المبحث الثاني:الاندماج المصرفي.....234
المطلب الأول: الدمج المصرفي في الجزائر.....234
المطلب الثاني: أهم نماذج الدمج المصرفي في القطاع المصرفي العربي والدولي.....235
المطلب الثالث:معوقات الدمج المصرفي العربي.....241
المبحث الثالث :الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس GATS).....242
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في البلدان النامية.....242
.....المطلب الثاني: الانعكاسات المتوقعة لاتفاق على الدول النامية:.....243

خاتمة الفصل..... 245
الخاتمة العامة.
الملاحق
قائمة المراجع

قائمة الأشكال والبيانات

رقم الفصل	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول	الشكل (01)	أبعاد العولمة	14
	الشكل (02)	التعريف بالعولمة الاقتصادية	19
	الشكل (03)	خصائص العولمة الاقتصادية	21
	الشكل (04)	أنواع العولمة الاقتصادية	29
الفصل الثاني	الشكل (01)	نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1975-1997	43
الفصل الثالث	الشكل (01)	البيئة التنظيمية للإنترنت	92
	الشكل (02)	تطور الإنترنت	93
	الشكل (03)	مكونات شبكة الإنترنت	95
	الشكل (04)	تسمية مورد الإنترنت	98
	الشكل (05)	عدد مستعملي الإنترنت في العالم في 2007م	100
	الشكل (06)	معدلات نمو أعداد المشتركين في الإنترنت في العالم العربي(حتى	100

	فيفري 2000م)		
	الشكل (07)	HOW MANY ONLINE WORLD WIDE WEB	100
	الشكل (08)	نمو التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة 1998-2003 في قطاعات الأعمال والمستهلكين	109
	الشكل (09)	حجم التجارة الإلكترونية لعام 2004م موزعا حسب القارات (تريليون دولار أمريكي)	110
	الشكل (10)	حجم التجارة الإلكترونية لعام 2003م حسب توقعات مراكز الأبحاث (بليون دولار أمريكي)	110
	الشكل (11)	توقعات حجم التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط عام 2002-2003 على التوالي (بليون دولار أمريكي)	111
	الشكل (12)	ملخص منافع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر المشتري	113
	الشكل (13)	ملخص منافع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر البائع..	114
	الشكل (14)	أهم الخدمات المصرفية المقدمة عبر شبكة الإنترنت.	128
	الشكل (15)	وظائف البنوك الشاملة	155
الفصل الرابع	الشكل (01)	مراحل عملية المقاصة الإلكترونية	222

قائمة الجداول

رقم الفصل	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الأول	الجدول (01)	مقارنة في عدد السكان بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة	34
الفصل الثاني	الجدول (01)	نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1975-1997	43

	الجدول (02)	ترخيص خدمات الاتصالات في البلدان العربية	205
	الجدول (03)	ARAB BASIC TELECOMMUNICATION INDICATORS (31/12/2004)	206
	الجدول (04)	إحصائيات مهمة عن مستخدمي الإنترنت وعدد الخطوط الثابتة و المحمولة بالدول العربية لسنة 2004	206
	الجدول (05)	إحصائيات مهمة عن مستخدمي الإنترنت وعدد الخطوط الثابتة و المحمولة بالدول العربية لسنة 2005	206
	الجدول (06)	تطور التجارة الإلكترونية في العالم (1996-2003)(بالمليار دولار)	210
	الجدول (07)	عدد الأنترناتيون في أوروبا (بالمليون)بمجموع 44 مليون أنترناتي أوروبي.	211
	الجدول (08)	عدد الأنترناتيون في العالم (بالمليون)	211
	الجدول (09)	بداية العمل بنظام المقاصة الإلكترونية في تونس	218
	الجدول (10)	تطور رأسمال القرض الشعبي الجزائري من (1966-2006)(الوحدة: دج)	231
	الجدول (11)	مقارنة بين البنك الجديد الناتج عن الاندماج مع " البنك الأهلي التجاري" أكبر بنوك المنطقة حاليا	235
	الجدول (12)	نماذج من الدمج المصرفي في القطاع المصرفي العربي	237-238
	الجدول (13)	أكبر 20 بنكا أمريكيا من حيث الرأسمال	239
	الجدول (14)	أكبر البنوك الأوروبية بعد موجة الاندماج الأخيرة	240

	الجدول (02)	صافي الرساميل الخاصة إلى الدول النامية(مليار دولار)	44
	الجدول (03)	نسبة مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول(%)	46
	الجدول (04)	تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول	49
	الجدول (05)	تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية (الوحدة :مليار دولار)	58
	الجدول (06)	أهم مؤشرات المصارف العربية	76
الفصل الثالث	الجدول(01)	ملخص لأهم تواريخ تطور شبكة الإنترنت	94
	الجدول (02)	المقارنة بين التجارة التقليدية و التجارة الإلكترونية في طريقة الشراء و الوسائل المستعملة.	103
	الجدول (03)	تطور حجم التجارة الإلكترونية خلال الفترة 1995-2002(بالمليار دولار)	108
	الجدول (04)	إحصائية نمو التجارة الإلكترونية في دول الخليج العربي -القيمة التقديرية لحجم التجارة الإلكترونية (الأرقام بالمليون دولار)-	109
	الجدول (05)	الفرص والمنافع التي توفرها التجارة الإلكترونية للموردين والعملاء معا.	115
	الجدول (06)	الفرق بين البطاقة البنكية وبطاقة الائتمان	148
الفصل الرابع	الجدول (01)	مستوى المنافسة في خدمات الاتصالات في البلاد العربية 31 Dec. 2003	204

⁂قائمة الصور⁂:

رقم الفصل	رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
الفصل الثالث	الصورة (01)	الصفحة الرئيسية للبريد الإلكتروني GMAIL	97
	الصورة (02)	الصفحة الرئيسية للبريد الإلكتروني YAHOO	97
	الصورة (03)	الصفحة الرئيسية لموقع أمازون	118
	الصورة (04)	عند نقر إحدى الكتب	119
	الصورة (05)	نموذج لشيك إلكتروني	134
	الصورة (06)	جهاز صرف آلي	137
	الصورة (07)	شاشة جهاز الصرف الآلي	137
	الصورة (08)	أنواع لبطاقات متداولة في العالم	146
	الصورة (09)	مكونات البطاقة البلاستيكية من الجهة الأمامية ومن الجهة الخلفية	147
	الصورة (10)	أنواع سكانر شيك	151
	الصورة (11)	شاشة لعملية المقاصة الإلكترونية لشيك بعد عملية السكانير.	151

	الصورة (12)	أجهزة المقاصة الإلكترونية (كمبيوتر+جهاز سكانر)	151
الفصل الرابع	الصورة (01)	نماذج من البطاقات الإلكترونية في الجزائر	216-215
	الصورة (02)	صكّ ذو شريط مغناطيسي(NT 112-09)	220
	الصورة (03)	كمبيالة ذات شريط مغناطيسي (NT 112-23)	220
	الصورة (04)	شيك بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–	223
	الصورة (05)	شيك لبنك كريدي ميتيال الفرنسي.	223
	الصورة (06)	أشكال مختلفة لجهاز الصرف الآلي:	226
	الصورة (07)	عرض م.آ.أ.ن:PRESENTATION DU D.A.B	226

⁂قائمة الملاحق:⁂

عنوان الملحق
شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et Monétique « SATIM »
Architecture générale de la solution (modules BFI)
Lancement de L'application (Télécompensation)
Scannerisation de la remise
VALIDATION DE LA REMISE
الحكومة تعرض 30 بالمائة من بنك التنمية المحلية للبيع–جريدة الشروق اليومي–
AVIS AUX DETENTEURS DE CARTES BANCAIRES – SATIM-
عملية اندماج بنكي– دبي الوطني والإمارات الدولي–في 2007/03/07م مع بيان صحفي.

مقدمة عامة:

أ-تمهيد:

يشهد العالم في وقتنا الحاضر الكثير من موجات الأحداث والتغيرات المتسارعة والمتواصلة والمتعددة في جميع المجالات منها السياسية ،الاجتماعية ،الثقافية وحتى على الساحة الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية التي تشكل في مجملها صناعة عالم جديد يختلف في معالمه عمّا ساد خلال الحقبة التاريخية السابقة.

والمتتبع للتطورات الاقتصادية لابد له أن يلاحظ مدى التغير الذي تشهده اقتصاديات الدول من تحول جذري نحو الأخذ بأسباب الاقتصاد الحر وآلياته،التوجه نحو التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية ،المؤسسات العملاقة متعددة الجنسيات والاندماجات بين الوحدات الاقتصادية والأسواق المالية الكبيرة ،الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، الخوصصة والدخول إلى المجال الرقمي.

كل هذه المفاهيم نستطيع إيجازها في كلمة واحدة هي العولمة "**mondialisation**" بما تحمله هذه الكلمة من آثار على البلدان سواء كانت إيجابية أو كانت سلبية.

لكن هناك عدة عولمات منها :العولمة السياسية ،العولمة الثقافية ،.وهنا كاقتصاديين نقتصر الدراسة فقط على العولمة الاقتصادية لأنها تمثل مجال تخصصنا تاركين المفاهيم الأخرى لتخصصات وعلوم أخرى.

ويتحدد مفهوم العولمة الاقتصادية بكل آثارها وفي إطار تزايد الاعتماد المتبادل وتكون الأسواق العالمية ،تحركات الأسعار والتغيرات في حجم ونوعية الإنتاج وتوجيهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال وتَسبّب في ظل موجة التحرير المالي ما يسمى بأزمات العولمة كما ظهر تحديدا في أزمة جنوب شرق آسيا وغيرها.

ومن جهة أخرى ،يكشف مفهوم العولمة الاقتصادية على نوعين أساسيين وهما:

العولمة الإنتاجية والعولمة المالية .وتكشف هذه الأخيرة عن الانعكاسات والآثار المختلفة على دول العالم الثالث وخاصة الجزائر كمنطقة لها أهميتها وإستراتيجيتها على الخريطة العالمية خاصة وأن هذه الدول تشهد حاليا تغيرات هيكلية في مجال تطبيق برامج التنمية الاقتصادية واتجاهات نحو تحرير القطاعات التجارية ودعوة الاستثمارات الخاصة للمشاركة في خطط التنمية الاقتصادية وتحول أسواق المال إلى مراكز جذب مغرية للاستثمارات المحلية والأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك ،التوجه نحو إعادة هيكلة المنظومة المالية والمصرفية وعصرنتها (العولمة المصرفية) وفق المعايير الدولية وتعزيز الوساطة البنكية ،حيث أن هناك علاقة وطيدة بين العولمة المالية والجهاز المصرفي من خلال ما أحدثته وما تحدثه العولمة من تغيرات مصرفية عالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك المحلية ،وما ينتج عن ذلك من أثر على اقتصاديات البنوك التجارية من ناحية الأداء والسياسات والعمليات والنتائج والتوجهات على نطاق أي دولة من دول العالم.

والمتتبّع لنشاط البنوك التجارية الجزائرية منذ نشأتها ،نلاحظ حركة انتشار واسعة لهذه البنوك في مختلف البيئات والأقاليم كما نلاحظ تطورا مستمرا في طريقة عملها وتحسنا مضطردا في أدائها وسعيا دؤوبا منها لتفادي أخطاء الماضي، حيث كانت البنوك التجارية تعمل وفق تنظيم التخطيط المركزي الذي يقر بضرورة تمويل المؤسسات العمومية وفقا لصيغة النظرة المركزية وبالتالي حدث شلل لعمل المصارف وجمّد حركتها.

وبالتالي قلل من فرص تطورها ومواكبتها للتغيرات العالمية حيث اعتبرت بمثابة صناديق لتخزين الأموال فقط.

وبعد التحولات ،قامت الجزائر سنة 1988م بإصلاحات هيكلية هدفها التوجه نحو التحول إلى اقتصاد السوق.ومن بين الإصلاحات إصلاح المنظومة المصرفية ،حيث جاء قانون النقد والقرض حيث مكّن المصارف من خروجها من دائرتها المغلقة وإعادة بعثها من جديد ووضعها في إطار تنافسي والتطلع إلى المستقبل ومواجهة تحدياته ومساعدتها على مواكبة هذه التطورات الهائلة في مجال العمل المصرفي خاصة مع توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوجه نحو تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجاتس GATS بهدف تنشيط فعالية النظام المصرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ب-الإشكالية:

انطلاقا مما سبق ،يمكن صياغة الإشكالية التي يعالجها هذا البحث في سؤال رئيسي وهو:

ماهو أثر العولمة المالية على البنوك التجارية في الدول النامية وخاصة الجزائر ؟ أو بعبارة أخرى ،ماهي أهم التطورات التي طرأت على البنوك التجارية في ظل العولمة المالية في البلدان النامية؟

ج-أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

-إبراز المفاهيم الأساسية للعولمة المالية .

-إظهار الوجهين المختلفين للعولمة المالية من إيجابيات وسلبيات على اقتصاديات البلدان النامية والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

- الاستفادة من إيجابيات العولمة وتفادي السلبيات المتوقعة .

-التوقف عند السمات العامة التي تتسم بها اقتصاديات البلدان النامية.

-تعريف المجتمع الجزائري بأهمية استخدام التجارة الإلكترونية في التبادلات التجارية.

-توعية المجتمع الجزائري بأهمية استخدام الخدمات البنكية عبر الإنترنت وأيضا تكثيف استخدام البطاقات البلاستيكية.

-إعادة تأهيل البنوك التجارية وفق متطلبات العالم عن طريق التكيف والتأقلم كإنشاء البنوك الشاملة ،الخوصصة والدمج المصرفي .

- الاستفادة من بعض بنود اتفاقية التجارة العالمية فيما يختص بقطاع الخدمات المصرفية .

- الاستعداد لمقابلة المنافسة والعمل على التطوير واستخدام التقنية .

- حث المصارف على التغيير الذي تتطلبه العولمة وذلك باستخدام التقنيات الحديثة وتنوير الفكر الإداري بما تقتضيه متطلبات العولمة

د-أهمية الدراسة:

يكتسي البحث في موضوع أثر العولمة المالية على البنوك التجارية في الدول النامية أهمية علمية بالغة لكونه من جهة موضوع العصر، وكونه يرفع من كفاءة البنوك التجارية وتأهيلها لتواكب البنوك التجارية العالمية من جهة أخرى وذلك كنتيجة التعاقدات التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبحث سبل الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي.لأن النظام المصرفي هو بمثابة مرآة عاكسة لوضعية البلد،فهو يعتبر من مقومات تطوره أو من مظاهر تخلفه.

وبالتالي نلخص أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- إيجاد تعريف محدد للعولمة من وجهة النظر الاقتصادي إيجابياتها وسلبياتها وأثر ذلك في أداء البنوك التجارية خاصة الجزائرية ومدى إمكانية هذه المؤسسات للتطور والتحديث واستخدام الإستراتيجيات الحديثة حتى تتمكن من مواكبة العولمة والتفاعل معها .

-التعرض إلى التحديات التي تجابهها البنوك التجارية وأهم الأدوات والأساليب التي تستخدم للخروج من المحلية إلى الدولية .

-إظهار الطرق الحديثة للتعاملات الإلكترونية وضرورة العمل بها بدلا من الطرق التقليدية.

-محاولة القضاء على الأمية المعلوماتية.

-توعية الفرد الجزائري عن طريق الإعلانات بضرورة التعامل بخدمات البنوك الإلكترونية واستخدام النقود الإلكترونية ومنها البطاقات البلاستيكية لسرعة التعاملات وربح الوقت وكذا توفر الأمن باستعمالها بدلا من الانتظار لفترات طويلة أمام شبابيك البنوك.

-حث المؤسسات المصرفية العمومية على احترام المعايير الدولية في المهنة المصرفية والرفع من كفاءتها التنافسية.

-تشجيع البنوك التجارية على التغيير من الأساليب الإدارية وتحرير الذهنيات المكتسبة من الاقتصاد المركزي لتمكين إدراج عصر التكنولوجيا في المصارف والحث على عمليات الخوصصة والدمج المصرفي والتوجه نحو تكوين المصارف الشاملة بهدف الرفع من أدائها.

بالإضافة إلى:

-تدعيم المكتبة الجامعية بالمواضيع الحديثة المواكبة للعصر التكنولوجي نظرا لنقص أو انعدام مثل هذا النوع من المراجع هذا من جهة.ومن جهة أخرى ،التعريف بمفهوم العولمة المالية وما يحمله هذا المعنى من إيجابيات وسلبيات على النظام المالي والمصرفي وتبيان أهم آثاره مع التركيز على البنوك التجارية في الدول النامية بصفة عامة والبنوك التجارية الجزائرية بصفة خاصة ومحاولة إنشاء مقارنة بسيطة بين ما يدور في البنوك التجارية

الجزائرية وما يجري في بقية العالم سواء المتقدمة أو النامية بهدف توضيح بعض النقائص التي تعانيها المصارف ومحاولة إيجاد حلول ترفع من كفاءتها في إطار المنافسة بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

هـ-منهجية ومرجعية الدراسة:

نظرا لتعدد الجوانب المتعلقة بإشكالية هذا البحث ،اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمثل تقديماً لأدوات وأسس ومعطيات الموضوع ،كما اعتمدنا في الجاني التطبيقي على المنهج المقارن وذلك لتوضيح أكثر لبعض المسائل أو لفهم أكبر لبعض الأسس والمعطيات أو لتشخيص أعمق لبعض التجارب وذلك لتبيان واقع البنوك التجارية الجزائرية في ظل العولمة المالية ومقارنتها ببعض الدول مع التركيز على تلك البلدان التي توفرت لنا بشأنها المعلومات كالدول النامية مثل: تونس،دول الخليج العربي والدول المتقدمة مثل:أمريكا ،أوروبا ،اليابان...الخ .

بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج التاريخي كتطور العولمة ، الإنترنت، التجارة الإلكترونية ،والمقاصة الإلكترونية... لمحاولة التذكير واسترجاع هذه المفاهيم في أذهاننا بالإضافة إلى بعض الإحصائيات التي تمّ عرضها وتمثيلها عن طريق برنامج "EXCEL ".

للتذكير،اعتمدنا على المنهج المقارن نظرا لقلة عمل البنوك التجارية الجزائرية بالنظام الإلكتروني (حديث النشأة) وانعدام عمليات الخوصصة (ماعدا خوصصة القرض الشعبي الجزائري لكن لم تُكتمل بعد) والاندماج المصرفي والبنوك الشاملة حيث تنعدم المعلومات والمعطيات الخاصة بالمسح إن حاولنا القيام بدراسة الحالة .

لذا نترك عملية المسح إلى بحوث مستقبلية إن كان هناك تطور لهذه العمليات في بلادنا في السنوات المقبلة إن شاء الله.

وتماشياً مع المناهج المذكورة سابقاً ،لجأنا في دراستنا على الأساليب التالية:

-أسلوب البحث الأكاديمي: الذي يعتمد على المراجع المختلفة سواء كانت باللغة العربية ،الفرنسية أو الانجليزية كالكتب ،المجلات ، مقالات ،وثائق مقدمة من طرف البنوك ، مواقع إنترنت وكذا معطيات خاصة ببعض المنظمات الدولية ك:البنك العالمي ،صندوق النقد الدولي باعتبار أن هذين الأخيرتين هما الأكثر تناولاً للمواضيع الحديثة خاصة في مجال العمل المصرفي.

-الأسلوب الميداني: وذلك بالقيام بزيارات مختلفة لبعض البنوك التجارية كبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– القرض الشعبي الجزائري –CPA– والبنك الوطني الجزائري –BNA– والاطّلاع على بعض التقنيات المستعملة حديثاً كنظام المقاصة الإلكترونية –TELECOMPENSATION– وكيفية تصوير شيك بجهاز السكانر ،وكذا توضيح بعض الشروحات حول نظام الدفع الجديد وعن أجهزة الصرّاف الآلي ،بالإضافة إلى تقديم بعض الوثائق والمجلات الخاصة بها والمتعلقة بالموضوع.

-كما أطفينا لموضوعنا هذا ،صبغة جديدة وهي إثراء البحث من خلال تقديم صور مبسطة ومعبرة وهذا حتى يتسنّى للقارئ توضيح بعض المصطلحات الاقتصادية الحديثة المعقّدة وإزالة كل الغموض عنها مثل: صور

لجهاز الصرف الآلي والشاشة، الشيك الإلكتروني، البطاقات البلاستيكية لمختلف بنوك الدول ، مكونات عملية المقاصة الإلكترونية، شاشة لشيك مصور بالسكانر، صورة لشيك (NORMALISE) .

و-حدود الدراسة:

قمنا بدراسة هذا البحث من خلال جانبين هما:

*الجانب النظري: ويتضمن كل المفاهيم الخاصة بالعولمة ،العولمة الاقتصادية ،العولمة المالية،آثارها على البنوك التجارية،الدول النامية ...

*الجانب التطبيقي: ويهتم بدراسة مقارنة لواقع البنوك التجارية الجزائرية مع بنوك تجارية لبنوك أخرى سواء كانت متقدمة أو نامية.

ز-أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع لأسباب حفّزتنا على اختياره منها الأسباب الموضوعية وأخرى ذاتية.

فأمّا الموضوعية ،فتتمثل في كون مفهوم العولمة المالية وأثرها على البنوك التجارية الجزائرية تعتبر من المواضيع الهامة التي لم تنل نصيبها الكامل من الدراسة والبحث ،خاصة في ظل التطور الهائل والمستمر لتكنولوجيا العمل المصرفي .

أمّا الأسباب الذاتية ،فتتمثل في رغبة الاطّلاع على كل ماهو جديد وعصري يواكب التطورات العالمية والاستفادة من مجالات المعلوماتية التي تتطور باستمرار وبالتالي إحداث نوع من المزج بين كل ماهو نظري مع كل ماهو معلوماتي لأننا اليوم نعيش فيما يسمى بالاقتصاد الرقمي DIJITAL ECONOMY.

بالإضافة إلى إدخال مصطلحات البنوك الشاملة ،الخوصصة ،الدمج المصرفي في عمل المصارف واعتمادها كحلول لإنقاذ المنظومة المصرفية الجزائرية من الانهيار والابتلاع من قبل البنوك الأجنبية والرفع من مستوى أدائها في إطار المنافسة واتفاقية تحرير الخدمات المالية.

وكل هذا من شأنه إثراء المكتبة والبحث العلمي.

ح-صعوبات البحث:

لايخلو أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث ،إلاّ أنّ تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني عن بلوغ هدفنا ، ونذكر أهمها فيما يلي:

*ندرة الكتب الخاصة بموضوع العولمة المالية بالمكتبات الجزائرية وإن وُجدت فأغلبيتها لكُتّاب مصريين أمثال :الدكتور عبد المطلب عبد الحميد والدكتور عبد العال حماد كون أن البنوك التجارية المصرية خاضت مجالاً واسعاً في مجال الثورة التكنولوجية في العمل المصرفي وعمليات الخوصصة ،الدمج المصرفي والبنوك الشاملة.

* قلة أو بالأحرى انعدام المراجع الوطنية التي تتناول محاور الموضوع ماعدا بعض الدراسات السابقة مثل:كتاب "التجارة الإلكترونية" للدكتور "بختي إبراهيم" ومذكرة "بلحرش عائشة" وكذا البنوك الإلكترونية ل"الوافي ميلود".

* اعتمادنا بدرجة كبيرة على شبكة الإنترنت نظراً لحداثة الموضوع .

* اعتمادنا أيضاً على بعض المقالات المنشورة في الصحف الوطنية والتي تتناول كل التطورات اليومية التي تشهدها البنوك التجارية مثل : إدخال نظام الدفع الجديد (البطاقات وأجهزة الصرف الآلي وبعض الإحصائيات)، خوصصة القرض الشعبي الجزائري و دخول بنوك أجنبية للجزائر ...الخ.

ط- خطة البحث:

نظرا لشساعة هذا الموضوع وبناءا على إشكالية وأهداف الموضوع ،قمنا بتقسيمه إلى قسمين على النحو الآتي:

-القسم النظري: ويتضمن ما يلي:

الفصل الأول: "عموميات حول العولمة الاقتصادية": ويتكون من المباحث التالية:

حيث تعرّضنا في المبحث الأول عن أهم المفاهيم حول العولمة بمختلف التعاريف وانتهينا بتعريف شامل ودقيق لها ،كما تناولنا المقاربات المختلفة ،تاريخ العولمة وتطورها،جذورها ومسبباتها، أبعادها ومراكزها.

المبحث الثاني: مفاهيم حول العولمة الاقتصادية وفيه أبرز المفاهيم حول العولمة الاقتصادية من تعاريف وخصائص،آلياتها ومظاهرها، البعد الإيديولوجي للعولمة الاقتصادية، العوامل التي أدت إلى العولمة وأخيرا أنواعها.

وفي المبحث الثالث: أظهرنا أهم النتائج المترتبة على العولمة الاقتصادية من نتائج ايجابية وسلبية، آثارها على الدول النامية، آثارها على الاستثمار الأجنبي وموقع الاقتصاد العربي في العولمة الاقتصادية.

وأخيرا، الدول النامية ومواجهة تحديات العولمة.

الفصل الثاني: عموميات حول العولمة المالية: ويتكون من:

المبحث الأول: يتطرق إلى مفاهيم عامة حول العولمة المالية من مؤشرات ، أسباب وجودها ، تطورها ، أسسها ، وبعض المقاربات حولها.

وفي المبحث الثاني: يبين أثر العولمة المالية عل البلدان النامية من مزايا و مخاطر ، أثرها على سوق الصرف وعلى النمو الاقتصادي الوطني .

وأخيرا المبحث الثالث:حيث يظهر الأساليب اللازمة لمواجهة تحديات العولمة.حيث نرى فيه واقع المصارف العربية قبل ظهور العولمة المالية وهل البلدان النامية تستفيد من الوضع الاقتصادي الدولي وأخيرا أساليب مواجهة مخاطر العولمة.

الفصل الثالث: ويتكون من :

1- الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتّصالات: ويتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: الإنترنت والشبكة العالمية WEB:حيث نرى فيه تعريف شبكة الحواسيب، نشأة الإنترنت، مفهومها ،تركيبتها ،البريد الإلكتروني...)

المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية: نرى فيه ما يلي: مفهوم التجارة الإلكترونية، دوافعها ، أنشطتها ،مراحلها،مجالاتها ، إيجابياتها وسلبياتها،....

المبحث الثالث: البنوك الإلكترونية:وفيها مفهوم البنوك الإلكترونية ،كيفية العمل بها، المزايا،المخاطر،التحويلات المالية الإلكترونية،ماهية الأموال المتداولة،النقود الإلكترونية،أشكالها ..

أما المبحث الرابع: فسنتناول نظام المقاصة الإلكترونية: مفهومها و كيفية العمل بها.

2- البنوك الشاملة ،الاندماج و التكتلات، الخوصصة واتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS وفيه:

المبحث الأول: البنوك الشاملة:(مفهومها ،وظائفها، المزايا والتكاليف....)

المبحث الثاني: الاندماج البنكي: (مفهومه، مبرراته، أنواعه، أسبابه وشروطه...)

المبحث الثالث:. خوصصة البنوك: (مفهومها ،أهدافها، أساليبها، آثارها...)

المبحث الرابع: اتفاقية GATS: (مفهومها، جوانبها، ...).

-القسم التطبيقي: ويتكون من فصل واحد يجسد القسم النظري كالآتي:

الفصل الرابع :وفيه نقوم بعملية إسقاط لأثر العولمة المالية على البنوك التجارية الجزائرية بصفة خاصة ومقارنتها ببنوك دول أخرى سواء في الدول النامية لاسيما العربية منها أو بنوك بعض الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا و اليابان.

الخاتمة العامة: تتناول الإجابة عن الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج.

الفصل الأول:

عموميات حول

العولمة الاقتصادية

الفصل الأول: عموميات حول العولمة الاقتصادية:

مقدمة الفصل:

شهد الرّبع الأخير من القرن العشرين موجة من التغيرات العالمية السّريعة ،فالاقتصاد العالمي تحوّل إلى قرية صغيرة بفعل الثّورة التكنولوجية والمعلوماتية ونتج ما يسمى بالعولمة والتي لا يزال يُثار حولها الجدل من حيث تحديد مفهوم دقيق لها،نظراً لتشعّب المحتوى الفكري للمفهوم ونظراً لتأثر المفهوم بانحياز الكُتّاب والباحثين والمفكرين الإيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً.

وفي هذا الصدد، حاولنا إيجاد تعريف ولو شامل لمفهوم العولمة وخاصة العولمة في جانبها الاقتصادي بدراسة مختلف التعريفات ،سواء كانت عربية أو أجنبية.لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :

- **المبحث الأول: مفاهيم حول العولمة**

مفاهيم حول العولمة بمختلف التعاريف، (المفهوم،المقاربات،تاريخها وتطورها،جذورها ومسبباتها،أبعادها ومراكزها).

- **المبحث الثاني: :مفاهيم حول العولمة الاقتصادية**

فسنتناول مفاهيم حول العولمة الاقتصادية (التعريف والخصائص،الآليات والمظاهر، البعد الإيديولوجي للعولمة الاقتصادية، العوامل التي أدت إلى العولمة،أنواعها).

- **المبحث الثالث: النتائج المترتبة على العولمة الاقتصادية**

أهم النتائج المترتبة على العولمة الاقتصادية(النتائج الايجابية والسلبية، آثارها على الدول النامية، آثارها على الاستثمار الأجنبي) وموقع الاقتصاد العربي في العولمة الاقتصادية.

وأخيرا، الدول النامية ومواجهة تحديات العولمة.

المبحث الأول: مفاهيم حول العولمة:

كتب الكثير عن العولمة، مقالات وأبحاث، وخصصت المجلاّت والصحف صفحات وأعمدة، بل أعداداً بأكملها للعولمة، وعُقدت النّدوات والمؤتمرات، وأصبح مصطلح العولمة على لسان كل قارئ وحديث السّاعة. وفي هذا الصدد، سنتعرض لأهم التعريفات الأساسية لمصطلح العولمة من ناحية الفكر العربي، الفكر العالمي وكذا من وجهة نظر مؤيديها لنحدد عبر هذه التعاريف المفهوم العام والشامل للعولمة.

المطلب الأول: مفهوم العولمة:

هناك عدة تعاريف للعولمة نذكر أهمها فيما يلي:

◈ على تعدد الشروح وتنوع التفسيرات التي حاول بها مفكرو العصر من المشتغلين بالفكر السياسي في اتجاهاته الثقافية والاجتماعية فهم العولمة وتفسيرها، فإن أجمع شرح للعولمة وأعمق تفسير لدلالتها ومضامينها ،لايخرجان عن اعتبار العولمة – في دلالتها اللغوية أولا – هي جعل الشيء عالميا، بما يعني ذلك من جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة.وهذا هو المعنى الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة **GLOBALISATION** في الإنجليزية والألمانية ، وعبّروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح **MONDIALISATION** ،ووضعت كلمة (**العولمة**) في اللغة العربية مقابلا حديثا للدلالة على هذا المفهوم الجديد. (1)

ومهما تعددت السياقات التي ترد فيها(العولمة)، فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع، في اللغات الحية كافة، هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد، ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالمياً.

◈ وإذا رجعنا إلى المعجم العالمي الشهير (ويبسترز)، فنجد أن العولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية ،وبخاصة جعل نطاق الشيء ، أو تطبيقه ،عالميا .لكن هذا المفهوم لاينسجم في عمقه مع دلالة اللفظ(2) ومفهوم المصطلح ،كما يشاع ويتردد في العالم اليوم.

◈ وهي كلمة مقتبسة من كلمة العالمية أو التكامل العالمي بمعنى الشمولية والتعميم، وهي نظام يهدف إلى تعميم تطبيق أمر ما على العالم كله.(3)

◈ كلمة "عولمة " مصدرها اللغة الإنجليزية **GLOBALIZATION** وقد بدأ استخدامها في بدايات الثمانينيات من القرن العشرين في المدارس الأمريكية لإدارة الأعمال وقد وردت في دراسات وأبحاث حول إستراتيجية التسويق مع الأمريكي ،**OHMAEK** والياباني **PORTER E.M**

---

(1) DR.ABDULAZIZ OTHMAN ALTWAIJRI, « LA MONDIALISATION ET LA VIE CULTURELLE DANS LE MONDE ISLAMIQUE », PUBLICATIONS DE L'ORGANISATION ISLAMIQUE POUR L'EDUCATION, LES SCIENCES ET LA CULTURE- ISESCO-1423H/2002, P39.

(2) WEBSTER'S NEW COLLEGIATE DICTIONARY, 1991, P 521

(3) أنظر المعجم على الموقع: http://www.arabicdictionaries.com/exterms3.asp

وعبرت عنها الصحف الأنجلو-سكسونية قبل أن تهيمن على الخطاب السياسي النيوليبرالي وقد عبرت الدراسات التي تشيد بهذه العولمة التقنية **TECHNO-GLOBALISME** عن ولادة عالم بدون حدود تحركه شركات بدون جنسية.(1)

◈ يرى البعض،أن العولمة هي تهديد للهوية وللشعوب المغلوبة على أمرها، فتهدر سيادة الدولة ومصلحة الفرد لحساب السيطرة الاقتصادية، بدعوى المساعدة على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة في الاستثمار والرفاه للجميع. ومن ثم ينبغي أن نرفضها شكلا وتفصيلا، ومن أنصار هذه الرؤية البروفيسور"**المهدي المنجرة**" ، حيث ذكر في مؤلفه "**عولمة العولمة**"،"إنما هي بصرف النظر عن كل المقاربات والتأويلات، مرحلة من مراحل الاستعمار الجديد الذي تعمل القوى الكبرى (وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى) على التأسيس والترويج لها ليس فقط على مستوى الممارسة والتطبيق ولكن أيضا على مستوى الثقافة والفكر".(2)

◈ وترجع جذور كلمة" العولمة "من مدلول العالم، ويعد كل من "**OLIVER REISER**" و"**B.DAVICE**"أول من نحت فعل يعولم" **TO GLOBLIZE**"،وذلك في أربعينيات القرن العشرين، بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط حيث تنبأ بحدوث تآلف بين الثقافات وصولا إلى ما أسميناه بالنزعة الإنسانية العالمية.

وفي هذا الإطار،فإن كلمة" **GLOBAL**" تشير إلى ماهو عالمي أو كوني، ولا يفضل الكثير من الاقتصاديين والمختصين العرب استخدام لفظ العولمة لعدم وجود أصل لها في العربية، وبدلا منها يستخدمون كلمة "الكونية" نسبة إلى الكون و "الكوكبية" نسبة إلى الكوكب، وفي حين أن الفرانكفونيين يفضلون استخدام عبارة "**MONDIALISATION**" نسبة إلى الكوكب في الفرنسية "**LE MONDE**"،ويبدو عموما أنه يفضل استخدام العولمة بإرجاعها إلى أصلها الأنجلوسكسوني وجعلها اسم عَلم أجنبي يشار إليها ب:" **GLOBALIZATION**"كما هو حال أسماء العلم الأجنبية.(3)

◈ و يرى "**د. حاتم بن عثمان**" العولمة على أنها "تعني كل شيء ولا تعني شيئا بعينه".(4)

◈ ويلاحظ" **د.طاهر لبيب**"، أن انتشار مصطلح العولمة انتشار مفاجئ متسيب،لا تتضح ملامحه جعل منه في النص العربي "كارثة" عامة لا تخلو من امتداد غيبي.(5)

---

(1) د.علاء أبو عامر، "العلاقات الدولية (الظاهرة والعلم-الدبلوماسية والإستراتيجية)،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،الطبعة الأولى،2004،ص75 -77.

(2) أنظر الموقع: http://www.chez.com/elyahyaouiy/preface18.htm

(3) د.ممدوح محمود منصور،"العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد"،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2003،ص14.

(4) د.حاتم بن عثمان،"العولمة والثقافة"،عرض إيناس حسني،مجلة العصور الجديدة ،القاهرة،العدد الرابع،1999،ص226.

(5) د.الطاهر لبيب ،"تعريف المثقف العربي للعولمة"،كتاب قضايا فكرية، دار قضايا فكرية،القاهرة،الطبعة الأولى،أكتوبر1999،ص202.

◈ ومن زاوية أخرى ،يرى "**د.طارق حجي**" أن العولمة ليست فكرة مطروحة للنقاش والجدل وإنما هي "أمر واقع" تحاول الجهات التي تتبوأ قيادة العالم الغربي،والتي تتبوأ في نفس الوقت مقعد السائق على مستوى مسيرة البشرية العالمية،و "كأمر واقع" تعمل هذه الجهات (وأوّلها الولايات المتحدة الأمريكية) على فرضه وتعميمه بجوانبه الاقتصادية وبجوانبه الأخرى الحديثة ومن أهمها الشق الثقافي والفكري، وهكذا تكون العولمة أبعد ما تكون عن فكرة مطروحة للنقاش،وإنما أشبه ما تكون بظاهرة طبيعية كالزلازل أو البراكين التي من العبث أن نناقش هل هي أشياء جيدة أم سيئة،والصواب أن نعمل على التعامل معها أفضل وأنجح تعامل. (1)

◈ يعرف كل من "**هانسن بيتر مارتين وهارلد شومان**" العولمة على أنها:"تحوّل العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتّسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا. (2)

◈ كما يعرف الدكتور "**جلال العظم**" العولمة على أنها :"وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ،ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج تجمعات المركز الأصلي والدولة والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على سطح النمط ومظاهره قد تمّت.(3)

◈ ويُعرّفها "**أوليفيه دولغوس**" :"العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحوّل العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الأفراد والأماكن مُلغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد،وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق. إنها تقتات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات، وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبنى، تحدد ممثليها الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنّمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام".(4)

---

(1) د.طارق حجي،"الثقافة أولا وأخيرا"،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مكتبة الأسرة،القاهرة،الطبعة الأولى،2000،ص97-98

(2) د.شذا جمال الخطيب،"العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"،مؤسسة طابا، القاهرة،الطبعة الأولى،2002،ص13.

(3) أ.د.صادق جلال العظم، رئيس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب –جامعة دمشق–،"الثقافة العربية وثقافات العالم–حوار الأنداد–"مداخلة بعنوان :"ماهي العولمة؟"، ورقة بحثية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس،1999،ص 47.

(4) د.مبارك بوعشة،"البعد الاقتصادي للعولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري ،قسنطينة، العدد16 ،ديسمبر2001، ص182

◈ وتعرف أيضا على أنها خطة رأسمالية غربية تستهدف استنساخ العالم على صورتها، أي قولبته وتنميته بالشكل الذي يخدم أهداف القوى العظمى أو: مشروع لتنميط العالم أو نمذجته في شكل التوجه والمنهج والممارسة.

◈ وهي محاولة جادة لتكريس أو تجنيد الشرعية الدولية لخدمة مصالح الدول المتقدمة صناعيا بقيادة أمريكية.

◈ وهي خطاب ثقافي وسياسي تحت شعار أو أطروحة تسمى بالنظام العالمي الجديد الذي ينطوي في ظاهره على شعارات عديدة مثل حقوق الإنسان، السلام والديمقراطية، بينما جوهره هو تعميق الفجوة (فجوة التخلّف) بين الشمال والجنوب، والقضاء على أي محاولة للثنائية القطبية، والسيطرة على ثروات الشعوب، وطمس حضارات الشعوب لصالح قوة عظمى.[1]

◈ وأيضا تُعرف العولمة على أنها:"انفتاح على العالم وهي حركة متدفقة ثقافيا،اقتصاديا، سياسيا وتكنولوجيا".[2]

◈ وهي حقبة التحوّل الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل اللامتكافئ.

◈ وتعرف أيضا بأنها جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيّز المحدود إلى آفاق اللامحدود يعني هنا العالم كله.[3]

◈ وتعرف على أنها استعمار في ثوب جديد صُنع في أمريكا، أمّا البُعد الآخر للعولمة أو التغريب الثقافي فهو الإساءة العنصرية وتأصيل التفرقة العنصرية.[4]

◈ وينظر" **WATERS**" إلى العولمة على أنها العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والاجتماعية،ويتزايد في نفس الوقت،إدراك الأفراد لذلك التراجع.

أمّا"**DUNNING**" فيعتبر العولمة، عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل يُنظّم ويُرتّب نظام الاقتصاد الحالي.

---

(1) د.عبد السلام أبو القحف،"العولمة وحاضنات الأعمال"،حالات عملية وحلول مشكلات،مكتبة الإشعاع، جامعة الإسكندرية،الطبعة الأولى،2002،ص14-15.

(2) د.أحمد سيد مصطفى،"تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي" رؤية مدير القرن الحادي والعشرين،جامعة الزقازيق،القاهرة،الطبعة الثالثة،2000،ص11.

(3) د.السيد عليوه،"إدارة الأزمات والكوارث" مخاطر العولمة والإرهاب الدولي،سلسلة دليل صنع القرار ،كتاب رقم2،مركز القرار للاستشارات، دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،الطبعة الثالثة،2004،ص298.

(4) د. عبد السلام أبو القحف،"العولمة وحاضنات الأعمال"،مرجع سابق،ص39.

كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة، التي تحدث في أحد أجزاء العالم،نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.[1]

وقال "**جان ماري جيهينيو**"، والذي يترأس مجلس إدارة معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي: "إن العولمة انتصار طويل الأمد لأمريكا"، ويؤكد في دراسته "أمركة العالم أم عولمة أمريكا"، إن العولمة هي أمركة العالم أي نشر الحلم الأمريكي على نطاق العالم.[2]

◈ ويشير "**السيد يسين**"[*] عالم الاجتماع المصري، أنه إذا أردنا الاقتراب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد وضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:[3]

-العملية الأولى:تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.

-العملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

أما العملية الثالثة: فهي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر.

وفي المحصّلة ، فإن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني.[4]

◈ بينما يعرف"**CERNY**" العولمة على أنها مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والاقتصادية، تنبع من تغير صفات وخصائص السلع والأصول التي تكون أساس الاقتصاد السياسي الدولي.

بينما يعتبرها "فتح الله ولعلو" تعجيلاً و ترسيخاً لظاهرة التدويل من خلال تغير نوعي لهذه الأخيرة وارتفاع في وتيرة الحركة الدولية ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة.

أمّا د."**إسماعيل صبري عبد الله**"[**]، فيستخدم مصطلح الكوكبة بدلا من العولمة، حيث أن الكلمة الإنجليزية التي تعبر عنها مشتقة من كلمة "**GLOBAL**" بمعنى الكرة الأرضية، وليست كلمة العالم "**WORLD**"، والمقصود

---

(1) د.عمر صقر،"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"،الدار الجامعية،القاهرة،2002-2003،ص5.

(2) د.إكرام عبد الرحيم،"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"،مكتبة مدبولي،القاهرة،2002،ص119.

(*) مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

(3) السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، شباط 1998، بيروت، ص6.

(4) د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،الأهلية للنشر والتوزيع،المملكة الأردنية الهاشمية،عمان، الطبعة العربية الأولى،2003،ص23.

(**) رئيس منتدى العالم الثالث ووزير التخطيط السابق في مصر.

هنا، التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول أو انتماء لوطن محدد، أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول.[1]

ويقول "**إبراهيم العيسوي**" أن جوهر العولمة هو تعميم النظام الرأسمالي على كل أرجاء المعمورة، مع تعرضه لعمليات تقدير شملت بنيته وأسلوب إدارته وغير ذلك من جوانبه وعناصر تشغيله، استناداً إلى الثّورات التكنولوجية التي شهدها العالم، وبوجه خاص ثورة المعلوماتية والاتصالات.

ويركّز د."**زكريا مطر**" على الآليات التطبيقية مشيراً إلى أن العولمة هي تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حاليا، وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات دولية أو دعم قانوني، مستخدمة لآليات متعددة، ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي، لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف ، يطلق عليه القرية الكونية.[2]

ويعلّل" **CERNY**" كثرة وتعدد التعريفات الخاصة بالعولمة، إلى أنها مجموعة من عمليات التغيير،التي حدثت وتحدث في العالم،ومن ثم، فالعولمة ليست واحدة أو متجانسة، وحدودها غير واضحة ،ولم تتبلور بعد خصائصها متعددة الأبعاد.

ويُرجع د."**مهدي الحافظ**"[*] عدم تبلور المفهوم الفكري والعلمي للعولمة إلى أسباب عدة، منها الخضوع إلى منهج ذاتي في التحليل والرغبة في تزكية مسلّمات إيديولوجية معينة.بالإضافة إلى إغفال أو غض النظر عن معطيات، أو وقائع جديدة في عملية التطور، من شأنها أن تكون أساسا وعلة جوهرية لنشوء العولمة واتّساعها.

وحسب"**OCDE**" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تأسست عام 1948) فإن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل"**INTERNATIONALISATION**" ،حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينيات، فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي،وفي بداية الثمانينات،بدأت المرحلة الثالثة والتي توافق معها تطور التكنولوجيا والخدمات عن طريق إنشاء وتوسيع الشبكات الهائلة"،وهي العولمة ، والتي أصبحت السائدة في العصر الحالي.حيث أصبحت التّسعيرات في البورصة تعمل باستمرار 24ساعة/24ساعة عن طريق :الإنترنت، شبكات الاتصالات العالمية التي فاقت 40 مليون جهاز حاسوب.

وفي نهاية هذا القرن، أكثر من 300مليون مستعمل للإنترنت.[3]

---

[1] د.عمر صقر،"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"،مرجع سابق،ص5-6.

[2] د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص 25.

[*] المدير الإقليمي لمنظمة اليونيدو في المنطقة العربية.

[3] JEAN-PIERRE PAULET, « LA MONDIALISATION »,SERIE « GEOGRAPHIE SOUS LA DIRECTION DE JEAN-LOUIS-MATHIEU »,COLLECTION « SYNTHESE »,PARIS,2EME EDITION,2002,P5-6.

◈ ويقول كل من"PAUL HIRST &GRAHAM THOMPSON" "إن جوهر الاختلاف بين العولمة والتدويل هو أن العولمة تنصرف إلى العمليات التي تقلّل أو تلغي التدويل.في حين يشير التدويل إلى العمل الجماعي للدول وأن العولمة تتميز بظاهرتين :

-الأولى: المدى أو النطاق: وهي مجموعة من العمليات التي تشمل معظم أنحاء العالم أو تعمل على النطاق العالمي،ومن ثم ينصرف هذا المفهوم إلى البعد المكاني للعولمة.

-الثانية: الكثافة أو العمق: وتتضمن زيادة مستويات التفاعل والترابط والاعتماد المتبادل بين المجتمعات والدول التي يتكون منها المجتمع العالمي.ومن ثم فإن العولمة تتضمن البعد المكاني ، بالإضافة إلى زيادة الاتجاه نحو تعميق العمليات العالمية.(1)

◈ ويعرّف البعض الآخر، العولمة تستلزم "تحطيم المسافات "من خلال تطور تقنيات الاتصال والتي تقرّب الأماكن من بعضها الآخر أو ما يعرف بتقلص العالم وانضغاطه.

◈ وقد عرّف"GIDDENS" العولمة بأنها حالة تكثيف للعلاقات الاجتماعية العالمية، بحيث أنها تربط العوالم بعضها بالآخر، وتحكم العلاقات بين المناطق المختلفة لدرجة أن ما يحصل في منطقة ما، يتأثر ويتشكل بما يحصل ويحدث في منطقة أخرى بعيدة عنها آلاف الأميال والعكس صحيح.

◈ ويركّز البعض الآخر، على تطوّر العلاقات وتناميها والتي تجاوزت الحدود الوطنية للدولة-الوطن، وامتدت إلى ما ورائها. إذ أن العولمة أدّت أولاً وبشكل أساسي إلى تمدّد الحدود الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين الدول واتّساعها.(2)

◈ أما المُفكّر اللبناني "**علي حرب**" فإنه يفيض حماسةً بالحديث عن الجوانب التقنية للعولمة في وصفه البليغ لها: "العولمة هي مقولة راهنة من مقولات ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة، ارتبطت بانفجار تقنيات الاتصال على نحو ضاقت معه الأمكنة وتقلّصت المسافات إلى حد جعل الأرض قرية صغيرة تسبح في هذا العالم العددي الذي يتشكّل من الفضاء ومن هنا ما يسموه بالاقتصاد الناعم ونقل المعطيات شبه المادية التي هي علامات وإشارات مسجلة على ألواح إلكترونية.

◈ ويرفض د."**عبد الخالق عبد الله**" "العقلية التآمرية" التي تقاوم العولمة ويطالب بعقلية علمية وواقعية لتستوعب الواقع وتتجاوزه، ويقدّم وصفاً متشابكاً للعولمة يتضمّن الأبعاد السياسية (انهيار دولة عظمى واستفراد دولة عظمى أخرى)، والاقتصادية (بروز التكتّلات التّجارية الكبرى والتغيرات العميقة في سوق

---

(1) د.عمر صقر،"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"،مرجع سابق،ص8.

(2) د.غسان منير حمزة سنو(بيروت)،د.علي أحمد الطراح(الكويت)،"العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي"،دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية،دار النهضة العربية،بيروت،الطبعة الأولى 1422هـ/2002،ص22.

الإنتاج والعمل) والإنسانية (القضايا الإنسانية المشتركة كالفقر والبيئة وحقوق الإنسان والفجوة التنموية بين الشمال والجنوب) والعلمية (الثورة المعلوماتية والتقنيات الحديثة في الاتصالات والهندسة الوراثية)، وواضح هنا أن الباحث تعامل مع العولمة كعملية تطورية بشكل شُمولي لا من منظور تقييم منافعها وسيئاتها.

◈ ويقول "**محمد فائق**" أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن العولمة هي اتجاه متعاظم نحو تخطّي الحدود ، أي التعامل دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة، ودون حاجة لإجراءات حكومية.ويظهر ذلك بشكل واضح في الشركات متعددة الجنسيات، وفي انتقال رأس المال.

◈ ويقدّم الباحث الليبي "**رجب بودبوس**" تقييماً هامّاً للعلاقة بين العولمة والتقدّم العلمي، حيث ينتقد من يحاول وصف العولمة بأنها ناتج حتمي للتطور العلمي، ويؤكد بأن التقدم العلمي مأخوذ في ذاته،لا يقود حتمياً إلى هذه العولمة ،وليست هذه العولمة نتاج التقدم العلمي وبالتالي فإنّ رفضها ومقاومتها ليست مقاومة ولا رفضاً للتقدم العلمي.

ويُضيف بأن التقدم العلمي وسيلة وليس سبب العولمة ،فالتقدم العلمي إنجاز إنساني شاركت فيه كل الحضارات وساهم فيه كل البشر منذ أن وُجدوا على الأرض، لذلك فهو ملك لكل البشر،وبالتالي فإن عولمة العلم والتقدم العلمي هي على النقيض من عولمة رأس المال،والاعتراض هو على استخدام رأس المال للتقدم العلمي ، والذي يحوله من إنجاز إنساني لصالح كل الإنسانية إلى خدمة قلة من البشر ، في عالم يتوحد بحكمه الاحتكار في أيدي أقل فأقل وأكثر فأكثر قوة.[1]

وحسب صحيفة **نيويورك تايمز**" **NEW YORK TIMES**" الصادرة في مارس 1992، فإن العولمة هي خطة تهدف إلى تأكيد محاولات الولايات المتحدة الاستئثار بدور العالم أو القوى العظمى الوحيدة في العالم ومنع أي قوة أخرى لمنافستها في هذا الدور.

أو بمعنى آخر ، هي إستراتيجية أمريكية التّصميم لترويج دعوة قهرية من خلال آليات اقتصادية و ثقافية وبتوجه نفعي بحت لتغيير هيكل وتركيبة المجتمعات ونسيجها القومي وتحويله نحو الحضارة الغربية إن صح التعبير.

◈ ويعتبر المفكر الأمريكي، من أصل ياباني "**فرانسيس فوكوياما**" من أهم دعاة العولمة وهو صاحب الأُطروحة الشّهيرة "في نهاية التاريخ" وسيادة الفكر الرأسمالي الليبرالي الغربي.

وقد كتب مقالة بمناسبة عيد مظاهرات "سياتل" في عام 1999م منتقداً بشدة ما أسماه "اليسار الجاحد" الذي شارك في هذه المظاهرات.ويقول فوكوياما أن العولمة واعدة بالتحديث، وبقدر كبير من الشفافية والانفتاح وتعليم أفضل وتقدّم في الإدارة يجري تحت أنظار العالم بأسره.

---

[1] د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص26-28.

ويضيف بأن العولمة لن تتراجع لأن الذي يدفعها هو تقدم التقنية المعلوماتية والذي لايمكن مقاومته، فالأمم التي ترفضها محكوم عليها بأن تبقى متخلّفة.

ومن أهم مؤيدي العولمة وأكثرهم تأثيراً في العالم **"ألان جرينسبان"** رئيس هيئة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 1987م، وهو يصف العولمة ببساطة في محاضرة له عام 2001م بأنها "تزايد التبادل ما بين الناس في العالم من خلال الأنظمة الاقتصادية العالمية" .

ويعتقد **"جرينسبان"** بأن أفضل الوسائل لمواجهة الفقر في الدول النامية هي من خلال العولمة وفتح الحدود التجارية للاستيراد والتصدير.(1)

بناءاً على ما تقدّم من تعاريف متعددة ومختلفة للعولمة واختيار الاصطلاح الأنسب لها (الكوكبة، الأمركة،العالمية...) يتضح أنها غير مكتملة الملامح فهي عملية مستمرة ومتناسبة ذات طابع حركي ديناميكي وتكشف كل يوم عن وجه جديد من أوجهها المتعددة. لذلك فإن العولمة تعني عالماً بلا حدود وأن هذا العالم غير موجود حالياً، والعولمة كاملة لم تتحقق بعد ولا يتوقع عولمة العالم عولمة كاملة خلال المستقبل المنظور. فالعولمة الكاملة للعالم لم تتضمن مجتمع عالمي واحد وبثقافة عالمية واحدة التي تبدو أنها قد بدأت و أنها لم تصل إلى نهايتها حتى الآن.(2)

وإذا كانت العولمة بسيطة في الشكل إلا أنها معقّدة في المضمون ولها العديد من الجوانب الارتكازية ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة مميزة لها آثار في جوانب كثيرة (الاقتصادي، الاجتماعي،الثقافي...).

إذاً فالعولمة عولمات: عولمة الاتصالات والمعلومات، عولمة الثقافات والأديان والأفكار وعولمة التفاعلات الإيكولوجية وعولمة الإستراتيجية المهيمنة وعولمة المبادلات الاقتصادية والتّجارية والمالية.(3)

لهذا، يمكن فهم العولمة بأنها مفهوماً مركباً أي أنها تشتمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية.

وهي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز والقيود بين الدول والشعوب وجعلها مجتمع عالمي واحد، وبالتالي تغيّر الأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في إطار تدويل النظام الرأسمالي.

المطلب الثاني :العولمة وتطورها:

يحدّد **"أنتوني جيدنز""ANTHONY GIDDENS"** في كتابه تاريخ مصطلح العولمة بعشر سنوات سابقة على كتابه، فالكلمة لم تستخدم في الأعمال الأكاديمية أو الصحافة الشعبية إلا منذ عشر سنوات فقط، وتحوّلت

---

(1) د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص28-29.

(2) د.عبد الخالق عبد الله،"العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"،مجلة عالم الفكر،المجلد 28، العدد 01 ،1998،ص54.

(3) د.أقاسم حجاج،"العولمة،النشأة السياسية"،مجلة السياسة الدولية،المجلد 40،العدد 159 ،2005،ص64.

الكلمة التي لم يكن لها مكان إلى كلمة على كل لسان، فلا يكتمل خطاب سياسي، أو دليل لرجال الأعمال إلا بالإشارة إلى هذه الكلمة.[1]

ويرى "**د.صبري حافظ**" أن العولمة هي القرية الكونية "**GLOBAL VILLAGE**" والذي صاغه العالم الكندي "**مارشال ماك لوهان**" (أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو) في أواخر الخمسينات.

فقد اهتم "**ماك لوهان**" ببلورة فكرة تقليص سرعة حركة المعلومات للمسافات الجغرافية في كرتنا الأرضية التي تحولت إلى مجرد قرية واحدة يعرف كل شخص فيها ما يدور في أي مكان بها وعلاقة تغير مفهومنا للزمن وللمكان بتغير مفهومنا للثقافة وللإنسان ذاته، وبفتح آفاق جديدة واقتحام لمجالات لم يسمع فيها وقع لقدم بشرية من قبل.

ومع هذا لم تظهر فكرة العولمة في الستّينات ولا حتى في السّبعينات، وبالرغم من أن سنوات السبعينيات شهدت بداياتها لكن لم نسمع عنها بهذا الشكل المطرد إلا بعد مجموعة من التغيرات السياسية المهمة التي أعقبت سقوط حائط برلين وانهيار المعسكر الاشتراكي والحديث عن نهاية التاريخ.[2]

ويُورد "**د.محمود عبد الفضيل**"[*]: رأى العلماء والباحثين الغربيين من أن عمليات العولمة، ليست جديدة، وأن هناك موجة عولمة بدأت في نهاية القرن الماضي، وتحديداً في عام 1870 م، وانكسرت هذه الموجة بسبب تناقضات العولمة بحلول الكساد الكبير عام1929 م، وبعد الانكسار لموجة العولمة التاريخية الأولى بسبب الكساد الكبير، توقّفت عمليات العولمة خلال الثلاثينيات، وبعد الحرب العالمية الثانية، انغمس الغرب في عملية إعادة البناء خلال الخمسينيات والستينيات ثم بدأت الموجة الحديثة للعولمة تؤازرها التطورات التكنولوجية منذ نهاية السبعينيات.[3]

ثم جاء "**زبيجنو بريجنسكي**"، الذي أصبح فيما بعد مستشاراً للرئيس الأمريكي كارتر (1977-1980م) وأشار إلى أن تقدّم أمريكا، التي تمتلك ما يزيد على 65 % من المصادر الإعلامية التي تنادي بها كالحرية وحقوق الإنسان، وذلك عند سعيها حينئذ لإزاحة الإيديولوجيات الاشتراكية التي تبناها السوفييت المعادون للولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي.

---

[1] د.أنتوني جيدنز،"الطريق الثالث،تجديد الديمقراطية الاجتماعية"،المشروع القومي للترجمة،الطبعة الأولى،العدد89،القاهرة،1999،ص62.

[2] د.صبري حافظ،"العولمة والثقافة القومية"-آليات الهيمنة والمقاومة،مجلة إبداع،الهيمنة المصرية العامة للكتاب،العددان الثاني والثالث،القاهرة،1999،ص19-24.

[*] أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة.

[3] د.محمود عبد الفضيل،"مصر ورياح العولمة"،كتاب الهلال،دار الهلال ،العدد585،الطبعة الأولى،القاهرة ،سبتمبر،1999،ص148.

واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك على شبكات تلفزة وقنوات فضائية ومراسلين في كل مكان في العالم ومن خلال الفضاء الكوني.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين تميّزت مسيرة العولمة بخمس تطورات كبرى أهمّها:[1]

1-النمو السريع في المبادلات المالية الدولية،

2-النمو السّريع في التجارة،لاسيما بين الشركات العابرة للقارات،

3-زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومردّها إلى حد كبير نشاط الشركات متعددة الجنسيات،

4-عولمة رأس المال أي تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السوق العالمي الكبير، خاصة مع نمو البورصات العالمية.

5-التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والذي قلّل إلى حد كبير من أثر المسافة، وانتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس كما في شبكة الإنترنت.

المطلب الثالث: جذور أو مسببات العولمة:

تضافر على خلق واتساع ظاهرة العولمة عدة عوامل أو مسببات اعتبارا من العقد الأخير من القرن العشرين وحتى الآن.ومن هذه العوامل، ماهو اقتصادي ومنها ماهو سياسي وثقافي ويُؤثر ويتأثر كل عامل من العوامل السابقة بالعوامل الأخرى ويمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

◈ التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات (ثورة المعلومات) والتي تمثلت في الحاسبات الآلية ، الفاكس، الهاتف الخلوي،الأقمار الاصطناعية، الإنترنت وغيرها.

◈ اتفاقية الجات "GATT" ونجاح المباحثات حول تحرير التجارة الدولية في دورة الأوروغواي الأخيرة.

◈ انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

◈ التقدّم الكبير في تكنولوجيا النقل والمواصلات وتكنولوجيا الطباعة وغيرها.

◈ المشاكل الكونية الطارئة مثل التلوث البيئي[*] ومرض فقدان المناعة وغسيل الأموال واللاجئين والبطالة والإرهاب والهجرة غير الشرعية والمخدرات وغيرها والتي تحتاج إلى تعاون بين الدول والمنظّمات الدُّولية.

◈ إذا كانت الدول الفقيرة أو الضعيفة لايمكن أن تكون مصدراً لتدفق المعلومات والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والثقافة إلى الدول المتقدمة أو القوية،فإن هذا يعني أن العامل السادس يصبح الغرب والولايات المتحدة على رأسه.

---

[1] كقاجليت سينغ،"عولمة المال"،ترجمة: رياض حسن ،دار الفارابي ،لبنان،الطبعة الأولى،2001،ص19-20.

[2] د.أحمد سيد مصطفى،"تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي" رؤية مدير القرن الحادي والعشرين،مرجع سابق،ص14.

[*] الذي نتج عنه تغيرات في المناخ والتي نشهدها الآن والتي تعتبر غير عادية نظرا لتلوث البيئة الناتج عن المصانع. **LES CHANGEMENTS CLIMATIQUES**

فالولايات المتحدة لديها أحدث تكنولوجيا المعلومات في العالم وأنّ ما يزيد عن نصف الأخبار الأجنبية التي تتلقاها الدول الأخرى تأتي من وسائل الإعلام الأمريكية.

◈ تركز الثروة على المستوى الدولي في عدة دول وتزايد هيمنة الشركات متعددة الجنسيات وسيطرة المال على الحكم.

وهناك أسباب أخرى أدّت إلى تفشي ظاهرة العولمة يمكن تسميتها بالعوامل الشرطية، يتلخص بعضها في الآتي:[1]

◈ التراجع في قوة الدولة والتغير الواضح في وظائفها. فانحسار دور الدولة في مجال الإنتاج وأدواته في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، والسعي وراء تبني برامج الخصخصة إما بسبب ضغوط المنظمات الدولية أو فشل في تبني سياسات لحماية منتجيها من المنافسة الخارجية قد مهّد الطريق إلى غزو الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية وحتى المتقدمة أيضا، مع استمرار تقلّص دور الدولة في السيطرة على اقتصادها.

◈ السعي الدؤوب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتفكك الدول الكبرى (مثل الاتحاد السوفيتي سابقا) والتي تمثل سوقاً كبيراً قياساً بعدد السكان ومصدراً خصباً للمواد الخام والثروات الطبيعية، في الوقت ذاته تسعى لإشعال نار الفتنة وتغذية الفئوية والطائفية فيه والتطرّف في بعض الدول الأخرى بل وخلق الذرائع والمؤامرات لتحقيق هذا الهدف.

◈ الاعتقاد الشائع بحتمية العولمة أو بضرورة السير في فلكها، وتجييش وسائل الإعلام القومي على مستوى كل دولة للترويج لذلك، وإلاّ يصبح الشعب بدايةً من العامل البسيط وانتهاءاً بالرؤساء والقيادات متخلفون عن ركب التقدم المزعوم. كما يجب تغذية الاعتقاد لدى الجماهير بضرورة التسليم بالعولمة حيث لاطاقة لهم لمقاومتها.

المطلب الرابع: أبعاد ومراكز العولمة:

أ-أبعاد العولمة:

نجد للعولمة خمسة أبعاد رئيسية وهي:[2]

1-البعد التكنولوجي: وهو البعد الذي يعتبر حتمياً ولا رجوع عنه، ويتمثل في تطور وسائل الاتصالات وثورة المعلومات والابتكارات المتعلقة بها.

---

[1] د. عبد السلام أبو القحف،"العولمة وحاضنات الأعمال"،مرجع سابق،ص42-43.

[2] د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص37

2-البعد السياسي: والذي يتمثل في مسألة دور الدولة والحاجة، أو عدم الحاجة إلى وجودها، وهو حالة توتر نابعة من سيطرة السياسة الأمريكية بشكل خاص والتي ستتحدد من خلال إستراتيجيتها الخارجية أدوار الدول في العالم.

3-البعد الثقافي: ويتمثل في التوحيد النمطي للثقافة العالمية وإخراج الصور المحلية واستبدالها بسيطرة الثقافة الغربية والأمريكية تحديداً، وضعف الصناعات الثقافية المحلية أمام المنتج الثقافي الوافد.

4-البعد الاقتصادي: والذي يتمثل في سيطرة الصناعات الاستهلاكية السلعية الغربية والسيطرة المتواصلة للشركات متعددة الجنسيات على مقدورات الاقتصاد العالمي وإضعاف البنى الاقتصادية المحلية وخاصة في الدول النامية والاعتماد على الاستيراد.

5-البعد الاجتماعي: ويتمثل في تزايد النزعة الاستهلاكية في الحراك الاجتماعي-الاقتصادي على حساب السّمات الاجتماعية والثقافية التراثية والمتميزة للمجتمعات النامية بالأخص.

ونلخص مختلف هذه الأبعاد في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أبعاد العولمة

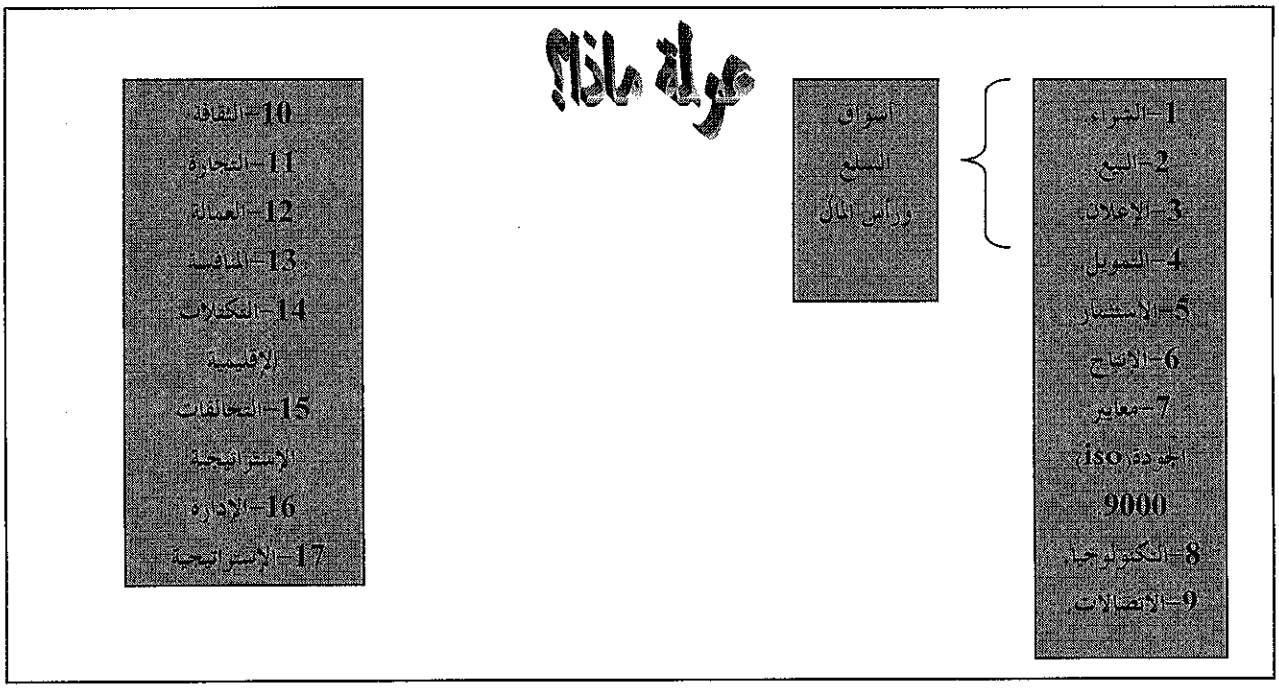

المصدر: د.أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق،ص 14

ب-مراكز العولمة :نعني بمراكز العولمة [1] مجموع الدول التي نشأت وتطورت فيها العولمة أي مصادر العولمة في العالم.ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تمثلان مركز العولمة الغربي، وفي الشرق

[1] د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص44.

الأقصى نجد اليابان والصين (بما فيها هونج كونج وتايوان) وكوريا الجنوبية تمثل مركز العولمة في جنوب شرق آسيا.

حيث تشير البحوث والدّراسات إلى أن اللغة الصينية بدأت تنتشر الآن في تايلاند ،كما بدأ الاهتمام بتعليمها للعديد من السّائحين وزوّار دول جنوب شرق آسيا،ومع انتشار هذه اللغة بدأت القيم والثقافة الصينية تنتشر هي الأخرى في الدول المشار إليها.

وبالنسبة لكوريا فهي تعتبر الآن المصدر الرئيسي لتدفق السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا والكتب والألعاب الإلكترونية والأفلام وبرامج التسلية وغيرها إلى المنطقة المشار إليها.

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن الولايات المتحدة ليست وحدها اللاّعب الوحيد في حلبة الصراع لسيادة العالم على الرغم من أن رقعة تأثيرها الجغرافي أكثر اتساعاً من المراكز الثلاثة الآسيوية.

المبحث الثاني:مفاهيم حول العولمة الاقتصادية:

شاع استخدام مفردة العولمة الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية وإن ظهرت مصطلحات بديلة مثل الأممية الاقتصادية و الكوكبية وعالمية الاقتصاد والعالمية للدلالة على مرحلة جديدة من مراحل تطور اقتصاد المنظومة الرأسمالية.

لقد ظهر مفهوم العولمة بدايةً للإشارة إلى ظاهرة اتساع مجال أو فضاء الإنتاج والتجارة والمال ليشمل السوق العالمية بأجمعها وتزامن هذا الاتساع في الأسواق مع ظهور وانتشار الصبغة المالية للرأسمالية.

المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية وخصائصها:

أ-تعريف العولمة الاقتصادية:

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية "**ECONOMIC GLOBALIZATION**" بأنها تعني تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة .[1]

وتشير العولمة الاقتصادية إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل"**INTERDEPENDENCE**" بين الفاعلين "**ACTORS**" في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتُشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتُكوّن أشكالاً جديدة

---

[1] د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل،"العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف"،نظرة شمولية،الملتقى الوطني الأول حول "المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،الشلف،14-15 دسمبر2004،ص3.

للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي.[1]

وهناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق،مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدولة.[2]

والعولمة في غالبيتها الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع للرقابة التقليدية و لم يعد يُؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته وخاصةً فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي.

كما يُعرّفها البعض، بأنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.[3]

وتعرّف أيضاً على أنها تكامل الإنتاج والتوزيع، واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم.وتتمثل مظاهر العولمة على مستوى عوامل الإنتاج: في زيادة تدفق رأس المال والعمل عبر الحدود، وعلى مستوى المنتج: في النمو الكبير للتجارة العالمية، بالإضافة إلى النمو في الناتج العالمي.

كما يقصد بالعولمة أيضاً، زيادة تقسيم العمل على النطاق العالمي، بينما ينصرف مفهوم العولمة عند الأنكتاد "UNCTAD" إلى زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة وحفّزها، التقدم في النقل والاتصالات، وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي.[4]

ويؤيد"ASSAF" اختلاف الاقتصاد العالمي في نهاية الثمانينات وعقد التسعينات عن العقود السابقة، فالعولمة جمعت أجزاء الاقتصاد العالمي ، وخفّضت المسافات الاقتصادية بين المنشآت والمؤسسات والحكومات في الدول والمناطق المختلفة وأدّت إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين أنشطته.

---

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة الاقتصادية (منظماتها-شركاتها-تداعياتها)، الدار الجامعية،القاهرة،2006،ص17.

(2) د. محمد الأطرش،"العرب والعولمة ما العمل"، مجلة المستقبل العربي، العدد229،مارس1998،ص101.

(3) د. صلاح سالم،"العولمة والطريق الثالث"،مجلة شؤون عربية،العدد107،سبتمبر 2001،ص230.

(4) د.عمر صقر،"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"،مرجع سابق،ص43.

كما أنها من الجانب الآخر حثّت على مزيد من التشدّد في المتطلبات البيئية والخوف من فقد السيادة السياسية.
وأصبحت العولمة من وجهة نظر"**ASSAF**"،هي القوة التي تقود النمو الاقتصادي في مناطق عديدة من العالم،حيث ستعيد هيكلة الصناعة في أوروبا وأمريكا الشمالية،وتبشر بمعدلات نمو مرتفعة في آسيا، أما الدول الأقل نمواً فإنها لن تكون قادرة على التكامل في حالات كثيرة مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من مكاسب العولمة.كما قد تمثل العولمة، تهديد بزيادة تهميش الدول الإفريقية والأقل نمواً.(1)

وحسب تعريف للبنك الدولي"**WB**"، يرى أن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوّع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.(2)

ويضيف أن العولمة هي الاندماج السريع للاقتصاديات العالمية من خلال التجارة والتدفقات المالية والشبكات المعلوماتية وقنوات الاتصال عبر العالم كله متجاوزةً الحدود.

ويقول "**هورست كوهلر**" مدير صندوق النقد الدولي في خطاب له عام 2002 م:" إن العولمة ليست سياسة مفروضة على الناس، بل تمثل جوهر آمالهم وتطلعاتهم الفطرية في حياة أفضل ومعرفة أحسن واندماج مع المحيط الخارجي والحصول على فرص أفضل للتطور"، ويعتقد "**كوهلر**" بأن العولمة يمكن أن توفر ذلك إذا ما تم توجيهها بطريقة سليمة لتتعامل مع احتياجات الفقراء ، ويقول مدير الصندوق إن هذا هو الهدف الأخلاقي الأول أمام كل سياسات النمو الاقتصادي والتنموي في العالم.

أمّا "**جوان سبيرو**" نائبة وزير الاقتصاد والتجارة الأمريكي في عهد الرئيس " **بيل كلينتون**" فتقول إن العولمة باتت أمراً واقعاً بفضل تدفق رأس المال والاستثمار المباشر وسيادة مبدأ التنافسية.

وحول دور الحكومات في العولمة تقول "سبيرو" بوضوح أن أهم أدوار الحكومات هي الخروج من طريق التجارة العالمية من خلال إزالة القيود الجمركية على المستوى الوطني والدعوة عالمياً للالتزام بمبادئ حرية التجارة.(3)

وهناك تعريف يركّز على العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية، وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق والخصخصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وأداء بعض وظائفها وخصوصاً في مجال الرعاية

---

(1) د.عمر صقر،"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"،مرجع سابق،ص44-45.

(2) MARKKU KOTILAINEN ,VILLE KAITILA, « ECONOMIC GLOBALISATION IN DEVELOPING COUNTRIES',WORLD BANK,ARTICLES 3/2002, ETLA,P 70 .

(3) د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص30.

الاجتماعية وتغير نمط التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.[1]

ويصف البعض في تعريف للعولمة، بأنها العملية التي تنطوي على التوسّع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج INTERNATIONALIZATION OF PRODUCTION من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي جعلت البعض يتصوّر أن العالم قد تحوّل بالفعل إلى قرية كونية صغيرة GLOBAL VILLAGE.[2]

ويُعرف رئيس الوزراء الهولندي السابق "**رود لابرس**" العولمة بأنها عملية تَوسعة مدى وأشكال المبادلات عبر الحدود بين الأشخاص والسلع والخدمات والتي تعتمد على الاندماج الاقتصادي بين الكينونات المتعولمة.

وتساهم عدة قوى في دفع هذه العملية منها اتباع نظام السوق الحرة والتحرير الاقتصادي والتقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات ونقل المعلومات وانتهاء تأثير الشيوعية والتوجه نحو الديمقراطية في الدول الشيوعية السّابقة.

ويرى "**توماس فريدمان**" المعلّق السياسي الأمريكي[3] المعروف أن العولمة هي انتشار السوق الرأسمالي في كل دولة في العالم، ويرى أن أحد مظاهر العولمة هي تزايد قدرة الأفراد على التأثير بشكل يتجاوز حتى الحكومات والمؤسسات. فالأفراد المؤهلين معرفياً وتقنياً، ومن خلال وسائل الاتصال والاندماج الحديثة يمكن أن يقوموا بأدوار كبيرة في تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية على المستوى الوطني والإقليمي وحتى حول العالم، وهذا ما يرتبط مباشرةً بالمبدأ الاجتماعي الأول في الرأسمالية وهو حرية الفرد.

ومن أطرف وأغرب التحليلات المُدافعة عن العولمة ، ما قامت به الباحثة الأمريكية "**إليزابيث ساتوريس**" والتي قامت بتحليل العولمة من وجهة نظر بيولوجية تطورية فأكّدت بأنها عملية تطورية حتمية لنمو الإنسان الفكري والاقتصادي وتحوله من مجتمع متنافس إلى مجتمع متعاون وأن هذه العملية ليست قابلة للانعكاس.[4]

وانطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها: "كل المستجدّات والتطوّرات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل وكذلك بروز الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتعمل من مُنطلق أن حدودها هي

---

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية،القاهرة، 2001،ص20.

[2] د. عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة الاقتصادية (منظماتها-شركاتها-تداعياتها)، مرجع سابق،ص21.

[3] محمد عبد القادر حاتم،" العولمة مالها و ما عليها"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 468.

[4] د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص30-31.

حدود العالم، وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.ويوضح الشكل الموالي التعريف بالعولمة الاقتصادية:

الشكل رقم (02): التعريف بالعولمة الاقتصادية

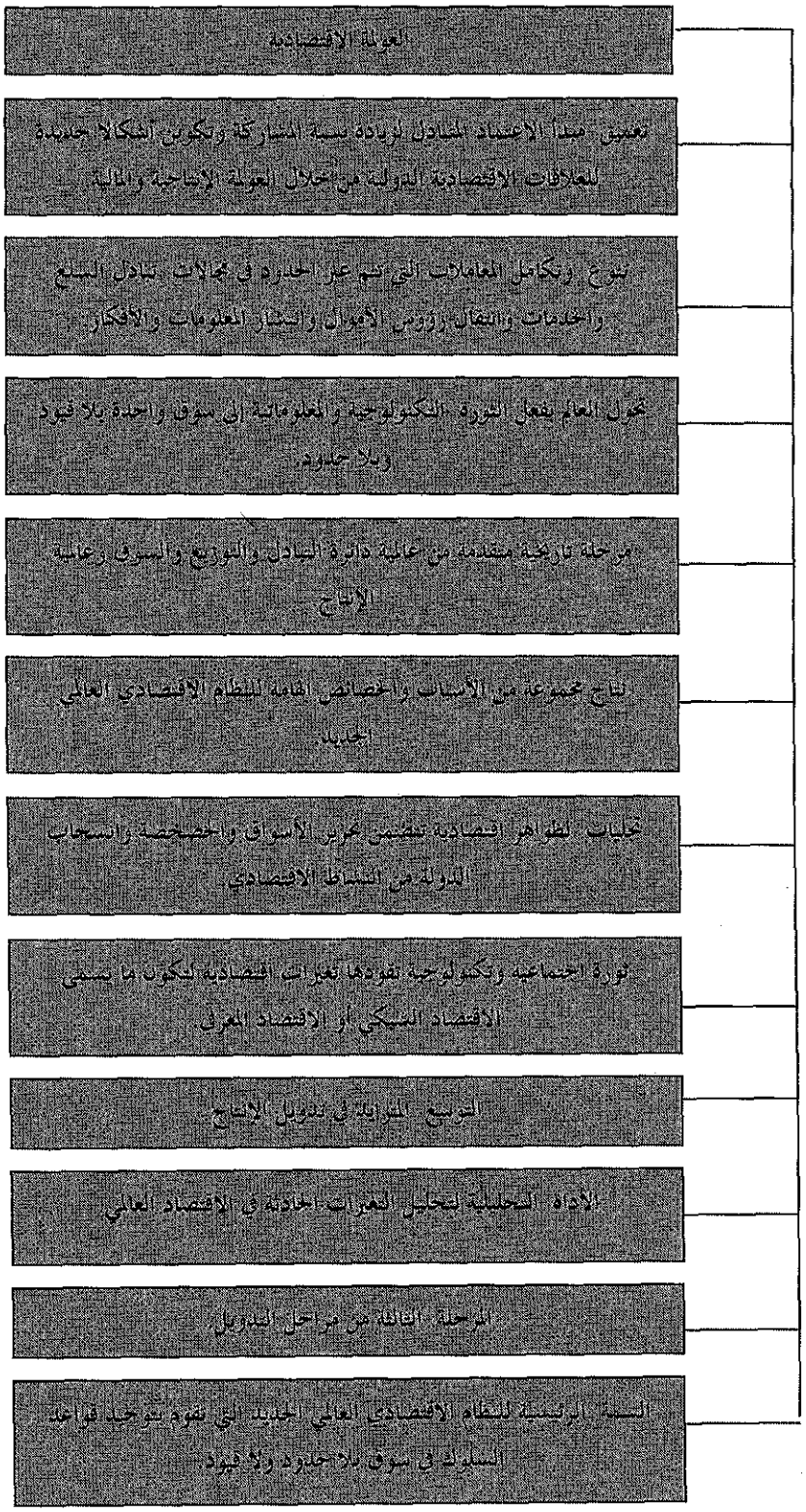

المصدر: د. عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة الاقتصادية (منظماتها-شركاتها-تداعياتها)، مرجع سابق،ص25

ب-خصائص العولمة الاقتصادية:

تتميز العولمة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي:

- انهيار نظام "بريتون وودز"بإعلان الرئيس الأمريكي السابق "نيكسون" NIXON عام 1971م وفق تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي،
- عولمة النشاط الإنتاجي،
- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال،
- تغيّر مركز القوى العالمية،
- تغيّر هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.[1]
- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية،
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل،
- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي،
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات[2] ،
- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة وهي:[3]

-صندوق النقد الدولي IMF المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

-البنك الدولي WB المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

- منظمة التجارة العالمية WTO المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

- تحرير التجارة الدولية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.
- التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التزايد المستمر لانتشار التكتّلات الاقتصادية الإقليمية.
- التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والشكل التالي يوضح بالتفصيل خصائص العولمة الاقتصادية:

---

(1) ANTOINE BOUET ,JACQUES LE CACHEUX, « GLOBALISATION ET POLITIQUES ECONOMIQUES »,PARIS ,EDITION ECONOMICA,1999,P235.

(2) د. عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سابق،ص22-28.

(3) FREDERICK NIXSON, "DEVELOPMENT ECONOMICS ",STUDIES IN ECONOMICS AND BUSINESS,SECOND EDITION,HEINEMANN,BRITISH LIBRARY,2001,P45.

الشكل رقم (03): خصائص العولمة الاقتصادية

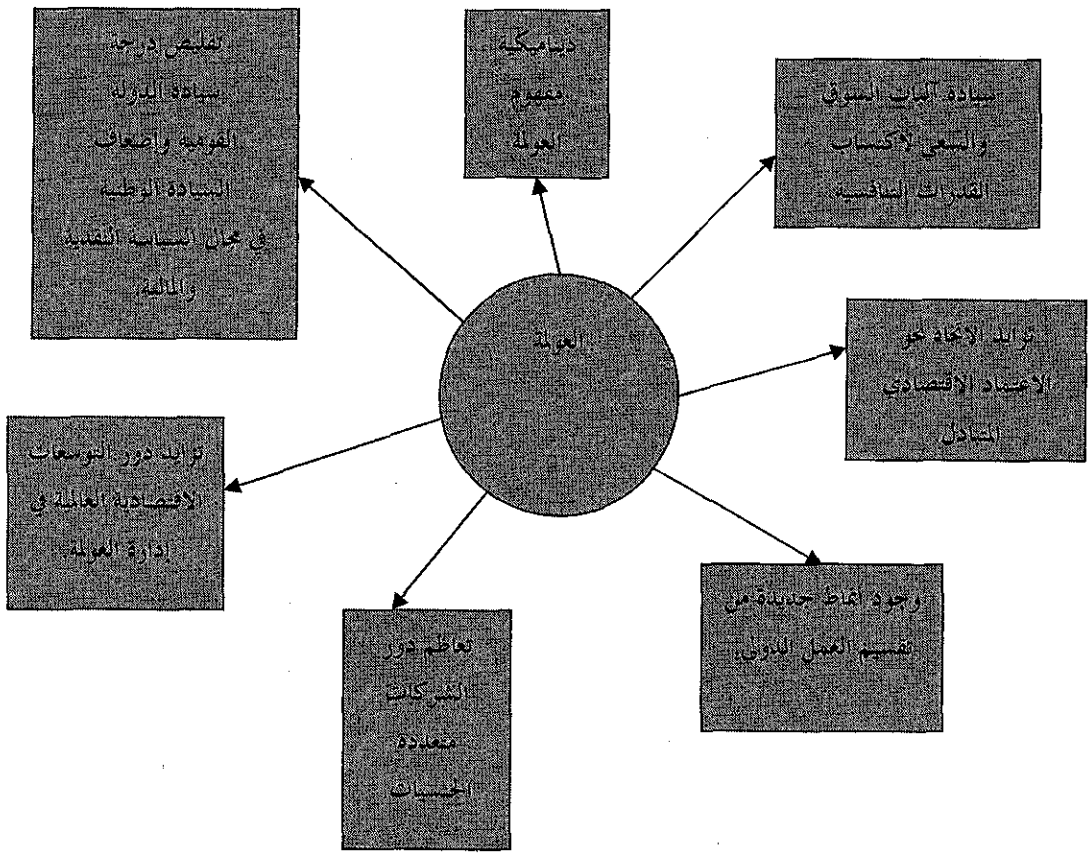

المصدر: د.عبد المطلب عبد الحميد ، "العولمة الاقتصادية"،مرجع سابق،ص37.

المطلب الثاني: آليات العولمة ومظاهرها:

اتّفق معظم المشاركين في مناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية حول "العرب والعولمة" عام 1997م أن العولمة هي ظاهرة ذات ركيزة اقتصادية في طبيعتها،وأن أدواتها الفعالة هي الشركات متعددة الجنسيات، وهي كظاهرة تاريخية ليست إيديولوجية جديدة أو مذهبا سياسياً مبتكراً أو معتقداً فكرياً حديثاً.وإن كان هذا لا يعني بالطبع تجاهل تجلياتها الأخرى في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية.

يرى **"برهان غليون"** أن العولمة تتجسّد في نشوء شبكات اتصال عالمية تربط جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وتُخضعها لحركة واحدة.ويُضيف بأن المضمون الرئيسي للعولمة كما نعرفها اليوم هي أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة في تاريخيتها الخاصة، وحسب تراثها الخاص ووتيرة تطوّرها ونموّها المستقلة نسبياً على الرّغم من ارتباطها بالتاريخ العالمي فقد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة وليس في تاريخ واحد.فهي تتشارك في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية وهي تتلقى التأثيرات المادية

والمعنوية ذاتها،سواء أتعلّق ذلك بالثقافة وما تبثّه وسائل الإعلام الدولية أو بالبيئة وما يصيبها من تلوث أو بالأزمات الاقتصادية أو بالأوبئة الصحية أو بالمسائل الاجتماعية والأخلاقية مثل الجريمة وتهريب المخدرات وغيرها.

ويشير "**أحمد صدقي الدجاني**" إلى أن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك.يكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول وتحدث فيها تحولات على مختلف الأصعدة تؤثر في حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان.ويسهم في صنع هذه التحولات ظهور فعاليات جديدة هي الشركات متعددة الجنسيات التي تتسم بالضخامة،وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي والاعتماد على المدّخرات العالمية وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات.وتبرز بفعل هذه التحولات قضايا لها صفة "العالمية" مثل قضية الممتلكات العامة البشرية من بحار وأنهر وفضاء وقضية حماية البيئة وقضية الفقر والجريمة المنظمة.

وقد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدّت على الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة من قبل،ولكن زادت من درجة ظهورها، وهذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيرها، ولاشك أن أبرز هذه الظواهر هي الظواهر الاقتصادية التي أهمها:[1]

1-تحوّل الاقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع والشراء) إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خلال الحواسيب الإلكترونية والأجهزة الاتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات في قطاعات التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها.

2- تحوّل رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل إلى سلعة تُباع وتُشترى في الأسواق (تجارة النقود)، حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد على 100 تريليون دولار (100ألف مليار)يضمها ما يقرب من 800 صندوق استثمار، ويتم التعامل يومياً في ما يقرب من 1500 مليار دولار-أي أكثر من مرتين ونصف قدر الناتج القومي العربي- دون رابط أو ضابط ،وهو ما أدّى إلى زيادة درجة الاضطراب والفوضى في الأسواق المالية،وأعطى لرأس المال قوة لفرض شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يمكن من امتيازات له.وقد أدى هذا كله إلى زيادة التضخّم نتيجة لزيادة قيمة النقود.

3-تعمّق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمّق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصّةً مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في بداية عام 1995م، وهو ما يشاهد الآن بعد توحّد بورصة لندن وفرانكفورت اللّتين

---

[1] د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص44.

تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار دولار،وكذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية،وتعمل لمدة 24 ساعة ليمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم.وقد ترتب على إزالة الحواجز والعوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة وبالتالي فإن كثيرا من الدول تخلّت عن إنتاج وتصدير بعض سلعها ،لعدم قدرتها على المنافسة مثل: صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا، وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، وهو ما ينطبق أيضا على رؤوس الأموال التي أصبحت مركّزة في بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول،وعلى الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة.

4-زيادة الانفتاح والتحرّر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح أو التكييف الاقتصادي والخصخصة،وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية لتتوافق مع متطلبات العولمة.[1]

5-زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير،ومنظمة التجارة العالمية واليونسكو،ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.

6-التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل تكتّل الآسيان والاتحاد الأوروبي وغيرها،والزيادة الملحوظة في إعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدا دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التناقص.

7-استشراء ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات،مع سيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركات **IBM**، ومايكروسوفت وغيرها،خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات والشركات الوطنية في المعاملة.

8-تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السّداد، وما تزامن مع ذلك من زيادة حجم التّحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة،والمتمثلة في خدمة الديون وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات وتكاليف نقل التكنولوجيا وأُجور العمالة والخبرات الأجنبية، والذي قابله في نفس الوقت تقلّص حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها.

9-ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية(وهي الصناعات التي تعتمد على تحويل المادة الخام إلى سلع مصنّعة يمكن الاستفادة منها،كصناعات الصلب

---

[1] د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص46

والبتر وكيماويات والتسليح وغيرها) التي لا تحقق لها ميزة نسبية،مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة،وذات هامش الربح المنخفض.

بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية التقنية كصناعة الحاسبات والبرامج وأجهزة الاتصالات والصناعات الإلكترونية، ذات الربحية العالية والعمالة الأقل.

10-تغيّر شكل وطبيعة التنمية،فبعد أن كانت التّنمية تعتمد أساساً على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي (الادّخار)، تحوّلت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات متعددة الجنسيات،وأصبحت التنمية هي تنمية تبديد الفوائض والمدّخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة، تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبّارة، التي أدّت إلى عجز مُزمن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط،أي تحولها إلى تنمية وحيدة الاتجاه تُهمل الاتجاه الاجتماعي والثقافي،مع اعتماد نظام السوق ليكون أساساً للتنمية في مختلف بلاد العالم.حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها الاستهلاكي(نسبة الإنفاق على الاستهلاك من الدخل الكلي) قليلة وأصبحت تلك الفئات من الفئات المسرفة التي تُبدّد دخولها على الاستهلاك الترفيهي وبالتالي فإن ميلها الاستهلاكي أصبح مرتفعاً،وقد ساعد على ذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع جديدة والتنوع في السلع القديمة مثل ابتكار طرازات جديدة من السيارات والسلع المعمرة وغيرها.

11-تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج وهو ما يسمى بالتحلل من المادة "**DEMATERIALIZATION**" ،وإحلال الطاقة الذهنية والعلمية(الفكر) محل جزء من المادة الأولية،مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات،وقد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من 60%من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية،وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية،وما ترتّب على ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور،وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعاً غير عادل،سواء على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.[1]

12-تعمّق الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث،فبعد أن كانت الفوارق مادية،أصبحت هذه الفوارق تكنولوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الانجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها،كالإنترنت والهاتف المحمول والحاسبات الإلكترونية وغيرها،ويؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة وترسيخ التخلّف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدّد الاستقرار الاجتماعي.

---

[1] د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص49

13-زيادة وانتشار البطالة في المجتمعات وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال،التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة،وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة مستوى الجودة، فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحّدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

14-إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية" **COMPETITIVE ADVANTAGE**"وحلوله محل الميزة النسبية **COMPARATIVE ADVANTAGE**" بعد توحّد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها، وكذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبنّاه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة،حيث أن الطبقات عالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مُسرفة لا تَدّخر ولا تستثمر وتُبدّد فوائضها في مصارف استهلاكية لايستفيد منها المجتمع،وهو ما أدّى إلى تناقص معدلات النمو في هذه الدول بسبب نقص الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات.

وتعني الميزة التنافسية للدولة قدرتها على إنتاج سلع وتصديرها لتُنافس في الأسواق العالمية دون أن توفر لها المزايا التي تساعدها على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية وذلك نتيجة تفوّقها التكنولوجي،حيث يمكن لها استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من الجودة وبتكلفة أقل لتُنافس في السوق العالمي مثلما يحدث في اليابان وسنغافورة ودول جنوب شرق آسيا،وقد ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام الحاسبات وأجهزة الاتصالات.

أما الميزة النسبية فهي تعني توفر مزايا للدولة تساعدها على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة،إلاّ أن هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية،ربما لانخفاض الجودة أو لارتفاع التكلفة بسبب غياب التكنولوجيا.

15-اتجاه منظمات الأعمال والشركات إلى الاندماج لتكوين كيانات إنتاجية وتصنيعية هائلة الغرض منها توفير العمالة وتقليل تكاليف الإنتاج والحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية،وهو ما نُشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها، حيث دخلنا فيما يسمى بعصر" الديناصورات الإنتاجية" الهائلة والأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول والتكنولوجيا والمعلومات والمصارف، وينتج على ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم الإدارة والرقابة والسيطرة للتوصّل إلى مهارات إدارية وتنظيمية وصيغ جديدة من الأشكال التنظيمية التي تُناسب هذه الكيانات الكبيرة.

المطلب الثالث: البعد الإيديولوجي للعولمة الاقتصادية:

في بداية العقد الأخير من القرن العشرين ،شهد العالم موجة جديدة أُطلق عليها العولمة الاقتصادية،[1] ومع مُضي سنوات العقد تزايدت الدعوة للعولمة الاقتصادية حيث بدأت ملامح ومرجعيات وخصائص هذه الظاهرة تتسارع لتُشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين،وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد وُلدت مع

[1] أ د.حميد الجميلي،"دراسات في الاقتصاد السياسي للعولمة"،مجموعة النيل العربية،طرابلس،الجماهيرية العظمى،الطبعة الأولى،2005،ص27.

بداية عقد التسعينات فإن جذورها تمتد إلى بدء انهيار الكترية وظهور مدرسة جانب العرض وعودة المدرسة الاقتصادية اللبرالية الجديدة مع بداية الثمانينات،وإذا كانت الكترية قد جاءت للتعبير عن الطابع القومي للاقتصاديات الرأسمالية، فإن العولمة جاءت لتُعبّر عن الطابع الكوني للاقتصاد بعد تفكّك هياكل الاقتصاديات الوطنية، لذلك فإن العولمة تقوم على إطار مفاهيمي يتجاوز الكترية ويتجاوز مفاهيم التنمية المستقلة، ويتجاوز خصوصيات التنمية الوطنية والقومية ويتجاوز مفاهيم السيادة ومفاهيم التنمية المتركزة على الذّات، ومفاهيم الدولة-القومية،ومفاهيم التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف القائم على ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية،والعولمة الاقتصادية كظاهرة لتطوّر النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومتحررة على الذات إلى الاقتصاد العالمي القائم على النّظم الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية العالمية وعلى سلطة القرار الاقتصادي العالمي.

لذا فإن العولمة بهذا المعنى تصف مرحلة متقدمة من مراحل تطوّر الرأسمالية تهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية منظور إليها من وُجهة نظر الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي قائم على آليات السّوق الرأسمالية كعلاج شافي لكلّ مشاكل الكون الاقتصادية، بمعنى تعميق الطابع العالمي الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي متكامل،والعولمة بهذا المعنى هي نزوع للهيمنة على الطريقة الإمبراطورية،أي أن العولمة تطرح حدود غير مرئية ترسمها شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة.

وتحمل العولمة بهذا المفهوم بعداً إيديولوجياً يستهدف الكيانات الآتية:[1]

الدولة ، الأمة ، الوطن.

وإذا ما تمّ سحب هذه الكيانات الثلاثة فيبقى الإمبراطورية العالمية والإمبراطورية الجديدة في عصر العولمة وتقوم على ثلاثة ركائز هي: الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية، الأفراد، الفضاء الذي تصنعه شبكات الاتصال ويحتوي الاقتصاد والسياسة والثقافة.

وإذا ما تفحّصنا ورصدنا ما يجري في الاقتصاد العالمي حالياً لتمكّنا من تحديد الأهداف الإستراتيجية للعولمة والمتمثلة بالآتي:[2]

◈ شلّ حركة ووظائف الدولة-الأمة وتفكيك نُظمها الإنتاجية ومؤسساتها أي أن العولمة تقفز فوق مهام الدولة والأمة والوطن والمواطنة.

◈ تمكين الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الدولية من إدارة وتسيير شؤون الاقتصاد العالمي ولتحل محل الدولة.

---

[1] أ د.حميد الجميلي،"دراسات في الاقتصاد السياسي للعولمة"،مرجع سابق،ص29.

[2] أ د.حميد الجميلي،"دراسات في الاقتصاد السياسي للعولمة"،مرجع سابق،ص30.

◈ تعميق اختراق اقتصاديات الجنوب وإلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلّف لتؤدي وظائف معينة.

◈ تركيز سلطة القرار الاقتصادي العالمي بحيث يُدار الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية من الخارج.

◈ خلق ما يسمى بالأممية الاقتصادية بمعنى خلق ما يسمى أمة العولمة الاقتصادية، أي خلق المجال الاقتصادي العالمي وهو وطن جديد لا ينتمي إلى الجغرافية ولا إلى التاريخ،وهو وطن بدون حدود.

◈ جعل السوق كمجال للمنافسة ومجالاً لاصطفاء الأنواع الجيدة وتسويقها عالمياً طبقاً لأهداف المنظومة الرأسمالية ومصالح الشركات متعددة الجنسيات.

◈ فتح الأبواب أمام حركة رؤوس الأموال الدّولية وطبقاً لهذه الأهداف فإن العولمة تسعى إلى خلق إطار مؤسس جديد يستند إلى المقوّمات التالية:

-خلق تجانس في المفاهيم والمؤسسات وآليات عمل الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية.

-خلق تكامل فيما بين أنشطة البيئة الاقتصادية العالمية.

-خلق مؤسسات اقتصادية عالمية جديدة يناط بها سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي العالمي.

-تصغير حجم القطاع العام ونشاط الدولة الاقتصادي في مقابل إعطاء دور متميز للقطاع الخاص وتقليص نُظم الرقابة الحكومية وتنطوي العولمة طبقاً لهذه الأهداف والمقوّمات على تبني إيديولوجية من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي والهوية.

إيديولوجية العولمة هي إيديولوجية اليد الخفية أي إيديولوجية آلية السوق وإيديولوجية الانفتاح والاندماج وفتح الأبواب الاقتصادية للاستثمارات والسلع والخدمات والثقافة.

والعولمة تقوم على إيديولوجية تفكيك دور الدولة الاقتصادي وتحجيم سلطة قرارها الاقتصادي، إيديولوجية خلق مؤسسات اقتصادية عالمية تختص بإصدار سلطة القرار الاقتصادي العالمي، إيديولوجية إعطاء دور أكبر للشركات متعددة الجنسيات وإيديولوجية ربط الناس والاقتصاد بشيء يقع خارج الوطن وخارج التاريخ، إيديولوجية تعميق الطابع العالمي للرأسمالية وفق قوانين السوق،إيديولوجية توحيد رؤى العالم الاقتصادية ضمن الرؤية الأمريكية(أمركة العالم)، إيديولوجية وقف موجات الخروج من الرأسمالية كنظام وقيمة تاريخية،إيديولوجية خلق ولاءات اقتصادية جديدة تربط المصلحة الاقتصادية الوطنية أو القطرية بالمصلحة الاقتصادية العالمية،وخلق ولاءات اقتصادية وتحالفات تجعل المصالح الاقتصادية لدول الأطراف مرتبطة بالرأسمال العالمي.

المطلب الرابع:العوامل المسببة للعولمة الاقتصادية:

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدّت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات، ويؤثر كل عامل من العوامل السابقة بالعوامل الأخرى وهي:[1]

[1] د.عمر صقر،"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"،مرجع سابق،ص13.-15

1-انخفاض القيود على التجارة والاستثمار:

بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تُخفّض من وطأة الحماية و في ظل رعاية "الجات" تمّ تحقيق تقدّم في تحرير التجارة الدولية.ولكن مع بداية السبعينيات بدأت الدول المتقدمة في العودة مرة أخرى إلى انتهاج سياسة الحماية،ونظرا لأنها مُلتزمة بتخفيض ضرائبها الجمركية في إطار مفاوضات "الجات"،فإنها لجأت إلى تطبيق أو استخدام الحماية غير التعريفية، بالإضافة إلى الخطوات التي اتّخذت على تحرير التجارة وقيام عدد من التكتّلات الاقتصادية مثل: الاتحاد الأوروبي،منظمة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية وأدّى ذلك إلى المساعدة في تضاعف معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال الفترة (1985-1995) ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة على تلك الفترة، وضعف المعدل الذي تحقق في الستينات.

2-التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي:

يصف "**HARRIS**" ما حقّقته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة، فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة (1965-1988) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5% إلى20% ومن الناتج الصناعي العالمي من 10% إلى23% وزادَ نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية منخفضة الدخل من 27% عام 1965م إلى34 %عام 1988، واستمرت الزيادة في السّكان للدول النامية بمعدل أكثر من 2%سنوياً.

كذلك يعتبر" **QURESHI**" أن الدّول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات-الواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من حوالي 33% في منتصف الثمانينيات إلى 43 % في منتصف التسعينيات، ويتوقع أن تزيد عن 50% في العقد القادم.

ويرجع"**OTSOBO**" جزء من زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى ما قامت به من تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي الأمر الذي يمثل نقلة نوعية فعالة في إستراتيجية التّنمية.

3- تكامل أسواق المال الدولية:

تُعتبر الحركة الدولية لرأس المال،مظهراً أساسياً من مظاهر التكامل المالي الدولي كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية، وتأتي تدفقات رؤوس الأموال بين الدول أو خلال الأسواق المالية استجابةً للاختلاف في معدلات الفائدة،وكذا درجات وأشكال الرقابة المفروضة على تحرّكات رأس المال.

كما حدث تزايد في تكامل الدول النامية مع النّظام المالي الدولي، نظراً لتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال،كما ألغت كثيراً من الدول النامية القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري،وتخلّت عن الرقابة على التدفّقات المالية عبر الحدود.

4- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر:

يُوضّح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصّادر عن صندوق النقد الدولي عام 1997م مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر،فابتداءاً من منتصف الثمانينيات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم في الزيادة.

5-التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات:

ذكر"**DOSI**" أن التغيرات التكنولوجية إحدى محرّكات العولمة، كذلك أكّد على أهمية هذا العامل ودور التقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصالات على تسارع عمليات العولمة، كما أوضح "**LIPSEY**" أن التكنولوجيا الحديثة ترتّب عليها انتقال للنظم عبر الاقتصادية العالمية.

كذلك حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل والاتصالات،فانخفضت قيمة المكالمة الهاتفية بحوالي 60 مرة منذ عام 1930م،وكذلك انخفضت تكلفة النّقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجي، وكذلك ظهور الفاكس وشبكات الاتصال، الأمر الذي ساهم في التّقليل من عقبة الحدود الجغرافية.

المطلب الخامس:أنواع العولمة الاقتصادية:

عند دراستنا للعولمة الاقتصادية نجد أنها تحدث على نطاقين رئيسيين فهي تتبلور في مجال الإنتاج والتي يُطلق عليها بعولمة الإنتاج أو العولمة الإنتاجية، والتي يغذيها اتجاهين أساسيين هما:عولمة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

أما النطاق الثاني الذي تحدث فيه العولمة الاقتصادية فهو النطاق الخاص بالعولمة المالية والذي يعبر عنها النمو السريع للمعاملات المالية الدولية بفعل عمليات التحرير المالي الحادثة، وتلعب الشركات متعددة الجنسيات وتكامل الأسواق العالمية في مجال السلع وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير دوراً متزايداً في مجال تعميق العولمة بصفة عامة.

ومن هنا سنقتصر فقط على دراسة العولمة الإنتاجية وسنتطرق للعولمة المالية في الفصل الثاني.

الشكل رقم (04): أنواع العولمة الاقتصادية

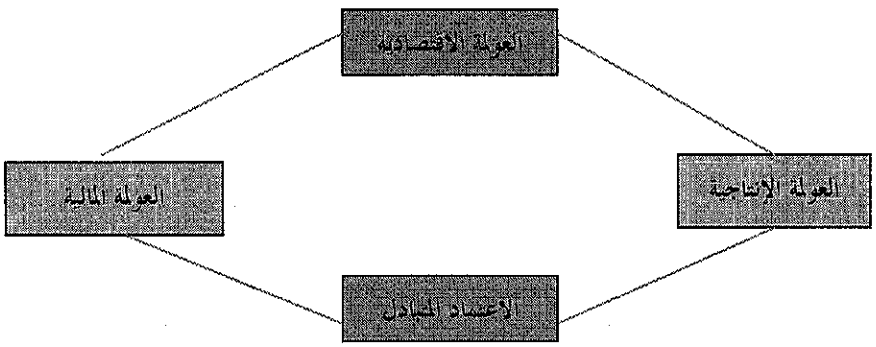

المصدر:د .عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص16.

العولمة الإنتاجية:

شهدت سنوات الثمانينات والتسعينات عولمة سريعة للإنتاج وهذا نتيجة برامج التعديل الهيكلي المفروضة من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.وقد تسارعت وتيرة هذه العملية جرّاء الاتّفاقات متعددة الأطراف التي عزّزها منظمة التجارة العالمية".

وتتحقّق عولمة الإنتاج [1]من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتم بدون وجود أزمات مأساوية.ومن ناحية أخرى،يلاحظ أن العولمة الإنتاجية بدأت تقرّر لنا أنماطاً جديدة من تقسيم العمل الدولي ويظهر ذلك بوضوح من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قُدراتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تتخصّص في منتوج معين بالكامل،والأمثلة على ذلك :السيارات التي يتم تجميعها في أكثر من دولة.

وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين هما:[2]

1- الاتجاه الأول:عولمة التجارة الدولية:

ازدادت وتيرة التبادل العالمي ابتداءاً من العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج العالمي في هذه الفترة،فعلى سبيل المثال، تزايد معدل التجارة العالمية بحوالي 12% بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 6%.

2-الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر:

حيث يُلاحظ أن معدّل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية،حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12% من خلال عقد التسعينات ويرجع ذلك إلى تزايد وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة والتي تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق.

ومن بين العوامل المؤدية للعولمة الإنتاجية ما يلي:[3]

- تزايد درجات التكامل الاقتصادي العالمي.
- زيادة اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.
- الاتجاه نحو التّحرير المالي وحرية انتقال رؤوس الأموال.

---

[1] عطيوة سميرة،" العولمة و آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي"،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- واقع و آفاق-جامعة 8 ماي1945-قالمة-الجزائر، 5-6 نوفمبر 2001، ص 29-30.

[2] د. عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق،ص33.

[3] د. عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة الاقتصادية (منظماتها-شركاتها-تداعياتها)، مرجع سابق،ص51-59.

- تزايد الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات.
- تزايد المعاملات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

المبحث الثالث :النتائج المترتبة على العولمة الاقتصادية:

من أهمّ النّتائج المترتّبة على العولمة الاقتصادية ماهو إيجابي وماهو سلبي، ونجد أن النتائج السّلبية هي الغالبة ،ومن أهم هذه النتائج ما يلي:

المطلب الأول: النتائج الايجابية والسلبية:

1-النتائج الايجابية (+):

في جانبها الإيجابي ، نجد أن العولمة الاقتصادية [1] تُتيح مزايا الاندماج بالسوق العالمية لما ينتج عنه من فرصة للاقتصاديات الوطنية من الوصول إلى الثقافة المتقدّمة والتّمويل والاستثمارات الخارجية والوصول إلى الصيغ المتقدمة في مجال التنظيم والإدارة.

وأن هذه العولمة لابد منها ولا مفرّ منها إذا أُريد تحقيق التنمية والتقدّم والتخلّص من المستويات المتدنية للتنمية لذلك فإن الاندماج بالسوق العالمية عبر العولمة يتيح الفرصة للاقتصاد النامي تسريع عملية التنمية وتوسيع نطاقها ودوائرها.

ويعتبر البنك العالمي **WB** عام 1995م أن زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي ربما يمثل أهم فرصة لزيادة الرّفاهية لكل من الدول النامية والمتقدمة في الأجل الطويل.

أما صندوق النقد الدولي **IMF** فهو يطرح مزايا عديدة للعولمة وهو يعتبر تلك المزايا تشبه إلى حد كبير مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، بالإضافة إلى إمكانية زيادة تعبئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات.

كذلك أن العولمة تُقدّم فرص لزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد في اتجاه مناطق المزايا النسبية وكما تزيد الكفاءة نتيجة لزيادة المنافسة بين الشركات وتُشجّع على التكنولوجيا والتعلّم كذلك يتوقع تقارب واضح للدخول بين الدول نتيجة العولمة.

بالإضافة إلى أنّ خلق سوق عالمية واحدة يساهم في توسيع التجارة ونمو الناتج العالمي بوتائر أسرع بكثير ممّا عرفته الأسواق الرأسمالية القومية التقليدية ويفرز بالتالي فوائض مادية هائلة يمكن لو استغلت لأهداف إنسانية أن تغيّر وجه المعمورة.

---

[1] د.عمر صقر،"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"،مرجع سابق،ص16.

لكن العولمة ليست متاحة لكافة الدول والأفراد،إنها مرتبطة بالسياسات التي تتبنّاها الدول الكبرى التي تتحكّم بالتدفقات الرئيسية المالية والتقنية العلمية لهذه الأسواق العالمية ومن ورائها الدول جميعاً والنخب المسيطرة لوضع فوائض التجارة والتبادلات الثقافية للعولمة وبالتالي فإن العولمة كما يصفها البعض ليست قاعة ضيوف مفتوحة لمن يريد الدخول.[1]

ولئن أتاحت العولمة الاقتصادية فرصاً جديدة ووفّرت إمكانيات تنمية كبيرة وسمحت لعديد الشعوب بالدخول في منظومة التقدم، فإنها بالمقابل أفرزت آثاراً سلبية عديدة عمّقت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة الواحدة وبين الدّول.

2-النتائج السلبية (-):من أهم النتائج المتمخضة عن العولمة الاقتصادية ما يلي:

-إن العولمة الاقتصادية لا تُعالج الاختلالات الهيكلية المتأصلة في هياكل الإنتاج ولا تعالج مشاكل التنمية بعيدة المدى،لكنّها تفرض إصلاحات هيكلية ذات طبيعة مالية وتجارية ونقدية طبقاً لوصفات صندوق النقد الدولي،منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي.فإن الدول المعنية ستكون مُجبرة بتعديل أولويات اقتصادها تبعا لأغراض ومصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات مما يؤدي إلى تشويه نمط التنمية وأولوياتها في الدولة الوطنية ذات الاقتصاد النامي.

-تهميش اقتصاديات البلدان النامية ومنها العربية في المقابل تحقيق مصالح الدول المتقدمة.

-فيما يخص الشركات متعددة الجنسيات،فسوف تتيح العولمة الاقتصادية لها انتهاك مصالح البلدان النامية ومنها العربية وتهميش مصالح الجماهير الواسعة لمصلحة فئة أو فئات مرتبطة مصالحها الاقتصادية بهذه الشركات وبزيادة استثمارات ونفوذ هذه الشركات تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي الذي سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى تبعية مُذلة من نوع جديد وينتهي الأمر بهذه الشركات إلى مُصادرة فائض القيمة النّاجم عن أنشطتها في البلدان النامية.

- السّيطرة على الشبكات المعلوماتية.

- السّيطرة على شبكات الإنتاج والتسويق والتوزيع العالمية.

- إعطاء دور متزايد لمنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات في إدارة الاقتصاد العالمي.

- ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى فرض شروط اقتصادية قاسية على البلد النامي ومنها البلدان العربية.

- ارتهان مستقبل اقتصاديات دول الجنوب عموماً لعقود طويلة من خلال تكبيلها بأكبر حشد من المقيدات التي سوف لاتدري كيف تتخطّاها لرسم مُستقبلها الاقتصادي.

---

[1] د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،مرجع سابق،ص50

وكما أن صندوق النقد الدولي لايغفل بعض السّلبيات للعولمة الاقتصادية متمثلةً في انخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة وزيادة البطالة، بجانب الحد من قدرة السلطات الوطنية في التحكم في سياساتها الاقتصادية بالإضافة إلى انخفاض أنماط الحياة للأفراد وتوقعاتهم للمستقبل.

-تُواجه الدول قيوداً عندما تضع هيكلها الضّريبي ومستوياته،لأن قدرتها على التميز الضريبي سوف تنخفض في ظل القدرة النسبية لعوامل الإنتاج على الانتقال.

-إن زيادة تكامل أسواق المال،سيترتّب عليه تغيّرات كبيرة وسريعة في تدفّقات رأس المال،الأمر الذي يستدعي إتباع الدولة لسياسة مالية متشدّدة.

أمّا عن نتائج العولمة على توزيع الدخل فإن على الحكومة أن تواجه الآثار السّلبية على توزيع الدخل التي تترتّب على العولمة نظراً لزيادة الفجوة بين أُجور العمّال الأقل مهارة وأُجور العمّال الأكثر مهارة.

وإذا كانت التوقعات بصفة عامة،تتمثل في أن زيادة الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل يترتب عليه زيادة الإنتاجية وتقديم مستويات معيشية أفضل.إلاّ أن زيادة ارتباط الاقتصاديات بالأسواق المالية الخارجية والاختلالات الأخرى، يؤدي إلى أن الأزمات الاقتصادية في إحدى الدول الاقتصادية الكبرى، تظهر آثارها في الحال عبر الكرة الأرضية،مع إمكانية حدوث آثار مدمّرة على تلك الدول، التي لا تستطيع مواجهة تلك الأزمات والمشاكل القادمة من الخارج.

المطلب الثاني:آثار العولمة الاقتصادية على الدول النامية:

حدثت في منتصف الثمانينات زيادة في التجارة الدولية والروابط المالية،كذلك أصبح العالم أكثر ارتباطاً في مجال التجارة والتمويل والاتصالات،ودعّم ذلك سياسات التّحرير الاقتصادي وزيادة تحرير التجارة الدولية،من خلال اتفاقيات جولة الأوروغواي والتقدّم التكنولوجي،الذي سهل النّقل والاتصالات وخفّض تكاليفها وانتشرت عمليات الإنتاج عبر العالم،الأمر الذي ترتّب عليه زيادة التجارة العالمية بضعف السرعة التي زاد بها إجمالي الناتج المحلي تقريباً.

كما تسارعت التدفّقات المالية إلى عدد كبير من الدول النامية وكانت العولمة التحدي الكبير خلال الثمانينات وقبل اختتام جولة الأوروغواي واختتمت المفاوضات وتم التوصل إلى اتفاقية تؤكد هذا التحدي أمام الدول النامية. لكن ماهي آثار العولمة الاقتصادية على الدول النامية؟

يقدّر البنك العالمي(*) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية سيبلغ 4.7% سنوياً في المتوسط فيما بين 1994-2002م، وحتى مع استبعاد الهند والصين،فإن معدل النمو سيصبح 3.5%خلال تلك الفترة.

ويُبرّر البنك هذا الارتفاع في معدلات النمو للدّول النامية بالإصلاحات الاقتصادية الكلية التي بدأت في الثمانينات وبدأت نتائجها في الظّهور وتحسّن جانب العرض المحلي واستقرار أسعار سلع التصدير الرئيسية

(*) ESTIMATION DE LA BANQUE MONDIALE ,SUE LE SITE : http://www.worldbank.org.

للدول النامية، وأخيراً ،زيادة تدفقات رأس المال إلى الدول النامية،كما تتفق الأنكتاد "UNCTAD" مع البنك الدولي في أن النمو الحقيقي في العالم النامي ككل من المحتمل أن يكون أفضل من السّنوات السّابقة.

المطلب الثالث: أثر العولمة على الاستثمار الأجنبي:

حقّق الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو في الستينات بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي العالمي،بينما تجاوز في الثمانينات أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي واستمرّ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل التسعينيات.وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في عام 1996م حوالي 356مليار دولار بزيادة مقدارها10% عن عام 1995م.[1]

وتُعتبر الشركات متعددة الجنسيات محرك العولمة، والتي تسهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،حيث يبلغ عدد الشركات 44000 شركة لها 280000 فرع أجنبي، ويبلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول النامية 7900 شركة لها حوالي 129000 فرع أجنبي.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات مصدراً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة،الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

في حين أن الشّركة الأمّ تحرص على ألاّ تكون وحداتها التابعة بالدول النامية المضيفة منافسة لوحداتها وعملياتها القائمة بالدول الأم، وذلك بشكل مباشر من خلال تقييد التّصدير إلى الدولة الأم،كذلك يمكن لهذه الشركات أن تُحقّق أرباحاً ضخمة من خلال أسعار التّحويل بين الشركة الأم وفروعها.

ونلاحظ في الآونة الأخيرة زيادة اختراق الشركات متعددة الجنسيات للأسواق الخارجية، وفي نفس الوقت زادت من قوّتها في أسواقها المحلية.وتكاملت أيضاً عملياتها على النطاق العالمي لتخفيض التكاليف، ومن ثم زاد الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائم على الإنتاج وليس فقط القائم على التجارة.

المطلب الرابع:موقع الاقتصاد العربي في العولمة الاقتصادية

تهدف العولمة الاقتصادية إلى إيجاد تنظيم جديد للعلاقة بين مراكز الرأسمالية المتقدمة ومجتمعات الرأسمالية الطرفية عن طريق نسق جديد لتقسيم العمل الداخلي لمجتمعات رأسمالية وأن العولمة ستقضي إلى تقسيم عمل تكنولوجي جديد لأطراف الرأسمالية يستند إلى معيار درجة العولمة (أي درجة الاندماج في السوق العالمية) والذي يُقاس بقدرة مختلف القطاعات الإنتاجية المعتمدة على التصنيع الحديث والتكنولوجيا المتطورة على المنافسة في السوق العالمية،وطبقاً لذلك سيتم تقسيم العالم النامي إلى مجموعتين:

---

[1] د.محمد يعقوبي، توفيق تمار،"آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة:حالة الدول العربية"،ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-حالة الجزائر والدول النامية-،جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي:21و 22 نوفمبر 2006

- مجموعة دول جنوب مصنع تسمى "العالم الثالث المصنّع"و مجموعة دول جنوب غير مصنع تسمى"العالم الرابع غير المصنّع" وسنقوم بتعريف الدول النامية كما يلي:

الدول النامية أو المتخلّفة[*]**"UNDERDEVELOPED COUNTRIES"" PAYS SOUS-DEVELOPPES"** لقد ظهرت على التّوالي مجموعة من التّسميات لوصف دول العالم الثّالث ،منها الدّول المتأخّرة **"BACKWARD "** وغير النامية**"UNDERDEVELOPED COUNTRIES** "والمتخلّفة ثمّ النامية **DEVELOPING** (وهو الاصطلاح الأكثر شيوعاً).[1] وتشترك كل هذه الدّول في كونها فقيرة :فلقد تخلّفت كثيراً بالنّظر إلى التّقدّم الاقتصادي السّريع للدّول الأوروبية الواقعة في الأحزمة المدارية المعتدلة . وهي الدّول التي تغطّي أكثر من3/2 من مساحة الكرة الأرضية والتي يفوق عدد سكانها 5/4 من سكان العالم.

والجدول الموالي يوضّح الاختلاف في عدد السّكّان بين الدّول المتقدّمة والمتخلّفة حسب بعض التّقديرات:

الجدول رقم (01): مقارنة في عدد السكان بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة

السنوات	1950	1975	2000	2025
عدد السّكان في الدول المتقدمة (بالمليون)	450	750	1010	1190
عدد السّكان في الدول المتخلّفة (بالمليون)	260	790	2120	4150

SOURCE : SALAH MOUHOUBI ,« LA MONDIALISATION EN MARCHE »,ENAG EDITIONS,ALGER,2003,P 19.

وبها تصنف 150دولة على أساس الدخل المنخفض أو المتوسط،ذات صناعات استخراجية المعتمدة على النفط وتصديره.[2]

وهي التي تتطلع إلى النمو الاقتصادي عن طريق برامج للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل،وعادة ما تكون هذه البرامج محدّدة وفقاً لتخطيط قومي شامل،بمعنى أن يكون تنفيذها طبقا لخطة مرسومة محكمة تتضمن وضع أهداف معينة ينبغي تحقيقها بوسائل معينة وفي فترة زمنية محددة، غير أن هذه البرامج الواسعة للتنمية الاقتصادية لابد أن تفضي إلى اختلال كبير في التوازن الاقتصادي للدولة النامية،وهذا الاختلال مترتب على تنفيذ استثمارات لاتتفق في ضخامتها مع القدرة الادخارية للدولة، وهذا الإنفاق الاستثماري الكبير يؤدّي في أغلب الأحيان إلى تغيّر في المستوى العام للأسعار وتضخّم يصحب مرحلة النمو الاقتصادي واتساع الهوة بين الصادرات والواردات والزيادة المطردة في عجز ميزان المدفوعات إبان هذه المرحلة.[3]

---

[*]THE POOR COUNTRIES –UNDERDEVELOPED,DEVELOPING COUNTRIES- THIRD WORLD-THE SOUTH.

[1] ألن مونتجوى،ترجمة:د.محمد الجوهري ،د.علي ليلة، د.أحمد زايد،"الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث "،دار المعارف، الكتاب45،ط1 ،1982،ص 127.

[2] FREDERICK NIXSON, "DEVELOPMENT ECONOMICS »,STUDIES IN ECONOMICS AND BUSINESS,SECOND EDITION,HEINEMANN,BRITISH LIBRARY,2001,P1-2.

[3] د.عبد الفتاح مراد،"موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية"،القاهرة،ص617.

وطبقاً لشروط العولمة يتم اندماج كل من العالم الثالث المصنّع والعالم الرابع غير المصنّع بالسوق العالمية الموحدة وبما يحقق أهداف التنمية الرأسمالية، أي بما يحقق أهداف التنمية للرأسمالية كمنظومة عالمية.

لذا فإن اندماج العالم الثالث المصنّع والعالم الرابع غير المصنّع في السوق العالمية عن طريق آليات العولمة الاقتصادية،وضمن عملية الاندماج والتقسيم التكنولوجي للعمل لمجتمعات أطراف الرأسمالية،يلاحظ ما يلي:

-تتخصص دول العالم الثالث المصنّع بقطاعات الإنتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً.

-الإبقاء على دول العالم الرابع غير المصنّع في إطار تقسيم العمل العالمي القديم كتخصيصه في قطاعات الإنتاج الزراعية والمعدنية.أي يتم اندماج دول العالم الثالث بالسّوق العالمي عبر آلية الإنتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً،وترتبط بقية دول الجنوب(دول العالم الرابع) بالسوق العالمي عبر آلية التجهيز بالسلع الأساسية والمواد الخام وكسوق استهلاكية للمُنتجات المصنّعة وبهذا يتم اندماج الأطراف في النظام العالمي عبر تقسيم جديد للعمل لدول العالم الثالث المصنّع وعبر تقسيم العمل القديم للعالم الرابع غير المصنّع.

هذا وتضم مجموعة العالم الثالث المصنّع: أمريكا اللاتينية، آسيا وأوروبا الشرقية، بينما تضم دول العالم الرابع غير المصنّع: معظم إفريقيا، جنوب الصحراء ومعظم الأقطار العربية والعالم الإسلامي على أن هذا التقسيم نسبي.

يتّضح مما سبق أن مجموعة دول العالم الثالث المصنّعة تضم تلك الدول التي استطاعت أن تخطو خطوات سريعة نحو التّصنيع واكتسبت قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية،أما مجموعة العالم المعولم فتضم مجموعة الدول التي لم تكتسب قدرة تنافسية عالمية غير قطاعات الإنتاج التقليدي الزراعية والمعدنية،أي أنها لم تنجح في إقامة قطاعات إنتاج جديدة قادرة على المنافسة العالمية.لذا فإن اقتصادياتها ستخضع لعملية إعادة هيكلة واسعة النطاق في ظل العولمة تتميز بما يلي:

-إخضاع مستقبل العرب عموماً لشروط عمل آليات العولمة الاقتصادية.

-الحيلولة دون امتلاك الجنوب للتكنولوجيا المتقدمة بوضع قيود مشدّدة على نقل التكنولوجيا وإبعاده عن دائرة العلم والتكنولوجيا.

-تسخير إمكانات الجنوب المعولم بما يحقق مصالح الشّمال.

-تهميش دول العالم الرابع غير المصنّع وإدخاله دائرة العولمة عن طريق دائرة المواد الخام والسلع الأساسية في مراحل ما قبل التصنيع وبذلك تتم السيطرة على أسواق تجهيز المواد الخام اللازمة لمكانة الإنتاج الصناعي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية،المجموعة الأوروبية واليابان.

1-سمات عامة لاقتصاديات الدول النامية:

على الرّغم من اختلاف اقتصاديات الدول النامية فيما بينها من حيث مستوى الدخل الفردي، ومن حيث تنوّع مواردها المادية والبشرية، وفي طبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها تتسم هذه الاقتصاديات بخصائص عامة يمكن إيجازها بما يلي:[1]

◈ انخفاض الدخل الفردي فيها، مقارنةً مع مثيلاتها في الدول المتقدمة، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادّخار.

◈ ضعف نسبة الادّخار الوطني للناتج المحلي، مما ينعكس عجزاً في الموازنة العامة للدولة، وعجزاً في ميزان المدفوعات.

◈ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيها نسبياً، إذ أنّ أي زيادة كبيرة في الطلب الكلي لا تقابلها زيادة سريعة في حجم الإنتاج، وذلك بسبب ضعف الطاقات الإنتاجية المطلوبة وعدم توفرها في بعض الأحيان.

◈ سيطرة الزّراعة على اقتصاديات هذه البلدان مما يجعلها تتعرض لكثير من التقلّبات الاقتصادية الشديدة نتيجة للتقلبات في الإنتاج والاستثمار.

◈ ضُعف القطاع الصناعي وانخفاض الإنتاجية وتخلّف المستوى التقني وطرق الإنتاج.

◈ سيطرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومنها مشكلة التناقص القائم بين الحاجة الكبيرة لمصادر التراكم اللازمة لتمويل عملية التنمية وبين ندرة هذه المصادر الناتجة عن تخلف أساليب الإنتاج ومحدوديتها وانخفاض الناتج القومي وتدني حصة الادّخار.

◈ التضخّم والبطالة والعجز المالي وتفاقم المديونية الخارجية وندرة العملة الصعبة.

◈ الحاجة الملحة لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتوازنة.

◈ انعدام السوق المالية والنقدية في كثير من الدول النامية أو تخلّفها في دول أخرى، وضعف الأجهزة المالية والمصرفية مما يدفع الاستثمار باتجاه المضاربة والاستثمار في الأموال العقارية والثابتة.

◈ إنّ أهم ما تعانيه هذه الدول هي مشكلة الفقر، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون حلقة الفقر المفرغة، فانخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض مستوى الادّخار، وهو يؤدي كذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى استمرار انخفاض الدخل.

---

[1] DR. MOUHAMMAD SAKER , DR. M. MAAN DAYOUB, HAYFAA GHADEER GHADEER, "THE SITUATION OF FINANCIAL AND MONETARY POLICIES IN THE DEVELOPING COUNTRIES", TISHREEN UNIVERSITY JOURNAL FOR STUDIES AND SCIENTIFIC RESEARCH- ECONOMIC AND LEGAL SCIENCE SERIES VOL. (27) NO (3) 2005

المطلب الخامس: الدول النامية ومواجهة تحديات العولمة:

ترتّب على العولمة الاقتصادية، زيادة الاعتماد المتبادل بين دول العالم،ولذلك فإن الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً تُواجه أوضاعاً بالغة الصعوبة ومن بينها:

انخفاض رصيد رأس المال البشري وعدم توافر البنية الأساسية وعدم الاستقرار السياسي،بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الدّين الخارجي. الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة.

ومن هذه العوامل أيضاً، ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول على سلعة أو سلعتين في التصدير، بالإضافة إلى التقلّبات التي تلحق بأسعار صادرات هذه الدّول.

وأشار لذلك الكاتب الأمريكي الشّهير "**ويليم جريدر**" في كتابه الصّادر عام 1977م بعنوان "عالم واحد،مستعدون أم لا"**ONE WORLD READY OR NOT**" الذي وصف العولمة،بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية،وأنها قادرة على الحصاد وعلى التّدمير، وأنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة وبقدر ماهي منعشة فهي مخيفة فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها،ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها.وهو يرى أن تلك الثورة المادية التي حرّرت رأس المال وجعلت المادة تسبق الفكر وتتخطى جمود السياسات،كانت نتيجتها ظهور تحوّلات عظمى في العالم أجمع،وبقدر ما بعثت الرغبة في تكديس الثروات،خلّفت وراءها عدم الاستقرار وعدم الأمان،وبقدر ما أتاحت تكنولوجيات حديثة، فإنها بعثت البربرية من جديد.

ومن الآثار التي خلّفتها العولمة ،تغيير الرموز والشعارات المستقرة. ففي بولندا ،وجدت البورصات وجمعيات رجال الأعمال،وبعد أن ناضل عمال نقابة تضامن من أجل المشاركة في ملكية المنشآت التي يعملون بها،تملّك الإيطاليون صناعة الصّلب،وفتحت الصّين أبوابها على مصراعيها لاستقبال رُؤساء الدّول والحكومات الغربية لجذب استثماراتهم إلى الشّركات الصينية.

كما لم يعد غريباً أن تنتقل ملكية شركة أمريكية كبرى للاتصالات وهي شركة "**ITT**"إلى شركة الكاتل الفرنسية.ولحقت هذه التغيرات شركة "**SONY**" كُبرى الشركات اليابانية التي تُعدّ مثالاً ورمزاً للتميز الصناعي الياباني،فلم تعد يابانية حتى بنسبة 50%.

كما نتج عن إعادة توطين مصانعها في الدول الأخرى من شرق آسيا إلى المكسيك أن أصبحت قوة العمالة من غير اليابانيين حوالي 60% وهكذا عرفت اليابان ظاهرة البطالة من خلال حلول الأجانب محل اليابانيين والتي يُطلقون عليها "كيودوكا".

وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت مكوّنات طائراتها البوينج 777" **BOEING**" تُصنع في اثنتي عشر دولة أي بعمالة غير أمريكية.

وتتمثّل خطورة العولمة في أنها أقامت نظاماً عالمياً للتجارة والإنتاج يقوم على ديناميكية ذاتية تنبع من داخله بعيداً عن المفاهيم المعروفة، ولا تسيطر عليه الولايات المتحدة التي نادت به،حيث لم تعد هي مركز توجيهه،لأن جوهره يدور حول الاعتماد المتبادل بين الأمم في ضوء مصالح رأس المال ، دون النّظر لقوة الأمم أو ضعفها لدرجة أن وكالات الأنباء العالمية تناولت ما يتردّد من مخاوف في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها عن أن بعض قطاعاتها ستستفيدُ من ذلك النّظام الجديد، بينما سيكون مصير البعض الآخر درجات متفاوتة من الدّمار، وانتقل هذا الخوف إلى مجتمعات عديدة وبصفة خاصة في الدّول الأكثر غنى مثل:ألمانيا،فرنسا،بريطانيا واليابان وراحت تسعى للتكتّل وإعادة النظر في سياساتها الصّناعية والتّجارية.

وإذا كان هذا هو حال الدول الصناعية الكبرى بمؤسساتها ورؤوس أموالها الطائلة، فماهو الحال بالنسبة للدول النامية التي تفتقر لمثل قوة هذه المؤسسات ورؤوس الأموال لكي تمكنّها من المواجهة والصّمود في مواجهة هذه الآلة العجيبة.

إن الأمر يتطلّب التحرّك السّريع على مستوى كل دولة نامية من جهة وعلى مستوى الدول النامية المتشابهة الظروف لمعرفة آليات تحرّك واندفاع العولمة لوضع السياسات المُناسبة لمواجهتها والاستفادة ممّا قد يوجد في تحرّكها من إيجابيات وتجنّب ما فيها من سلبيات وقبل فوات الأوان.

فمن الضروري أن تحقق هذه الدّول استقراراً في السياسات الاقتصادية الكلية،الأمر الذي يعزز الثقة التي تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الدّاخل ،بالإضافة إلى تبني السياسات ذات التوجه الخارجي،الأمر الذي يقضي على تشوهات الأسعار ومن ثم تعكس الأسعار نُدرة الموارد المحلية،الأمر الذي يترتّب عليه التوزيع الكفء للموارد بالإضافة إلى تشجيعها لاستيراد المنتجات الأقل تكلفة والتي تحتوي على تكنولوجيا متقدمة.

بعض العلماء يرى أن الدول النامية الأكثر نمواً سوف تستفيد من العولمة وسوف تُقيم تحالفات واتحادات مع شركات دول نامية في نفس المنطقة وسيكون ذلك بداية الخطوة الأولى تجاه قيادة الدول النامية للعولمة،بينما الدّول النامية الأشد فقراً، فمن المحتمل أن تزداد تهميشاً وأنّ أي مكاسب تحصل عليها من العولمة تتوقف على الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المحلية وزيادة إنفاق الدول الأكثر نمواً.

أما الدول الغنية بالثروات الطبيعية، فسوف تستفيد من استقرار الأسعار بينما الدول الأقل نمواً لامفرّ لها سوى الاعتماد على المنح والقروض من هيئات دُولية ويرجع ذلك إلى أنّ معظم حاجاتها تتمثل في تحسين نظامها التعليمي والبنية الأساسية.

أما البعض الآخر من الاقتصاديين، فتتمثل وجهة نظرهم في أن العولمة سوف تُكافئ الدول ذات المعدّلات العالية لنمو الإنتاجية لزيادة عوائد التصدير، ومن ثم المحافظة على طاقاتها الاستيرادية في المدى الطويل وبذلك تنشأ دائرة فعّالة وقويّة من النمو المرتفع وتكامل التّجارة.

خاتمة الفصل:

يتبيّن من هذا الفصل أن العولمة لها عدة أوجه ،فهي تمثل نعمة ونقمة في نفس الوقت، فهي نعمة على الدول المتقدمة ونقمة على الدول النامية والمتخلفة الضعيفة التي هي في تبعية مستمرة للعالم المتقدّم.

ونستخلص أيضاً أنّ ظاهرة العولمة ليست بجديدة، فالاقتصاد الدولي في أواخر القرن العشرين يشبه بنواح عديدة الاقتصاد العالمي في نهاية القرن التاسع عشر.فالفرق بين القرنين هو أن العولمة ساهمت في زيادة درجة الانفتاح في معظم الدول كتبادل الخدمات والتكنولوجيا والمعلومات والأفكار والأشخاص عبر الحدود بالإضافة إلى العناصر التي تشكل التطور البارز للعولمة والمتمثلة في :التدفقات التجارية وتدفق الاستثمار والمال.

ونستدل على ذلك من خلال مقولة للمرحوم "رينيه جان دوبوي"**RENE-JEAN DUPUY**[1] وكان أستاذ الأساتذة في القانون الدولي والعلاقات الدولية في محاضرة ألقاها سنة 1994م في تونس حول النظام العالمي الجديد ،أنّ العالم دخل في الحقيقة طور الازدواجية ،فنحن من ناحية نشاهد الشعوب تعيش وكأنّها في قرية كونية نظراً لحدوث الثّورة الاتّصالية وانعكاساتها التي لم تنته بعد والتي تُقرّب بين الأفراد في إطار المصير الكوني المشترك، وفي الوقت نفسه، نرى الإنسانية تدخل عهد المخاطر المتأتية من تجزئة الدول ومن الفوارق التنموية ومن الإضرار بالبيئة.

(1) أ.د.الحبيب سليم، مقالة بعنوان:"العرب والنظام العالمي الجديد(التحديات والرهانات)"،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1999، ص 94

الفصل الثاني:

عموميات حول العولمة المالية

الفصل الثاني : عموميات حول العولمة المالية

مقدمة الفصل:

رأينا في الفصل الأول أن العولمة الاقتصادية تتحدد في نوعين رئيسيين من العولمة هما :

العولمة الإنتاجية : أو عولمة الإنتاج والتي سبق تعريفها والعولمة المالية التي نحن بصدد تحليل مفاهيمها .

يعتقد البعض أن العولمة المالية ظاهرة حديثة نسبياً ، ولكن المتتبع لتاريخ النظام الرأسمالي يلاحظ أنها ظاهرة تلازمت بنشوء وتطور هذا النّظام مروراً بالتّجاريين ، والثّورة الصّناعية ، والحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا ، مع وجود فارق يتمثّل في أن درجة التّكامل بين الأسواق المالية في الماضي لم تكن عليه مثلما هو الحال اليوم ، نظراً لأنّ التكامل الحالي مرتفع سواء من حيث تقارب معدلات العائد على الاستثمارات المالية ، أو تقارب معدلات الفائدة المحلية مع المعدلات العالمية ، كما ازدادت درجة ترابط أسواق المال المحلية مع العالم الخارجي بفعل اتّساع حركة رأس المال عبر الحدود وتعتبر العولمة المالية ناتجاً أساسياً من نواتج عمليات التّحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي نادى به كل من "**ماكينون و شاو**" **SHAW R MCKINNON** اللذين يريان أن التّحرير المالي يعتبر أفضل سياسة لتحقيق التطور الاقتصادي في الدول النامية .

نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سنتطرق إلى:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العولمة المالية** (مؤشراتها ، أسبابها ، تطورها ، أسسها ، وبعض المقاربات حولها).
- **المبحث الثاني: أثر العولمة المالية عل البلدان النامية** (المزايا و المخاطر ، أثرها على سوق الصرف وعلى النمو الاقتصادي الوطني .
- **المبحث الثالث: الأساليب اللازمة لمواجهة تحديات العولمة**.حيث نرى فيه واقع المصارف العربية قبل ظهور العولمة المالية وهل البلدان النامية تستفيد من الوضع الاقتصادي الدولي وأخيرا أساليب مواجهة مخاطر العولمة.

المبحث الأول :مفاهيم حول العولمة المالية :

لقد تعدّدت واختلفت التّعاريف حول مفهوم العولمة المالية ، حيث نجد المؤيّد المدافع ونجد أيضاً الرّافض المعارض كلاً حسب طبيعة توجّهاته واهتماماته ومن أهم التّعاريف التي تناولت مفهوم العولمة المالية ما يلي :

المطلب الأول : مفهوم العولمة المالية و مؤشراتها :

تُطلق على مصطلح العولمة المالية باللغة الإنجليزية ب: **FINANCIAL GLOBALISATION** وباللغة الفرنسية ب : **LA MONDIALISATION FINANCIERE** .

◈ تُعرّف العولمة المالية على أنها عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلّها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق و قطاعات النشاط في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر.[1]

◈ وهي تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتّوزيع والتّسويق للسلع والخدمات ولقد عرّفه **ALANSO** G.ا على أنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعّمها التّحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية.

◈ العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي و التي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية.[2]

ومن ثم فالعولمة المالية تعتبر الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي . مما أدّى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية .[3]

وتعرّف أيضا بمصطلح " الاستثمار المالي " وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي و التراكم المضطرد في رأس المال وتعيين أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال و بدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي فأصبحت مؤشراً مهمّاً لعولمة الاقتصاد العالمي .

ترتكز العولمة المالية على عملية التّحويل المالي لبنود حساب رأس المال " أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات " . وتعتمد هذه العملية بدورها على إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال والسياسات المالية لميزان المدفوعات . وتتكوّن هذه المعاملات من مختلف أشكال رأس المال مثل الدّيون ،أسهم المحافظ المالية، الاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية.[4]

---

[1] DOMINIQUE PLIPHON , « LES ENJEUX DE LA GLOBALISATION FINANCIERE", CASBAH EDITION , ALGER,NOVEMBRE 1997, P68.

[2] HÉLÈNE REY., "GLOBALIZATION AND EMERGING MARKETS":WITH OR WITHOUT CRASH?, CEPR DP 3378, LONDON, CENTRE FOR ECONOMIC POLICY RESEARCH,2002,P 04.

[3] عزيز عيسى،"العولمة والعالم الثالث"، رسالة ماجستير في القانون الدولي، دراسات-أبحاث،على الموقع:
http://www.binxet.com/index.php

[4] سامي عفيفي حاتم،" اقتصاديات التجارة الدولية" ،جامعة حلوان ،القاهرة، ص 203.

من خلال ما سبق، يمكن تعريف العولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية بحيث تصبح في إطار سوق مالي عالمي متكامل وموحّد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر .ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشّرين هما : [1]

- المؤشّر الأوّل والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسّندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول في عام 1980م بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996م وإلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1975-1997

السنوات البلدان	1975	1980	1985	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الو م أ	4	9	35	101	89	96	107	129	131	135	160	213
اليابان	2	8	62	156	119	92	72	78	60	65	79	96
ألمانيا	5	7	33	66	57	55	85	170	158	172	199	253
فرنسا	–	5	21	52	54	79	122	187	197	187	258	313
إيطاليا	1	1	4	18	27	60	92	192	207	253	470	672
كندا	3	9	27	55	65	83	14	153	208	189	251	358

SOURCE : PHILIPPE JEAN, PIETTE PETIT ," ECONOMIE INTERNATIONALE ", DUNOD, PARIS, 1999, P 95 .

ويمكن تمثيل هذه البيانات وفق المنحنى التالي:

الشكل رقم (1): نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1975-1997

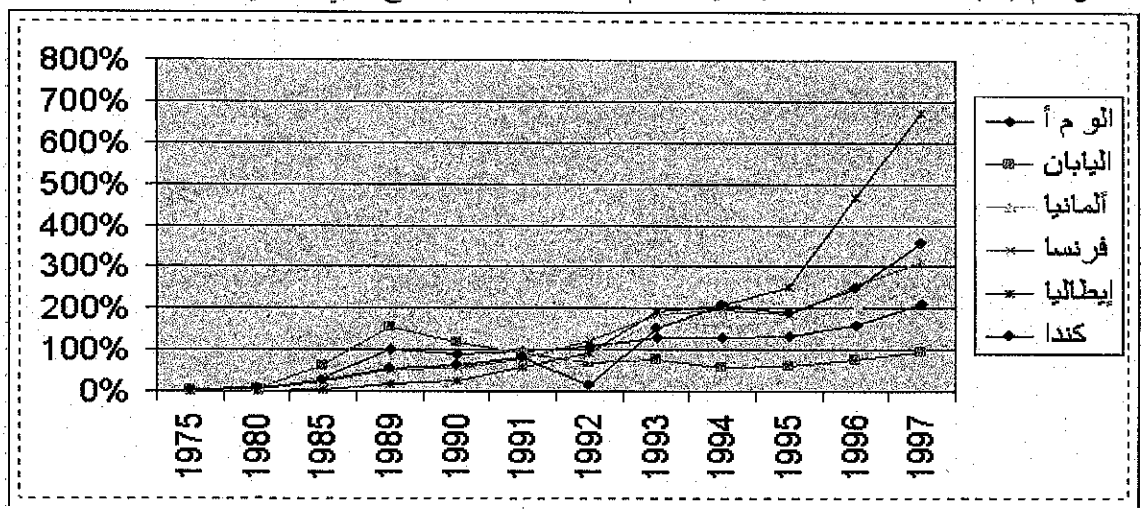

المصدر : من إعداد الطالبة

[1] د . عبد الحميد عبد المطلب، " العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سابق،ص 34.

أمّا صافي الرساميل الخاصة إلى الدول النامية فنمثّلها وفقاً للجدول الآتي:

الجدول رقم (02): صافي الرساميل الخاصة إلى الدول النامية(مليار دولار)

	1990	1992	1994	1996
جميع الدول النامية	44.4	90.6	161.3	243.8
جنوب صحراء إفريقيا	0.3	0.3-	5.2	11.8
شرق آسيا والمحيط الهادئ	19.3	36.9	71.0	108.7
جنوب آسيا	2.2	2.9	8.5	10.7
أوروبا وآسيا الوسطى	9.5	21.8	17.2	31.2
أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي	12.5	28.7	53.6	74.3
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	0.6	0.5	5.8	6.9
مجموعة الدّخل				
دول الدخل المتدني	11.4	25.4	57.1	67.1
دول الدخل المتوسط	32.0	64.8	104.2	176.7
الدول الخمس الأولى لناحية التلقي				
البرازيل	0.5	9.8	12.2	14.7
الصين	8.8	21.3	44.4	52.0
أندونيسيا	3.2	4.6	7.7	17.9
ماليزيا	1.8	6.0	8.9	16.0
المكسيك	8.2	9.2	20.7	28.1

المصدر: البنك الدولي، التنمية المالية العالمية ،1997

ملاحظة:دول الدخل المتدني=كان فيها معدل الدخل الفردي أقل من 765 دولار سنة 1995م.

دول الدخل المتوسط= كان فيها معدل الدخل الفردي حوالي 9385 دولار سنة 1995م.

- أما المؤشّر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصّرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995م وهو ما يزيد عن 84 %من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرّغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية لا زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج .

وتفصيلاً فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية :[1]

◈ المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات .

◈ المعاملات المتعلقة بأصول الثورة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محلياً بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

◈ المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات و الكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج .

◈ المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وهي تشمل الودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج .

◈ المعاملات المتعلقة بتحرّكات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو المنح أو الهدايا أو الميراث أو تسوية الديون .

◈ المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرّر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود .

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين :

-الأولى : أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار الحافظة المالية أو الاستثمار غير المباشر .

-الثانية : أن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد المنظمة التحوّطية المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين .

المطلب الثاني :العوامل المفسّرة للعولمة المالية :

ويمكن إيجاز العوامل التي أدّت وساهمت في نمو و انتشار العولمة المالية في النقاط التالية بغضّ النظر عن الترتيب :[2]

1-صعود الرأسمالية المالية :

ونعني به الأهمية المتزايدة لرأسمال التي تتجسّد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تُحرّكه مؤشّرات ورُموز البورصات العالمية (داوجونز ، ناسداك ، نيكاي ، داكس ، كاك 40 وغيرها) والتي تؤدي إلى نقل الثورة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية .[3]

---

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة الاقتصادية: (منظماتها ، شركاتها ، تداعياتها)، مرجع سابق،ص 50-51.

[2] د. رمزي زكي، " العولمة المالية: الاقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي"، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى ،1999 ،ص 85 .

[3] د.رميدي عبد الوهاب،سماي علي،"العولمة المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية،"،ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-حالة الجزائر والدول النامية-،جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي:21و 22 نوفمبر 2006

2-بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال:

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال[1] الباحثة عن الربح على الصّعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادّخارية غير المستثمرة فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي ليُدر مردوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال .و الجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول:

جدول رقم(03):نسبة مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول(%)

الدول	1979	1992
الولايات المتحدة الأمريكية	18.5	20.4
اليابان	2.3	5.6
ألمانيا	5.0	25.9
فرنسا	0.0	31.8
كندا	15.0	27.7

SOURCE : BISIGNANO, « INTERNATIONALIZATION OF FINANCIAL MARKETS" , ESTIMATION FMI.

3-ظهور الأدوات المالية الجديدة FINANCIAL INNOVATION :

تكرّست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة [2] التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات (SWAPS) والخيارات (OPTIONS) والمستقبليات (FUTURES) بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات .

- **عقد الخيار :(OPTIONS)**

يمكن تعريفه بأنه ذلك العقد الذي يُعطي لحامله الحق في الشّراء ويسمى خيار الشراء أو حق بيع يسمى خيار البيع وخيار الشراء والبيع ينصب على بيع أو شراء كمية معينة من الأوراق المالية أو غيرها من السلع بسعر محدد سلفاً يسمى سعر الممارسة في تاريخ معين[3] (الاختيارالأوروبي) أو خلال فترة محددة (الاختيار الأمريكي) وله الحق في أن يُنفذ أو لا ينفذ عملية البيع والشراء .

- **العقود الآجلة : (FORWARD CONTRACTS)**

---

[1] شذا جمال الخطيب ،" العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال" ، مرجع سابق،ص17.

[2] طارق حماد عبد العال، "التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك"، القاهرة ، الدار الجامعية،2001، ص 226.

[3] جمال جويدان الجمل،" الأسواق المالية و النقدية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،الطبعة الأولى،1422/ 2002، ص 182.

هي عقود يلتزم فيها البائع أن يسلم للمشتري الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه وقت التعاقد وقد تدفع القيمة وقت الاتّفاق أو جزء صغير منها ويُؤجّل الباقي حتى تاريخ التسليم وذلك مثل عقود شراء العقارات وعقود التصدير والاستيراد وهي عقود نمطية يتم تداولها في البورصات بصورة واسعة .[1]

❊ **العقود المستقبلية :(FUTURE CONTRACTS)**

يمثل العقد المستقبلي اتفاقاً قانونياً ملزماً بين طرفين هما : البائع **SELLER** والمشتري **BUYER** يتعهد فيه المشتري باستلام موضوع (محل) التعاقد لقاء سعر محدد وفي نهاية الفترة المتفق عليها.وبالمثل يتعهد فيه البائع بتسليم موضوع (محل) التعاقد عند السعر المحدد وفي نهاية تلك الفترة أيضاً.[2]وهي عقود ليست نمطية إنما تم الاتفاق عليها وفقا لكل صفقة وهي واجبة التنفيذ عكس الخيارات. وتختلف هذه العقود عن العقود الأخرى من حيث إمكانية تحويلها فكل طرف يمكنه أن يبيع حقه في الاستلام أو التسليم خلال فترة سريان العقد .[3]

❊ **عقود المبادلة أو المقايضة :(SWAPS)**

هي عبارة عن اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية والعينية في الحاضر على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقاً وأهم هذه العقود عقد مبادلات عملة بعملة أخرى معادلة لها في القيم أو مبادلة فائدة ثابتة مقابل فائدة معلومة .[4]

❊ **التقدم التكنولوجي :**

يتكامل هذا العامل مع سابقه في الدّور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتبعها التقدم التقني الهائل الذي تشهده اليوم ، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية .[5]

❊ **نمو سوق السندات :**

كما يعود تسارع عولمة الأسواق المالية إلى النمو الكبير في إصدار السّندات وتداولها ، وخاصة السندات الحكومية ، فقد ازدادت قيمة ما يملكه غير المقيمين من السندات المصدرة ما بين سنتي : 1990-2000م .

---

(1) منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر":المشتقات ،العقود الآجلة والعقود المستقبلية،الجزء الثاني، منشأة المعارف ،الإسكندرية،مصر،2003،ص06.

(2) د.نضال الشعار، "سوق الأوراق المالية (البورصة)"، حلب، 2002، ص189.

(3) رشدي صالح عبد الفتاح صالح،" البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري" ، الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا، القاهرة 2000/1420 ،ص47.

(4) السعيد فرحات جمعة،" الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة"، دار للنشر، الرياض، 2000، ص446.

(5) ساسي سفيان ،"العولمة تحد أم ضرورة"،أنظر الموقع: www.rezgar.com/debat/show.art.asp ?aid=26713

كما يعود النمو الهائل في سوق السندات العالمية إلى مجموعة من العوامل نذكر منها :[1]

-مكافحة التّضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في كثير من الدول مما جعل سعر الفائدة الحقيقي موجبا .

- السّماح لغير المقيمين بالتعامل في أسواق الأوراق المالية المحلية .

- استمرارية عجز الموازنات العامة وتمويل هذا العجز من خلال إصدار السندات الحكومية .

- تفضيل المؤسسات التمويل عن طريق إصدار السندات بدلاً من الأسهم لأسباب ضريبية من جهة ولإمكانية السيطرة على الإدارة من جهة أخرى .

- تنوع السندات وبالتالي تلبيتها لحاجات مختلف المقترضين والمستثمرين .

 # إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية :

مما زاد أيضاً من تزايد وتيرة العولمة المالية حدوث تغيرات كبيرة على صناعة الخدمات المصرفية وإعادة هيكلتها فقد توسعت دائرة أعمال البنوك محلياً ودولياً وخاصةً بعد موجات التّحرير المالي التي شهدتها ،حيث اتجهت المؤسسات المالية إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل مما أدّى إلى تنوع مصادر أموال البنوك وتنوع طرق استخدامها كما تم تسجيل دخول مؤسسات مالية غير مصرفية مجال صناعة الخدمات التمويلية مثل : شركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار ... بالإضافة إلى انتشار عمليات الشراء والاندماج بين المؤسسات المالية .[2]

 # الخوصصة :

لقد كان لعملية خوصصة شركات ومؤسسات القطاع العام دوراً مهمّاً في توسيع العولمة المالية وخاصة مع تزايد إجراءات التحرير المالي المحلي والدولي وفي الدول التي تبنت برامج الخوصصة خاصة في الدول النامية التي تسارعت فيها عمليات وبرامج الخصخصة مما أتاح للمستثمرين الأجانب إمكانية التملّك .

 # التحرير المالي المحلي والدولي :

لقد ارتبطت التدفقات المالية عبر الحدود ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحرير المالي الداخلي والخارجي وزادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحُرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والمالية .[3]

والجدول الموالي يوضح تواريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول:

---

[1] فرانسوا لرو،"الأسواق الدولية للرساميل"،ترجمة حسن الضيقة،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،1999،ص 198.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص 36.

[3] د. عبد الحميد عبد المطلب " العولمة الاقتصادية "، مرجع سبق ذكره ،ص63.

جدول رقم (04):تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	الشيلي	1974
كندا	1980	المكسيك	1989
اليابان	1979	بيرو	1991
المملكة المتحدة	1981	فنزويلا	1991
ألمانيا	1984	مصر	1991
هونج كونج	1978	المغرب	1991
اندونيسيا	1981	جنوب إفريقيا	1980
كوريا الجنوبية	1978	بنجلادش	1988
ماليزيا	1978	الهند	1989
الفلبين	1981	فرنسا	1984
سنغافورة	1978	تايلاند	منتصف الثمانينات
تايوان	1979	البرازيل	1989

SOURCE :WILLIAMSON J. AND MAHAR M. , "AREVIEW OF FINANCIAL LIBERALIZATION SOUH ASIA REGION" ,INTERNAL DISSCUSSION PAPER , NO. 171,WORLD BANK , 1998,P.43.

المطلب الثالث : تطور العولمة المالية :

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك فإنّ العولمة المالية حديثة النّشأة نسبياً فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير حيث تتمثل العولمة المالية في ذلك التّشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول وبدأت تتجسّد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين 1979-1982م لتضُم باقي الدول الصناعية الأخرى ومهما يكن فقد مرّت العولمة المالية بالمراحل التالية

1-مرحلة تدويل التمويل غير المباشر :

امتدّت هذه المرحلة من (1960-1979م) وأهم ما ميّز هذه المرحلة ما يلي :[1]

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة .
- ظهور توسّع أسواق العملات الأوروبية والدولار ابتداءاً من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية .
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية أي التمويل بوساطة بنكية .
- انهيار نظام الصّرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني والدولار)
- انهيار نظام بريتون وودز في 25 أوت 1971 م وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم .

[1] جبار محفوظ، " العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة باتنة، العدد رقم 07 ،2002، ص 186.

- ظهور أسواق الأوراق المدنية مثل سندات الخزينة .
- ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث .
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض .
- إدماج البيترو دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول حيث عرفت دول الخليج فائضاً مالياً قُدّر ب 360 مليار دولار خلال الفترة 1974-1981م مما زاد في نسبة الادخار العالمي .
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة مثل المستقبليات المبادلات والخيارات حيث ظهرت لأوّل مرة في الولايات المتحدة سنة 1972 م، في بريطانيا عام 1982م وفي فرنسا سنة 1986 م.

2- مرحلة التّحرير المالي :

امتدّت هذه المرحلة من 1980-1985 م وتميّزت بما يلي :[1]

- المرور إلى مالية التسوّق أو اقتصاد السوق أو اقتصاد السوق المالية وصاحَب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي .
- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي وذلك بعد رفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال .
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات .
- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية .

3 – مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة :

امتدّت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن وتميزت بما يلي : [2]

- توسّع أسواق الأسهم والسندات بعد سلسلة من الإصلاحات كانت بدايتها في بريطانيا ثم تبعتها بقية بورصات العالم حيث زادت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العالمية من 1400 مليار دولار سنة 1975 م إلى 17000 مليار دولار سنة 1995م أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 13.25 % و فيما يخص سوق السندات فإن حجمها قد قدّر سنة 1995م ب 15300 مليار دولار وكان نصيب الولايات المتحدة من هذه السوق حوالي 2758 مليار دولار معظمها سندات حكومية بنسبة 88 % .

---

[1]MICHEL AGLIETTA, ANTON BRENDER,VIRGINIE COUDERT AVEC LA COLLABORATION DE FRANÇOISE HYAFIL, « GLOBALISATION FINANCIERE : L'AVENTURE OBLIGEE " ,PREFACE MICHEL ALBERT, ECONOMICA, 1990,P 14-15.

[2]FIGLIUZZI A., « LA GLOBALISATION FINANCIERE », BREAL, COLL., FRANCE, 2000,P 352.

- صعود الأسواق المالية الناشئة وربطها بالأسواق المالية العالمية حيث زاد نصيب هذه الأسواق من الرأسمال المتداول في الأسواق العالمية من 4 % سنة 1986م مقابل 14% في الوقت الحالي.
- الأزمات المالية التي عرفتها الأسواق المالية الناشئة بداية من أزمة المكسيك 1994 م ،أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997م، الأزمة الروسية 1998م وأزمة البرازيل 1999م .
- ضمّ العديد من الأسواق الناشئة في أوائل السبعينيات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكّل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية .
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها .
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تُشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية .
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986م بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (BING BANG) وتبعتها بقية البورصات العالمية والتي كلّفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية .

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظّاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومسّت معظم الدول لتسيطر الظاهرة على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبياً .

المطلب الرابع : أسس العولمة المالية وخصائصها :

1- أسس العولمة المالية : LA REGLE DE 3 D

ترتكز العولمة المالية على ثلاثة أسس أو ما تعرف بقاعدة 3D وهي:

◈ **عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال : LA DECLOISONNEMENT**

إن الشّرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين :[1]

-المستوى الداخلي ونعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال من خدمات الـــتأمين إلى الخدمات البنكية ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية .

وتجدر الإشارة أن الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث تمّ التوصل إلى إلغاء بعض التمييزات التقليدية التي كانت تفصل البنوك التجارية وبنوك الأعمال .

وفي بريطانيا تم مزج وظائف الوسطاء الماليين والسماسرة كما سمح لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية .ورغم ذلك هناك استثناءات جديرة بالتّنويه ،ففي حين يحظى رأس المال بحرية التنقل

---

[1]. GHISLAIN PARADIS, " GLOBALISATION FINANCIERE ", DESJARDINS, UNIVERSITE D'OTTAWA, 2000, P 2 .

داخل منطقة NAFTA تحركه الشركات متعددة الجنسيات ،تضع كندا حواجز داخلية غير جمركية تمنع رأس المال المحلي الصغير من توسيع نشاطه من مقاطعة كندية لأخرى.[1]

-المستوى الخارجي : ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب حيث يتسنى لهم شراء جزء من الأصول المالية الكبرى الشركات الوطنية بالإضافة للأصول المالية الحكومية .

◈ **تقلص دور الوساطة في التمويل : (LA DESINTERMEDIATION) اللاوساطة :**

وهذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشر لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض ونقصد بالتمويل المباشر اللّجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية (أسهم سندات) دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشر) فالرّشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة و هذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الآخرين .[2]

◈ **إزالة القيود التنظيمية : (LA DEREGLEMENTATION) :**

تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات والتي ألغت الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية فعلى سبيل المثال أصبح بإمكان سحب مبالغ من الحساب لأجل (COMPTES A TERME) بشرط الإبقاء على رصيد أدنى كما يمكن إجراء عملية تحويل مباشر من الحساب الجاري (COMPTES A VUE) إلى الحساب للأجل (COMPTES A TERME) .ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما أدّى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما شجّع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت تُوضع لتجنّب تلك المخاطر .[3]

2-خصائص العولمة المالية :

للعولمة المالية مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها :[4]

-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية :

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق وارتباطها ارتباطاً وثيقاً بالحرية ،كما تعتمد على التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية وثورة الاتصال والمواصلات من أجل اكتساب قدرات تنافسية وتعميقها

---

[1] تشوسودوفيسكي مشيل ،" عولمة الفقر" ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، دار السطور ، القاهرة ،2000، ص 11.

[2]PRAKASH LOUNGANI & ASSAF RAZIN,"L'INVESTISSEMENT DIRECT ETRANGER EST-IL BENEFIQUE AUX PAYS EN DEVELOPPEMENT?,FINANCES & DEVELOPPEMENT, JUIN 2001,P37

[3]BOURGUINAT H., " FINANCE INTERNATIONALE », PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE, COLL. THEMIS ÉCONOMIE, 3EME EDITION, EXTRAITS DU CHAPITRE III : "LA FINANCE GLOBALE",1997.

[4] عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص 22.

لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في ظروف قياسية لأن العالم تحوّل إلى قرية كونية صغيرة يتغير فيها نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق وينسجم مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق .

-ديناميكية وحركية العولمة :

إن أهم خاصية للعولمة هي تَميُّزها بالحركية والديناميكية بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة إذ تسعى كل دولة بكل ما لديها من قوّة للحصول وامتلاك القدرات التنافسية حتى تستطيع المنافسة ويظهر ذلك جلياً من خلال التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد والدفاع عن المصالح الوطنية وتتعمّق حركية العولمة إذ أنها تسعى كذلك إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

-الاعتماد على الاقتصاد المتبادل :

إن التحوّل من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يلبث أن غيّر ملامح الاقتصاد العالمي، حيث ربطت العلاقات وتشابكت المصالح بين عدد من البلدان، ومع ميلاد هذه المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي اتّسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته حيث سعت الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية وزيادة وتيرة التبادلات التجارية بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وفي ظل العولمة تمّ إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارّات .وقد ترتّب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة لعل أهمها : [1]

- زيادة تعرّض الاقتصاديات الوطنية للصّدمات الاقتصادية .
- حركة انتقال الصّدمات الاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية .
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل هام في النمو الاقتصادي في الدول المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو وهذا نتيجة لزيادة درجة الاعتماد المتبادل .
- زيادة درجة المنافسة أدّت إلى إزالة العقبات أو تذليلها على الأقل أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات تتنافس وتتصارع فيها مختلف دول العالم .

-وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي :

إن العولمة تتسم بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي حيث لم يعد في إمكانية أي دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها هذا المنتج الصناعي وإنما من الشائع اليوم أن تجد العديد من المنتجات يتم تجميع مكوّناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط وبالتالي

---

[1] سعيد النجار،" النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد و العشرين"، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة،1999، ص 15.

أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمارات تتخذ من منظور عالمي ووفقاً لاعتبارات الرّشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد .

-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات :

إن أحد أهم السّمات الأساسية للعولمة هي الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات والتي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يُصاحب نشاطها من استثمارات مباشرة ونقل التكنولوجيا والخبرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية وهناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات العالمية ولعلّ من أهمها :[1]

- أنّ إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم يصل إلى حوالي 45 % من الناتج المحلي الإجمالي وتستحوذ الشركات متعددة الجنسيات على نحو 40% من حجم الصادرات الدولية .
- أن 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات .
- إنتاج أكبر 600 شركة متعددة الجنسية وحدها يتراوح مابين 4/1 و 5/1 القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالمياً .
- أن الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكّم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي .
- أن للشركات متعددة الجنسيات الدور الرائد في التقدم التكنولوجي ،حيث يعود إليها الفضل في الكثير من الاكتشافات العلمية التي يرجع معظمها إلى جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

-تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة :

لقد تميز عقد التسعينات من القرن العشرين ب: انهيار الاتحاد السوفيتي، تعاظم نشاط الأسواق المالية، قيام تكتلات اقتصادية كبرى، قيام منظمة التجارة العالمية التي بها اكتمل المثلث الذي تُشكّل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي **(WTO,WB,IMF)**.

وقد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة لجولات الأوروغواي وللنظام التجاري متعدد الأطراف، وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود،رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء ، زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، توسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والمساعدة في حل المنازعات بين الدول، الإدارة الآلية للسياسات التجارية والمالية والنقدية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص 27.

وقد شهد المجتمع الدولي اهتماماً متنامياً بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد. وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي اللذين شملاَ الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين.

وبالتّالي يظهر جلياً زيادة دور هذه المؤسسات بشكل واضح في تسيير النظام النقدي والمالي للعولمة من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية.

المطلب الخامس: مقاربات العولمة المالية:

1-العولمة المالية في مظاهرها:

أ/الشمولية: LA GLOBALISATION

بمعنى أن يكون السوق قابل للمعاملة ككل" **UNE TOTALITE**" فيتخلص تدريجياً من الاختلاف في القوانين والتنظيمات المرتبطة بوجود الدول.

وقد تم استخدام مصطلح"الشمولية" في ميدان الاستثمار الحقيقي المنتج قبل ميدان المالية.[1]

المنتج المالي في كثير من الأحيان نمطي ، معياري ومتجانس، أكثر قدرة على الحركة والتحوّل وأقل تكلفة وذو صفات محددة يعرفها المستثمر مسبقاً،ولذلك فهو منتج شامل.وبفعل التحرير المالي يمكن الحصول عليه من طرف أي كان مقيم وغير مقيم بأي عملة حسب تقلبات السوق في أي وقت لتوفر السيولة والطرف المقابل، بمحدودية المخاطر لتوفر أساليب الحماية والتغطية.ويمكن لهذا السوق المالي الشامل بالمنتوجات المالية الشاملة أن يشكل نواة للعولمة المالية.

ب/الاندماج: L'INTEGRATION

الاندماج المالي هو وضع الأسواق المالية في حالة من التكامل الأفقي (بين الفضاءات المالية الوطنية) والعمودي (بين أقسام السوق الوطني) لتعمل باستمرار في الزمن الحقيقي بقدرة رؤوس الأموال على الحركة والإحلال **MOBILITE- SUBSTITUALITE** بقاعدة" السّعر الواحد" وعمل آلية المراجحة من أجل :سعر واحد في كل مكان وكل فرص الرّبح مستغلة.[2]

إذن الاندماج المالي هو الوصول بالأسواق المالية الوطنية إلى سوق مالي دولي أجزاؤه مترابطة وتابعة بالتبادل لبعضها البعض يتعدى تلك الأسواق الوطنية له محدداته، أدواته وآلياته الخاصة به.

2-العولمة المالية في وحداتها:

أ/النظام البنكي –عولمة البنوك–:

---

[1]BOURGUINAT H., " FINANCE INTERNATIONALE », P 93-95.
[2]BOURGUINAT H., " FINANCE INTERNATIONALE », P 96.

تخرج بأنشطة البنوك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية[1] (هذا ما سنراه في الفصل الثالث عن أثر العولمة المالية على البنوك التجارية).

ب/النظام النقدي-عولمة أسعار الصرف-:

تم تحرير عمليات الصرف ،فقد تحوّلت من مجرد مركز لتحويل العملات الوطنية فيما بينها مرتبطة أساساً بتمويل العمليات التجارية إلى قلب نابض للسوق المالي الدولي.

كما تم استقلالية عمليات الصرف عن حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتحولها إلى عمليات استثمار مالي بحت.

ج/النظام المالي:عولمة أسواق المال:

وذلك بإيجاد سوق مالي دولي للاستثمار وللتمويل مندمج وشامل ،ملامحه تتشكل باستمرار من خلال:

- زيادة التعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات كنسبة من الناتج المحلي الخام.
- التوسع في الأسواق الثانوية وتعاملاتها والاضطراب في مفاهيم عرض النقود من خلال التغيير في آجال الودائع والأدوات المالية وآليات التعامل بها.
- الصعود القوي دولياً للأسواق المالية الناشئة وتنافسيتها في اجتذاب رأس المال.
- عدوى الأزمات المالية وسرعة انتشارها.

3/العولمة المالية برؤية زمنية:

أ/مرحلة جديدة متقدمة للرأسمالية: STADE SUPREME DU CAPITALISME

يتم طرح هذه الفكرة انطلاقاً من مفهوم رأس المال من ناحية، وإلى آليات التوجه الليبرالي من ناحية أخرى:التحرير المالي ،التحديد المالي ،الخصخصة وتقليص دور الدولة.

ويُستدل على العلاقة بين العولمة المالية والتطور الرأسمالي ب:

- مزيد من المديونية على الصعيد الدولي.
- أسواق مالية تحدد مؤشراتها التوجه العام للاقتصاد.

ب-ثورة تكنولوجية معولمة ومستمرة: REVOLUTION TECHNOLOGIQUE MONDIALISANTE ININTERROMPUE

هناك حركة دورية بين عولمة رأس المال والتحديد التكنولوجي أسرفت عن:[2]

-حاجات تمويلية ذات صبغة جديدة متعلقة بمصاريف البحث والتطوير.

- تجديدات ذات تكنولوجيات عالية غير مسبوقة من حيث الحجم، الأهمية والاستمرارية عبر الزمن.

---

[1] الخضري محسن أحمد ،" العولمة الاحتياحية "، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2001، ص 50.

[2]GROU PIERRE ," MONDIALISATION FINANCIERE », STADE SUPREME DU CAPITALISME OU REVOLUTION TECHNOLOGIQUE MONDIALISANTE ININTERROMPUE , UNIVERSITE DE VERSAILLES .

- نهاية دورات (أزمة ،استقرار) حيث أصبح من غير الممكن تجسيد فترات للاستقرار مع الحركية الدائمة للتجديدات و الأزمات.

إذن هناك تجديدات تكنولوجية تحتاج إلى تمويل يتعدى المضمون محلياً والتجديدات ذاتها تسمح بحركية غير مسبوقة لرأس المال دولياً في حلقة مفرغة.

المبحث الثاني:أثر العولمة المالية على البلدان النامية:

المطلب الأول : مزايا العولمة المالية:

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

***بالنسبة للدول النامية:[1]**

* يُمكّن الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدّخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

* تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

أدى الرّبط بين الأسواق المالية للدول النامية والدول المتقدمة إلى الزيادة في التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية ،ويمكن تقسيم نوع هذه التدفقات إلى:[2]

- الاستثمار الأجنبي المباشر: **FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI)**

وهو أن تقوم شركة أو شخص غير مقيم بتملك ما لا يقل عن 10% من رأسمال شركة محلية في دولة ما.

- استثمارات الحافظة المالية: **FOREIGN PORTFOLIO INVESTMENT(FPI)**

وتتضمن شراء غير المقيمين للأوراق المالية والمشتقات المالية القابلة للتداول في البورصات المحلية.

- استثمارات أخرى:

وهي تتضمن التدفقات الرأسمالية في الأدوات غير القابلة للتداول ،مثل القروض والودائع.

وبالتالي تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

والجدول الموالي يوضح :تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية:

---

[1] باتر محمد علي وردم، "العالم ليس للبيع"،مرجع سابق ،ص63.

[2] شذا جمال الخطيب ،" العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال"،مرجع سابق، ص 30.

جدول رقم (05):تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية (الوحدة :مليار دولار)

التدفقات الرأسمالية	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
استثمارات مباشرة	24.5	34.4	46.1	67	88.5	105.4	126.4	163.4	155
استثمارات الحافظة	4.9	18.4	25.2	88.2	71.9	62.7	102.7	72.8	44.3
قروض البنوك	3.2	4.8	16.3	3.3	13.9	32.4	43.7	60.1	25.1
استثمارات أخرى	11.4	3	10.7	8.6	3.7	1	3	2.6	2.7
المجموع	44	60.6	98.3	167.1	178	201.5	275.8	298.9	227

SOURCE : LA BANQUE MONDIALE,2000.

نلاحظ من الجدول أن التدفقات الرأسمالية بلغت سنة 1997 م أعلى مستوى لها بنحو 298.9 مليار دولار، أي تضاعفت ب 6مرّات عمّا كانت عليه في السنوات السابقة.

ولا يختلف كثيراً دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية البلدان الأقل نمواً عن دور تحرير التجارة ،فهذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية وبدافع تحقيق الربح الوفير والسريع، فهي بالتالي تعمل على تدعيم التقسيم الدولي القائم ولا تغيّره لصالح الدول النامية ،إذ أن أنصار منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى يرون بأن تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية يُسهم بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، فكثيرا ما يكون النمو والأداء الطيب للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس،حيث أن هذه الاستثمارات شأنها في ذلك شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات نموها أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها ، كما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم.

ففي عقد التسعينات مثلا ، اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى (الوم أ،أوروبا واليابان)،وبلغت أكثر من 75% كمتوسط وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصّتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشرة دول ناشئة أو صاعدة وهي:

(الأرجنتين، البرازيل ،تشيلي، الصين ،الهند، إندونيسيا،كوريا الجنوبية،ماليزيا،المكسيك وتايلاند)،حيث تستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية،وهذا التوزيع يفنّد فرضية "التوزيع الأمثل والعادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي".

وإذا نظرنا إلى تركيبة هذه الأموال فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) والتزايد المطرد للاستثمار في الحافظة المالية (FPI) على حساب القروض التجارية الأخرى،وهو ما يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه الأموال في مثل النوعين الأولين لكونهما يخلقان فرصا جديدة للتمويل والتشغيل دون إثقال الديون الخارجية للدول.

-تحقيق تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

-تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مُشجعة لنشاط القطاع الخاص وكذلك الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

كما أن الاحتكاك المباشر مع مستثمرين دُوليين على درجة عالية من الخبرة في ميدان الاستثمار ،سمح بنقل الكثير من التقنيات والخبرات ،مما ساعد في تطوير أداء الأنظمة المالية الوطنية للدول النامية.

وبالتالي الاستثمارات الأجنبية تساعد على تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها .

-تسمح العولمة المالية لبعض البلدان التقليص من عجز ميزانها الخارجي ولو بصفة مؤقتة،هذا ما يسمح بدوره مع مرور الوقت بالتقليل من الفوارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي: أي إذا تعرّض أي بلد إلى هزّة أو أزمة اقتصادية عنيفة يكون بمقدوره مواجهتها أو على الأقل التّقليل من الخسائر التي قد تنجم عنها وذلك بتفادي الانخفاض المفاجئ في الاستهلاك الداخلي.

وبالنسبة للبلدان ذات الفائض في موازينها الخارجية ،فإن العولمة المالية تُعطي لها فرصة أكبر لاستثمارمداخيلها، فإذا أخذنا الدول المنتجة للنفط، فإن العولمة المالية ستُمكّنها من خلق ثروات بتوظيف أموالها في الخارج والاستفادة منها في حالة فقدان الثروة البترولية أو ندرتها.

* تسمح العولمة المالية بتوزيع الأصول الدولية وهذا ما تنص عليه نظرية "تسيير حافظة البنوك" وتنويع مواردها المالية للعالمين "توبن"**TOBIN** وماركوفيتش **MARKOWITZ** التي تؤكّد على أن الحصول على محفظة متنوعة من السندات تُعد أفضل إستراتيجية لضمان أكبر مردود مع أقل خطر محتمل.

***بالنسبة للدول المتقدمة:**

تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى) بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعاً ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

المطلب الثاني: مخاطر العولمة المالية:

لقد أثبتت تجارب عقد التسعينات أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيراً ما أدّت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلّفة (المكسيك والنمور الآسيوية والبرازيل وروسيا...)،ويمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

أ- حدوث الأزمات المالية:

يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مُجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصدار، أسعـــار الأسهم و السندات، و كذلـــك اعتمادات الودائع المصرفية، و معدل الصرف.ولها نتائج وخيمة على الاقتصاد الدولي. عادةً ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسبّبها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يُرافقها توسّع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من

الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.[1]

و قد عرَف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية إبان فترة الكساد العظيم خلال الفترة 1929 - 1933 حيث ارتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالفكر الكلاسيكي السائد آنذاك. كما تعرّضت بورصة نيويورك سنة 1987م إلى الانهيار و حقّقت خسارة قدرها 500 مليار دولار، ثم المكسيك سنة 1994م و الكثير من البورصات الأخرى و التي سنتطرق إلى أهم أزماتها.

1-أهم الأزمات المالية:

لقد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات، أدّت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية ، مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة، و ضياع أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول.

◈ **أزمة وولستريت 1929**: بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعاً من الاستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية، و استفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي و الاقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر1929 . ومن مظاهر هذه الأزمة، الرّخاء الذي أدّى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية و الأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون. و كانت الآراء الاقتصادية و اعتماداً على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة أن قوى العرض و الطلب سوف تؤدي تلقائياً إلى إعادة التوازن و القضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفيدرالي الأمريكي قرار التوسّع النقدي، الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية و انخفاض البطالة مؤقتاً، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له. و نتيجة للأوضاع المذكورة، انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية ،و أدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم أضعف الشركات، و أصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، وزاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات سمسرة. و قد استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وقد زادت أيضاً في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأقطار الأوروبية برأس المال الأمريكي، و هكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون دولار سنة 1923 إلى 10000مليون دولار سنة 1929.و كانت الأمور تبدو و كأن الرخاء هو السائد و أن السياسة النقدية و المالية تجري في الطريق الصحيح، و قبل انتهاء السنة، كانت الأسواق المالية الأمريكية قد

[1]HÉLÈNE REY., "LA MONDIALISATION FINANCIERE":WITH OR WITHOUT CRASH?, CEPR DP 3378, LONDON, CENTRE FOR ECONOMIC POLICY RESEARCH,2002,P 09..

غمرتها الأزمة، و هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطاً حاداً، و أخذت أسعار السلع في السوق العالمية تجنح إلى الهبوط السريع.

وفي سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة و ليس مجرد ركود طفيف، واستمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام و القوة الشرائية، و في نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت0,9 % عام 1929، واستمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25,1% سنة 1933.

-خصائص الأزمة: تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في:

1- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.

2- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً.

3- عُمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلاً، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% ، كما انخفضت عمليات الخصم و الإقراض مرتين، و كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكاً، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدّخرات المودعين، خاصة الصّغار منهم.

4- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى2,6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5,2% سنة 1929.

في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجماً عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

◆ أزمة وولستريت 1987 :

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987 ، و المتمثلة في الانخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، و توقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشّرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف،كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية و متسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصةً و أن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشترون.

و قد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظرا لأن جزءاً هاماً من الأوراق المالية محرر بالدولار،و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

و كان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الادّخارات و الاستثمارات تأثيراً سالباً على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في الو م أ في بداية

1986 إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية و دخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعاً.

ثم أدّى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضاً ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك.ولقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى حدوث أزمة أكتوبر1987 ، فنجد في هذه الحالة أسباب تتعلق بكفاءة السوق و أسباب أخرى، وسوف نتطرق لهذه الأسباب فيما يلي:

أ – أسباب تتعلق بكفاءة السوق: هناك ثلاث تفسيرات، و هي:

1 – الانهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاّعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، و انتقال المدّخرين من الاستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية.

2 – الانهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة، أي تصحيح ارتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها، لتعود إلى المستويات التي ينبغي أن تكون عليها.

3 – انتشار المعلومات التي تدل على أزمة واشكة الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

ب – أسباب أخرى: من بينها:

1 – استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، و في هذا الصدد فكرت حكومة "ريقان"، بتخفيض العجز بـــ 23 مليار دولار، و ذلك بتخفيض النفقات و زيادة الضرائب، و بعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع، أدّى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة.

2 – رفع أسعار الفائدة، بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك اضطر البنك الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة، و قد أقدمت كل من اليابان و الدول الأوروبية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم وهبوط أسعارها .

3 – تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وذلك منذ سنة 1985 ، بنسب جد عالية، و قد لعبت تصريحات وزير الخزينة الأمريكي دوراً هاماً في إقبال قوي على بيع الأسهم ، حيث أقرّ أنه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة ، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات و الودائع ذات العائد الثابت.

4 – اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر، حيث تُبرمَج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء و البيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما أن التغيرات في أسعار العملات، و الأسهم، زادت من عرض الأسهم و انخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار.

استناداً إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقّع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حدتها أزمة 1929 ، و في يوم 17 أكتوبر 1987 ، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها ،حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفاً خسارة تقدر بـــ 500 مليار دولار، خاصة و أن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريقان" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة.

و لقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

-الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية.

-التعامل عن طريق أحدث الوسائل و الأساليب الإلكترونية مما سهّل انتقال الأزمة و بسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.

-التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق .

◈ **أزمة المكسيك 1994 :**

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، و الذي نجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالبلد، تمثلت أهم هذه الإصلاحات في خوصصة المؤسسات، و رفع القيود على التجارة الخارجية، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية.

و لقد أفضى هذا الوضع إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات و القيم المنقولة، مما أدى إلى خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، و نظراً لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى، توسع الائتمان المصرفي، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية . و نتيجة لهذه المؤشرات، اضطرت الحكومة إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من أجل دعم العملة، لكن و بمجرد تعويم العملة، انخفضت قيمة البيزو، وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

هذه الأوضاع، أدّت إلى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك، زاد من حدتها عبء ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة استعجالية كعنصر أساسي لحل الأزمة.

◈ **أزمة جنوب شرق آسيا:**

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهياراً كبيراً منذ يوم الاثنين 2 أكتوبر 1997 والذي أُطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر(HANG SENG) بنحو 1211نقطة لأوّل مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعاً انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة و السرعة نظراً لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من

معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (8 % - 7% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها و اقتصادياتها في الأسواق العالمية. ومن بين أسباب حدوث هذه الأزمة :[1]

1- الانخفاض الحاد في قيمة الـ(BAHT)-العملة الوطنية التايلندية- بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، وهذا ما حفّز على الاقتراض الخارجي وعرّض قطاع الأعمال و المال إلى المخاطر.

2- فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة و المتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع و اضطراب أسواق المال.

3- ضعف الإشراف و الرقابة الحكومية و بالتالي تصاعد الشّكوك السياسية حول التزامات الحكومة، و مدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

4- إضافة إلى ما سبق، فقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة، وأهمها:

أ- التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلندا وبقية دول المنطقة، في منتصف التسعينيات، بسبب انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة.

ب-أدى الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر، ثم إلى تضاءل درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.

كما أن الدّول التي تعرّضت للأزمة، كانت تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية، وذلك ما ساعد على تفشّي الأزمة، ومن تلك الاختلالات:

1) الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو.

2) الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج، سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر، إلى جانب الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي.

3) الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية.

4) ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية و المالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساساً.

5) نقص الشفافية، ويقصد بها عدم كفاية ودقّة البيانات و المعلومات عن أداء الكثير من الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبّب في فقدان كبير للثقة، وهروب رأس المال للخارج.

لقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا (تايلندا-إندونيسيا-الفيليبين-كوريا....) إحساساً زائفاً بالأمن، مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقوّمة بالدولار، إضافة إلى هذا، فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصف السبعينيات بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني و قيام الصّين بخفض قيمة عملتها في عام 1994، وقد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى

[1] د.عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "العولمة المالية وإمكانات التحكم-عدوى الأزمات المالية-،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص63.

الداخل و ضعف الصادرات في اتساع عجز الحساب الجاري إضافةً إلى أن قسماً كبيراً من التدفقات كان في صورة اقتراض قصير الأجل، ما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية.[1]

ومن نتائج الأزمة على الصعيد العالمي يحتمل أن تأخذ البعدين التاليين معا:[2]

1) أدّت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم و خاصة لكُبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى هبوط عام في الأسعار و إلى حدوث بطالة قد تجر إلى ثورات اجتماعية.

2) غير أن هذا الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها، و إذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية لدول المنطقة على المدى الطويل.

وإدراكاً بالآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة و المال الدولي، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضيق نطاقها إلى الدول الأخرى، حيث قام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرض مشروطيته التي تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية على الإستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه الدول في السنوات السابقة و خاصة في الميدانين التاليين:

- إعادة تقييم العملات الآسيوية.
- إغلاق عدد من البنوك الآسيوية.

ب-عولمة المديونية الخارجية:

من المعلوم أن اقتصاديات الدول النامية تتميز بأنها اقتصاديات استدانة ،حيث أن أزمة المديونية الخارجية بدأت في سنوات الثمانينات،وهذا بزيادة حجم الديون وخدماتها، إلى درجة أن عجزت العديد من هذه الدول على تسديدها.

ومع موجة الإيداعات المالية التي عايشتها الدول المتقدمة في الفترة الممتدة من منتصف السبعينات والثمانينات، تحولت الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية ،وأصبحت تلك الديون تنتقل من سوق مالي إلى آخر في ظرف قصير جداً بسبب التقدم التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاتصال الحديثة.

---

(1) دونالد ماشيسون،" الأزمات المالية في الأسواق الناشئة"،مجلة التمويل و التنمية،FMI،المجلد 36،العدد3،جوان 1999،ص29

(2) و للمزيد من المعلومات ،أنظر على الموقع:

http//www.arabslink.net

ج-مخاطر غسيل الأموال:

يقصد بغسيل الأموال[1] **BLANCHIMENTDE LARGENT** استثمار الأموال الضخمة المكتسبة من الأنشطة غير المشروعة ك(تجارة المخدرات، السرقة،الجرائم...) في الخارج.فبعد إدخال الأموال المحصّلة من الجريمة إلى النظام المالي يتم إخفاؤها (غسيلها) من خلال تشكيلة متنوعة من المعاملات والأدوات المالية على شكل أسهم وسندات، أو فتح حسابات في البنوك الأجنبية المختلفة وتستثمر في النهاية أصول مالية وما يتعلق بها، أي إخفاء مصدر هذه الأموال. و قد بلغت عمليات غسيل الأموال 5,2 % من الناتج العالمي أي وصلت إلى حوالي 2 تريليون دولار سنة 1998.[2]

ويقصد بهذه العملية (غسيل الأموال) أيضاً ما يلي :

-إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة (المتأتية من عمل غير مشروع) أو إعطاء معلومات خاطئة عن هذا المصدر بأي وسيلة كانت وتحويل الأموال أو استبدالها لغرض إخفاء أو تمويه مصدره.

-تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيلة من الوسائل لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية .وترتب على هذه الظاهرة آثار سلبية على الاقتصاد الكلي ومتغيراته نذكر منها:[3]

-انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي.

-إضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهرّب من تنفيذ القوانين.

-انتشار وتوسّع الجريمة بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية.

-فقدان الثقة في السوق المحلي.

-تحويل اتجاه المستثمرين إلى نشاطات إجرامية بأرباح مرتفعة.

-التهرّب الضريبي من دخول الأموال المغسولة وخسارة في الإيرادات العامة للدولة.

1-مراحل عملية غسيل الأموال: تمر عملية غسيل الأموال بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وتسمى مرحلة الإحلال، وتبدأ بقيام غاسل الأموال، بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية من نشاطه غير المشروع ومثاله (تجارة المخدرات، الاحتيال،السرقة، التهرب الضريبي) إلى النظام المصرفي .

المرحلة الثانية : وتسمى مرحلة التّغطية ، حيث يتم طمس علاقة تلك الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتتالية.

---

(1) HELENE REY., "LA MONDIALISATION FINANCIERE",OPCIT,P 11.

(2) عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 231

(3) مقال على شبكة الإنترنت بعنوان " عمليات غسيل الأموال"، أنظر الموقع:

HTTP://WWW.MOF.GOV.KW/GOAG-NEWES41

المرحلة الثالثة : وتسمى مرحلة الدّمج، حيث يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من مصادر مشروعة .

د-مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج:

تعتبر ظاهرة هروب الأموال في الدول النامية ظاهرة قديمة بتعدد أسبابها وأشكالها ،ويكمن الخطر في أن هذه الدول تفضل الاستثمار خارج الحدود الوطنية، في الوقت الذي تشجع فيه هذه الدول الاستثمار الأجنبي وتوفر له كل عوامل الجذب من مزايا وإعفاءات وإزالة العقبات ،مما سمحت لمدخراتها المحلية بالخروج للاستثمار في الخارج وهذا استناداً للعولمة المالية.

لهذا يمكن القول أن الدول النامية أعطت لعمليات هروب رؤوس الأموال مشروعية وحرية مما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة واستفحال آثارها على ميزان المدفوعات.

ولكن وضع حواجز أو عوائق لسدّ منافذ هروب رؤوس الأموال يتنافى مع حرية انتقال رؤوس الأموال.

كما أن الأموال الوافدة إلى دولة ما خلال سنوات يمكن أن تخرج خلال بضع أيام أو ساعات مما ينتج عنه حدوث أزمة مالية يصعب السيطرة عليها، وتسهل عمليات العدوى ،وهذا ما حدث في دول جنوب شرق آسيا حيث عمّت العدوى معظم هذه الدول خلال فترة قصيرة.

هـ-مخاطر التعرض لهجمات المضاربة:

والذي يسبب عدم الاستقرار وإلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.

فقد جاءت سياسة التحرير المالي المحلي والعالمي لتسهيل المضاربات ،حيث تم إلغاء القيود على تداولات العملات الأجنبية بهدف رفع كفاءة استخدامها،ولكن الذي حدث أن هذه العملات أصبحت تتحرك بسرعة من خلال شيكات الربط الإلكتروني بحثاً عن فرص المضاربات لاقتناص الأرباح الضخمة،وقد أدّى ذلك إلى دخول الشركات الصناعية الكبرى في هذا المجال نظراً لأن أرباحها من المضاربات تفوق أرباح إنتاجها الحقيقي وقد أدت هذه المضاربات إلى خسائر على العملة تتحملها في النهاية البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات وذلك مع ارتفاع الأسعار.

وتشير دراسة أعدّها العاملون في إدارة الأبحاث بصندوق النقد الدولي ،إلى أن الاندماج السريع والمستمر لبلدان الأسواق الصاعدة في أسواق المال العالمية في التسعينات من القرن الماضي ،كان مصحوباً بالعديد من أزمات العملة (أزمة الإسترليني ،الليرة الإيطالية ، البيستا الإسبانية)، أما بالنسبة للبلدان النامية فإن عدداً منها قد أصبحت مضماراً جيداً للمضاربات و نشاط المضاربين في ظل إجراءات العولمة المالية التي طبّقتها في عقد التسعينيات حيث تعرّضت عملاتها الوطنية، والأوراق المالية المتداولة في بورصاتها لهجمات المضاربين الذين يجنون منها أرباحاً خيالية. كما أنه و من خلال إجراءات العولمة المالية و ثبات أسعار الصرف، و ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، و في ضوء وجود ميل متنامي لزيادة حجم الدين الخارجي، وارتفاع معدل خدمته، ومع توافر قدر ملائم من الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي في ضوء كل ذلك تتهيأ الفرصة لهجمات

المضاربين،وقد أكدت الأزمات المعاصرة الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية،ولعلّ أوضح نموذجين يوضحان التأثير الضار لهجمات المضاربين هما :المكسيك 1994 وتايلاند عام 1997.

و-مخاطر تعرض البنوك للازمات:

فقد لُوحظ أن من أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية ذلك لأنه في ظل العولمة المالية تزداد درجة اندماج وتكامل الجهاز المصرفي للدولة مع الأسواق المالية العالمية وهذا يؤدي إلى أن أي مصاعب تواجه الجهاز المصرفي في دولة ما يؤثر على سائر القطاعات المصرفية في الدول الأخرى.

و كان "**كارلوس دياز ألجاندرو**" قد نبّه في عام 1985في مقال له بعنوان "وداعاً للكبح المالي أهلاً بالانهيار المالي" إلى المخاطر الشديدة التي تنجم عن عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي.[1]

ولعلّ أزمة البنوك في المكسيك عام 1994 تُعدّ مثالاً نموذجياً عن هذا النوع من الأزمات ،فخلال عام 1994، ارتفع الدولار الأمريكي داخل سوق الصرف بالمكسيك وهو الأمر الذي رفع من قيمة التزامات البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية وحدثت الأزمة في سداد هذه الالتزامات.

ز-إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:

إذا تّمت العولمة بشكل كامل وتزايدت درجة اندماج وتكامل السوق المالي المحلي مع أسواق المال الخارجية ،فإن من المرجّح أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية،أي أن أسعار الصرف والفائدة تتحدّد نتيجة لتفاعل دخول وخروج رؤوس الأموال واستثمارها في نفس الدولة ،كما أن الأموال المستثمرة في ظل الحرية المالية إلى الدول التي تنخفض فيها الضرائب مثلا.

ولمواجهة ذلك تتجه الحكومات إلى منح مميزات ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤثر على الإيرادات السيادية للدولة ويرفع من عجز الموازنة العامة للدولة.[2]

ح-المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:

فقد لوحظ أن رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية تكمن في ثلاث صور يختلف النصيب النسبي لكل منها وهي على النحو الآتي:

- قروض من البنوك التجارية ونسبتها 10% من إجمالي انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.
- استثمار في الحافظة المالية ونسبتها 35% من إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة .
- استثمارات أجنبية مباشرة ونسبتها 50% من إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 44-45.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 242.

وبتحليل حركة انسياب الاستثمارات الأجنبية للدول النامية ، يتّضح أن الاستثمارات الأجنبية في الحافظة المالية تتسم بالحركة السريعة والمفاجئة ،حيث تتأثر بالتوقعات والمعلومات التي تتوافر للمتعاملين وحالاتهم النفسية ،في الوقت الذي يتم البيع لهذه الاستثمارات بسهولة في الأسواق المالية ،مما يؤثر في اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها هذه الأموال ويزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي لهذه الدولة ويسبب آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني ويظهر ذلك من خلال تدفق استثمارات قصيرة الأجل بكميات كبيرة مفاجئة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف للعملة الوطنية وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات وزيادة معدل التضخم وزيادة الاستهلاك المحلي .

وحينما تخرج الاستثمارات الأجنبية من الاقتصاد بصورة مفاجئة ،فإنها تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وتدهور أسعار الأصول وهبوط الأسعار والربح وفقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي واستزاف الاحتياطات الدولية.

المطلب الثالث: أثر العولمة المالية على سوق الصرف:

هناك ثلاثة آثار للعولمة المالية على سوق الصرف، تشكّلت ثم تدعّمت لتساهم بدورها في مزيد من الاندماج والشمولية وتتمثل هذه الآثار في:(*)

1- زوال الخط الفاصل بين الأسواق النقدية الوطنية والسوق الدولي:

الاندماج المالي الأفقي بين الفضاءات المالية والنقدية الوطنية دون الاعتداد بالجغرافيا ،خاصةً أسواق النقد للتعاملات قصيرة الأجل، هذا الاندماج السائد بدرجات يسمح لغير المقيمين بالنفاذ مع التحرير المالي ورفع الرقابة.

أيضاً التطور على صعيد التكنولوجيا (التّسعير الآلي) والتجديد المالي جعل من الممكن استحداث مفاهيم ومجاميع نقدية وغير نقدية ،حيث يمكن عرض المثالين التاليين:

-في الو م أ:إسقاط التفرقة بين الحسابات الآجلة وتلك المنظورة:

-حسابات "NOW "NEGOTIABLE ORDER WITH DRAWAL تسمح لأصحاب الحسابات الآجلة بسحب أرصدتهم شريطة ترك حد أدنى كرصيد معوض.

-حسابات « SUPER NOW » تتيح إمكانية تحرير شيكات على حسابات آجلة تحت شروط معينة .

-خدمات التّحويل الآلي تمكن من التحويل المباشر من الحسابات المنظورة إلى الآجلة عند الطلب.

-في فرنسا: مجاميع نقدية جديدة :

(*) د.شهر زادزغيب، لمياء عماني،"العولمة المالية:بدائل تمويلية أم فقاعات مالية؟"،ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-حالة الجزائر والدول النامية-،جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي:21و 22 نوفمبر 2006

(M3) مجموع الأوراق المالية قصيرة الأجل المصدرة من طرف هيئات **OPCVM** المحصل عليها من طرف أعوان غير ماليين مقيمين.

(M4) مكوّنة من **(M3)** مضافا إليها مجموع أذونات الخزينة التي يمتلكها أعوان غير ماليين مقيمين.

*مجاميع غير نقدية (توظيفات) لأعوان غير ماليين:

(P1) الادخار التعاقدي.

(P2) سندات وحصص **(SICAV)** وسندات الرسملة لشركات التأمين.

(P3) أسهم وحصص ملكية **(SICAV)**.

2-استقلالية عمليات الصرف:

النمو الهائل لحجم التداول في أسواق الصرف في غير توافق مع حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال يعكس تلك الاستقلالية في المعاملات بما يؤكد صفة "المالية" **FINANCIARISATION** على سعر الصرف ،والمقصود بهذه المالية عدم ارتباط سعر الصرف بمعطيات اقتصادية حقيقية متعلقة بأي نوع من المبادلات التجارية أو حركة رؤوس الأموال بغرض الاستثمار،إنما يتحدد هذا السعر تبعاً لحركة العملات والمضاربة عليها.

اشتدت مضاربات الصرف مع مطلع التسعينيات إلى الآن ، وقد بدأت المضاربة على العملات الأوروبية بعد أن كان الصندوق الاستثماري « **QUANTUM** »الذي تعود ملكيته إلى الملياردير المضارب « **SOROS** »والذي وجد في أزمة النظام النقدي الأوروبي أكبر فرصة له، وقد وجه تركيزه إلى الجنيه الإسترليني سنة 1992 محققاً من وراء تخفيض الإسترليني مليار دولار من تخفيض مقدر ب 9%[1] ،لتستقر تلك المضاربات في النصف الثاني من التسعينات في الأسواق المالية الناشئة .

3- التقلبات الشديدة في أسعار الصرف: VOLATILITE

كما تدل عليه الترجمة : **VOLATILITE** تعني القابلية والسرعة في التبخر والتطاير، حيث أن مالية حركة الصرف أدّت إلى عدم الاستقرار والفجائية والسرعة في تقلب سعره.

هذا التقلب في ظل الصرف المرن أو المعوّم يعكس فروقات ذات أهمية يصعب تسييرها تصل إلى ±15% من السعر النسبي،[2] والمثير ليس فقط هذه النسبة، إنما الاستقلال التام عن متغيرات أساسية كفروقات أسعار الفائدة،اختلال التوازن في ميزان المدفوعات وحتى فروقات الأسعار على السلع والخدمات، لكنه يرتبط بالحجم الهائل لتحويلات الصرف.

---

[1] د. رمزي زكي، " العولمة المالية: الاقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي"، مرجع سابق ،ص 191.

[2] BRUNHOFF(DE) SUZANNE , « L'INSTABILITE MONETAIRE INTERNATIONALE » ,CHESNAIS FRANÇOIS (EDITEUR) -MONDIALISATION FINANCIERE – GENESE, COUTS ET ENJEUX – SYROS – PARIS 1996 P 35

هذه التقلبات في أسعار الصرف هي محصلة عمليات الصرف المضاربية وحتى التدفقات الرأسمالية بغرض المضاربة على الأصول المالية وهي في ذات الوقت محفز لها حيث تغذي التقلبات حركات المضاربة في مسار دوري ينتهي عادة بانهيار عملة معينة أو عملات.

ما حدث في سوق الصرف من لاضبط و تقلبات في الأسعار هو بالتأكيد في صالح مقتنصي الأرباح لكنه ليس كذلك بالنسبة للدول التي لم يعد متاحاً لها جذب وتحفيز الاستثمارات من خلال الأدوات التقليدية في السياسة الكيترية (النقدية والمالية) ولا حتى تشجيع الصادرات بالخفض التنافسي للعملة (خارج التكتلات والاتفاقيات) أمام ضغط المضاربة حتى مع أسعار صرف مثبتة.

هذه الدول أصبحت في مواجهة مثلث اللاتوافق مع الانفتاح وفي ظله لا يمكن ضمان في الوقت نفسه:

-حرية رؤوس الأموال والانضباط على حركتها.

-الاستقرار النقدي وسعر صرف ثابت أومستقر.

-القدرة على دفع الإنعاش الاقتصادي،أو على الأقل استبدال هذا الهدف باستقلالية السياسة النقدية لو تمّ الاكتفاء بأهداف نقدية مالية.

المطلب الرابع: أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي الوطني:

أشار تقرير يبحث في أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي الوطني[1]،والتي ترتكز على انتقال رؤوس الأموال بين الدول ، وهنا تطرح ثلاث أسئلة نفسها وهي:

هل تؤثر إيجاباً على نمو الدول النامية ومدى تأثيرها على الاستقرار الوطني؟

كيف يمكن توظيف فوائدها وتحديد مخاطرها في الاقتصاد ؟

وأوضح التقرير أن العولمة المالية تؤثر سلباً على فاعلية الاقتصاد الوطني في وجود حواجز تجارية كبيرة، كما تصعب معالجة نتائج الأزمات المالية في الدول النامية في ظل وجود عوائق تجارية أساسية .

يذكر أن العولمة المالية قد ازدادت كثيرا خلال العقد الماضي بسبب تحرير الأسواق الوطنية والبورصات تحديداً وكذا بسبب عمليات الخصخصة التي عمت الكرة الأرضية،كما زادت بفضل الاستثمارات الضخمة العابرة للحدود والتي تقوم بها صناديق الاستثمار بمختلف أنواعها .

وعن تأثير العولمة المالية المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي الوطني، ذكر التقرير في التأثير المباشر: زيادة حجم التوفير وانخفاض الفوائد بسبب تنوع وتوزع المخاطر وانتقال التكنولوجيا وتطوير أدوات ومؤسسات وسيولة القطاع المالي بما فيها المصرفي.

---

[1] بسام محمد حسين ، "أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي الوطني"،شبكة النبأ المعلوماتية ،أنظر الموقع:http://www.annabaa.org/nbanews/34/116.htm

أما التأثير غير المباشر ،فهناك زيادة للتخصص الاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات وإيجاد حوافز تنافسية طبيعية لتحسين السياسات الاقتصادية وجعلها أكثر اجتذاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في التطبيق ، لم تنجح الدراسات في إثبات العلاقة الايجابية بين العولمة المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية والناشئة بحيث تصبح التقلّبات في الاقتصاد الحقيقي أقوى وأخطر في وجود عولمة مالية ،كما يسهل انتقال مصائب الغير إلى الداخل كما جرى في التسعينيات مع انتقال الأزمة النقدية من المكسيك إلى شرق آسيا وروسيا وحتى إلى قلب الاقتصاد الغربي،كما تسمح العولمة للمضاربين بتحقيق أرباح سريعة وكبيرة عبر المضاربة أو المراهنة على صحة الاقتصاديات الوطنية الضعيفة ،تماماً كما جرى مع تايلاند عام 1997 وبقية الدول الآسيوية.

وفي رؤوس الأموال الدولية ،ليس المهم فقط حجمها وإنما نوعيتها في الآجال والتخصص بحيث تفيد أو تسيء إلى التطور الاقتصادي.

وأشار التقرير بين سنتي (1980-2000) أن النمو الاقتصادي اختلف كثيراً ضمن مجموعتي الدول المنفتحة مالياً والأخرى المنغلقة.

في المجموعة الأولى نجد :كوريا الجنوبية (مجموع النمو السنوي في العقدين المذكورين 234%) سنغافورة (155.5%)، تايلندا (151.1%)، دولة إفريقيا الجنوبية (انخفاض 13.7%)، الأردن (انخفاض 10.9%)، البيرو (انخفاض 7.8%).

أما في الدول المنغلقة مالياً نسبياً، نجد أيضاً بوتسوانا (135.4%)، سيريلانكا (90.8%)،هايتي (انخفاض39.5%)، ساحل العاج (انخفاض 29%)، نيكاراغوا (انخفاض30.5%).

وهناك دول مُتأرجحة بين المجموعتين: أي لايمكن وصفهما بالمنفتحة أو المنغلقة، والتي تمّت بنسب مختلفة كالصين (391.6%)، الهند (103.3%) وفنزويلا (انخفاض17.3%) بالرغم من وجود علاقة بين العاملين.

وأوضح التقرير أن هناك عوامل أخرى مهمة تؤثر على النمو وليس لها علاقة بتنقل رؤوس الأموال منها: اليد العاملة الوطنية في النوعية والعدد وبالتالي نسبة العمالة من رأس المال، هناك إنتاجية عوامل الإنتاج والإنتاجية العامة تحديداً التي تؤثر على نوعية البنية الوطنية الاجتماعية.ومن هنا تختلف القدرة الاستيعابية كثيرا بين دولة وأخرى.

ما جدوى تدفق رؤوس الأموال إذا لم يحسن الاقتصاد الوطني استغلالها أو إذا لم يستطع الاقتصاد استيعابها لتحسين الإنتاج؟

1-ترتبط القدرة الاستيعابية مباشرة بالسياسات الاقتصادية وبفاعلية وإنتاجية وشفافية الإدارة العامة.

2-تدل تجربة الدول الصناعية على جدوى الانفتاحين التجاري والمالي في تحفيز النمو وتثبيت الاستقرار الاقتصادي كما تدل الوقائع على أن الدول النامية والناشئة التي جرّبت الانفتاح لفترات طويلة لم تتراجع عنه.

يمكن القول أن نتائج العولمة المالية الايجابية تظهر على المدى الطويل لا القصير وتكون المخاطر مرتفعة والتضحيات الاجتماعية كبيرة على المدى القصير وتخف تدريجياً مع الوقت كما تؤكد عليه الإحصائيات.

3-سمحت العولمة المالية للدول النامية بالاستدانة بسهولة بالعملات الدولية بأسعار عالمية تعكس المخاطر الوطنية ،تسمح الاستدانة المدروسة بتنويع الاقتصاد وتخصصه وبتوزيع أفضل للمخاطرة في غياب سياسات وطنية صحيحة تتعثر مسيرة النمو وأصبح من المستحيل على هذه الدول تشديد ديونها ،كما قامت بالانفتاح وبسرعة دون أن يكون اقتصادها الحقيقي جاهز له في القوانين والمؤسسات ،لذلك سقطت عملاتها وزاد وضعها المالي سوءاً، فتبع عنه سوء توزيع للاستثمارات والتمويل مما انعكس سلباً على حجم النمو وتوزعه.

4-وجود فساد إداري كبير في معظم الدول النامية ،مما يعرقل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويؤثر سلباً على نوعيتها.

وتؤكّد الدراسات على العلاقة السلبية بين الفساد والتطور ،فالاقتراض المصرفي يزداد في الدول غير الناضجة مالياً مقارنة بالاقتراض مباشرة من السوق عبر السندات من الأخرى الناضجة.

المطلب الخامس: العولمة المالية :الخرافة والحقيقة:

إن السيطرة شبه الكاملة للشركات متعددة الجنسيات على معظم الأنشطة التجارية والمالية أدى إلى فرض شتى الضغوطات المهددة لمكانة الدولة ودورها في تأمين مصالحها ،فتعويم الأسعار وتحرير القطاع المالي والنقدي في إطار سياسات نظام النقد الدولي ،جعل الدولة غير مسيطرة على التوجه والتحكم في سياساتها المالية داخل حدودها الجغرافية ،وهذا ما أدى إلى انعكاسات وخيمة على الفاعلية الحقيقية للسياسة الاقتصادية التي تراها الدولة صالحة ومناسبة لاقتصادها ،خاصة وأن هذه السياسة معرضة باستمرار إلى قيود شديدة من طرف هذه الشركات .

وإذا كانت الشركات متعددة الجنسيات قد سيطرت فعلاً على معظم الأنشطة عبر العالم ، فهل العولمة تؤدي إلى عولمة مالية حقيقية للبلدان المتخلفة والدول العربية؟[1]

تبيّن أغلب الإحصاءات المتوفرة أن أغلب القيمة المضافة حوالي 70 إلى 75% من إنتاج هذه الشركات العالمية يتم في موطنها الأصلي.كما أن جلّ أصولها الثابتة تتواجد في وطنها الأصلي ولكن معظم مبيعاتها أو الجزء الأكبر منها في الوطن الأم.

أضف إلى ذلك أن حجم الاستثمارات في كل من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والذي بلغ خلال أواخر التسعينات مقدار 1.2مليار دولار أي بنسبة أقل من خمس الواحد بالمائة من الناتج الإجمالي بالعمولات المحلية لهذه البلدان ،وهذا ما يؤكد ضعف نسبة الاستثمارات وقلة تدفّقها حيث نجد أنه خلال نفس الحقبة بلغ تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه البلدان حوالي 105مليار دولار وهو يمثل 2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

[1] د.إبراهيم توهامي،أ.د.إسماعيل قيرة،د.عبد الحميد دليمي،"العولمة والاقتصاد غير الرسمي"،مخبر الإنسان والمدينة ،دار الهدى للطباعة والنشر ،جامعة منتوري،قسنطينة،2004.،ص 36.

الجارية لهذه البلدان في عام 1995.وحتى جزء كبير من هذه الاستثمارات وبالمفهوم الاقتصادي لاتساهم في زيادة الطاقات الإنتاجية للبلدان النامية ،وإنما تمثل سيطرة كاملة للشركات متعددة الجنسيات وشراء لمنشآت وطنية لكثير من البلدان ضمن عملية الخوصصة المنتهجة وبالتالي فإن جزءاً كبيراً لايتضمن تدفقاً جديداً في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وإنما يشمل إعادة تقسيم لأصول فروع الشركات الدولية الموجودة في البلدان المتسلّمة لهذه الاستثمارات.

وبجانب ضعف هذه الاستثمارات في هذه البلدان المتميزة باقتصاديات ضعيفة وهشّة ،فإن عملاتها الوطنية غير قابلة للتحويل إلى عملات أجنبية رئيسية ولا تقدر على المنافسة في الأسواق العالمية.ونتيجة لزيادة وتائر التضخم في اقتصادياتها فإن قيمتها في تدهور مستمر.

في ضوء ما سبق ، نخلص إلى أن الشركات متعددة الجنسيات ليست شركات عولمة حقيقية ،إنما تؤدي نشاطها إلى عولمة مالية محدودة ومركزة في أغلب البلدان الرأسمالية المتطورة وفي عدد قليل من بلدان جنوب شرق آسيا فيما يبقى العالم العربي ماعدا بعض البلدان الخليجية خارج دائرة مفهوم حقيقة العولمة المالية .

ورغم أن المغزى الحقيقي للانهيار المالي في بلدان شرق آسيا غير واضح،غير أن التجربة تبين أن التدفقات المالية غير المحكومة من الأسواق المالية إلى الأسواق الناشئة يمكن أن تخلق حالة عميقة من عدم الاستقرار.وتعود هذه المشكلة إلى الأسواق التي هي عرضة لأشكال جوهرية من الفشل تؤدي العولمة إلى تفاقمها.

وأحد أشكال فشل السوق هو ميل البنوك التي لاتخضع لرقابة كافية ولا تتمتع بالمستوى المناسب من الرسملة إلى المقامرة بأرصدة المودعين طالما أن الأرباح من وجهة نظر ملاّك هذه البنوك تؤول إليهم بينما تتحمّل الحكومة الخسائر.ولذلك فإن التّحرير المالي لبنوك لا تملك الرسملة الكافية وهو بمثابة دعوة إلى التوسّع في الاقتراض وحدوث الأزمات المالية.

المبحث الثالث: الأساليب اللازمة لمواجهة تحديات العولمة المالية:

المطلب الأول :نظرة على واقع المصارف العربية:

أظهرت الأزمات الاقتصادية التي تعرّضت لها بعض دول العالم خلال السنوات الأخيرة أن اعتلال صحة الجهاز المصرفي كانت الشرارة التي أشعلت هذه الأزمات وهذا كان واضحا في أزمة دول جنوب شرق آسيا واليابان وتركيا،ولاشك أن هذه النتيجة تثير في الأذهان سؤالا في غاية الأهمية عن صحة الجهاز المصرفي العربي وموقعه على الخريطة المصرفية العالمية وما يصادفه من تحديات راهنة ومستقبلية.

إن المؤشّرات الإجمالية للمصارف [1] تعكس وضعًا ضعيفًا مقارنةً بالمصارف الدولية، رغم ادّعاء كل دولة عربية بأنّ مصارفها الوطنية تتمتّع بصحة جيدة، وأنها قوية بالدرجة التي تجعلها بعيدة عن إشعال أزمة اقتصادية، وذلك وفقًا للتقارير المصرفية الصادرة عن اتحاد المصارف العربية في عام 2001 نشرها العديد من

[1] واقع المصارف العربية، أنظر الموقع:

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/05/article1.shtml.

المجلاّت الأجنبية المتخصصة ،وتشير التقارير إلى أن عدد المصارف العربية بلغ 350 مصرفًا، تتمثل نقاط الضعف فيها في المؤشرات التالية:

- ضعف حقوق المساهمين، فلا يوجد سوى 3 مصارف من بين 350 مصرفاً تزيد حقوق المساهمين بها عن ملياري دولار.
- ضعف الأصول والموجودات فلا يوجد سوى 9 مصارف فقط تزيد أصولها عن 15 مليار دولار، في حين أن موجودات بنك واحد، مثل دويتش بنك الألماني تبلغ 732.5 مليار دولار، وهي تزيد عن إجمالي موجودات الجهاز المصرفي العربي كلّه (526.3 مليار دولار).
- وجود تركيز شديد، فحصة أول 100 بنك في قائمة المصارف العربية من موجودات الجهاز المصرفي تصل إلى 93.5%، وأن أول 10 مصارف منها تسيطر على 35.1 %، وأن معظم هذه المصارف صغيرة ولا تحصل إلا على نصيب صغير من السوق رغم عددها الكبير، ورغم وجود هذه الظاهرة في معظم دول العالم فإنها أكثر حدّة عربيًا.
- عدم تناسب الكثافة المصرفية مع عدد السكان، فلبنان مثلاً يوجد بها 75 مصرفاً، في حين أن عدد سكانها لا يزيد عن 3.5 ملايين نسمة، وتتركز بنوك الأوفشور في دولة مثل قطر رغم قلة عدد سكانها، في حين يوجد في مصر 67 بنكًا وفرعًا أجنبيًا رغم أن عدد سكانها 65 مليون نسمة، وتنطبق هذه الحالة على دول عربية أخرى.
- ضعف عدد الفروع التي تخدم العملاء، فكل مليون عميل يخدمهم 38 فرعًا، بينما لكل مليون عميل 853 فرعًا في إسبانيا، 639 فرعًا في إيطاليا.
- سيطرة الصيرفة التقليدية أو التجارية؛ فإيرادات المصارف العربية من الفوائد تشكل حوالي 85% إلى 90% من إجمالي إيراداتها، ولا يشكل الدخل من العمولات والرسوم سوى 10% أو 15% من إجمالي الإيرادات.
- وجود فجوة كبيرة في عدد الخدمات المصرفية، فعدد هذه الخدمات في العالم العربي 40 خدمة مقابل 465 خدمة في المصارف الدولية في الخارج.

وقد أدت المؤشرات السابقة إلى تدني ترتيب المصارف العربية في القائمة العالمية، حيث خلت قائمة أفضل 100 بنك على مستوى العالم من أي بنك عربي، وجاء ترتيب البنوك العربية في قائمة أفضل 1000 بنك في ترتيب متأخر جداً، لم تضم سوى 66 بنكًا كان أولها في الترتيب رقم 166 وآخرها 995.

والجدول الموالي يوضح أهم مؤشرات المصارف العربية:

الجدول رقم (06):أهم مؤشرات المصارف العربية

عدد المصارف	350مصرفا
قيمة الأصول والموجودات	526.3مليار دولار
حصة أول مائة مصرف من الموجودات	93.5%
عدد الفروع لكل مليون عميل	38فرعا
نسبة الدخل من الفوائد	85ـ 90%من إجمالي الإيرادات
نسبة الدخل من العمولات والرسوم	10ـ 15%
عدد الخدمات المقدمة	40خدمة (465 في العالم)
العدد في قائمة المائة بنك عالمي	لا يوجد
العدد في قائمة الألف بنك عالمي	66بنكا

* المصدر: تقرير اتحاد المصارف العربية عام 2001

1-أسباب ضعف الجهاز المصرفي العربي:

جاءت مظاهر الضعف في الجهاز المصرفي العربي كنتيجة طبيعية لبعض الأسباب التي توارثها ويتمثل أهمها في:

-سلوك العميل: حيث يتسم المجتمع بضعف الوعي وانخفاض الاستجابة للأدوات المصرفية مثل سعر الفائدة، وهو ما يجعل من المجتمع العربي مجتمعًا نقديًا يفضل التعامل بالنقود"الكاش"عن التعامل بالأدوات غير النقدية، مثل: الشيكات، والحوالات.

- نوعية القوانين التي تحكم عمل الجهاز المصرفي، فهي تتسم في الغالب بالجمود ولا تساعد على سهولة تطبيق الخدمات وسرعة البدء في إجراءات التقاضي.

- عدم وجود شخصية محدّدة للبنوك حيث تعمل في كل المجالات، مما يلغي شخصيتها، ويحد من تميزها في مجال معين، ويزيد من حدة المنافسة بينها، وهذا على عكس المصارف في العالم، حيث يكون للبنك شخصية محددة، فإما أن يكون البنك تجارياً أو استثمارياً أو عقارياً.

- ضعف مخصصات ميزانيات التدريب، وعدم وجودها في بعض البنوك، بينما من المفترض أن تصل إلى 3% من ميزانية البنك كما في البنوك العالمية، وهذا يجعل البنوك العربية غير قادرة على تطوير مهارات العنصر البشري بها.

- انتشار الفساد في الجهاز المصرفي في بعض الدول، وبالتالي فقدان الثقة في البنوك، والتأثير سلبًا على مستقبل الاقتصاد الوطني.

- ضعف التطوير، وخاصة في مجال إدخال التكنولوجيا والأخذ بالأدوات المالية الحديثة مثل المشتقات والتجارة الإلكترونية.

- ضعف استقلالية معظم البنوك المركزية عن الحكومات مما يحد من الانطلاق.

– ضعف معدلات النمو الاقتصادي وبطئ سياسات الخصخصة، وبالتالي عدم قدرة البنوك على اقتناص فرص النمو والعمل بمزيد من الديناميكية وتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم مثلاً.

– ملكية معظم البنوك العربية كلياً أو جزئياً للحكومات أو لجهات حكومية أو شبه حكومية، وبالتالي تدخل الحكومات في عملها، وهو ما يحد من اتجاه المصارف نحو التطوير، ويعرضها للمخاطر عند تنفيذ الدول العربية التزاماتها الدولية في مجال تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية.

– ضعف عمليات الاندماج والتعاون مقارنة بالعالم، وقصور دور اتحاد المصارف في مجال تنشيط الاندماج أو التعاون، وهو ما يقلل من قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية والمصرفية.

المطلب الثاني :مدى استفادة البلدان النامية من العولمة المالية:

بحسب النظرية الاقتصادية[1] ،معروف أن تحرير حساب رأس المال يعني تدفقاً حراً لرأس المال من البلدان مرتفعة الدخل ،حيث يتوافر بغزارة ومعدل العائد عليه قليل نسبياً ،إلى البلدان الفقيرة ،حيث يندر ويكون معدل العائد عليه أعلى لوجود فرص استثمارية أكثر غير مستغلة .وإذا تحقق ذلك ،تستطيع البلدان الفقيرة أن تستثمر أكثر من حجم ادّخاراتها في رأس المال المادي مثل: الآلات والمعدات والبنية التحتية.

ومثل هذه الاستثمارات تحسن مستويات التشغيل والدخل،ولكن النظرية شيء والواقع العملي شيء آخر ،بحسب دراسة بعنوان "مفارقة رأس المال"[*] التي أعدها "**راغورام راجان**"[2] إذ يتدفق رأس المال من البلدان الفقيرة إلى البلدان الثرية.

والمفارقة الأخرى ،أن رأس المال لايتدفق إلى البلدان النامية التي تنموا بمعدلات أعلى.

ومضمون هذه النتيجة التجريبية ،هي صعوبة توثيق علاقة سببية بين تدفق رأس المال والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي، كما أن البلدان النامية التي تعتمد على رأس المال أجنبي أقل تحقق معدلات نمو أعلى.

وتشمل أدبيات منافع العولمة المالية وأخطارها في البلدان النامية ،دراسات عديدة أعدّها الباحثون يعملون لدى صندوق النقد الدولي **IMF** وأساتذة في جامعات مرموقة ونشرها الصندوق ضمن سلسلة "أوراق عمل"[3] **OCCASIONAL PAPER** ،منها" العولمة المالية :إعادة تقويم" التي أعدّها "أيهان كوز"**M.AYHAN KOSE**

---

[1] علي الصادق، مقال "هل البلدان النامية جاهزة للعولمة المالية؟"،23 مارس2007م، على الموقع:
http://www.alaswak.net

[*] دراسة منشورة في مجلة التمويل والتنمية ،مارس 2007.

[2] أستاذ في جامعة شيكاغو،عمل مستشار المدير لصندوق النقد الدولي .FMI

[3]ESWAR S.PRASAD, KENNETH ROGOFF, SHANG-JIN WEI & M.AYHAN KOSE, « EFFECTS OF FINANCIAL GLOBALIZATION ON DEVELOPING COUNTRIES »,SOME EMPIRICAL EVIDENCE, OCCASIONAL PAPER,220,IMF,WASHINGTON DC 2003,P 21-27.

و"شانغ جن واي"SHANG-JIN WEI من الصندوق و"كينيث روغوف "KENNETH ROGOFF، الأستاذ في جامعة هارفارد،الذي عمل مستشاراً ورئيساً في دائرة الأبحاث في الصندوق و "إسوار برا ساد" ESWAR S.PRASAD، الأستاذ في جامعة كورنل .

وتبين هذه الورقة أن القول بفوائد تحرير حساب رأس المال المتمثلة في نمو أعلى ينقصه دليل واضح وقوي وأن نتائج دراسات تجريبية عديدة متناقضة في هذا الشأن .

تخلص الورقة إلى أن القراءة المتأنية والصارمة للأدبيات التجريبية في موضوع تحرير حساب رأس المال تميل إلى تبني الرأي القائل أن البلدان النامية تستطيع الاستفادة من العولمة المالية لكن بشروط كما لا يوجد ما يدعم الرأي القائل أن العولمة المالية تحدث أزمات نمو مرتفعة الأخطار في البلدان النامية.

أما الشروط الموضوعية التي يجب أن تتوافر في البلدان النامية حتى تتمكن من تحقيق فوائد العولمة المالية فتتجسّد في خمس مؤشرات رئيسية ،يمكن أن تكون كل منها مجال بحث واسع وعميق،وهي:

-تطور السوق المالية ،نوعية المؤسسات،الحوكمة،السياسات الاقتصادية الكلية والتكامل التجاري.

يستفيد البلد النامي من العولمة المالية،إذا كان مستوى كل من هذه المؤشرات أعلى من عتبة محددة "SEUIL"،أما إذا كانت أقل من العتبة ،تصبح فوائد النمو عرضة للشكّ ومخاطر الأزمات أكبر.

وهكذا تثير أدبيات العولمة المالية الحديثة شكوكاً حول فوائدها للبلدان النامية وتضع شروطاً ومعايير قد لا تتوافر في الكثير من البلدان النامية عموماً وخصوصاً العربية منها.

أما قراءة ورقة عمل حديثة من IMF (مارس2007)[1] حول "العولمة المالية وحوكمة الوسطاء الماليين المحليين"،فتزيد الشكوك حول الآثار الحميدة لتدفقات رأس المال.

فتحرير تدفقات رأس المال ،سواء كانت تدفقات في المحفظة أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو القروض ،له آثار على حوكمة المصارف المحلية،يمكن أن تؤدي إلى تراجع حوكمتها بسبب تزايد حوافز الشركات للتواطؤ مع المصارف ،ما يمكن أن يُحدث فساداً في القطاع المالي يؤدي إلى آثار سالبة على إنتاجية رأس المال.

المطلب الثالث: الإجراءات اللازمة للاستفادة من الوضع الاقتصادي الدولي:

لا توجد الدول النامية في منزلة واحدة من التقدم والتنمية ،وبسبب عدم وجود حلول شاملة فإن المشاكل الداخلية التي على هذه الدول تتخطاها لجني ثمار سياسات الانفتاح والتحرير التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية قد تختلف من بلد إلى آخر.ولضمان ذلك لابد من تحقق جملة من الأهداف نذكر منها:[2]

1-استقرار السياسات الاقتصادية الكلية:

[1]M.AYHAN KOSE, ESWAR S.PRASAD, KENNETH ROGOFF& SHANG-JIN WEI,"LA MONDIALISATION FINANCIERE:AU DELA DE LA POLEMIQUE »,REVUE DE FMI , « LES DEUX VISAGESDE LA MONDIALISATION FINANCIERE » ,F&D,MARS 2007,P 9.

[2]OPTIMISER LES BENEFICES DE L' OUVERTURE DES MARCHES :ECHANGES INVESTISSEMENT ET DEVELOPPEMENT », OCDE ,1999 : http://www.ocde.com.

يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها العولمة المالية.

2-تسيير المرافق العمومية بشكل محكم:

يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية ،في نوعية التصرّف في المؤسسات العامة وفي درجة ثقة الوكلاء الاقتصاديين المحليين والأجانب في هذا التسيير.

ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجاباً في هذا الأداء في النقاط التالية:

*إطار مؤسساتي وقانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فاعلية.

*خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.

*ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.

*إجراءات صارمة لمكافحة الفساد كالرّشوة.

3-تدعيم القطاع المالي:

أظهرت التّجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور،هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداءاً اقتصادياً أفضل.

كما برهنت هذه التّجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي، نظراً لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي.

ومن المنتظر أن تكون مسألة تحرير وهيكلة الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة في أروقة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،نظراً لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجهه بعد أزمة نهاية التسعينات.

4-تنمية المصادر البشرية:

إن مسيرة التنمية في الدول الأقل نمواً أسيرة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديمغرافي لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة،وهذا الأمر يتطلب تحقيقه تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادر على توليد التقنية الأكثر ملائمة لظروف هذه الدول ،وذلك من خلال التركيز على عنصري التعليم والبحث العلمي والتطوير.

5-إصلاحات سياسية:

إن نجاح سياسات التنمية في البلدان النامية وتذليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخلها ومع البلدان المتقدمة مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه محموم نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصاديات الدول، اتجهت مجموعات عديدة من البلدان لإقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة

تحديات العولمة وإثبات وجودها في منظومة الاقتصاد العالمي بعد تزايد عدد الموقّعين على اتفاقية الجات(GATT) التي أصبحت تدعى منظمة التجارة العالمية.

وقد اتخذت هذه التكتلات الإقليمية محاور مختلفة منها ما هو شمال – شمال (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) أو شمال – جنوب (منطقة التبادل الحر لأميركا الشمالية NAFTA) أو جنوب – جنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا "ASIAN" والمجموعات الاقتصادية الإفريقية،منطقة التجارة العربية الحرّة).[1]

1–الاتحاد الأوروبي:

تشمل عناصر الاندماج الاقتصادي في تجربة الاتحاد الأوروبي على عناصر الوحدة التّامة مثل تحرير التبادل التجاري داخل الاتحاد وتنقل عوامل الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبية بين الدول الأعضاء. ومنذ عقد التسعينيات ومع تزايد عدد الدول المنتمية إلى الاتحاد واكتمال مؤسساته بإنشاء البنك المركزي الأوروبي وبداية التعامل بالعملة الموحدة (الأورو) سنة 1999, يمكن القول أن تكتّل الاتحاد الأوروبي أصبح كياناً متكاملاً قويّاً على جميع الأصعدة ويلعب دوراً حيوياً فاعلاً في منظومة الاقتصاد العالمي.

2–تكتل النافتا:

لم يقتصر هدف بناء التّجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة كالاتحاد الأوروبي في بدايته، وإنما تجاوزه إلى السّعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نمواً. وفي هذا المجال نلاحظ محاولات الاتحاد الأوروبي التوسع نحو الجنوب (بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ودول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط..) واتفاقية التبادل الحر لأميركا الشمالية. ويثير هذا الصنف من التكامل (بين الشمال والجنوب) اهتمام عدد من الباحثين لما يطرحه من تساؤلات عن مدى نجاحه وعدالته، بسبب عدم تجانس أطرافه واختلاف مستويات تقدم اقتصادياتهم. ولتشخيص مزايا ومعوقات هذا النوع من العلاقات بين الشمال والجنوب ندرس بإيجاز حالة النافتا.

تأسّس هذا التجمع الاقتصادي سنة 1994، ويضم الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك. وتعتبر أطرافه غير متكافئة، فنجد فيه المكسيك كبلد نام إلى جانب أقوى اقتصاد عالمي (الولايات المتحدة)، مما يترتب عليه اختلاف الأهداف المرجوة من اتفاق تحرير التبادل.

فبالنسبة للمكسيك، تهدف الشراكة مع أطراف شمالية قوية إلى الرغبة في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والوصول إلى أسواق الدول الشريكة وجلب الاستثمار والتكنولوجيا، وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للولايات المتحدة،فتطمح من وراء هذا الاتّفاق إلى مواصلة سياساتها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتّل مُواز للقوة الصاعدة للأوروبيين، بالإضافة إلى الرغبة في الاستفادة من اليد العاملة الزهيدة في المكسيك

[1] كقالجيت سينغ،"عولمة المال"،ترجمة: رياض حسن ،مرجع سابق ،ص20.

خاصة. لكن الهدف المرجو فعلاً هو محاولة تقديم المكسيك "نموذجاً" في الانفتاح الخارجي للدول النامية، وبالتالي جلب أطراف أخرى إلى فتح أسواقها أمام السلع والخدمات، وبالتالي الدخول في منظمة التجارة العالمية.

وأخيرا بالنسبة لكندا،فإنها تسعى ألا تبقى معزولةً في محيطها القريب والاستفادة من ميزاتها النسبية في بعض المجالات (الاتصالات، النقل، التكنولوجيات الحديثة..).

غير أن تجربة هذا الاتفاق تعتبر حديثةَ النّشأة مقارنةً بتجربة الاتحاد الأوروبي مما يعوق تحليل انعكاساته، لكن يلاحظ أن هذا الاتفاق يهتم بالجانب التجاري فقط، حيث لا يفترض وجود تنسيق للسياسات الأخرى (المالية والنقدية) بين الدول الأعضاء عكس الاتحاد الأوروبي حيث التكامل على جميع الأصعدة.

3-تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا:

يهدف تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساساً على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة.

وقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنّعة حديثاً أو الناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجّهة إلى الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي، مما جعله نموذجاً يُحتذى في التكامل الإقليمي المفتوح.

ونشير هنا إلى أن الفشل في نجاح بعض التكتلات الإقليمية ذات محور جنوب-جنوب (مثل المجموعات الاقتصادية الإفريقية ومجلس الكوميكون..) ومتطلّبات الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي بشكل فاعل حدا بهذه الدّول للجوء إلى شراكة محورها شمال-جنوب لما قد تجلبه من منافع تخدم اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام.ويبدو ذلك جليا في تزايد أهمية إقامة نظام شراكة مع الاتحاد الأوروبي في مواجهة أو تخفيف آثار عولمة الاقتصاد. وإذا كان بعض الاقتصاديين يُثمّنون أهمية الشراكة بين الشمال والجنوب فهناك من يشير بضرورة تنميتها بين دول الجنوب قبل ذلك.

4-منطقة التجارة العربية الحرة:

يعتبر التّعاون الاقتصادي العربي من الضرورات الملحة التي تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية . وفي السنوات الأخيرة برزت بوادر إيجابية بهذا الصدد تمثلت بإنشاء منطقة التجارة الحرة، إلاّ أن نجاح هذه المنطقة يتوقف على عوامل كثيرة، كما أنها غير قادرة على الدفاع عن مصالح وحقوق أعضائها في المحافل الدولية، لذا يجب تطويرها لتصبح منطقة اتحاد جمركي على سبيل المثال. وكانت الدول العربية قد بدأت بتقليص الرّسوم الجمركية المفروضة على تجارتها البينية في إطار منطقة التبادل الحر وفي إطار قواعد منظمة التجارة العالمية التي تنظم الاستثناءات الواردة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وحسب هذه القواعد يتعين أن ينصرف تحرير التجارة إلى الجزء الأكبر من المبادلات الخارجية للبلدان المعنية، أي لا يجوز أن تقتصر المنطقة على سلع وخدمات معينة أو على قطاع

اقتصادي دون آخر، ويمكن من خلال هذه النظرة الشمولية استثناء بعض السلع أو الخدمات من التبادل الحر لأسباب تتعلق بتوازن ميزان المدفوعات أو بالمصالح العليا للدولة أو بالاعتبارات الصحية والدينية للمجتمع. كما يسمح النظام العالمي بفترة انتقالية لتحقيق منطقة التبادل الحرّ على أن يتفق الأعضاء على برنامج تنفيذي يحدد مدة معقولة لهذه الفترة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات،وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدّول العربية على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 ويتناول البرنامج إقامة "منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى" حسب جدول زمني محدد يفضي إلى إلغاء الرّسوم الجمركية والحواجز الكمية. وقد أبدت 14 دولة رغبتها في الانضمام، وبلغ حجم تجارتها البينية 25.7 مليار دولار أي بنسبة 94.5% من التجارة العربية البينية.

المطلب الرابع: أساليب مواجهة مخاطر العولمة المالية:

إن من أهم أساليب مواجهة مخاطر العولمة ما يلي:[1]

-إذا كانت العولمة قد تقلّص من دور الدولة بأساليب شتى ،فلا يجب أن تتخلى الدولة عن دورها في الرّقابة على الأسعار والأسواق وذلك للتصدي لأي خطر قد تتعرض له.

- يجب أن يكون هدف العولمة في البلدان النامية هو الوصول إلى وضع أفضل في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي ،تقليص معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية والتقدم التكنولوجي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطوير المؤسسات المالية المحلية والقضاء على أزمة الديون الخارجية.

- ضرورة اهتمام الدولة بزيادة وتطوير رصيدها من رأس المال البشري وذلك من حيث تحسين التركيب المهاري المتقدم لقوة العمل الوطنية.

- زيادة الدولة للإنتاج وتحسين جودته والبحث عن وسائل لخفض التكلفة لتتمكن من المنافسة على المستوى العالمي.

- إصدار تشريعات تشجّع على دعم المنافسة ومنع الاحتكار.

- ضرورة التنبؤ بمخاطر الأزمات قبل وقوعها وذلك بتطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها.

- رقابة الدولة على الأموال التي تدخل للمضاربة في الأسواق المالية بسرعة ووضع الضوابط اللازمة لمنع آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

- مكافحة الفساد وفرص التلاعب عن طريق رقابة البنوك المركزية.

- محاربة ظاهرة غسيل الأموال ومنع دخولها إلى الاقتصاد القومي .

---

[1] د.عبد المطلب عبد الحميد ، "العولمة الاقتصادية"، مرجع سابق ، ص 243-246.

- دعم الدولة لقطاع البحوث والتطوير في شتى المجالات.
- حل مشاكل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصّادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات.
- زيادة الموارد من النقد الأجنبي للدول النامية.
- زيادة معدلات النّمو الاقتصادي بالدولة عن طريق التوسع وليس الانكماش.
- الرقابة على رأس المال ،وهي جزء متكامل من برامج الاستقرار والتكيّف الهيكلي،وتحتاج لمتابعة دقيقة من الناحيتين القومية والدولية.

وبهذه المجموعة من الأساليب، يمكننا مواجهة مخاطر ظاهرة العولمة ليس بصفة كلية، بل التقليص منها.

خاتمة الفصل:

تظل العولمة المالية الموضوع الأكثر حضوراً على الساحة الدولية وتظل كذلك الأكثر إثارة للجدل من حيث مضمونها، ولا يعود هذا إلى كونها ظاهرة معقدة من ناحية، ومن ناحية أخرى متناقضة الأوجه تُراوغ محاولات تعريفها وتحديد خلفياتها، بل لأنها وبشهادة الاقتصاديين، ستكون العامل أو الفاعل الذي سيوجه مسار وآفاق الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة.

و تعتبر العولمة المالية واحدة من أشدّ القوى التي شكّلت عالما جديداً ما بعد الحرب، فقد أصبحت التجارة العالمية بالبضائع والخدمات هامة بصورة متزايدة خلال السنوات الأخيرة والذي صاحبها في نفس الوقت تزايد تدفق رؤوس الأموال العالمية أو ما يُعرف بالانفتاح المالي الذي نتج عنه تكامل وتناسق الأسواق المالية المحلية بالأسواق المالية العالمية عن طريق إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات و إلغاء كل شكل من أشكال الحواجز والقيود على حركة هذه الأموال.

وحسب نظر بعض المحللين الاقتصاديين فإن للعولمة جانبين، الأول إيجابي والثاني سلبي،ولكن نجد أن سلبياتها أكثر من إيجابياتها خاصة على الدول النامية والمتخلفة حيث أنّ من أهم التحديات التي تفرضها العولمة هو التحدّي الاقتصادي والمتمثل في نفوذ تلك الشبكات العالمية الممثلة في الشركات الكبرى متعددة الجنسيات على معظم الأنشطة التجارية والمالية والتي تتسم باللامركزية وتبسط نفوذها حسب إستراتيجية عالمية شاملة تضم التكنولوجيا ورؤوس الأموال والصناعة والتجارة والإعلام.أدى إلى فرض شتى الضغوطات المهددة لمكانة الدولة ودورها في تأمين مصالحها هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، نجد أن من أهم خطر يواجه اقتصاديات الدول النامية الهشّة في ظل العولمة المالية عدوى الأزمات التي تتميز بسرعة انتشارها وانتقالها من بلد لآخر.

الفصل الثالث:

أثر العولمة المالية

على الجهاز المصرفي

الفصل الثالث : أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي:

مقدمة الفصل:

رأينا في الفصل السابق عموميات حول العولمة المالية، وتكلّمنا عن آثارها على مستوى سوق الصرف وعلى النمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية ورأينا أيضاً واقع المصارف العربية قبل ظهور العولمة المالية بشكل عام.

وفي هذا الفصل ،نخصص البحث فقط على أثر العولمة المالية على مستوى الجهاز المصرفي بصفته موضوع دراستنا من جهة ، وبصفته موضوع السّاعة من جهة أخرى ،نظراً للتّطورات الكبرى والتغيرات المصرفية التي أخذت تؤثر بقوة على الجهاز المصرفي و أدائه وسياساته وعملياته على نطاق أي دولة من دول العالم خاصة في الدول النامية التي تشهدها اليوم.

وتمثلت أهم هذه التطورات في الثورة التكنولوجية المطبّقة في مجال الاتّصالات والمعلومات نظراً لعولمة النشاط المصرفي وكذا تحرير تجارة الخدمات المالية.بالإضافة إلى الاندماجات والتكتّلات بين البنوك إلى جانب خوصصة البنوك والبنوك الشاملة.

ونظرا لشساعة وعمق هذا البحث، ارتأينا أن نقسم هذا الفصل الخاص بأثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي إلى :

-الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتّصالات.

- البنوك الشاملة ،الاندماج و التكتلات، الخوصصة واتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS.

-الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتّصالات: ندرس فيها المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإنترنت والشبكة العالمية WEB:**حيث نرى فيه (تعريف شبكة الحواسيب، نشأة الإنترنت، مفهومها ،تركيبتها ،البريد الإلكتروني...)

- **المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية:** نرى فيه ما يلي: (مفهوم التجارة الإلكترونية،دوافعها،أنشطتها ،مراحلها،مجالاتها ، إيجابياتها وسلبياتها،....)

- **المبحث الثالث: البنوك الإلكترونية:**(مفهومها ،كيفية العمل، المزايا،المخاطر،التحويلات المالية الإلكترونية،ماهية الأموال المتداولة،النقود الإلكترونية،أشكالها ، المقاصة الإلكترونية (مفهومها ، كيفية عملها...)

- البنوك الشاملة ،الاندماج و التكتلات، الخوصصة واتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS:

ندرس فيه المباحث التالية:

- **المبحث الأول: البنوك الشاملة**:(مفهومها ،وظائفها، المزايا والتكاليف....)
- **المبحث الثاني: الاندماج وخوصصة البنوك**: (الاندماج:مفهومه، مبرراته، أنواعه، أسبابه وشروطه...) ،(خوصصة البنوك مفهومها ،أهدافها، أساليبها، آثارها...)
- **المبحث الثالث:. المبحث الرابع: اتفاقية GATS**: (مفهومها، جوانبها، ...).

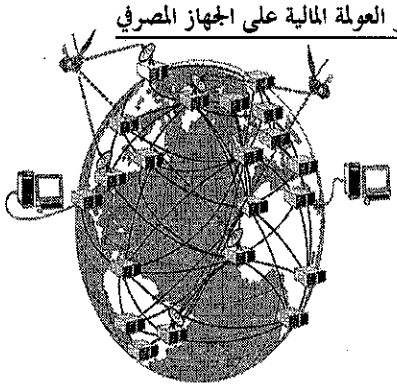

الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات:

المبحث الأول :الإنترنت والشبكة العالمية ويب "WEB"

المطلب الأول: تعريف شبكة الحواسيب:

أُطلق مصطلح "الشبكات" منذ منتصف الستينات، بديلاً عن مصطلح "النظم".

والشبكة تعني، حسب المصطلح المعلوماتي:[1] مجموعة مواد ومعدات معلوماتية متصلة ببعضها بعضاً.

ويُقصد بشبكة المعلومات : اشتراك مؤسستين أو أكثر من مؤسسات المعلومات، (كالمكتبات أو مراكز المعلومات)في نظام تعاوني يتيح للأطراف الأعضاء في الشبكة المشاركة في المصادر والخدمات (RESSOURCES AND SERVICES SHARING).

وشبكة الحواسيب هي مجموعة من أجهزة الحاسوب مربوطة معا بطريقة ما، عن طريق وسائل اتصالات بواسطة برامج، تحقق انسياب وتدفق وتبادل البيانات.

و هناك نوعان من شبكات الحواسيب يمكن تحديدهما بحسب النطاق الجغرافي وهما:[2]

1 –الشبكة المحلية: LAN: (*)

وهي الشبكة التي تربط بين عدة حواسيب، داخل منطقة جغرافية ضيقة (دور من مبنى أو مبنى واحد أو عدة مبان متجاورة).

2– الشبكة العريضة :WAN (**)

و هي التي يتم إنشاؤها داخل منطقة جغرافية واسعة، بين عدة مدن في دولة أو بين مجموعة من الدول.

والفرق بين شبكة الحواسيب العادية والإنترنت هو أن شبكة الحواسيب تعتمد على أجهزة وبرامج محددة ولها محدودية في المعلومات.

أما شبكة الإنترنت فتعني اللامحدودية في الأجهزة والمعلومات، فهي موجودة أينما كان ومداها واتساعها وتنوعها كبير.

والإنترنت ليست مجرد شبكة حاسوب دولية، بل مجموعة من شبكات الحواسيب الجزئية وتصل إلى أكثر من 60000 شبكة حاسوب، منتشرة في شتى بقاع الأرض.

ويتركز حوالي 60 % من مجموع هذه الشبكات في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحظى أوروبا بحوالي 26 % منها و14 % لبقية الدول من ضمنها الوطن العربي.

---

(1) عبد المالك ردمان الدناني، "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت"، دار الراتب الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص. 29.

(2) محمد بشير المنجد، "المدخل إلى المعلوماتية، دمشق،" 1998، ص 39-40

(*) LAN : LOCAL AREA NETWORK

(**) WAN : WIDE AREA NETWORK

و اتضح أن في ألمانيا عرف استعمال الإنترنت تطورا ملحوظا ابتداءا من سنة 2001، حيث بلغ عدد المستعملين ثلاثين مليون ألماني في نهاية عام 2001 وذلك في منازلهم أو في مكان العمل أو في مقاهي الإنترنت. وهذا العدد من المستعملين يعادل ثلاثة أضعاف مستغملي الإنترنت في منتصف عام 1999، ومعظمهم ما بين 14 و69 سنة حسب الإحصائيات.[1]

وهناك أيضا أنواع أخرى من الشبكات تشكل جزءا من الإنترنت وهي : [2]

1-الإنترانت **INTRANET**

2- الإكسترانت **EXTRANET**

3- الإنترنت **INTERNET**

1- الإنترانت INTRANET : (الشبكة الداخلية) :

تعد شبكة الإنترانت بمثابة شبكة حاسبات آلية، تصميمها المعماري موجه لخدمة الاحتياجات المعلوماتية الخاصة ببعض المنظمات المستخدمة لشبكة الإنترنت.

و نستخلص من تعريف الإنترانت أنها شبكة داخلية، بمعنى أن التعامل معها يقتصر داخليا على أعضاء الشبكة من البنوك أو المؤسسات المشتركة بها. لكنها تستخدم معايير الإنترنت مثل: **HTML** وغيرها.

ولا يستطيع مستخدمي الإنترنت العاديين الوصول إلى المعلومات المخزنة عليها، لذا يطلق عليها أحيانا "الإنترنت الداخلي "**INTERNAL WEB** " [3]

و بالتالي، الإنترانت هي إنترنت صغيرة و لكن للاستعمالات الداخلية للمؤسسة فقط.

2 -الإكسترانت EXTRANET : – (الشبكة الخارجية)

وهي شبكة حاسبات آلية، تستخدم تقنيات الإنترنت في ربط المسؤولين داخل مؤسسة أو بنك (كالمدير الإقليمي، مدير التسويق) بأطراف من خارجه كبعض كبار العملاء، مسؤولي المنظمات الأخرى.

حتى يمكن الدخول عليها، **"PASSWORD"** ونظرا لأن الإكسترانت شبكة غير عامة فهي تتطلب إدخال كلمة سر بغرض حماية بياناتها من أي تعامل مصرح به. [4]

3 – الإنترنت INTERNET:

---

(1) CLAUDE E. BARFIELD / GUNTER HEIDUK / PAUL J.J. WELFENS EDITORS ; « INTERNET ECONOMIC GROWTH AND GLOBALIZATION » ; PERSPECTIVES ON THE NEW ECONOMY IN EUROPE ; JAPAN AND THE USA ; SPRINGER ; NEW-YORK ; 2001 ; P.236

(2) د محمد طاهر نصير، "التسويق الإلكتروني"، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص. 38.

(3) د. طارق طه، "إدارة البنوك"، "في بيئة العولمة والإنترنت"، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص171

(4) د. طارق طه، "إدارة البنوك"، مرجع سابق، ص172

هو الجزء من الإنترنت الذي يدعم الواجهات الرسومية للمستخدم والتي تمكنه من التجوال عبر الشبكات من خلال متصفح مثل:" **الإنترنت اكسبلورور"INTERNET EXPLORER " أوالنت سكايب " NET SKYPE**[1]

المطلب الثاني: نشأة الإنترنت:

مرت نشأة الإنترنت بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

- **مرحلة 1957 :**

أمر الرئيس الأمريكي"إيزنهاور" بإيجاد قاعدة بيانات وتأمين عدم إتلافها إذ ما قامت حرب نووية.

- **مرحلة 1960:**

بعد غزو روسيا للفضاء وبدء سباق التسليح النووي بين المعسكرين الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الو. م. أ في عهد الحرب الباردة، نشأت الإنترنت في ظل التحوطات الإستراتيجية التي اتخذتها القيادة العسكرية الأمريكية، ممثلة بوزارة الدفاع وذلك تحسبا من احتمال تدمير أي مركز من مراكز الاتصال الحاسوبي، المعتمدة بضربة صاروخية سوفيتية، مما سيؤدي بالتالي إلى شلل الشبكة الحاسوبية بكاملها وحرمان القيادة العسكرية الأمريكية من الإسناد المعلوماتي.[2]

- **مرحلة 1969:**

قامت الحكومة الأمريكية بإنشاء شبكة تدعى "وكالة مشاريع الأبحاث المتطورة"**ARPANET**[*] وذلك في **1969/01/2**، حيث ربطت هذه الشبكة مجموعة من الجامعات الأمريكية[**] عبر أربعة عقد مكونة من أجهزة كمبيوتر عملاقة " **SUPERCOMPUTER**" [3]

وتجلت فائدة هذه الشبكة، في نقل المعلومات بسرعة هائلة بين تلك الأجهزة، كما أتاحت للعلماء والباحثين، الاستفادة المشتركة من موارد أنظمة الكمبيوتر لديهم رغم تباعد المسافات.

ويمكن لهذه الشبكة الصمود أمام أي هجمة سوفيتية محتملة، بحيث إذا تعطل جزء من الشبكة تنجح البيانات في تجنب الجزء المعطل و تصل إلى هدفها[4] وبعدها تحول اسم الشبكة من " **ARPANET**" إلى« **DARPA** » .

---

[1] د . محمد طاهر نصير، "التسويق الإلكتروني"، مرجع سابق، ص39.

[2] عبد المالك ردمان الدناني، "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت"، مرجع سابق .ص51.

[*] ARPANET : ADVENCED RESEARCH PROJECT AGENCY ARRANET

[**] . الجامعات الأمريكية الأربع وهي :

1- جامعة يوتاه (UTAH) ، كاليفورنيا في سانتا باربارا 2- جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس. 3 - معهد ستانفورد الدولي للأبحاث

4 - المركز الأخير هو (Mite) ويعد من المعاهد الرائدة في مجال الحاسوب الآلي وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي.(Artificial intelligence)

[3] هشم تيازي فهمي، "رحلة عبر الشبكة الدولية الإنترنت"، مطابع الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1996 ، ص12.

[4] د. سعد غالب ياسين ، د. بشير عباس العلاق،"التجارة الإلكترونية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004 م ، ص 103

- **مرحلة 1971 :**

تم ربط 15 هيئة وجامعة بالإنترنت بما فيها **NASA**.

- **مرحلة 1972:**

تم عقد المؤتمر الدولي الأول لاتصالات الحاسوب وتم توصيل 72 جامعة ومركز بحث إلى الشبكة وكانت هذه الأبحاث تعمل لصالح وزارة الدفاع الأمريكية.[1]

ثم ظهرت خدمة البريد الإلكتروني **(E-MAIL)**، التي ابتكرتها شركة **BBN**، إذ قدم أحد مبرمجيها وهو "راي توملينسون" أول برنامج للبريد الإلكتروني.

وتعتمد هذه الخدمة على برنامج لإرسال الرسائل الإلكترونية بين أفراد العالم عبر شبكة لا مركزية والذي أصبح أحد أهم وسائل الاتصالات عبر الإنترنت.

- **مرحلة 1974:**

بدأت أربانت**ARPANET** طرح أول استخداماتها التجارية وتدعى**TELNET**، ثم تلا ذلك دخولها مرحلة العالمية إثر ربطها ببعض الجامعات ومراكز الأبحاث في أوروبا.

وفي نهاية عقد السبعينات وأوائل الثمانينات، تم تطوير مجموعة من القواعد والإجراءات المشتركة التي تعمل من خلالها الإنترنت، بحيث تجعل الحواسيب تتحادث وتتبادل المعلومات مع بعضها وأطلق عليها تسمية "بروتوكول "**PROTOCOL**" طورتها وزارة الدفاع الأمريكية"**DOD**" [°]لإتاحة الاتصالات عبر الشبكات المختلفة الأنواع.

- **مرحلة 1976:**

ظهر بروتوكول **UUCP**،[*] الذي أتاح للحواسيب التخاطب بنظام إينكس" **UNIX** "(تبادل الرّسائل والملفات إلكترونياً).

- **مرحلة 1983:**

طالبت"**DARPA** " باستخدام بروتوكولات التحكم بالإرسال/بروتوكول الإنترنت **(TCP/IP)** [*] لكل الشبكات المترابطة. وفي العام نفسه، انفصلت الإنترنت إلى جزأين هما :

- أربانت **ARPANET:** وتتولى مهمة الاتصالات غير العسكرية.
- ميل نت **MILNET:** أصبحت الشبكة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.

---

[1] زين عبد الهادي ، "الإنترنت، العالم على شاشة الكمبيوتر"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص23.

[°] DOD :DEPARTMENT OF DEFENSE.

[*] UUCP : UNIX TO UNIX COPY.

[*] (TCP/IP) = (TRANSMISSION CONTROL PROTOCOL/INTERNET PROTOCOL)

وفي الوقت الذي تخلت فيه وزارة الدفاع الأمريكية عن أربانت، تولتها وكالة أبحاث الفضاء الأمريكية (NASA) وساهمت في تقديم خدمات تبادل ونقل المعلومات، عبر ممرين إضافيين هما:[1]

NSINET و **ESNET** وضمت إليها شبكات أخرى من الجامعات ومراكز البحوث ومحطات العمل.

وبالتالي، تحولت الإنترنت من الأعمال العسكرية إلى الأعمال البحثية أولا، ومن ثم انتقل العمل فيها إلى البعد المعلوماتي والإعلامي والتعليمي.

- **مرحلة 1986**:

قامت مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية **NSF** [*] وأصبحت مهتمة بتحويل مشاريع الشبكات والمنظومات، المقامة على أساس بروتوكولات **TCP/IP**، لمصلحة المؤسسات الأكاديمية الرئيسية في أمريكا، و لذلك ربطت الشبكة مع أربانت الموجودة في السابق.

وبحلول عام 1988 م انتهت **NSF** من إنشاء الإنترنت فائقة السرعة[**] وبشكل أوسع.[2]

وفي أواخر الثمانينيات، ارتبطت بالإنترنت المتكونة، شبكات أخرى من فرنسا، اليابان والمملكة المتحدة وغيرها من دول العالم.

وساهمت أوروبا بممرات للنقل السريع مثل **(NORDU NET)**، لغرض توفير إمكانيات ربط أكثر من مائة ألف حاسوب متفرقة عبر عدد كبير من الشبكات.[3]

- **مرحلة 1989**:

تم ربط "كمبيو سيرف" للشبكة لتصبح أول شبكة تجارية بالإنترنت وبلغ عدد الحواسيب المرتبطة بالشبكة حوالي مائة ألف حاسوب.

- **مرحلة 1990**:

تم فصل **ARPANET** عن الخدمة ودخلت **NSFNET** إلى الإنترنت.

مع مطلع التسعينات، ظهرت واجهة تستخدم النصوص وتعتمد القوائم **(MENUS)** للوصول إلى المعلومات عبر العالم، وتدعى هذه الواجهة "**WAIS**" أول نسخة من **GOPHER** [+]ولكن الثورة الحقيقية في عالم الإنترنت، كانت ظهور شبكة الويب العالمية "**WEB**"[4] **(WWW : WORLD WIDE WEB)**

---

[1] بهاء شاهين، "شبكة الإنترنت"، العربية لعلوم الحاسب كمبيوسينس Compuscience، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1996، ص09

[*] NSF : NATIONAL SCIENCES FONDATION

[**] فائقة السرعة : حيث تسمح بعبور 45 مليون عنصر ثنائي (بت) في الثانية الواحدة.

[2] STEPHEN E. ARNOLD, « INTERNET 2000 »THE PATH TO THE TOTAL NETWORK », ENGLAND, 1994, P. 20-21

[3] خدمات الانترانت، الرسالة الإخبارية، مركز التوثيق و المعلومات في جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 47، المجموعة 5، أفريل 1996، ص. 1

[+] نظام موزع للمعلومات ،طُوّر عام 1991 من قبل "LINDER و MC CAHILL" من جامعة "MINNESOTA".

[4] مهندس عبد الحميد بسيوني، "مرشد الإنترنت" INTERNET GUIDE، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004، ص 18.

وهي خدمة سهلة الاستخدام، تعتمد في عرض المعلومات على النصوص والصور والصوت والفيديو ومما ساعدها على الانتشار مضاعفة سرعة خطوط الاتصال من جهة، وجعلها بغير ملكية لجهة ما من جهة أخرى. ولكن تديرها جمعية ومجلس استشاري يقومان بمهمة وضع المواصفات و الإشراف عليها.[1] كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01): البيئة التنظيمية للإنترنت.

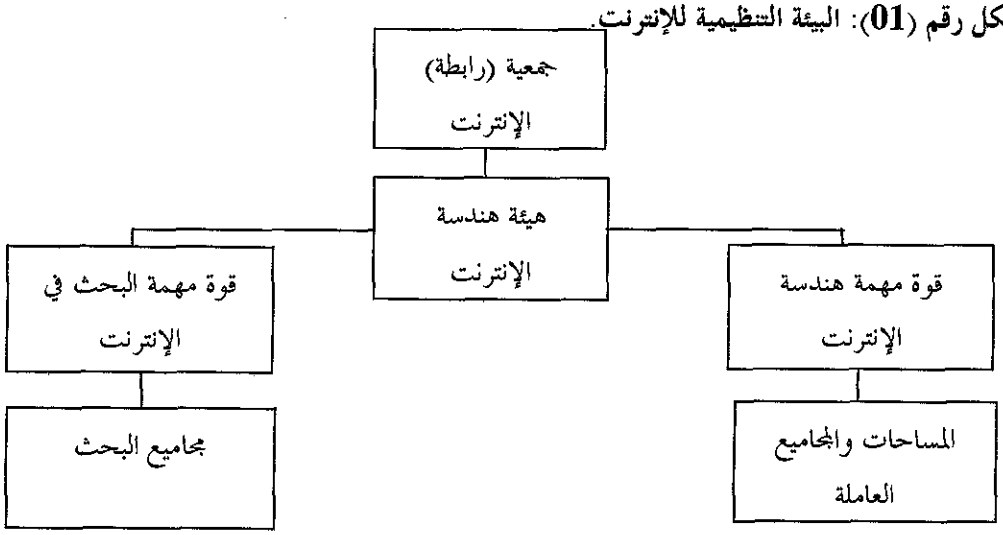

SOURCE : STEPHEN E. ARNOLD, « INTERNET 2000 » OPCIT, P. 19-20

ومن خلال البنية التنظيمية للإنترنت، يتضح بأنه ليس هناك جهة مسؤولة عنها،ولا توجد جهة تملكها، فهي مكونة من العديد من شبكات الحواسيب الشخصية ولذلك يعود كل جزء من مكوناتها إلى شخص أو أشخاص محددين(حكومات، جامعات، شركات أو أفراد). لا يمكن لشبكة حاسوبية عملاقة مثل إنترنت أن تحي وتنمو بدون رعاية مثل النباتات البرية. وإن كان ثمة من يتحكم بالمعايير الفنية المنظمة لعملها، فهي جمعية إنترنت**INTERNET SOCIETY (ISOC)** وتنحصر مهمة هذه الجمعية في تأمين التنسيق والتعاون بين أطراف الشبكة ورسم ملامح واتجاهات تطورها في المستقبل وهناك أيضا كل من **INTERNET ARCHITECTURE BOARD (IAB)** التي تهتم بسن الضوابط الفنية القياسية للشبكة و **INTERNET ENGINEERING TASK FORCE (IETF)** وهي عبارة عن فريق من المهندسين المتطوعين الذين يعملون على تطوير أداء الشبكة وتوسيع نطاق خدماتها بالإضافة إلى توفر حواسيب شخصية رخيصة الثمن وبرمجيات أكثر تحررا واتصالات منخفضة .

- **مرحلة 1994:**

بدأ الاستخدام الشخصي للإنترنت بشكل واسع وتزايد عدد المراكز المرتبطة فيها إلى ثلاثة ملايين مركز.

- **مرحلة 1995 :** بدأ تواجد خدمة الإنترنت في الأقطار العربية بشكل تجاري.

و حاليا، يوجد على الإنترنت، ملايين المواقع التي تغطي مختلف المواضيع من ثقافية، سياسية، علمية، صناعية، إضافة إلى التعليم الإلكتروني **E.LEARNING** و مؤتمرات الفيديو **VIDEO CONFERENCING**، المكتبات

---

[1] مهندس عبد الحميد بسيوني، " مرشد الإنترنت" INTERNET GUIDE، مرجع سابق، ص 19.

الجدول رقم (01):: ملخص لأهم تواريخ تطور شبكة الإنترنت

	→ 1969	1970-1975	1975-1980	1981-1985	1986-1990
شبكة الإنترنت	1968, Grande-Bretagne : Premier réseau à commutation de paquets 1969, UCLA : Naissance du réseau Arpanet	1970: Utilisation sur Arpanet du protocole Network Control Protocol (NCP)		1982: Le DoD impose le support de TCP/IP 1983: NCP est abandonné au profit de TCP sur Arpanet. 1983: Arpanet est divisé en Arpanet et Milnet	1986: Création du NSFNet 1987: Création de SWITCH 1988: Internet Worm (virus) 1989: RIPE
شبكات أخرى			1976-77: UUCP est développé et intégré à Unix. 1977: Théorynet 1979: UseNet 1979: CompuServe	1981:BITNET 1981:CSNET 1981: France : Teletel (Minitel) 1982: EUnet 1983: EARN	1987:UUNET 1989: Fusion de BITNET et CSNET en CREN 1989: Création de RIPE
سياسة هيئات	1957: l'URSS lance le Spoutnik. En réponse, les USA créent l'ARPA dans le DoD. 1962 : Le rapport de Paul Baran, de RAND Corp., Rapport « On distributed Communication Networks ».	1972: Creation de Inter-networking Working Group (INWG).	1979: l'ARPAcrée l'ICCB, Internet Configuration Control Board	1983: l'Internet Activities Board (IAB) remplace l'ICCB)	1988: Création du CERT 1989: Création de l'IETF et de l'IRTF sous l'IAB
سرعة عدد العقد	1969 : 4 noeuds	1971: 23 noeuds	1977:111 noeuds	1981: 213 noeuds 1983: 562 noeuds 1984: 1'024 noeuds 1985: 1'961 noeuds	02/1986:2'308 noeuds 11/1986: 5'089 noeuds 12/1987: 28'174 noeuds 1988: NSFNet: 56kbit/s 1988: NSFNet: 1.5 Mbit/s
بروتوكولات تطبيقية	1969:Premier RFC « Host Software », Steve Crocker	1972: Telnet (RFC-318). 1973: Tranfert de fichier (FTP) (RFC-454). 1974: V. Cert (et al.) pose les base du futur protocole TCP (RFC-675).	1977:Specification du format des messages électroniques (RFC-733)	1982: TCP et IP sont finalisés. 1982: EGP Exterior Gateway Protocol 1982: Mail Format (RFC-822) 1982: SMTP 1983: Domain Name Servers	1986: NNTP 1987-88 : PEM 1989: Sun RPC 1988-89: SNMP 1988-91: POP 1989-94: PPP

	1991-92	1993-94	1995	1996→
شبكة الإنترنت	1991 : Création du NREN par le High Performance Computing Act 1991: Création de Renater 1991: Création de Ebone	1993:Creation de Dante 1994: 25ème anniversaire d'internet 1993-94: Exptosion de w'w'w 1994: First Virtual est la première cyberbanque 1994 : Fusion de RARE et EARN en TERENA	1995: NSFNET cesse d'exister (il est remplacé par des réseaux interconnectés)	Défis : Gestion de la croissance IP next generation Commercialisation et privatisatbn Sécurisation Ethique
شبكات أخرى		1994 - France: Rapport Théry	1995 : Lancement du Microsoft Network (MSN)	Concurrence Interconnexion
سياسة هيئات	1992:Naissance de l Internet Society (ISOC) 1992:UIAB devient LInternet Architecture Board est integré à nsoc	1994: Développement des activités commerciales sur Internet		Financement de l'ISOC ?: ILTF
سرعة عدد العقد	01/1 991:376'000 nosuds 01/1992:727'000 nosuds 10/1 992:1 136'CXX) nceuds 1991: NSFNET backbone a 44.7 Mbit/s	01/1993 : 1'313'000 noeuds 07/1993 : 2'056'000 noeuds 01/1994 : 2'217'000 noeuds 07/1994 : 3'212'000 nosuds	01/1995 : 4'852'000 noeuds 07/1995 : 6'642'000 noeuds	
بروتوكولات تطبيقية	1991:Gopher 1992: World-Wide WOb 1992 3-3 :MIME	1993 : Mosaic 1994 : NetScape	1995 : Internet Phone	?: IPng ?: VRML ? : Java, renouveau du Interlink Link

المصدر: مهندس عبد الحميد بسيوني، " مرشد الإنترنت" INTERNET GUIDE، مرجع سابق، ص .38-39.

الإلكترونية و كذا التعاملات المالية عبر الشبكة كالتجارة الإلكترونية " **E-COMMERCE** "و البنوك الإلكترونية "**E-BANKING**".[1]

الشكل رقم (**02**):تطور الإنترنت

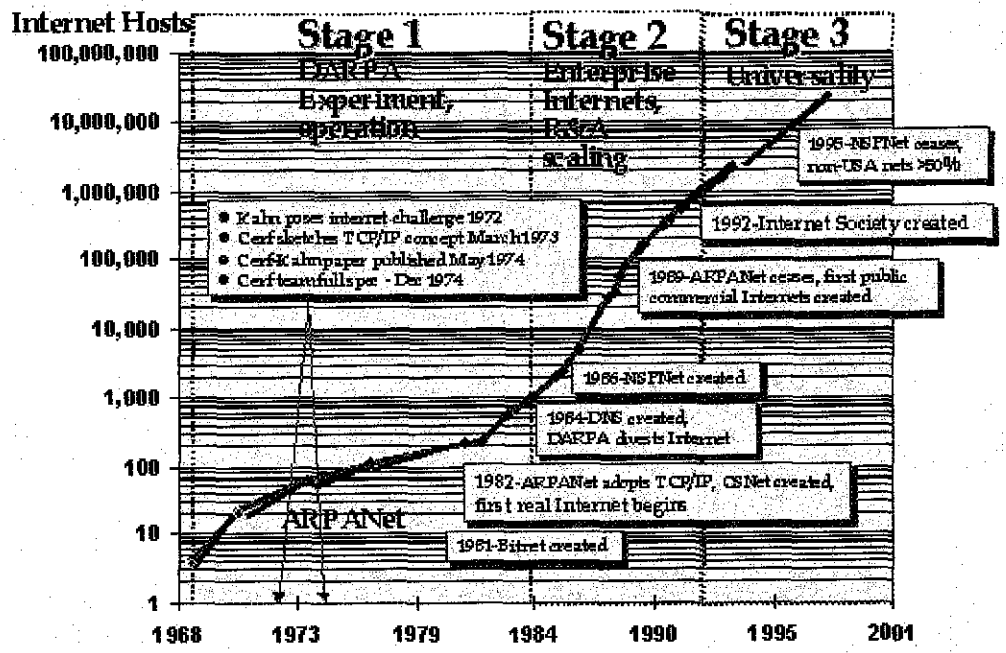

المصدر: http://FR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/INTERNET

[1] د. سعد غالب ياسين، د. بشير عباس العلاق، "التجارة الإلكترونية" مرجع سابق، ص. 105

المطلب الثالث: مفهوم الإنترنت :

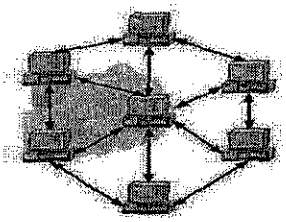

الإنترنت كلمة إنجليزية مختزلة لعبارة " INTERCONNECTIONS OF NETWORK" وهي تتجزأ إلى كلمتين هما:[1]

INTERCONNEXIONS :وتعني الربط بين شبكتين أو عنصرين.

و NETWORK : وتعني شبكة.

وإنترنت لغة [2]: مشتقة من شبكة المعلومات الدولية: INTERNATIONAL NET WORK" وهي نظام كبير من شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض الممتدة بكل العالم[3] حيث تربط عدة آلاف من الشبكات وملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع و الأحجام .

وفي ضوء ما قدمته أدبيات النظم لمفهوم الإنترنت، يمكننا تعريفها على النحو التالي:[4]

تعرف شبكة الإنترنت INTERNET بأنها شبكة دولية واسعة النطاق غير خاضعة لأي تحكم مركزي، تضم بداخلها مجموعات شبكات حاسبات آلية خاصة وعامة منتشرة في جميع أنحاء العالم.

ونظراً لأن حركة مرور المعلومات عبر شبكة الإنترنت تتشابه نسبيا مع حركة انطلاق السيارات بسرعة فائقة للغاية على الطرق السريعة، لذا يستخدم مصطلح "الطرق المعلوماتية فائقة السرعة " INFORMATION SUPER HIGH WAY" للإشارة إلى شبكة الإنترنت.

وبالتالي، يمكننا استخلاص ثلاثة خصائص رئيسية تتصف بها شبكة الإنترنت وهي:

-شبكة الشبكات : NET WORK OF NET WORKS:

بمعنى أن الإنترنت هي شبكة واسعة النطاق، تضم بداخلها مجموعة من شبكات الحاسبات الآلية سواء العامة أو الخاصة.

-مستخدمي الشبكة مجهولون : ANONYMOUS USERS:

نظرا لأنها شبكة دولية، يتعامل معها مستخدمين من مختلف دول العالم، وبالتالي فهم مجهولين لبعضهم البعض.

- **ذات قدرات غير محدودة :**

ويقصد بذلك أن أداء الشبكة لا ينخفض بزيادة عدد مستخدميها، فهذا العدد لا يمكن التحكم فيه أو تحديده على وجه الدقة، لأنه كما سبق الإشارة مجهول.

---

(1) يوب نورتن، كاتي سميث، "التجارة على الإنترنت"، (ترجمة مركز التعريب والبرمجة)، لبنان .1997، ص10.

(2) عبد المالك ردمان الدناني، "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت"، مرجع سابق، ص36.

(3) د. طارق عبد العال حماد ، "التجارة الإلكترونية-المفاهيم ، التجارب، التحديات-" الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005،ص32.

(4) د.طارق طه، "إدارة البنوك"، مرجع سابق، ص157.

وتكمن فائدة الإنترنت التي تسمى أيضا :[1] الشبكة (THE NET)، الشبكة العالمية (WORLD NET)، شبكة العنكبوت (THE WEB) أو الطريق الإلكتروني السريع للمعلومات (ELECTRONIC SUPER HIGH WAY) في كونها وسيلة يستخدمها الأفراد والمؤسسات للتواصل وتبادل المعلومات.

بالإضافة إلى أنها تزود المستخدمين بالعديد من الخدمات كالبريد الإلكتروني ونقل الملفات والأخبار والوصول إلى الآلاف من قواعد البيانات، كذلك فإنها تزودهم بخدمات الدخول في حوارات مع أشخاص آخرين حول العالم وممارسة الألعاب الإلكترونية والوصول إلى مكتبة إلكترونية كبيرة من الكتب والمجلات والصحف والصور وغيرها من المواد و الخدمات.

ولكي تتمكن أجهزة الكمبيوتر من تبادل المعلومات والاتصال فيما بينها، لا بد لها من التوافق مع مجموعة من معايير الاتصال التي تدعى بالبروتوكول (PROTOCOL) لغرض النقل والسيطرة وتأمين الاتصالات الشبكية.[2] يتولى بروتوكول الإنترنت (INTERNET PROTOCOL IP) تجزئة الرسائل الإلكترونية إلى وحدات بيانات تدعى الحزم PACKETS، كما أنه يتحكم بتوجيه البيانات DATA ROUTING من المرسل إلى المستقبل.

ويتطلب الاتصال بالإنترنت، وجود اشتراك بخدمة الإنترنت ويكون ذلك بإحدى الطريقتين: [3]

1-الاتصال الشبكي الهاتفي DIAL-UP مع موفر خدمة الإنترنت INTERNET SERVICE PROVIDER ISP- وهذه هي الطريقة المعتادة لدى مستخدمي أجهزة الكمبيوتر في المنزل.

2-الخط المخصص (DEDICATED LINE) المتصل بشبكة محلية LAN وهذه هي الطريقة المعتادة لدى المؤسسات والشركات الكبرى التي قد يكون لها عقدة NODE خاصة بها على الإنترنت، أو قد تكون متصلة بموفر خدمة الإنترنت (ISP).

المطلب الرابع: تركيبة شبكة الإنترنت :

يمكن تصور تركيبة شبكة الإنترنت على ضوء المخطط الآتي، الذي يبين تفاصيل عن ثلاثة مجالات متفاعلة مع بعضها البعض،وهي المعلومات و الحواسيب و الاتصالات:[4]

---

[1] د.سعد غالب ياسين، د. بشير عباس العلاق، "التجارة الإلكترونية" ، مرجع سابق.ص97.

[2] ماريتا تريتر، "كيف تستعمل الإنترنت ؟"، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت. 1996 .ص12.

[3] د.سعد غالب ياسين، د. بشير عباس العلاق، "التجارة الإلكترونية" ، مرجع سابق.ص98.

[4] عبد المالك ردمان الدناني، "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت"، مرجع سابق، ص.ص. 34-35.

شكل رقم (03): مكونات شبكة الإنترنت

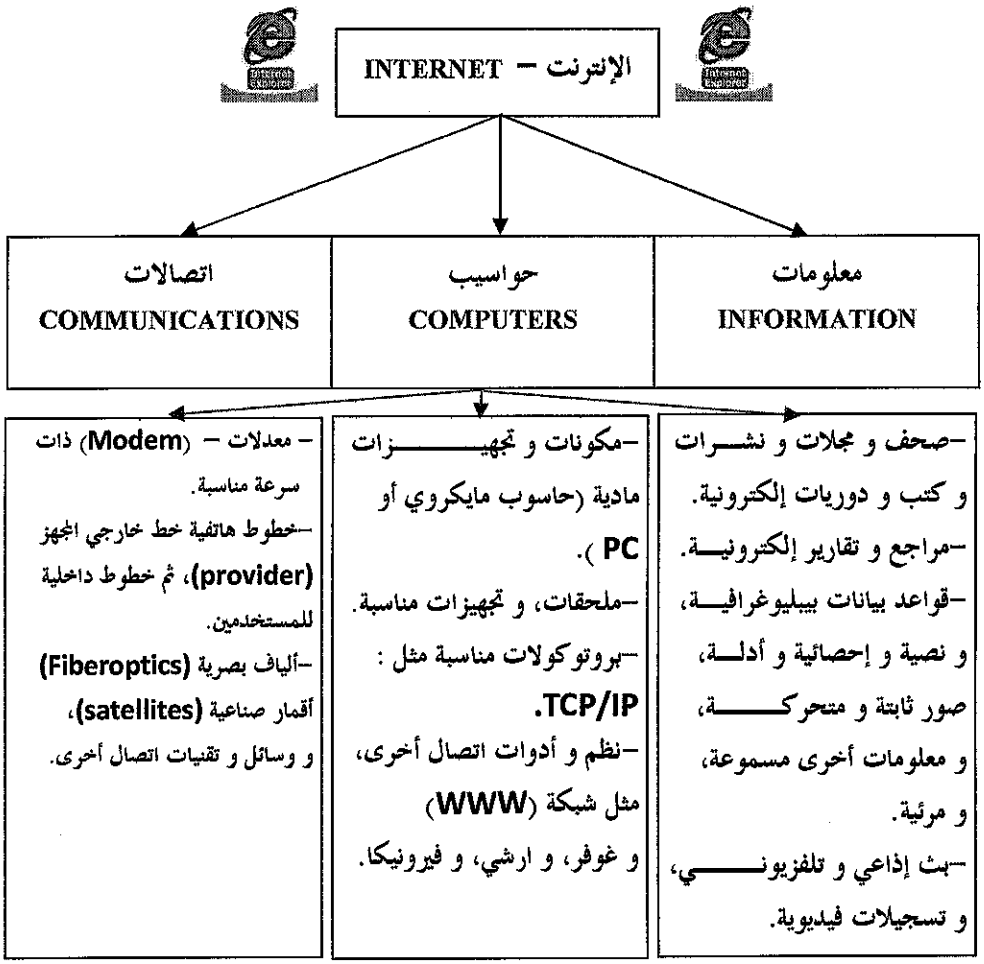

المصدر: عبد المالك ردمان الدناني، "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت"، مرجع سابق، ص 34

و مما تقدم يتضح الاندماج الذي تحقق بين تكنولوجيا المعلومات-الحاسوب و تكنولوجيا الاتصال بما تشمله من مقاسم و أجهزة هاتف و شبكات سلكية و أقمار صناعية، ولدت بذلك ثورة المعلومات التي اكتسحت خلال سنوات قليلة العالم بأكمله بآثارها و تطبيقاتها المختلفة ممثلة بالإنترنت.

المطلب الخامس: عموميات حول البريد الإلكتروني EMAIL:

البريد الإلكتروني (ELECTRONIC MAIL) هو تبادل الرسائل والوثائق باستخدام الحاسوب ويعتقد كثير من الباحثين أمثال كاتب (1417) أن البريد الإلكتروني من أكثر خدمات الإنترنت استخداماً وذلك راجع إلى سهولة استخدامه. ويعزو(EAGER1994) نمو الإنترنت بهذه السرعة إلى البريد الإلكتروني ويقول "لو لم يجد البريد الإلكتروني لما وجدت الإنترنت".

بل ويذهب البعض ابعد من ذلك ويقول من أنه- البريد الإلكتروني — يعد السبب الأول لاشتراك كثير من الناس في الإنترنت . ويعد البريد الإلكتروني أفضل بديل عصري للرسائل البريدية الورقية ولأجهزة الفاكس. ولإرسال البريد الإلكتروني يجب أن تعرف عنوان المرسل إليه، وهذا العنوان يتركب من هوية المستخدم الذاتية، متبوعة بإشارة @ متبوعة بموقع حاسوب المرسل إليه.

ويعتبر تعليم طلاب التعليم على استخدام البريد الإلكتروني الخطوة الأولى في استخدام الإنترنت في التعليم وقد ذكر بعض الباحثين أن استخدام الإنترنت تساعد الأستاذ في التعليم على استخدام مايسمى بالقوائم البريدية (LIST SERVE) للفصل الدراسي الواحد حيث يتيح للطلبة الحوار وتبادل الرسائل والمعلومات فيما بينهم.

أنواع البريد الإلكتروني:

بريد WEB MAIL:

وهو البريد المسموح استخدامه من قبل الجميع عبر شبكة الإنترنت من خلال أي متصفح وفي أي مكان في العالم ومن أمثلة بريد WEB MAIL هو HOTMAIL، YAHOO، GMAIL .

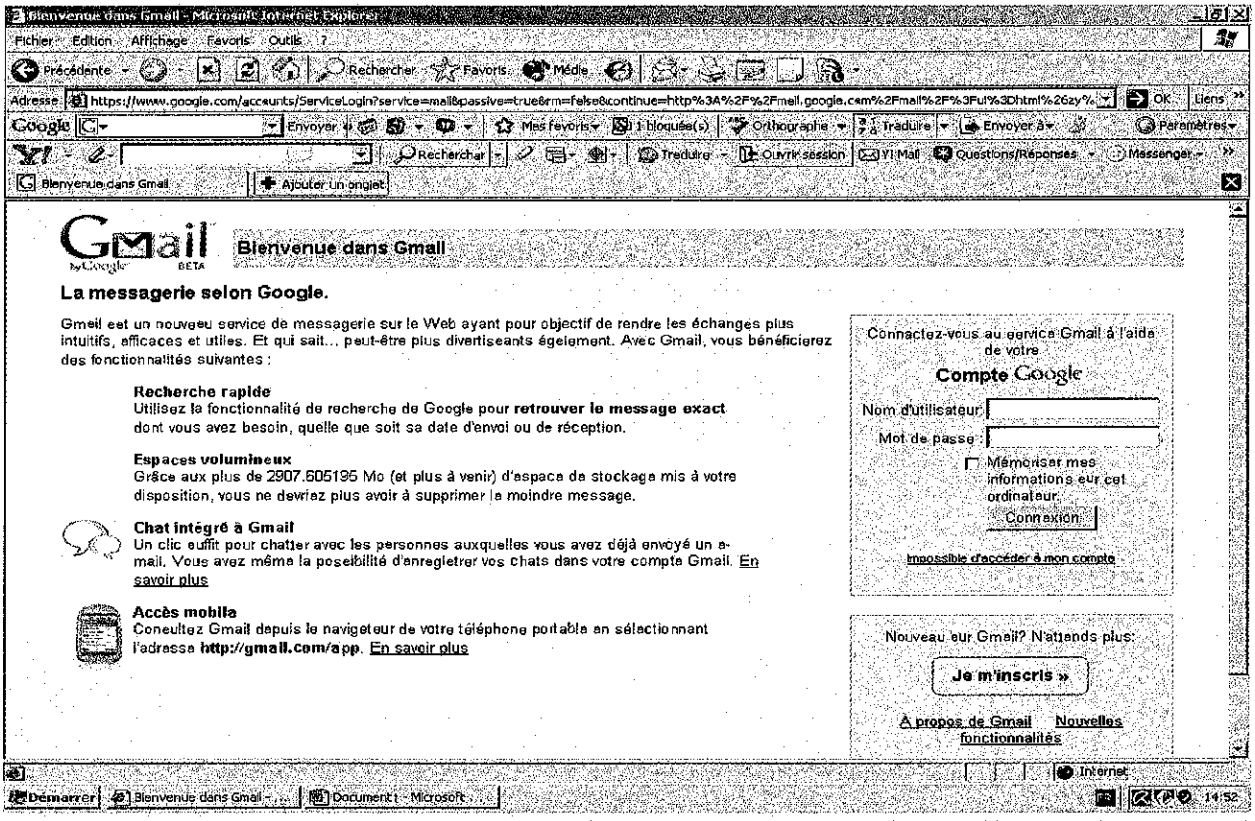

المصدر:على الموقع: www.gmail.com

الصورة رقم (02):الصفحة الرئيسية للبريد الإلكتروني **YAHOO**

المصدر:على الموقع:mail.yahoo.fr

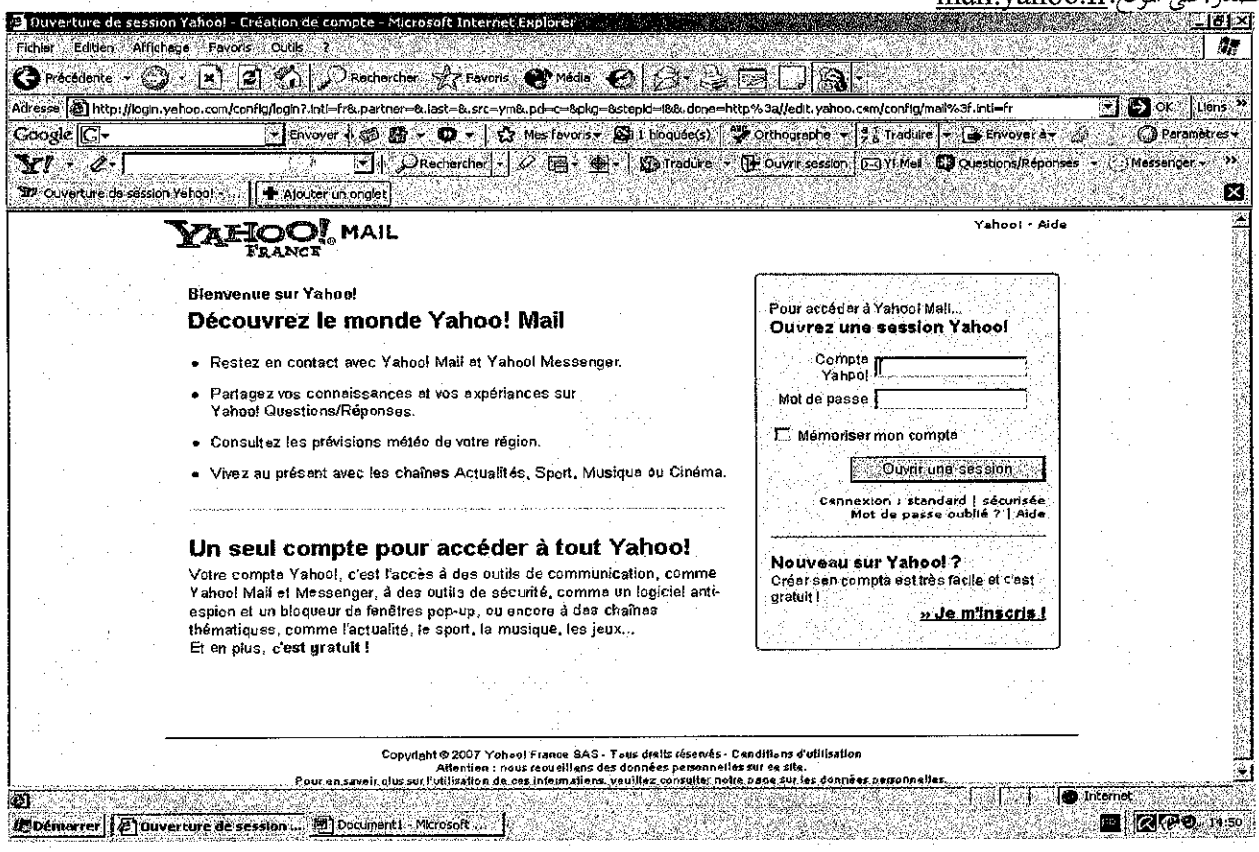

بريد FORWARDING:

وهو البريد الذي يرسل رسالة المستخدم إلى عنوان بريدي وهذا العنوان البريدي هو الذي يقوم بإرسالها إلى البريد المطلوب ومثال على ذلك "إذا كان لديك بريد ألFORWARDING فالجميع يراسلك عليه، ثم يقوم بريد ألFORWARDING بتوصيل تلك الرسائل إلى بريد آخر أي أن الشخص الذي أرسل لك رسالة بريدية لايعرف بريدك الأصلي وهذه الطريقة تعتبر طريقة آمنة".

بريد POP3:

وهو بريد مشابه لبريد الWEB ويختلف عنه أنه يجب استخدام برنامج مساعد له مثل MS OUTLOOK أو PEGASUS أو EUDORA.

تركيبة البريد الإلكتروني:

يحتوي البريد الإلكتروني على علامة يرمز لها بالرمز @ وتلفظ ب (آت،AT) وهي تعني عند أو في وهي الجزء الذي يفصل بين اسم المستخدم (USER NAME) وهي تقع في يسار @ وليس من الضروري أن يكون هو الاسم الحقيقي لصاحب العنوان بل قد يكون مجرد رمز لصاحب العنوان او الأحرف الأولى من اسمه.

ويشير القسم الواقع على يمين الرمز@ إلى مقصد ودلالات مختلفة وبعض العناوين تتضمن اسم المضيف (HOST) والحقل (DOMAIN) والمضيف هو الكمبيوتر الذي يستضيف ويحوي على حساب الإنترنت والحقل هو الشبكة التي يكون المضيف متصل بها، وبعض العناوين لا تحتوي على اسم الحقل ولا تحتوي لاسم المضيف. والجزء الواقع بعد اسم الحقل يمثل نشاط الحقل كما في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): تسمية مورد الإنترنت

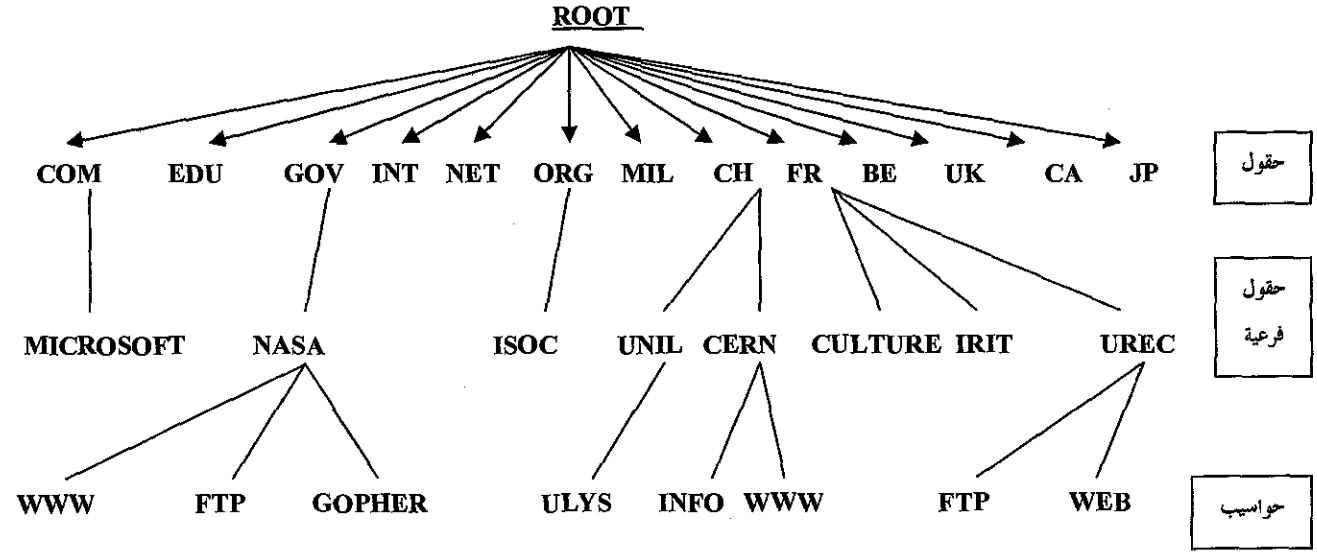

المصدر: أرنود دوفور،"زدني علما انترنت"،ترجمة للمهندسة منى ملحيس، الدكتورة نبال ادلبي، ل"QUE SAIS-JE ? "،مركز التعريب والبرمجة ACS،الدار العربية للعلوم،PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE،الطبعة الأولى،1418-1998م،ص 24.

تكون الأسماء حسب الحقول التالية:

COM تجارية (شركات)–EDU تعليمية (جامعات) –GOV حكومية (إدارات) –INT منظمات دولية – MIL عسكرية –NET شبكية (مزودو الخدمات) –ORG منظمات غير ربحية.

يضاف إلى ذلك اسم الدول:[1]

BEبلجيكا –CA كندا –CH سويسرا –FR فرنسا –UK المملكة المتحدة – US الولايات المتحدة – JP اليابان.

كيفية عمل البريد الإلكتروني:

"يعتمد البريد الإلكتروني على البروتوكول القياسي لنقل البريد **(STANDARD MAIL TRANSFER PROTOCOL)** وبناءاً على هذا البروتوكول يقوم خادم البريد بالتصديق على رسالتك حرفية **(STANDARD CHARACTER STRING)** ويوجهها إلى محطة الوصول المطلوبة بناء على العنوان الذي قمت بتحديده وبفرض أن العملية جرت كالمخطط لها فإن الرسالة تصل إلى خادم بريد آخر في محطة الوصول ويعاد ترجمتها ثم تسليمها إلى المستقبل".

مميزات البريد الإلكتروني:

- –أسرع من البريد العادي وأقل تكلفة : " يستغرق بين ثلاثة وخمسة دقائق حتى يصل لجهة الوصول سواء كان قد أرسل إلى لندن أو نيويورك أو سيدني".
- –يتجاوز التوقيتات الزمنية والمناطق الجغرافية.
- –المراسلة إلى أكثر من شخص.
- –تبادل المعلومات مع أشخاص غير معروفين.

(1) أنظر الموقع:

http://www.kaadesign.com/E_mail

الشكل رقم (05): عدد مستعملي الإنترنت في العالم في 2007م

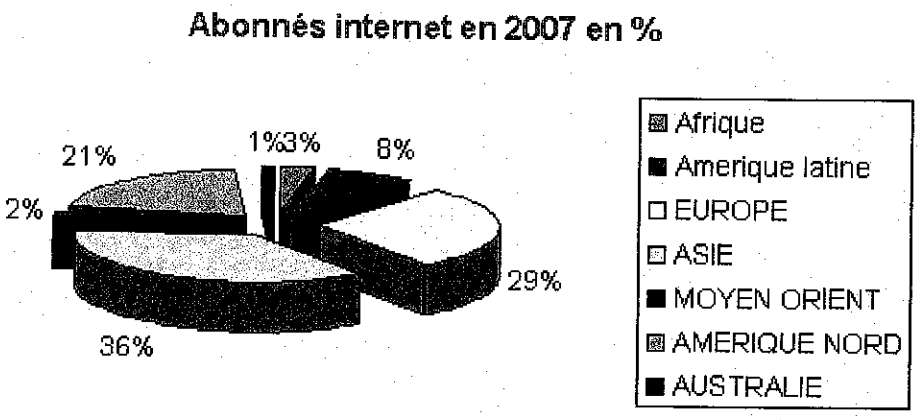

المصدر:من إعداد الطالبة واعتماداً على معطيات في الموقع: http://www.internetworldstats.com

الشكل رقم (06):معدلات نمو أعداد المشتركين في الإنترنت في العالم العربي(حتى فيفري 2000م)

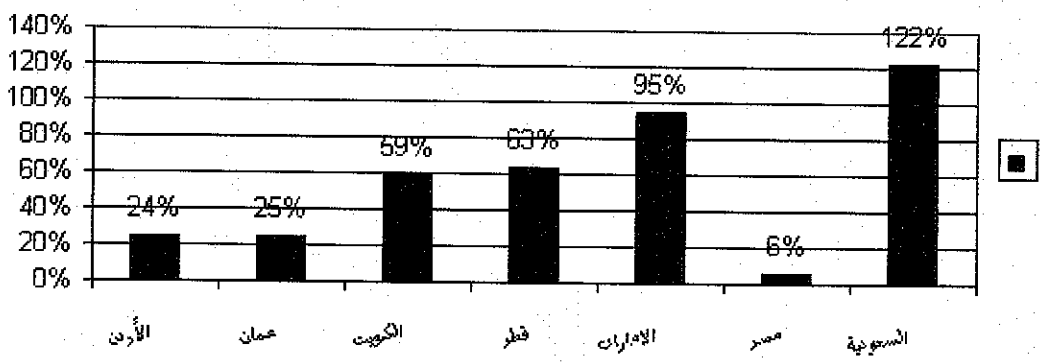

المصدر: مجلة انترنت العالم العربي (فبراير 2000م)

الشكل رقم (07): **HOW MANY ONLINE WORLD WIDE WEB**

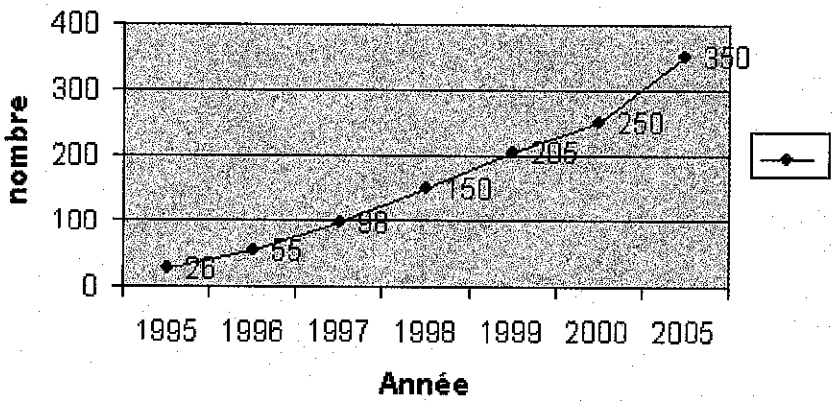

المصدر:من إعداد الطالبة

المبحث الثاني:التجارة الإلكترونية :

في هذا العصر الرقمي الذي انتشر فيه الإنترنت انتشاراً هائلاً، لم يعد الإنترنت اليوم مقتصراً على المجال العلمي (الأبحاث)، بل شمل جميع الميادين (كما تم ذكره سابقا).

و لعل الميزة التي ميزته حاليا استخدامه في المعاملات و الصفقات التجارية، الأمر الذي تمخض عنه ظهور احتياجات جديدة نتجت عنها أنشطة تجارية جديدة نمت بتطور الإنترنت و ظهرت بما يسمى "التجارة الإلكترونية" (E-commerce).

و كانت التجارة الإلكترونية تقتصر فيما سبق على النشاط المتبادل فيما بين منشآت الأعمال على شبكات مغلقة يتم حمايتها عن طريق حقوق الملكية الفكرية. و لكنها اتسعت الآن في صورة شبكة معقدة من الأنشطة التجارية التي يتم إبرامها على نطاق عالمي بين عدد متزايد من المشاركين سواء الشركات أو الأفراد على شبكات مفتوحة عالمية.

ولقد أتاحت التجارة الإلكترونية عدة مزايا، فبالنسبة لرجال الأعمال، أصبح من الممكن تجنب مشقة السفر للقاء شركائهم وعملائهم وأصبح بمقدورهم الحد من الوقت والمال للترويج لبضائعهم وعرضها في الأسواق.

أما بالنسبة للزبائن فليس عليهم التنقل كثيرا للحصول على ما يريدونه، أو الوقوف و الانتظار أو حتى استخدام النقود التقليدية، إذ يكفي اقتناء جهاز كمبيوتر موصول بشبكة الإنترنت.

◈ فما المقصود بالتجارة الإلكترونية ؟

◈ وما الفرق بين التجارة التقليدية و التجارة الإلكترونية ؟

◈ وكيف تتم عملية الشراء إلكترونيا

المطلب الأول: مفهوم ودوافع التجارة الإلكترونية :

1-مفهوم التجارة الإلكترونية:

لقد وردت عدة تعاريف للتجارة الإلكترونية، ولا يوجد تعريف محدد ومدقق نظرا لتعدد الجهات التي تباينت في تعريفاتها، فنجد ما يلي:

◈ تعريف 1:

التجارة الإلكترونية هي عملية تبادل السلع والخدمات عن طريق وسيلة إلكترونية أو وسيط إلكتروني.[1]

والوسائط الإلكترونية قد تكون الإنترنت وهي شبكات عامة عالمية مفتوحة، أو شبكات مغلقة غلى متعاملين محدودين مثل الشبكات التي تربط شركات الطيران.

◈ تعريف 2:

[1] د. نهال فريد مصطفى، د. نبيلة عباس، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة". الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص143.

التجارة الإلكترونية تعني مجمل الخدمات التجارية التي تتم بواسطة التبادل الشبكي الإلكتروني المفتوح بواسطة الكمبيوتر أو وسائل إلكترونية أخرى شبيهة.[1]

◈ تعريف 3:

التجارة الإلكترونية تشمل جميع المبادلات الإلكترونية ذات العلاقة بالنشاطات التجارية، فهي تعني بتلك العلاقات بين المؤسسات، العلاقات بين المؤسسات والإدارات والمبادلات بين المؤسسات والمستهلكين.

التجارة الإلكترونية تغطي في نفس الوقت: تبادل المعلومات والتعاملات الخاصة بالمنتجات، التجهيزات أو السلع الاستهلاكية والخدمات، وسائل وطرق الاتصالات المستعملة متعددة وهي[2]: هاتف، تلفزيون، **MINITEL**، الشبكات المعلوماتية، الإنترنت ...، خصائصها المشتركة هي معالجة المعلومة الرقمية التي تحوي المعطيات، النصوص، الأصوات والصور.

◈ تعريف 4 : حسب تعريف **OCDE** [3] فإن :

- مصطلح التجارة الإلكترونية يدل بصفة عامة على جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمنظمات، معتمدة على المعالجة والنقل الإلكتروني للمعطيات خاصة النصوص، الأصوات، الصور ويدل ذلك على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية في المؤسسات و الإجراءات التي تسهل و تحيط بالنشاطات التجارية كتسيير المنظمات، المفاوضات التجارية و العقود، الأطر القانونية و التنظيمية، التسويات فيما يخص التسديدات و الجباية كأمثلة بسيطة.

◈ تعريف 5 : حسب تعريف اتحاد التجارة و الخدمات **ACSEL** [4] التجارة الإلكترونية هي مجموعة التبادلات التجارية التي تتم عبر شبكة اتصالات.

◈ التعريف 6 :حسب الهيئة الأوروبية للمعلومات والتكنولوجيا و الرقابة **E.I.T.O** [5]: التجارة الإلكترونية هي النشاط الذي يؤدي إلى تبادل القيم عن طريق شبكات الاتصال .

نستخلص من هذه التعريفات أن " التجارة الإلكترونية هي كل معاملة تجارية بين البائع و المشتري ساهمت فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو بصفة جزئية كالتزود بمعلومات (عن طريق شبكة الإنترنت أو

---

[1] PIERRE-JEAN BENGHOZI ; CHRISTIAN LICOPPE, ALAIN RALLET, « RESEAU INTERNET ET COMMERCE ELECTRONIQUE », VOLUME 19 , N°106/2001-FRANCE TELECOM R ET D – HERMES SCIENCE PUBLICATIONS, PARIS 2001, P22.

[2] مجموعة عمل برئاسة M. Francis Lorentz من وزارة الصناعة والتجارة الفرنسية. على الموقع:
http://www.finances.gouv.fr/commerce_electronique/lorentz

[3] OCDE : ORGANISATION DE COOPERATION ET DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE
« ELECTRONIC COMMERCE : OPPORTUNITIES AND CHALLENGES FOR GOVERNMENT : أنظر الموقع :
http://www.oecd.org/dsti/sti/it/ec/act/sacher.htm

[4] ACSEL : ASSOCIATION POUR LE COMMERCE ET LES SERVICES EN LIGNE : http://www.aftel.fr

[5] E.I.T.O : EUROPEAN INFORMATION TECHNOLOGY OBSERVATORY : http://www.eito.com

شبكات تجارية أخرى) تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا و سواء تم التسديد إلكترونيا: بصك ورقي، نقدا عند التسليم أو بطريقة أخرى".

و من هنا، نوضح أوجه الاختلاف بين التجارة التقليدية و الإلكترونية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02): المقارنة بين التجارة التقليدية و التجارة الإلكترونية في طريقة الشراء و الوسائل المستعملة.

مرحلة دورة عملية البيع	التجارة التقليدية (تعدد عوامل الاتصال)	التجارة الإلكترونية (عامل وحيد للاتصال الإنترنت)
البحث عن المعلومات حول المنتوج	المخزن، الدليل	صفحة الويب
الطلب على المنتوج	الرسائل، الاستمارة	البريد الإلكتروني
تأكيد الطلبية	الرسائل، الاستمارة	البريد الإلكتروني
معرفة السعر	الدليل	الدليل المباشر
معرفة المنتوجات المتاحة	الهاتف، الفاكس	البريد الإلكتروني
مرور الطلبية	استمارة مطبوعة	البريد الإلكتروني، صفحة الويب
إرسال واستقبال الطلبيات	الفاكس البريد	e-mail, EDI
معرفة المنتوجات المتاحة في المخزن	استمارة مطبوعة الهاتف، الفاكس	قاعدة البيانات المباشرة، صفحة الويب
تخطيط التوزيع المباشر	استمارة مطبوعة	قاعدة البيانات المباشرة، البريد الإلكتروني
عمومية الفاتورة	استمارة مطبوعة	قاعدة البيانات المباشرة
استقبال المنتوج	الموزع	/
تأكيد الاستقبال	استمارة مطبوعة	البريد الإلكتروني
إرسال واستقبال الفاتورة	البريد	البريد الإلكترونيEDI
إرسال واستقبال منظمة	البريد	EFT , EDI تحويل الأموال الإلكترونية
سجل استحقاق الدفع	استمارة المطبوعات	قاعدة البيانات المباشرة EDI
تخصيص طلبية ذات أولوية	/	قاعدة البيانات المباشرة

SOURCE: DAVID KOSUIR « COMPRENDRE LE COMMERCE ELECTRONIQUE » MICROSOFT, 2000, P 7-8

2-دوافع التجارة الإلكترونية:

هناك العديد من العوامل المشتركة التي أدت إلى التجارة الإلكترونية والمتجاوزة لحدود المؤسسات والقطاعات وهي:[1]

أ- تسيير المعاملات التجارية:

تسمح التجارة الإلكترونية بتأدية جزء كبير من العمليات المختلفة والتي تدخل ضمن المعاملات التجارية بين البائع والمشتري. فالشبكات تسمح بتدنئة قسم كبير من الآثار الاقتصادية للزمن والمسافة، وتشمل التجارة الإلكترونية المعاملات المادية وغير المادية في نفس الوقت مما يسمح بتقليص التكاليف المتعلقة بكل أنواع المعاملات.

ب- الفعالية التجارية:

من أهم دوافع التجارة الإلكترونية الوصول إلى مستوى عال من النجاعة في الإنتاج و التوزيع، فجميع الطرق العصرية في تسيير الإنتاج تتطلب تدفق عال للمعلومات في سلاسل التموين، وقد قامت بعض المؤسسات الدولية، باعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار برامج موجهة للدعم والتطوير (على مستوى مخططات التنظيم والإجراءات) تسمح بمواجهة التحديات المنتظرة في محيط تجاري يتجه لأن يكون عالميا أكثر فأكثر.

ج-تطوير أسواق جديدة:

هناك العديد من المؤسسات ممن استخدمت العلاقات التجارية الإلكترونية تجاوبا مع التكنولوجيا الجديدة، أو لأهداف سلبية.

وهناك مؤسسات أخرى اعتمدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إطار سياسة المحاكاة لبعض منافسيها المستخدمين لهذه التكنولوجيا المتطورة، بعد هذا وتدريجيا، اعتمدت هذه المؤسسات موقفا أكثر فعالية وأكثر حركية لتطوير التجارة الإلكترونية، عن طريق إيجاد منافذ وأسواق تجارية جديدة، خصوصا وقد أدركت هذه المؤسسات وفهمت كيفية تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إجراءاتها التجارية، من أجل تموقع استراتيجي لائق في هذه المنافذ الجديدة، وهذا بدافع تطوير أسواق جديدة.

المطلب الثاني: أنشطة واتجاهات التجارة الإلكترونية:

تشير تعريفات التجارة الإلكترونية إلى شمولها لأنشطة وممارسات واتجاهات متعددة، يمكن توضيحها على النحو التالي:[2]

1/ التجارة الإلكترونية في الأعمال التجارية:

---

[1] د. ابراهيم بختي، "التجارة الالكترونية، مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص. 45

[2] د. نهال فريد مصطفى، د. نبيلة عباس، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص. 144

◈ عمليات التجارة الإلكترونية من مشروع إلى آخر: **(B2B)_Business- to- business E- commerce**

ويعد هذا النمط أكثر الأنماط انتشارا وأكثرها نموا، ولقد غير هذا النمط بشكل جوهري في طريقة إتمام الأعمال، وفي طرق أداء الأنشطة المتعلقة بالتجارة والتي تتم من خلال شبكة الإنترنت وليس من خلال الأفراد.

◈ عمليات التجارة الإلكترونية من مشروع إلى مستهلك: **(B2C) BUSINESS- TO- CUSTOMER**

وهي تمثل التبادل التجاري بين الشركات من جهة والزبائن الأفراد من جهة أخرى. ويعتمد هذا النوع على عدد مستخدمي الإنترنت في الشراء أو البيع.

◈ عمليات التجارة الإلكترونية بين مستهلك ومستهلك: **CUSTOMER- TO- CUSTOMER (C2C)**

حيث يمكن للمستهلكين القيام ببيع سلع أو خدمات على بعضهم البعض عن طريق مواقعهم على الإنترنت، مباشرة دون الحاجة إلى الوسطاء.

◈ عمليات التجارة الإلكترونية من مستهلك إلى مشروع: **CUSTOMER- TO BUSINESS (C2B)**

ويتضمن ذلك بعض الأفراد الذين يبيعون خدماتهم للمشروعات أو أولئك الذين يلجؤون للمشروعات للمساعدة في بيع خدماتهم ومنتجاتهم.

◈ التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية وبعضها: **(G2B)**

والتي تشمل التنسيق بين الأجهزة الحكومية وتبادل المعلومات وأعمال تجارية أخرى.

◈ التعاملات بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين: **(G2C)**

حيث تقدم الحكومة معلومات تتعلق بالوظائف المتاحة والخدمات المختلفة من خلال مواقع الحكومة على شبكة الإنترنت.

◈ التعاملات بين الأجهزة الحكومية والشركات: **(G2B)**

حيث تستخدم الحكومة الإنترنت في تبادل المعلومات والخدمات وذلك بإرسال و استقبال معلومات خاصة بالضرائب والجمارك والأوضاع النقدية.

◈ التعاملات بين الشركات والحكومة: **(G2C)**

عن طريق قيام المستهلك باستخدام الإنترنت لسداد الضرائب أو التقدم لشغل وظائف معلن عنها في مواقع الحكومة على شبكة الإنترنت.

◈ التعاملات بين الشركات والحكومة: **(B2G)**

حيث تستخدم الشركات الإنترنت للتعرف على الوظائف المتاحة والضرائب والوضع النقدي والأوضاع الاقتصادية ودفع الضرائب...الخ

◈ التجارة الإلكترونية داخل المنظمة ذاتها: **INTER BUSINESS**

وتشتمل على كافة الأنشطة التي تتم داخل المنظمة عبر شبكة الإنترنت.

وتتم ممارسة التجارة الإلكترونية من خلال الإنترانت « INTRANET » أو الإكسترانت « EXTRANET » أو أية أنماط أخرى من الشبكات الإلكترونية.

2/ التجارة الإلكترونية في الأعمال غير التجارية : NO BUSINESS E-COMMERCE

و ذلك من خلال قيام العديد من الهيئات غير التجارية مثل المعاهد العلمية والمؤسسات الاجتماعية الخيرية والتي لا تستهدف الربح أساسا باستخدام أسلوب التجارة الإلكترونية في أداء أعمالها وذلك لتحسين الكفاءة والسرعة وتخفيض التكاليف.

و لقد اتسع نطاق التجارة الإلكترونية ليشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة لإدارة كل أشكال النشاط التجاري مثل:

1- عمليات الصرافة والتجارة الإلكترونية.
2- عمليات تحويل الأموال إلكترونيا.
3- عمليات التبادل الإلكتروني للبيانات.
4- عمليات البريد الإلكتروني.
5- تنفيذ المؤتمرات من خلال الفيديو.

المطلب الثالث: المراحل التي مرت بها التجارة الإلكترونية:

مرت التجارة الإلكترونية بمراحل متعددة، تختلف من حيث التطور الذي صاحب استخدام شبكة الإنترنت. وهذه المراحل هي:[1]

- المرحلة الأولى: اقتصر استخدام الإنترنت من قبل الشركات على نشر الكتيبات الخاصة بها وأنشطتها على مواقعها على شبكة الإنترنت.
- المرحلة الثانية: تم استخدام الموقع على شبكة الإنترنت نشر المعلومات التي توضح الأنشطة و الاستثمارات والبيانات الدورية التي تصدرها الشركات.
- المحلة الثالثة: انطوت هذه المرحلة على استخدام أنواع البرمجيات والتقنيات في عملية النشر ومعرفة المواقع واستخدام كلمات وجمل بسيطة كأدوات تصفح.
- المرحلة الرابعة: تعكس هذه المرحلة مستقبل شبكة الإنترنت واستخداماتها في ترسيخ التجارة الإلكترونية. وتنطوي المواقع على كافة المعلومات عن الشركات التي تمثلها المواقع على شبكة الإنترنت.

[1] د.نمال فريد مصطفى، د. نبيلة عباس، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص 147- 148.

وقد تمت مناقشة موضوع التجارة الإلكترونية في عدد من المناسبات من خلال منظمة (UNCTAD) [*]، ففي اجتماع الخبراء الذي نظمته المنظمة الخاص بالاتصالات وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة، شدد المشاركون على إجراء المزيد من البحث في القضايا المتصلة بالتجارة الإلكترونية وأهمية إيجاد إطار قانوني مناسب يراعي مصالح الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بجانب أنهم أوصوا بعقد اجتماع خاص للخبراء بشأن بحث الأبعاد القانونية للتجارة الإلكترونية.

في ديسمبر 1997 لاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة تزايد أهمية استخدام أساليب التجارة الإلكترونية في ميدان التجارة الدولية لذلك حثت منظمة (UNCTAD) على القيام بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الفنية للدول النامية ولا سيما الدول الأقل نموا. كما أكدت في هذا الصدد أيضا على منظمة التجارة العالمية بتقديم الخبرات الفنية لتلبية احتياجات الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

إن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الانسيترال" بوصفها الهيئة المسؤولة ضمن منظومة الأمم المتحدة عن تحقيق تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي قد قامت بإعداد تصور حول الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية مما أدى إلى اعتماد القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية (MODEL LAW ON ELECTRONIC COMMERCE) [1] في يونيو 1996 وكان الهدف الرئيسي للقانون النموذجي هو تيسير التجارة الإلكترونية.

وقد طالب أعضاء المنظمة الدولية للتجارة، في 20 ماي 1998[2] في اجتماعهم الوزاري الثاني بجينيف (سويسرا)، من الجمعية العامة للمنظمة، بضرورة إعداد برنامج عمل لدراسة المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وتقديمه في الدورة الموالية لاجتماعهم. وفي 25 سبتمبر من نفس السنة، قدم هذا البرنامج إلى لجنة تجارة الخدمات، لجنة تجارة السلع ولجنة التجارة والتنمية، على أن تقدم كل لجنة في نهاية جويلية 1999 تقريرا شاملا حول هذه المسائل للجمعية العامة، وسنورد فيما يلي بعض أهم المسائل التي جاءت في هذه التقارير:

- التوصل إلى تحديد التحويلات المتعلقة بخدمة معينة تمت تبادل القيم فيها عن طريق الشبكة، من الانتقاء إلى الشراء ثم التسليم.

---

[*] UNCTAD = CNUCED = CONFERENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET EL DEVELOPPEMENT

الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنظر الموقع : http://www.unctad.org/fr/frhome.htm

[1] أنظر على الموقع : في 1998/05/22:

http://uio.no/im/un.electronic.commerce.model.law.1996/index.html

[2] أنظر الموقع «le commerce électronique à l'OMC »:

.http://www.wto.org/french/tratop_f/ecom_f/ecom_briefnote_f.htm

- التوصل إلى تحديد التحويلات المرتبطة بخدمة معينة و التي تستخدم فيها وسائل توزيع تقليدية، بعد عملية الانتقاء و الشراء على الخط.
- إن معظم التحويلات على الإنترنت تتمثل في الخدمات المحمية بالاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات[*]
- استخدام مختلف الوسائل التكنولوجية في التوزيع.
- جل تجارة الخدمات تتم إلكترونيا.
- اعتبار كل المنتجات الممكن تسليمها إلكترونيا، كخدمات ؛ و إذا أُعتبرت كسلعة فيجب أن تخضع للجمركة و غيرها من التزامات الـــ **GATT**.

أما الإيجابيات[1] التي تمنحها التجارة الإلكترونية للتبادل التجاري الدولي متعددة، فالمنظمة في دراسة لها، تعتبر الإنتاج، الترويج، البيع و توزيع المنتجات، يتم عبر ثلاث خطوات: البحث و الانتقاء، إصدار الطلبية و تسديدها ثم تسليم المطلوب ؛ و قد شددت الدراسة على كيفية معالجة المسائل المتعلقة بالسلع و الخدمات القابلة للتسليم الرقمي، من الناحية القانونية و الناحية الأمنية، لأن تلك السلع و الخدمات التي يتم تسليمها عن طريق القنوات التقليدية، تخضع لقواعد المنظمة الدولية للتجارة، ركزت الدراسة أيضا على الإمكانيات التي تمنحها التجارة الإلكترونية للدول، و ما تحتاج إليه من بنية تحتية، و الخبرات اللازمة لاستغلالها.

ويمكن تتبع هذا التطور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : تطور حجم التجارة الإلكترونية خلال الفترة 1995– 2002(بالمليار دولار)

السنوات	حجم التجارة الإلكترونية	معدل النمو السنوي
1995	0.1	-
1996	3	2900
1997	22	633.30
1998	74	236.40
1999	180	143.20
2000	377	109.40
2001	717	90.20
2002	1234	26.80

SOURCE : UNCTAD, BUILDING CONFERENCE ELECTRONIC COMMERCE AND DEVELOPMENT, 2003

على الموقع : http://www.unctad.org

تعكس كل هذه التطورات التزايد الهائل للتجارة الإلكترونية عبر العالم.

(*) AGCS : ACCORD GENERAL SUR LE COMMERCE DES SERVICES.

(1) « LE COMMERCE ELECTRONIQUE ET LE ROLE DE L'OMC» :
http://www.wto.org/french/news_f/pres98_f/pr096_f.htm

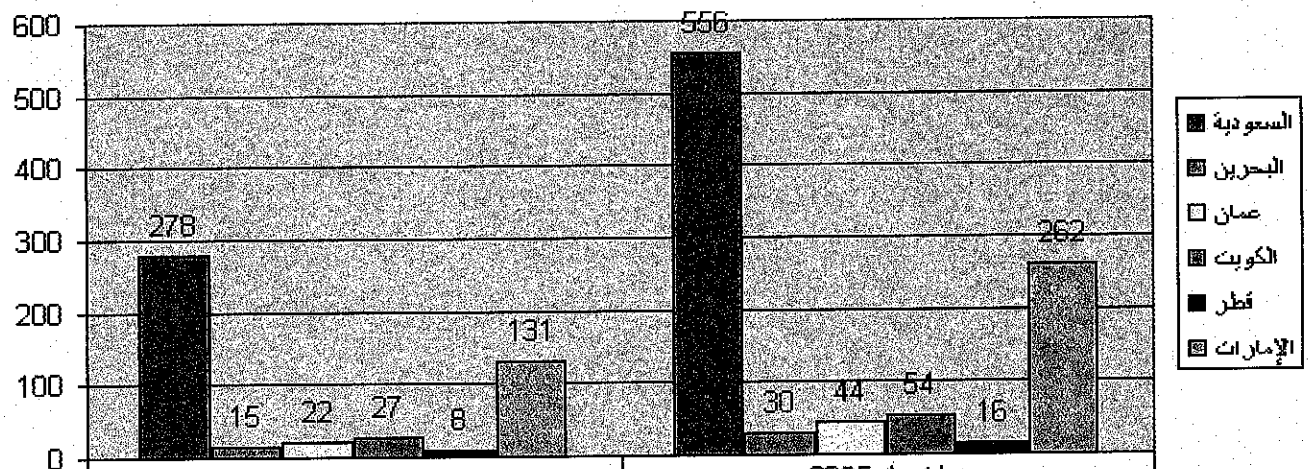

	نهاية عام 2002	نهاية عام 2005
السعودية	278	556
البحرين	15	30
عمان	22	44
الكويت	27	54
قطر	8	16
الإمارات	131	262

تعكس كل هذه التطورات التزايد الهائل للتجارة الإلكترونية عبر العالم.

الجدول رقم (04):إحصائية نمو التجارة الإلكترونية في دول الخليج العربي –القيمة التقديرية لحجم التجارة الإلكترونية (الأرقام بالمليون دولار)–

المصدر:www.alriyadh.com/2006/08/27/article182047.shtml

الشكل رقم (08) : نمو التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة 1998-2003 في قطاعات الأعمال والمستهلكين

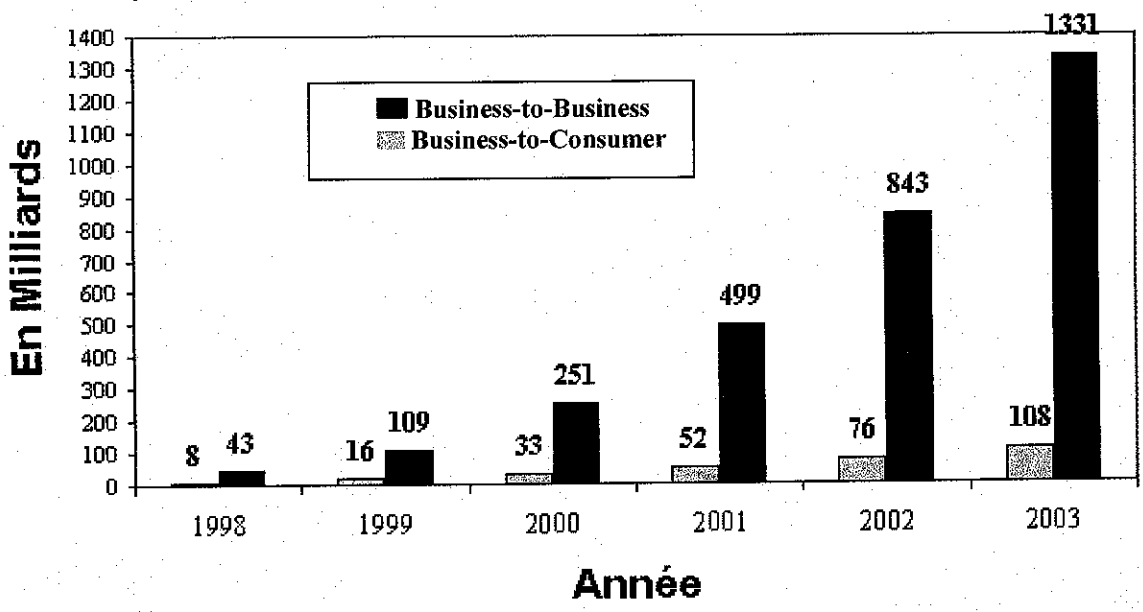

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم (09): حجم التجارة الإلكترونية لعام 2004م موزعا حسب القارات (تريليون دولار أمريكي)

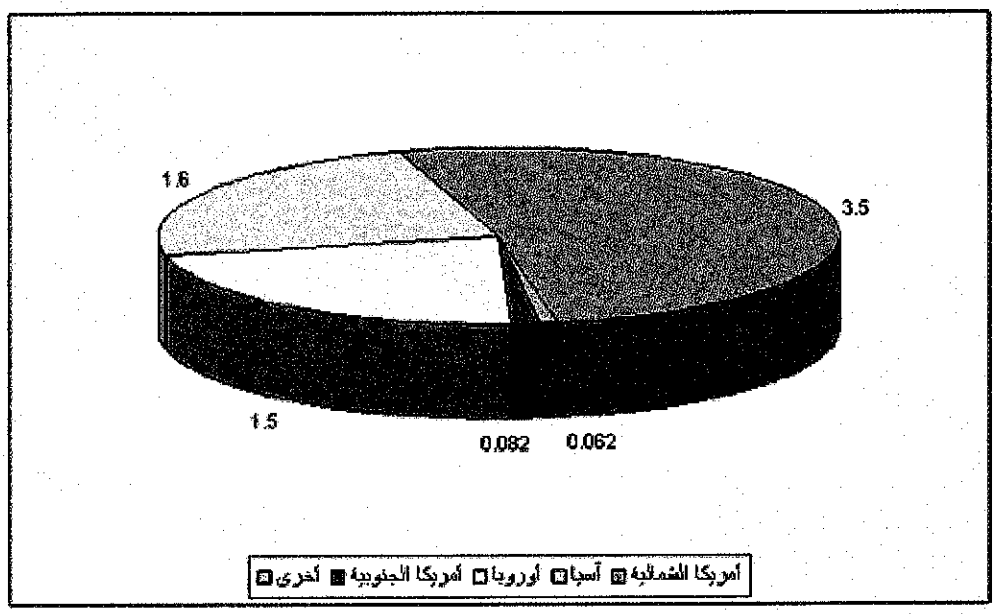

المجموع :
6.74
تريليون

المصدر: www.commerce.gov.sa/ecomm/book.asp

الشكل رقم (10) : حجم التجارة الإلكترونية لعام 2003م حسب توقعات مراكز الأبحاث (بليون دولار أمريكي)

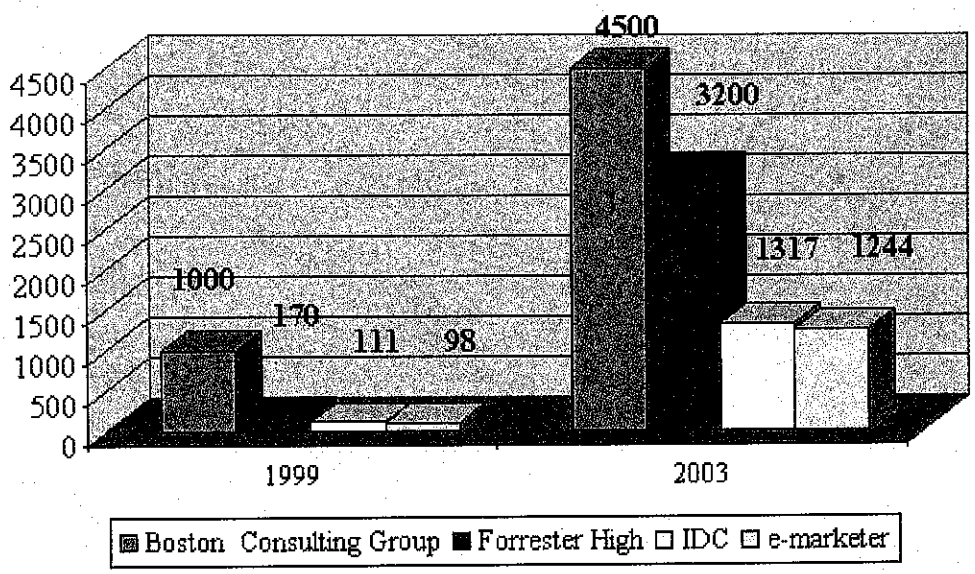

المصدر: نفس المصدر السابق

الشكل رقم (11):توقعات حجم التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط عام 2002-2003 على التوالي (بليون دولار أمريكي)

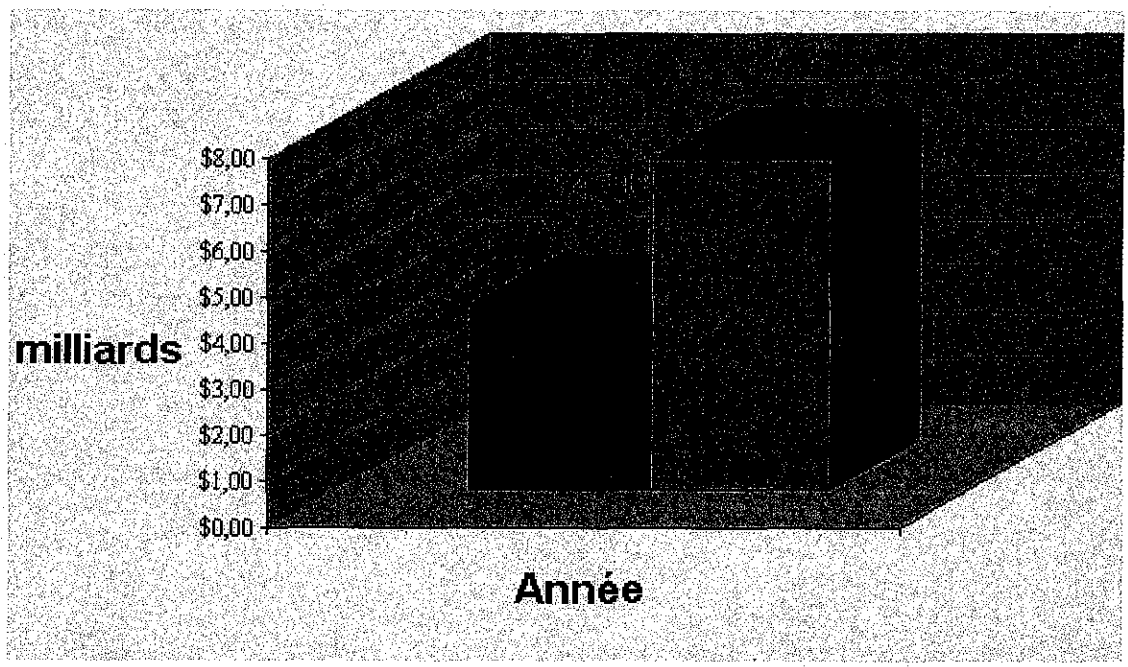

المصدر:نفس المصدر السابق.

المطلب الرابع: الدول النامية ومصطلح التجارة الإلكترونية:

طالبت الدول النامية بأهمية المزيد من الدراسة والتحليل لهذا الموضوع (موضوع التجارة الإلكترونية) لتحديد نطاقها ومصطلحاتها وتعريفاتها والإنعكاسات القانونية لها.

كما طالبت بالتعرف على آثار هذا الإقتراح والفوائد التي يمكن أن تعود على الدول التي مازالت في مرحلة تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواي وأهمية البدء بمشاورات غير رسمية وذلك بهدف التعرف على أساسيات وآثار هذا المصطلح والإعتراف بأهميته كأداة مستقبلية لتسهيل التجارة وتخفيض التكاليف والتعلم قبل بدء أية إجراءات تنفيذية في إطار المنظمة.

كا أن أحد أهم الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية للدول النامية هي انخفاض تكلفة الطاقة والإتصالات التلفونية بها، وهو ما يتيح لهذه الدول إمكانية نشر معلوماتها بطريقة أكثر فعالية بما يسمح لشركاتها، سواء الموجودة بالفعل أو المنشأة حديثا، من الوصول إلى عملاء جدد لم يكن من السهل الإتصال بهم فيما سبق وهو ما سوف ينعكس بشكل خاص على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والتي تتميز بانخفاض تكلفتها بالإضافة إلى أنها توفر المنافسة العادلة فيما بين منشآت الأعمال المختلفة.[1]

[1] التوثيق العلمي، شركة مركز القرار للإستشارات، "التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي"، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص19-20

ما سوف ينعكس بشكل خاص على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والتي تتميز بانخفاض تكلفتها بالإضافة إلى أنها توفر المنافسة العادلة فيما بين منشآت الأعمال المختلفة.[1]

لكن هناك تخوف حقيقي على المصالح التجارية للدول النامية إن لم تتخذ الإجراءات اللازمة نحو اللحاق بركب التطور التكنولوجي لتبادل المعلومات والتجارة الإلكترونية بما قد يؤدي إلى أن يصبح تحقيق ذلك غاية عسيرة المنال. لأن من أهم مميزات التجارة الإلكترونية هي : السرعة التي يتم بها إبرام وتناول العمليات التجارية.

ولكن يمكن لهذه الميزة أن تصبح دون جدوى إن لم تتوافر البنية الأساسية والتشريعات الملائمة لموضوع التجارة الإلكترونية، حيث أن تجارة الدول النامية الحالية خاصة السلع التي يمكن تداولها رقميا، يمكن تجاهلها إن لم تشارك هذه الدول بفاعلية في موضوع التجارة الإلكترونية في أسرع وقت ممكن.

كما أن الفجوة التكنولوجية الحالية بين الدول المتقدمة والدول النامية يمكن أن تتسع نتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في هذا المجال إن لم تتخذ الإجراءات اللازمة من جانب الدول النامية.

المطلب الخامس: منافع وسلبيات التجارة الإلكترونية:

1/- منافع التجارة الإلكترونية:

أ- بالنسبة للمشتري:

- توفير الوقت والجهد: بحيث يمكن ممارسة أنشطة التجارة الإلكترونية لمدة 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع دون أي عطلة.

كما لا يتطلب سوى النقر على إحدى المنتجات على شبكة الإنترنت وإدخال بعض المعلومات عن البطاقة الإئتمانية أو بديل آخر كالنقود الإلكترونية.[2]

- حرية الإختيار:

أي الإطلاع على مختلف المنتوجات التي تعرض بواسطة العديد من المحلات في أماكن مختلفة من العالم عبر شبكة الإنترنت.

كما يمكن التزود بالمعلومات الكاملة عن المنتجات مثلا: مواصفاتها، أسعارها، صيانتها ومقارنتها بغيرها من السلع المتاحة.

- السرعة في توصيل رسالة المشتري للبائع والحصول على ردود سريعة لها.

---

[1] التوثيق العلمي، شركة مركز القرار للإستشارات، "التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي"، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص19-20

[2] د. إبراهيم بختي، "التجارة الإلكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، مرجع سابق،ص67.

- ازدياد المنافسة السعرية:

فعند توافر معلومات مفصلة عن المنتجات المختلفة وأسعارها، فإن المستهلك يستطيع الوصول إلى أفضل الأسعار.

- نيل رضا المستخدم:

نظرا لتوفر اتصالات تفاعلية مباشرة (الإنترنت)، تستطيع المؤسسات الموجودة في السوق الإلكتروني الإجابة على مختلف الإستفسارات التي تتعلق بالزبائن وبسرعة فائقة، مما يوفر خدمات أفضل للزبائن وبالتالي جلبهم و الاستحواذ على رضاهم.

وعندما تتحقق كافة المنافع المشار إليها، فإن الأثر الصافي للتجارة الإلكترونية يزيد من القوة النسبية للمشتري في مواجه البائع في معظم الصفقات، وذلك على عكس التجارة التقليدية، والتي يتمتع فيها البائع بميزة نسبية أكبر وقوة أكبر حيث تتوافر لدى المشتري معلومات محدودة.

أما في التجارة الإلكترونية، فتزداد قوة المشترين، ويصبحوا صانعي المنتج وصانعي المنتوج. **(PRODUCT MAKER AND PRICE MAKER)**. و الشكل التالي يوضح منافع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر المشتري: (1)

شكل رقم (12): ملخص منافع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر المشتري.

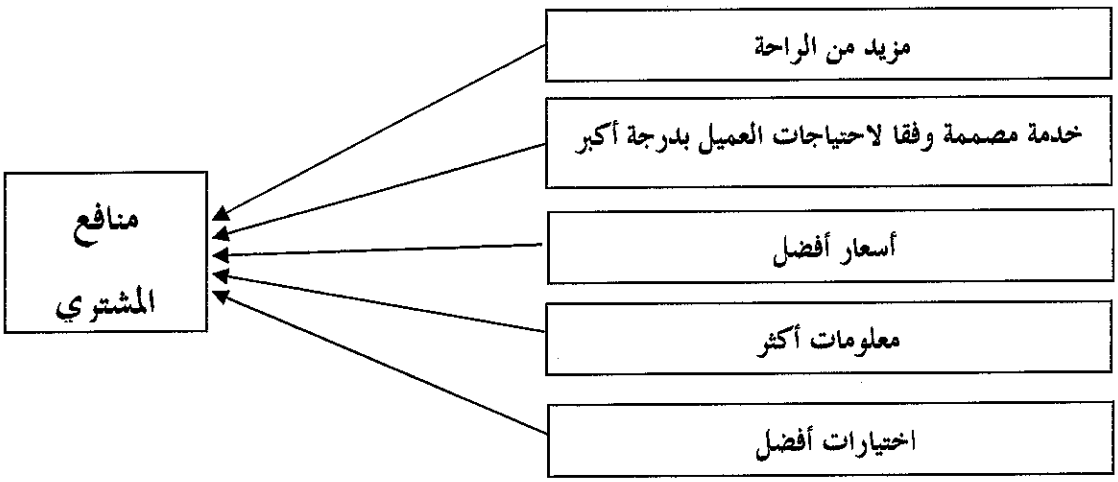

المصدر: د. نهال فريد مصطفى ، د. نبيلة عباس، مرجع سابق، ص150.

ب - بالنسبة للبائع:

- تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر:

(1) د. نهال فريد مصطفى، د. نبيلة عباس، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص150.

نظرا لاعتماد البائعين أو المؤسسات على الإنترنت في التسويق، يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أنحاء العالم دون انقطاع طيلة ساعات اليوم وعلى مدار السنة، مما يوفر لهذه المؤسسات فرصة أكبر لجني الأرباح، إضافة إلى جلب أكبر عدد من الزبائن.

- تخفيض التكاليف:

إن المؤسسات لا تحتاج إلى الإنفاق الكبير على الأمور الترويجية، أو تركيب تجهيزات باهضة الثمن، ولا تحتاج لاستخدام عدد كبير من الموظفين للقيام بعمليات الجرد والأعمال الإدارية، إذ توجد قواعد بيانات على الإنترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في المؤسسة وأسماء الزبائن. ويتيح ذلك لشخص بمفرده استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص تواريخ عمليات البيع بسهولة.

- توسيع الأسواق وتوسيع السلع والخدمات بكفاءة عالية.

- إتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة أمام عمل أسواق المنافسة الكاملة لعرض منتجاتها وخدماتها للوصول إلى الأسواق العالمية دون قيود.

- تواصل فعال مع الشركاء والعملاء

- مشاركة العميل في إبتكار السلع والخدمات.

والشكل الموالي يوضح منافع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر البائع:

شكل رقم (13): ملخص منافع التجارة الإلكترونية من وجهة نظر البائع.

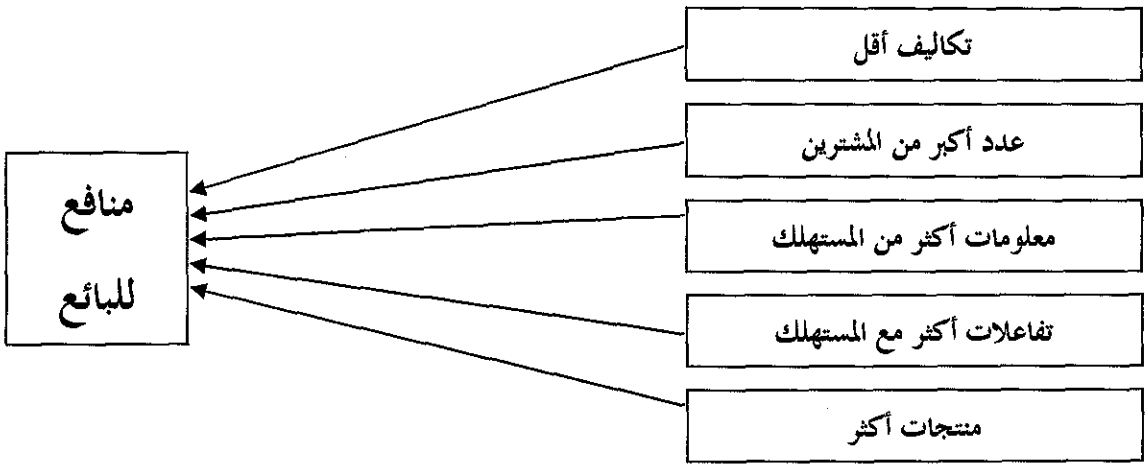

المصدر : د. نهال فريد مصطفى، د. نبيلة عباس، مرجع سابق، ص152.

وفيما يلي جدول يوضح أهم الفرص والمنافع التي توفرها التجارة الإلكترونية للموردين والعملاء معا:

الجدول رقم (05): الفرص والمنافع التي توفرها التجارة الإلكترونية للموردين والعملاء معا.

فرص الموردين (البائعين)	المنافع التي يحصل عليها العملاء (المشترين)
❖ حضور عالمي. ❖ وضع تنافسي أفضل. ❖ تقصير أو إلغاء سلاسل التوريد. ❖ وفورات كلفوية هائلة. ❖ فرص أعمال مبتكرة. ❖ إلغاء النمطية واستبدالها بأساليب من شأنها تفصيل السلع والخدمات حسب مقاسات جموع العملاء.	❖ خيار عالمي. ❖ جودة أفضل. ❖ الإستجابة السريعة للحاجات. ❖ تخفيضات هائلة على الأسعار. ❖ خدمات و سلع جديدة مبتكرة. ❖ تقديم خدمات شخصية مفصلة حسب مقاسات جموع العملاء.

المصدر : د. سعد غالب ياسين، د. بشير عباس العلاق، "التجارة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص142.

2/ – سلبيات التجارة الإلكترونية:

على الرغم من الفوائد المتعددة للتجارة الإلكترونية، فإن هناك بعض السلبيات نذكر منها:

- عدم تمكن المشتري من لمس أو تحسس البضاعة بل طلبها أو الإنتظار ليوم أو عدة أيام قبل استلام البضاعة المطلوبة.
- عدم إلمام بعض الشركات وبعض المستهلكين بتقنيات الحاسوب والإتصالات أو التقنيات المتطورة التي تقوم عليهاالتجارة الإلكترونية يحول دون متابعتها والإستفادة من إيجابياتها.
- إمكانية الشراء باستخدام بطاقات ائتمانية مزيفة من قبل بعض العملاء، مما يحمل أصحاب هذه البطاقات بأعباء مالية عن سلع وخدمات لم يقوموا بشرائها أصلا.
- يمكن حدوث تلاعب لبيانات النسخ الأصلية الخاصة بطلبات الشراء أو إرسال بضائع، وذلك نتيجة لعدم وجود مستندات ورقية وعدم إمكانية التوقيع بخط اليد، مما يهدد الحقوق والمصالح الخاصة بالأفراد والمشروعات على السواء.
- هناك احتمالات لحدوث عمليات نصب واحتيال بسبب صعوبة التحقق من شخصية المتعاملين.
- طلب استيراد سلع ممنوعة (أي ممنوع استيرادها في الأسواق المحلية للدولة).
- سهولة إفشاء أسرار العملاء والبنوك والشركات إلى المنافسين من خلال اختراق شبكة الإنترنت.

وللقضاء على هذه السلبيات لا بد من وجود متطلبات مسبقة لنجاح التجارة الإلكترونية من أهمها:

1/- الحصول على الدعم الكافي لمفهوم التجارة الإلكترونية في جميع أقسام الشركة من خلال: تثقيف وتدريب الكادر الإداري ومدراء التسويق (LA FORMATION) وتقنية المعلومات والمالية و مسؤولي المبيعات حتى يتسنى تمثيل جميع القطاعات في الشركة في القرارات التي يتم اتخاذها بشأن التجارة الإلكترونية.

2/- التأكد من أن الشركة المعنية تستخدم تقنية ذات مقاييس مفتوحة مع القدرة على التعامل مع تطبيقات التجارة الإلكترونية المعقدة.

3/- وجود خطوط كافية لنقل المعلومات إلكترونيا، بالإضافة إلى ضرورة وجود استراتيجية فعالة لدفع الشركات الخارجية للتعامل معها.

4/- وجود أساليب مختلفة متاحة لتوقيع المستندات والوثائق إلكترونيا، وإيجاد بديل آخر لبطاقات الإئتمان (النقود الإلكترونية E-CASH).

5/- تحديد المسؤولية والحدود القانونية للعقود والمعاملات التجارية الإلكترونية.

6/- توافر مقومات الأمن والخصوصية في الشبكات الإلكترونية.

7/- توافر مبادئ حماية حقوق الملكية الفكرية والمستويات الفنية والقياسية.

8/- توافر قواعد بيانات ديناميكية يمكن تحديثها باستخدام برامج مثل: تصفح الإنترنت والبحث في محتوياتها وفق معايير مرنة ومحددة.

9/- وجود قوانين وتشريعات تحكم عمليات التبادل الإلكترونية وتيسرها وتضمن حقوق ومصالح أطراف التبادل كافة.

رغم توفر كل الشروط لنجاح وضمان عملية التجارة الإلكترونية، إلا أنها لاتكفي أمام العوائق التي تقف حاجزا أمام التجارة الإلكترونية. ويمكن إيجاز أهم المعوقات فيما يلي:

1/- عدم إدراك عدد كبير من الشركات لمخاطر الإقتصاد الإلكتروني.

2/- عدم وجود شبكات معلوماتية سريعة ومستقرة تستطيع نقل معلومات الصورة والصوت والنص بنفس الالوقت وبسرعة وجودة عاليتين.

3/- مخاطر هجمات قراصنة الحاسوب والإنترنت الذين يحاولون التزوير و التنصت وسرقة أرقام بطاقات الإعتماد والإئتمان لزبائن التجارة الإلكترونية وإرسال الفيروسات و التي قد تسبب أضرار فادحة وشلل تام لأجهزة الكمبيوتر،كما قد تعطل المواقع على الشبكات.

4/- مثلا في المنطقة العربية نلاحظ: انتشار الغش التجاري وغياب التشريعات الملائمة وضعف أمن الإتصالات عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى معوقات ثقافية خاصة بالمجتمع العربي ربما تلعب دورا بارزا في جعل أغلب التعاملات تتم بين الشركات وليس بين الشركات والأفراد، إذ أن الخروج للتسوق قد يكون المتعة المحيدة للمرأة العربية، وهذه الرغبة في الخروج للتسوق تهدد التجارة الإلكترونية.

كيف تتم عملية الشراء عبر التجارة الإلكترونية؟ :

- يجب توفر جهاز كمبيوتر موصول بالإنترنت.
- نقوم بتجسيد العملية على مكتبة إلكترونية مثلا:
- أكتب عنوان الكتاب مثلا على محرك البحث **GOOGLE** "العولمة"
- تظهر جميع النتائج عن الكتب التي تحمل عنوان العولمة.
- اضغط على إحدى العناوين، فتظهر لي واجهة الكتاب وبجانبه تلخيص **RESUME** بالإضافة إلى ثمن الكتاب وظهور رمز لسلة صغيرة. إذن تتم عملية الشراء كما يلي: أختار كل الكتب التي أحتاج إليها عن طريق لائحة أولية ثم أنتقي بعض الكتب المميزة من اللائحة النهائية التي تظهر على شاشة الكمبيوتر، (السلة التي تظهر أسفل الشاشة) ثم أقوم بضبط الكمية ثم أضغط على كلمة موافق فتظهر شاشة تخص البيانات الشخصية: كالاسم، اللقب، العنوان، البلد، رقم بطاقة الائتمان ثم الموافقة.

فبعدئذ، يتم نقل هذه المعلومات إلى شبكة (تيسكو) بواسطة شفرة سرية آمنة ترتكز على تكنولوجيا (أكتيف إكس) من تصميم ميكروسوفت.

غير أن بعض الشركات المعنية بالتجارة الإلكترونية تستعمل وسائل تكنولوجية برامجية أخرى لضمان الناحية الأمنية مثل الوسائل المتركزة على لغة (جافا **JAVA**)، وعلاوة على ذلك فإن عددا من الشركات يعتمد وسائل غنية جدا بالوسائط المتعددة.

كما عمدت (تيسكو) إلى نشر خدمة خاصة غير متصلة بالشبكة لتكملة خدمات التجارة الإلكترونية المرتبطة بالإنترنت. وهي تقوم على برامج (تيسكو هوم شوبر) المسجلة على أقراص (سي دي روم **CD ROM**).

وبالتالي، مجموعة الكتب ترسل عن طريق: طائرة أو باخرة إلى العنوان المدون بعد عدة أيام.

المطلب السادس: مواقع التجارة الإلكترونية وبعض النصائح المقدمة:

يعتبر موقع أمازون من أشهر مواقع التجارة الإلكترونية على الإنترنت ويتميز على نحو خاص ببيع الكتب في جميع المجالات. وعلى الرغم من أنه يعتبر من أضخم مواقع بيع الكتب على مستوى العالم فإنه يبيع أشياء أخرى تتمثل في الأدوات المنزلية ومستلزمات الحدائق والصحة والهوايات وملابس الأطفال وأسطوانات الأفلام والأجهزة الإلكترونية والهدايا وغيرها

ويتمتع هذا الموقع بسمعة طيبة من حيث إمكانية الاعتماد عليه في شراء الكتب التي يمكن أن تصل إلى المستهلك في غضون يومين أو ثلاثة بصرف النظر عن المكان الذي يوجد فيه كما يمكن باستخدام وسائل شحن أرخص أن يستغرق ذلك وقتاً أطول ولكن بتكاليف أقل .ويتميز هذا الموقع أيضاً بأنه يقدم تفاصيل كاملة عن الكتب من حيث اسم الكتاب وسنة النشر واسم المؤلف وعدد صفحات الكتاب ونبذة عما يحتويه وفي بعض الأحيان يقدم فصلاً كاملاً من الكتاب .

كما أنه يقدم أيضاً بعض التحليلات والمراجعات لما جاء في الكتاب وكذلك رأي القراء وتقييمهم له.

الصورة رقم (03): الصفحة الرئيسية لموقع أمازون

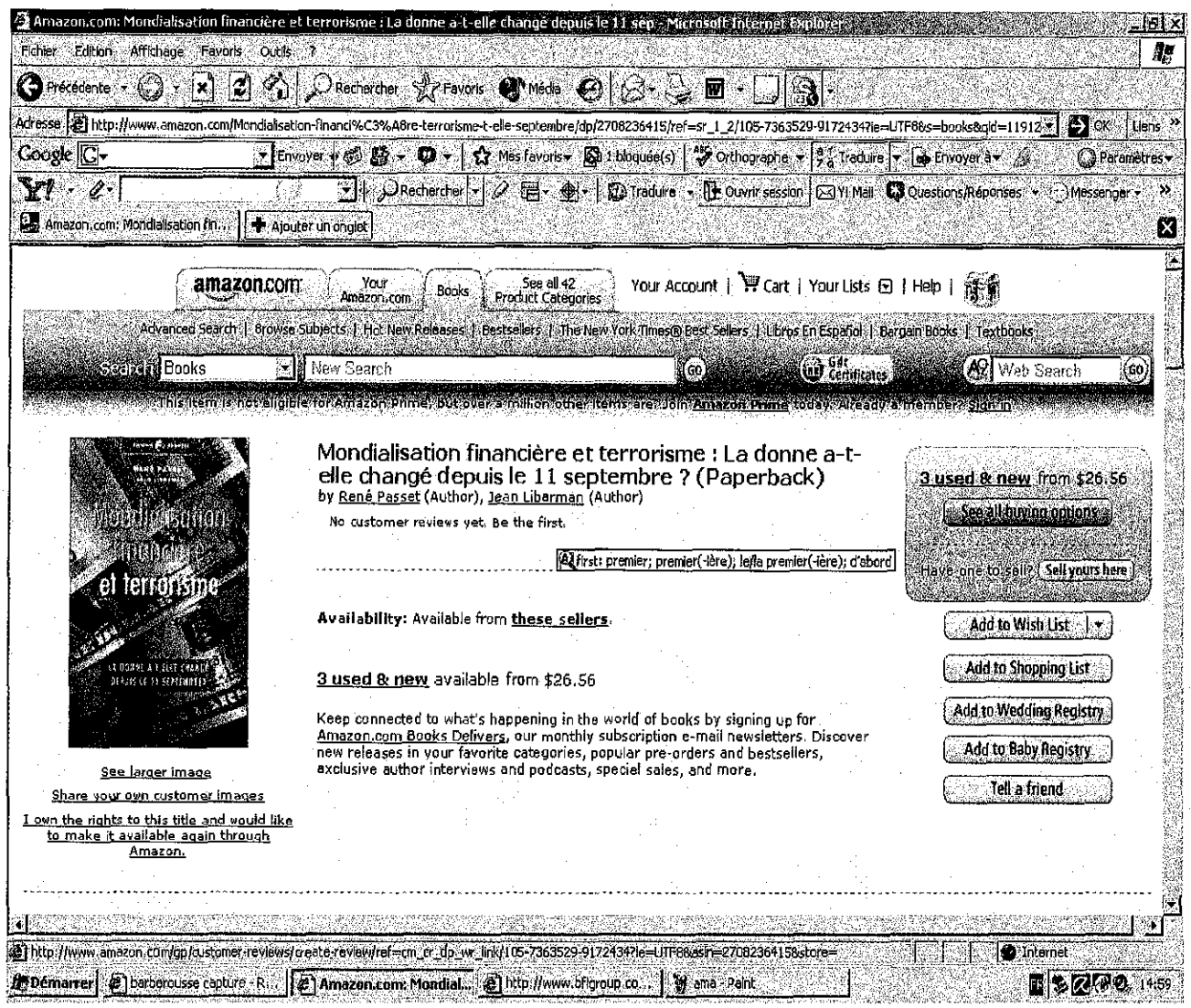

المصدر http ://www.amazon.com

الصورة رقم (04):عند نقر إحدى الكتب

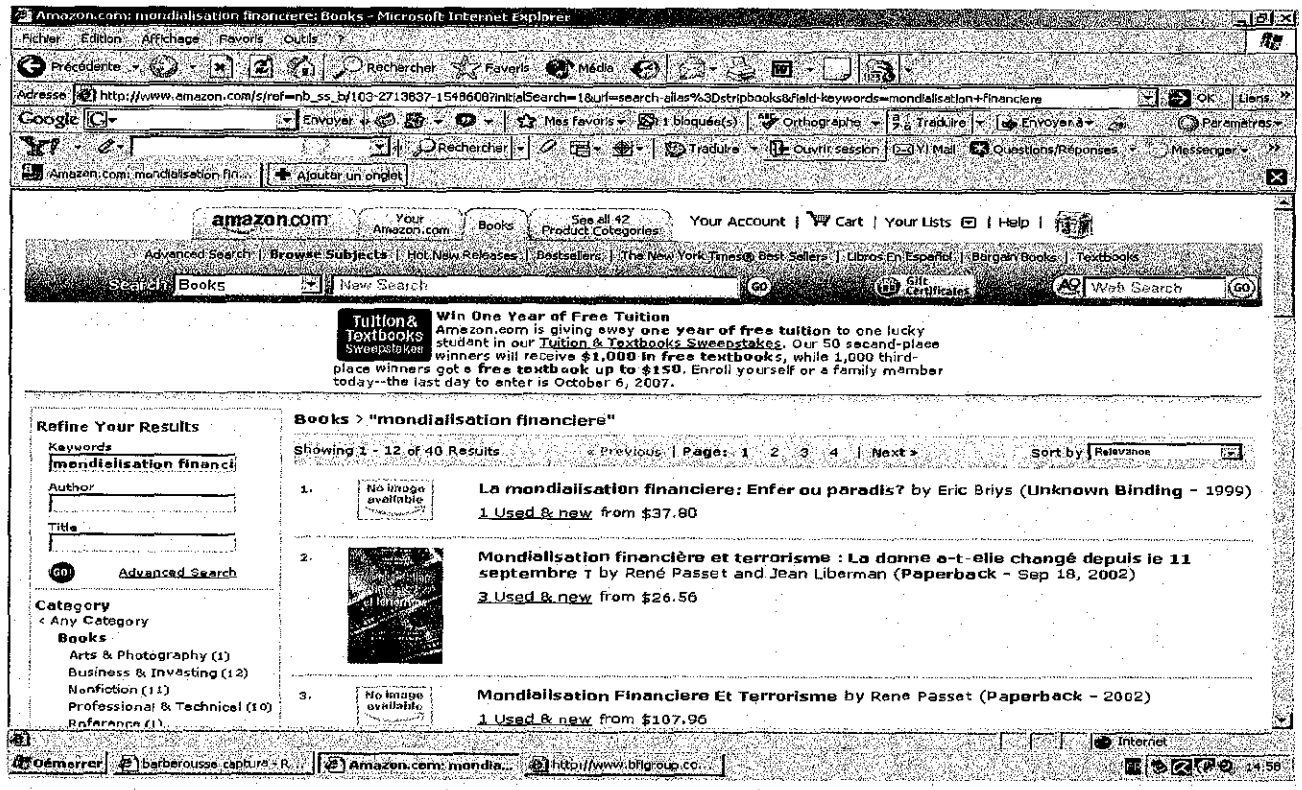

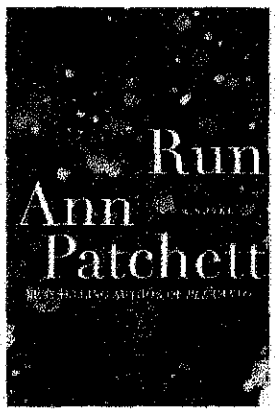

See larger image

Share your own customer images

Publisher: learn how customers can search inside this book.

Run (Hardcover)
by Ann Patchett (Author)
(48 customer reviews)

List Price: $25.95
Price: $15.57 & eligible for FREE Super Saver Shipping on orders over $25. Details
You Save: $10.38 (40%)

Availability: In Stock. Ships from and sold by Amazon.com. Gift-wrap available.

24 used & new available from $14.15

Keep connected to what's happening in the world of books by signing up for Amazon.com Books Delivers, our monthly subscription e-mail newsletters. Discover new releases in your favorite categories, popular pre-orders and bestsellers, exclusive author interviews and podcasts, special sales, and more.

Quantity: 1
Add to Shopping Cart
or
Sign in to turn on 1-Click ordering.

More Buying Choices
24 used & new from $14.15

Have one to sell? Sell yours here

Add to Wish List
Add to Shopping List
Add to Wedding Registry
Add to Baby Registry
Tell a friend

المصدر: نفس المصدر السابق.

وهذه بعض النصائح حين تتسوّق عبر شبكة الإنترنت:

◈ تجوّل قبل أن تشتري: الإنترنت هو أروع سوق عالمية يمكنك فيها مقارنة الأسعار بدلاً من الخروج إلى الشارع والبحث في المحلات حيث يمكنك شراء كل شيء تقريبا دون أن تترك منزلك، لذا تجوّل بين مواقع مختلفة تتضمن السلعة التي تريد شراءها لكي تحصل على ما تريد تماما وبحيث تقارن الأسعار والمواصفات الخاصة بكل سلعة.

◈ قرّر الشراء من المواقع التي تحظى بسمعة طيبة أو تلك التي تعرفها ،وحيث تريد الشراء اقرأ بدقة شروط البيع خاصة شروط التوصيل وشروط الاسترجاع ،وبعض المواقع يوجد بها خانة للأسئلة التي يتكرر استعمالها ،والتي لابدّ من أن تراجعها إذا كان لديك أي تساؤل أو مشكلة.

◈ استعمل دائما موقع مؤمن(SECURE WEBSITE) الذي يحافظ عادة على بيانات وأرقام بطاقتك الائتمانية التي ستستعملها في الشراء، وستكون قادرا على تحديد ما إذا كان الموقع الذي تريد الشراء منه موقع مؤمن أم لا عندما ترى علامة قفل معدني صغير تظهر أمامك في أسفل الشاشة في الموقع الذي ستشتري منه، ويبدأ الموقع المؤمن عادة بأحرف : HTTPS بدلا من أحرف : HTTP ،حيث يشير حرف (S) إلى موقع مؤمن(SECURE) ويعني الموقع المؤمن أن معلومات وبيانات وأرقام بطاقتك الائتمانية تمّ إخفاؤها قبل أن ترسل عبر الإنترنت إلى موقع الشبكة ولايمكن لأحد الإطلاع عليها أو سرقة معلوماتها .

◈ قبل إرسال معلوماتك إلى الموقع الذي ستشتري منه تأكد من صحة البيانات والأرقام الخاصة بقيمة مشترياتك وتفاصيل بطاقتك الائتمانية.

◈ احتفظ بنسخة من أمر الشراء في كل مرة تشتري بها عبر الشبكة وقم بطباعته مع الاحتفاظ بنسخة منه في القرص الصلب(HARD DRIVE)، وهذا الأمر ضروري عندما يكون عندك تساؤلات عن بضاعتك المشتراة أو عندما تحتاج إلى استبدالها ،علما بأن العديد من الشركات ستقوم أيضا بإرسال بريد إلكتروني لك يؤكدون من خلاله عملية الشراء ،لذلك قم بطباعة هذه الرسالة الإلكترونية واحتفظ بها.

◈ لحماية نفسك بشكل كامل:لاتعطي أبداً تفاصيل وبيانات أرقام بطاقتك الائتمانية عبر البريد الإلكتروني أو عبر غرف المحادثة.

◈ تذكر أن تقوم شهريا بمراجعة الكشف الخاص ببطاقة الائتمان لعمليات الشراء التي تتم عبر شبكة الإنترنت، ولابد أن يكون واضحاً لك هنا أن أسماء بعض الشركات التي اشتريت منها قد يختلف أحيانا عن اسم موقعها على الإنترنت.

استعمل بطاقة ائتمانية واحدة فقط للشراء عبر الإنترنت وخصصها لهذا الغرض حتى يسهل عليك اكتشاف ◈ أي محاولة لاستعمال بطاقتك واحرص على أن يكون رصيد هذه البطاقة متماشياً مع قيمة مشترياتك عادة عبر الإنترنت.[1]

النصائح بالنسبة للبائع: كيف تكسب العملاء:

إذا كنت تبيع منتجات عبر موقعك ، لابد أن تتأكد من أن العملاء راضون تماما عن طريقة تنفيذك لعملياتهم الشرائية ومن ثم توصيل البضائع إليهم . وفيما يلي بعض الطرق التي تساعدك في خدمة العملاء:

◈ أرسل البضائع للمشترين مرفقة بإيصالاتها : من المثير للدهشة أن العديد من مواقع التجارة الإلكترونية الكبيرة لا ترفق إيصالات مع البضائع المباعة .وبالتالي يتسبب هذا في ترك انطباع سيئ لدى الزوار عن الموقع وخدماته.

◈ تعلم من المواقع الناجحة : تتبع أمازون منهج أسطوري في طريقة تنفيذها للعمليات الشرائية .فإذا اشتريت كتابا أو أسطوانة سي دي . فإن الموقع يتابع معك جميع خطوات إجراء الطلب .وبمجرد أن تطلب منتجا ما يرسل لك الموقع إشعارا بالبريد الإلكتروني ليخبرك كيف تجد مكان المنتج الذي ترغب في شرائه في موقع أمازون . وما أن يغادر طلبك الموقع حتى ترسل إليك رسالة أخرى لتخبرك أن بضاعتك في طريقها إليك .

◈عرض خدمة التوصيل المجاني : أفضل طريقة لتتجنب مخاطر عدم قدرتك على التنفيذ الجيد هي عرض خدمة التوصيل لمجاني .

◈عرض المنتجات المتوفرة في المخازن : غالباً ما يعود السبب في ترك عربات التسوق دون إكمال عملية الشراء إلى أن المتسوقين يفاجئون بعد القيام بكل العمليات اللازمة لشراء منتج ما. بعدم توافره على الموقع. لذلك عليك أن تبين أي من المنتجات متوافر لديك في الوقت الحالي وأي منها غير متوافر .

◈اجعل العملاء على اطلاع دائم بآخر المستجدات في موقعك : إذا توقعت حدوث مشاكل في التوصيل أوفي أي جانب آخر. عليك أن تطلع العملاء على ذلك . كذلك أخبر عملاءك عن طريق البريد الإلكتروني إذا توقعت حدوث عطل أو توقف في موقعك .

◈اعرض خدمات توصيل مختلفة : يرغب العديد من المتسوقين على الشبكة في دفع مبالغ إضافية من أجل استلام البضائع خلال يوم واحد أوفي نفس اليوم الذي يشترونها فيه . لذلك حاول أن توفر خيارات توصيل مختلفة وفقا لرغبات الزبائن. ويساعد ذلك في إضفاء لمسة خاصة على موقعك .

◈ضع سياسة واضحة فيما يخص استرداد البضائع : التجار الإلكترونيون الناجحون يقبلون استرداد البضائع خلال مدة معينة كما يعرضون خدمة إعادة تكاليف الشحن للبضائع التي بها عيوب.

---

[1] جمال نادر ، "أساسيات ومفاهيم التجارة الإلكترونية"،دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005،ص179-180.

المبحث الثالث:البنوك الإلكترونية:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإلكترونية و نظام التحويلات الإلكترونية :

1-مفهوم البنوك الإلكترونية:

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية " ELECTRONIC BANKING " أو بنوك الإنترنت "INTERNET BANKING" كمصطلح أكثر تطورا وشمولية للعديد من المفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد"REMOTE ELECTRONIC BANKING" أو البنك المترلي"HOME BANKING"أو البنك على الخط"ONLINE BANKING"أو الخدمات المالية الذاتية" SERVICE BANKING-SELF"[1]

وكل هذه المصطلحات تعبر عن قيام العملاء بإدارة معاملاتهم وحساباتهم وإنجاز متطلباتهم من خلال منازلهم أو أماكن عملهم أو أي مكان آخر من دون الحاجة إلى الذهاب إلى البنك وبصرف النظر عن أوقات العمل الرسمية للبنوك ،ويعني ذلك أن العميل يستطيع إنجاز تعاملاته في أي وقت ومن أي مكان.

ومع تطور الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه،أصبحت البنوك تقدم مجموعة البرامج اللازمة لكي يتمكن العميل من الدخول عبرها إلى الكمبيوتر الخاص بالبنك والقيام بما يريد من أعمال.

بمعنى أن البنك يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصيPC)بحزمة تعرف باسم برمجيات الإدارة المالية الشخصيةPFM "PERSONAL-FINANCIAL-MANAGEMENT"[2] -إما مجانا أو لقاء رسوم مالية-وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (البنك المترلي) أو كان العميل يحصل على حزمة البرمجيات اللازمة عبر شرائها من الجهات المزودة.

وهذه الحزم أنواع هي:[3]

-حزمة MICROSOFT'S MONEY،

-حزمةNTUITS QUICKEN،

-حزمة MECA'S MANAGING OUR MONEY S.

وهذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد لا يزال يستخدم إلى الآن وهو الأكثر شيوعا في عالم المعاملات المصرفية الإلكترونية.

---

(1) منير الجنبيهي،ممدوح الجنبيهي،" البنوك الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، القاهرة،2005،ص9-10.

(2)أحمد عبد البديع نصر ،"البنك الإلكتروني"،جريدة القبس بتاريخ 18 يناير 2007،العدد 12079 ص28.على الموقع:
http://www.alqabas.com.kw

(3) البنوك الإلكترونية وخدماتها على الإنترنت، أنظر الموقع:
.http://www.alriyadh.com/2005/01/04/article5849.html

إن البنوك الإلكترونية-وتعرف أيضا ببنوك الويب "WEB BANKING" [1]- برغم علاقتها بالكمبيوتر الشخصي فإنها لم تأخذ كافة سماتها ومحتواها من مفهوم بنك الكمبيوتر الشخصي المتقدم الإشارة إليه،فالبرمجيات التي تشغل البنك الإلكتروني ليست موجودة في نظام كمبيوتر العميل بل هي موجودة على البنك الإلكتروني والفائدة من ذلك عظيمة فلم يعد العميل مشغول بتعلم البرمجيات ليتمكن من الدخول على البنك ليقوم بأعماله وإنما تلك البرمجيات أصبحت موجودة على الشبكة في الموقع المخصص للبنك.

إن البنوك الإلكترونية الحديثة لم تعد تقصر نشاطها على تلك الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية وإنما تعدت ذلك إلى تقديم الاستشارات المالية وكافة الخدمات التي كانت تقدمها من قبل الشركات المالية الاستشارية والمكاتب التجارية الدولية التي كانت تقدم خدماتها على مستوى العالم.

وقد قامت تلك البنوك الإلكترونية بتقديم خدمة كبرى للشركات التي تبيع منتجاتها عبر شبكة الإنترنت أي ما يعرف بالتجارة الإلكترونية" E-COMMERCE"إذ أصبحت تلك الشركات تستخدم تلك البنوك الإلكترونية في تحصيل ثمن مبيعاتها من العملاء الذين يقومون بالشراء وذلك باستخدام وسائل الدفع الحديثة أو ما يسمى بالنقود الإلكترونية، وهو ما أدى إلى تزايد حركات البيع والشراء عبر الشبكة وعليه نجدأن تلك البنوك الإلكترونية قد قامت بدور كبير سواء في توفير الخدمات البنكية (المصرفية) بسهولة للعملاء عبر شبكة الإنترنت وكذلك في انتشار عمليات البيع والشراء.

2-كيف يعمل البنك الإلكتروني:

1-أوقات العمل:[2]

فهي تقدم كافة خدماتها في كافة أيام الأسبوع طوال ساعات اليوم 24/24ساعة ،7/7 أيام.

2-كيفية الاتصال بالبنك:

تتم عملية الإتصال بالبنك الإلكتروني وفقا للخطوات التالية:

*يقوم العميل بالإتصال بالبنك من أي مكان عن طريق الإنترنت.

*يرد عليه البنك ممثلا في جهاز للرد الآلي يستعلم من العميل عن رقمه السري المخصص له من البنك،فيدخله العميل.

*يكون العميل قد دخل البنك الإلكتروني،وعليه يطلب ما يشاء من الخدمات التي يقدمها هذا البنك.

وتتم كافة الإجراءات في ثوان معدودة ،حيث متى أدخل العميل رقمه السري تظهر على شاشة الكمبيوتر أمام الموظف المختص كافة البيانات الخاصة بهذا العميل ويكون له أن يأمر بإجراء تلك الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه في لحظات.

---

(1) البنوك الإلكترونية مأخوذ من الموقع:
http://www.mosgcc.com/topics/current/article.php?sdd=1806&issue=45

(2) منير الجنبيهي،ممدوح الجنبيهي،" البنوك الإلكترونية"، مرجع سابق،ص13-14.

3-العمليات المصرفية التي يقدمها البنك المركزي:

أصبحت البنوك الإلكترونية تقدم الكثير من العمليات المصرفية التي كانت تحجم عن القيام بها البنوك التقليدية.

ومن بين الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية للعملاء ما يلي:

-تقديم الإستعلامات اللازمة للعملاء.

-إتمام عمليات التحويل بين الحسابات الداخلية ومع بنوك وشركات أخرى.

-الحصول على كشوف الحسابات وغيرها من التقارير التي يحتاجها العميل.

-سداد الأقساط المستحقة أو الفواتير الدورية(الهاتف،الكهرباء والماء).

-تقديم الطلبات الشخصية قبل الحضور إلى البنك مثل طلبات الحصول على بطاقات ائتمانية.

-إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة أي الإعلان عن هذه الخدمات فقط.[1]

3-أشكال البنوك الإلكترونية على الإنترنت:

لقد حددت مؤسسات الإشراف الأمريكية والأوروبية ثلاثة أشكال أساسية للبنك الإلكتروني على الإنترنت وهي:[2]

1-الموقع المعلوماتي: INFORMATIONAL:

وهو الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، ويقدم البنك من خلاله جميع المعلومات الأساسية حول خدماته المصرفية،وهو موقع أشبه بإعلان عن البنك ولا يوجد اتصال فيه بين العملاء والبنك.

2-الموقع التفاعلي أو الاتصالي:COMMUNICATIVE:

يوجد فيه نوع من الإتصال بين البنك والعملاء،ويستطيع العميل تعبئة طلبات أو نماذج من خلال الموقع أو إرسال و استقبال بريد إلكتروني من وإلى البنك.

3-الموقع التبادلي TRANSACTIONAL:

وهنا يكون التواصل كاملا بين العميل والبنك من خلال الموقع،ويستطيع العميل إنجاز كل معاملاته المصرفية من خلال بيئة إلكترونية بالكامل مثل:تسديد الفواتير.

4- مزايا ومخاطر البنوك الإلكترونية:

1-مزايا المعاملات من خلال البنك الإلكتروني:

-تقدم البنوك الإلكترونية خدمات بطريقة أكثر كفاءة ،وبتكلفة أقل بدرجة كبيرة.

-تيسر للعملاء أن يقارنوا بين خدمات البنوك وما تقدمه من منتجات،وهو ما يؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك،ويسمح لها بالتغلغل إلى أسواق جديدة،ومن ثم إلى زيادة انتشارها الجغرافي.

---

[1] د.خالد أمين عبد الله، د.إسماعيل إبراهيم الطراد،" إدارة العمليات المصرفية"، مرجع سابق،ص223.

[2] أحمد عبد البديع نصر ،"البنك الإلكتروني"، مرجع سابق، ص29.

وينظر البعض إلى البنوك الإلكترونية باعتبارها فرصة للبلدان ذات النظم المالية المتخلفة لتحقيق قفزات واسعة فوق مراحل النمو.[1]

-تحقق البنوك الإلكترونية التوفير في الوقت والجهد،حيث أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي انتشرت فيها هذه النوعية من البنوك،قد قامت بنوكها الكبرى بإغلاق معظم فروعها بسبب اعتماد العملاء على الإنترنت،وأشهر مثال على ذلك ما حدث في بريطانيا بإغلاق أعداد كبيرة من الفروع بسبب هذا النظام البنكي الجديد،وهو ما أدى إلى غضب العاملين بالبنوك، وقد حذر "**جون فالي**"[2] مدير شؤون الأنشطة المصرفية الصغيرة في بنك باركليز الشهير من أن هناك احتمالا لإغلاق المزيد من الفروع،وكان البنك قد قام بإغلاق 171 فرعا خلال أفريل2000 بسبب زيادة استخدام العملاء لنظام البنك الإلكتروني عبر الإنترنت،حيث أصبح لدى بنك باركليز 1.3مليون عميل يستخدمون هذا النظام في التعامل مع البنك.

-تنظيم عمليات الدفع الدوري: يعني الإنفاق على وقت محدد لإستقطاع جزء محدد من الرصيد وتحويله إلى المستفيد بشكل دوري ومن دون أخطاء.

-السلامة والأمن: كان للتحويلات الإلكترونية دور كبير في إزالة المخاوف من عمليات السرقة للنقود أو الشيكات.

-تحسين عمليات التدفق النقدي: وهي سرعة تنقل النقد بشكل كبير وبثقة عالية.

-تقليل الإعتماد على الأعمال الورقية: وذلك لندرة احتياج الأعمال المصرفية للنماذج الورقية.

-زيادة رضا العملاء من خلال سرعة ودقة إنجاز معاملاتهم .

-زيادة كفاءة أداء البنوك الإلكترونية.

2-مخاطر البنوك الإلكترونية:

لا أحد يستطيع إنكار الكم الهائل من المزايا التي تقدمها البنوك الإلكترونية،إلا أن ذلك لا يعني التعامل من خلال البنوك الإلكترونية ليس له مخاطر وعيوب،حيث نجد الخبراء الإقتصاديين يحذرون من عيوب محتملة الحدوث من نظام التعامل مع البنوك الإلكترونية ومنها:

-ظهور فجوة في علاقة البنك بالعميل يمكن أن تتسبب في عمليات نصب تتعرض لها البنوك.

-صعوبة السيطرة على حجم السيولة في البنوك وذلك لأن العملاء يستطيعون تحويل أي مبلغ من خلال الكمبيوتر ومن دول أخرى،مما يؤثر بالسلب على اقتصادات الدول أو التسبب في أزمات سيولة.

---

[1] SALEH M .NSOULI ET ANDREA SCHAECHTER, « LES ENJEUX DE LA BANQUE ELECTRONIQUE », REVUE DE FINANCES ET DEVELOPPEMENT , FMI, SEPTEMBRE 2002,P 48-49.
SALEH M .NSOULI EST DIRECTEUR ADJOINT DE L'INSTITUT DU FMI.
ANDREA SCHAECHTER EST ECONOMISTE AU DEPARTEMENT DE LA MONNAIE ET DES CHANGES DU FMI.

[2] مغاوري شلبي ،"البنك المحمول والنقود الإلكترونية" ،أنظر الموقع:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-35/morajaat.asp

-مخاطر التشغيل:تنشأ هذه المخاطر من:

*عدم التأمين الكافي للنظم:وهي إمكان اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها وأحيانا لسرقة أرقام البطاقات الإئتمانية.

*عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة: وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (كبطئ الأداء) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الإعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.

*إساءة الإستخدام من قبل العملاء:

-مخاطر السمعة: تنشأ في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك كعدم توفر وسائل الحماية الكافية، بالإضافة إلى مخاطر قانونية كانتهاك القوانين خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال ،أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق[1] .

ورغم هذه المخاطر وتحذيرات بعض الخبراء، إلا أن هذا النوع من البنوك أخذ في الإنتشار في معظم دول العالم، حيث بدأ إدخال هذا النظام في دولة التشيك منذ عام 1998،ثم استخدم في السويد عام 1999، وكذلك في أستراليا بالتعاون بين بنك الكومنولث وشركة "فودافون" العالمية، وكذلك بدأ العمل به في بعض الدول العربية ك:مصر وبعض دول الخليج العربي،نظرا لأن هذه الدول لديها بنية أساسية جيدة من حيث شبكة الإتصالات والتجهيزات الفنية في البنوك.

5-تحديات الإقتصاد الكلي:

إن التحديات لا تقتصر على جهات التنظيم[2] ،ونظرا لأن قدوم التعامل المصرفي الإلكتروني يؤدي بسرعة إلى تغيير المشهد المالي،ويزيد من احتمالات تحركات رؤوس الأموال السريعة عبر الحدود، فإن واضعي سياسات الإقتصاد الكلي يواجهون عديدا من الأسئلة الصعبة،

-إذا كانت المعاملات المصرفية الإلكترونية ستجعل الحدود القومية غير ذات أهمية عن طريق تسهيل تحركات رؤوس الأموال، فماهي تداعيات هذا على إدارة الإقتصاد الكلي؟

-كيف تتأثر السياسة النقدية عندما يعني استخدام الوسائل الإلكترونية مثلا،أن يصبح من السهل على البنوك التهرب من اشتراطات تكوين الإحتياطي أو عندما يمكن إجراء الأعمال بالعملات الأجنبية بنفس السهولة التي تتم بها بالعملات المحلية؟

---

[1] منير الجنبيهي،ممدوح الجنبيهي،" البنوك الإلكترونية"، مرجع سابق،ص21-22. .

[2] SALEH M .NSOULI ET ANDREA SCHAECHTER, « LES ENJEUX DE LA BANQUE, ELECTRONIQUE »,F&D ,FMI, P 51.

-عندما لا تستدعي المعاملات المصرفية خارج الحدود وعمليات هروب رؤوس الأموال لاتستدعي سوى عدة نقرات على فأرة الحاسب الإلكتروني،فهل سيكون لدى الحكومة أي مهلة تكفي لوضع سياسة نقدية أو مالية مستقلة؟

-كيف سيتأثر اختيار نظام سعر الصرف،وكيف ستؤثر المعاملات المصرفية الإلكترونية على المستوى المستهدف للحتياطات الدولية في البنك المركزي؟

-هل يمكن لأي حكومة أن تتحمل القيام بأية أخطاء؟وهل سيفرض انتشار استخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية انضباط سوقي صارم على الحكومات وكذلك على منشآت الأعمال؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تقع بين جدليتين ناشئتين للتفكير:

الأولى:أن الثورة التكنولوجية وعلى الأخص التوسع في النقود الإلكترونية،ولكن بصفة أعم أيضا، كافة نواحي التقدم في الممارسات المصرفية الإلكترونية،يمكن أن تسفر عن انفصال في القرارات التي تتخذها كل من المنشآت عن العمليات المالية البحتة للبنك المركزي.وهكذا،تتعرض للخطر قدرة السياسة النقدية للتأثير على التضخم والنشاط الإقتصادي.

والثانية: هو أنه مع التوسع في المعاملات المصرفية الإلكترونية،قد تتناقص تكاليف العمليات المالية بدرجة كبيرة.وقد تعادل النتيجة تقليل "الرمل في عجلات " آلات القطاع المالي،مما يجعل القيام بالتدفقات الرأسمالية أكثر سهولة،مع احتمال القضاء على فعالية السياسة النقدية المحلية.وفي هذا الصدد،فإن مناصري ضريبة "توبن" التي ستفرض التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل كي تزيد من تكلفتها، ومن ثم تزيد الرمل في العجلات.لابد وأن يشعروا أن المعاملات المصرفية الإلكترونية توفر مبررا ضاغطا لفرض مثل هذه الضريبة.

الشكل رقم (14): أهم الخدمات المصرفية المقدمة عبر شبكة الإنترنت.

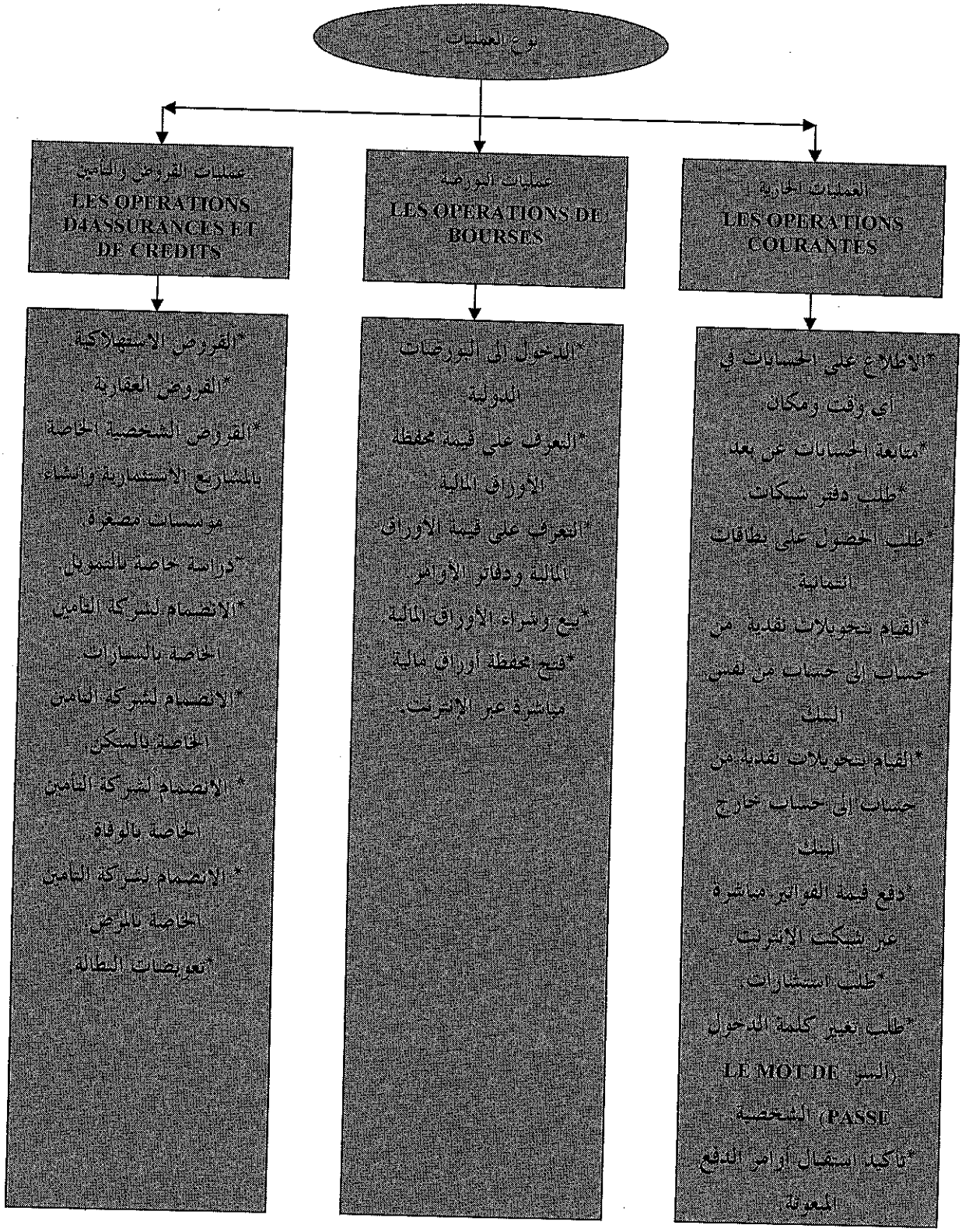

المصدر: من إعداد الطالبة.

2-نظام التحويلات الإلكترونية:

يعدّ نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFT) جزءا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الإنترنت .(ONLINE BANKS) ويُتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة، نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات. ويمتاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية، في حال تطبيقه بطريقة صحيحة. بدرجة عالية من الأمن (SECURITY)وسهولة الاستخدام (EASE OF USE) والموثوقية (RELIABILITY).

1- تعريف نظام التحويلات الإلكترونية :

نظام التحويلات المالية الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية (PERMISSION) لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة (CREDIT &DEBIT) إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي إن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف (TELEPHONES) وأجهزة الكمبيوتر (COMPUTERS) وأجهزة المودم (MODEMS) عوضاً عن استخدام الأوراق. وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية(AUTOMATED CLEARING HOUSE ACH) ، وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية .

وتميّزت هذه الخدمة عن النظام القديم (أي النظام الورقي) بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل: خدمة إيداع الشيكات (DIRECT DEPOSIT OFPAYCHECKS) لتحصيلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الأقساط (SCHEDULED PAYMENTS) .

2- كيف يتم التحويل الإلكتروني :

يوقع العميل نموذجا معتمدا واحدا (ONETIME AUTHORIZATION FORM) لمنفعة الجهة المستفيدة (مثلا: التاجر). ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أوشهريا). ويختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة. وفي العادة. يتعامل البنك والعميل مع وسطاء (MEDIATORS) وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة. ويمكن إيجاد العديد منهم على الإنترنت. ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط (MEDIATORS) ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية (ACH)التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل. ويقارن بنك العميل التحويل المالي (الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل .

وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي. يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد NON)(NSF (SUFFICIENT FUND)إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل. أما إن كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي. فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج .أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية (ACH)

دون المرور بوسيط. فعندها يتوجب على التاجر نفسه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية. وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر. وفي هذه الحالة. يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر. ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد. وتحويله إلى حساب التاجر. وفي هذه الحالة. لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل. لأن الشيك المصدق يضمن ذلك .

3-منافع نظام التحويلات الإلكترونية :

* **تنظيم الدفعات :(ON TIME PAYMENTS)** يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع. دون أي ريبة في إمكان السداد في الوقت المحدد .

***تيسير العمل :(CONVENIENT)** ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل .

***السلامة والأمن :(SAFETY & SECURITY)** أزالت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .

***تحسين التدفق النقدي :(IMPROVE CASH FLOW)** رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد .

***تقليل الأعمال الورقية :(REDUCE PAPERWORK)** يتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية .

***توفير المصاريف :(MONEY SAVING)** قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة .

***زيادة رضا العملاء (PROMOTES CUSTOMERS SATISFACTION)** تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة .

المطلب الثاني: النقود الإلكترونية:

بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية وظهور بوادر بناء نظام نقدي دولي جديد جراء عقد اتفاقية بريتون وودز حيث ظهرت أدوات نقدية تدار وفق آليات وقواعد جديدة دعمها التطور الحاصل في مجال الإلكترونيات الدقيقة (MICROELECTRONICS) الذي استغل في مجال الخدمات والمبادلات لا سيما في عرض خدمات الجهاز المصرفي حيث استخدم فيها جملة خدمات على رأسها بطاقات الدفع الإلكتروني، ويعود الفضل في استخدام هذه الأداة (البطاقات البلاستيكية الإلكترونية) إلى شركات البترول الأمريكية التي استخدمتها في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين. وفي سنة 1950 أدخل الأمريكي "DINERS CLUB" هذه البطاقات في المجال التجاري والخدمي واستخدمها كوسيلة دفع هامة في الأعمال المصرفية و ازداد استخدامها مع ازدياد فوائد ومزايا بطاقات الدفع الإلكتروني (سرعة إجراء المبادلات – تجنب مخاطر حمل النقود – فعالية الدفع....) وخاصة عند بناء شبكة الإنترنت (INTERNET) كما ازداد التعامل بها في داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة لدرجة أنها أصبحت بديلا عن النقود كوسيط في عقد الصفقات والمبادلات.

1-تعريف النقود الإلكترونية:ELECTRONIQUE CASH

هناك عدة تعاريف للنقود الإلكترونية، فقد عرفها البعض:

◈ أنها دفع أو تحويل الودائع المدخلة والمعالجة إلكترونيا ضمن أنظمة البنوك الإلكترونية ،غير أن الملاحظ على هذا التعريف أنه يتطرق إلى وسيلة تحويل القيمة إلكترونيا دون أن يتطرق إلى تعريف القيمة النقدية نفسها.

◈ فيما ذهب رأي آخر إلى أن النقود الإلكترونية هي بطاقات تحتوي على مخزون إلكتروني أو أرصدة نقدية محملة إلكترونيا على بطاقة تخزين القيمة ،غير أن هذه التعريف لم يعرّف هو الآخر النقود الإلكترونية ،بل عرّف الوسيلة التي يتم فيها خزن أو حفظ تلك النقود.

◈ ويرى تعريف أكثر دقة أن النقود الإلكترونية عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على كارت ذكي أو على القرص الصلب، غير أن هذا التعريف ،وإن كان مستوفيا للمعنى الفني والمادي للنقود الإلكترونية، ينقصه الجانب الموضوعي في تعريف النقود الإلكترونية.

◈ وتعرّف أيضا بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية.وبمفهوم آخر ،فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.[1]

---

[1] منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، "البنوك الإلكترونية" ،مرجع سابق ، ص 47.

مما تقدم يمكننا أن نعرف النقود الإلكترونية بأنها عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على كارت ذكي أو قرص صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص ثالث. وتجدر الإشارة إلى أن النقود الإلكترونية عبارة عن وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني الذي يتم بعدة وسائل أخرى غير النقود الإلكترونية وهذا ما يتناقض مع استخدام البعض لمصطلح النقد الإلكتروني للدلالة على كل أنواع الدفع التي تتم بطريقة إلكترونية، غير أن هذا الاستخدام بدأ ينحسر مع تبلور مفهوم النقود الإلكترونية وتحديد معناها. إذ يختلف مصطلح النقود الإلكترونية عن البطاقات المصرفية الإلكترونية مثل :بطاقة الائتمان وبطاقة السحب الآلي وبطاقة الدفع وبطاقات الصرف البنكي والبطاقات الذكية وبطاقات الموندكس(*). كما يختلف مفهوم النقود الإلكترونية عن التحويل الإلكتروني الذي يعني تحويل قيمة نقدية من حساب إلى آخر بوسيلة إلكترونية وهو بالتالي لا يتضمن تمثل قيمة نقدية معينة في كيان مادي بل هو عبارة عن رقم يتحول من حساب إلى آخر وكل ما في الأمر أن التحويل يتم طلبه بوسيلة إلكترونية دون أن يختلف عن التحويل العادي الذي يتم في المعاملات الورقية. كذلك تختلف النقود الإلكترونية عن الوسائط الإلكترونية المصرفية وهي مجموعة من الخدمات التي تقدمها المصارف يمكن بواسطتها للعملاء الاستفادة من خدمات المصرف عبر الإنترنت مثل الهاتف المصرفي وخدمات المقاصة الإلكترونية والإنترنت المصرفي .

أولا : دفع النقود عبر شبكة إلكترونية:

من خلال تعريف النقود الإلكترونية يتبين لنا أنها لا يمكن أن تستخدم إلا بوجود جهاز حاسوب مرتبط عبر شبكة إلكترونية خاصة أو عامة.

إن هذه الخاصية تجعل من النقود الإلكترونية ذات طابع دولي ذلك أن فضاء الشبكات الإلكترونية لا يتقيد بالحدود الجغرافية لدولة معينة وهو ما يستلزم تنظيما دوليا لهذه النقود . كما يترتب على هذه الخاصية عدم ضرورة المعاصرة الزمانية أو التواجد في مكان واحد أثناء استعمال العملة الإلكترونية فلا يشترط أن يكون دافع النقود ومن تدفع له متواجدين في مكان أو زمان واحد حتى تتم عملية الدفع بل يمكن أن تتم العملية من خلال وجود طرف واحد.

ثانيا : وجود نظام مصرفي معد لغرض التعامل بالنقود الإلكترونية :

إن الآلية التي تستخدم بها النقود الإلكترونية تستلزم نظاما مصرفيا خاصا تضعه البنوك سواء كانت بنوك حقيقية أو افتراضية يقوم على حماية السرية والأمن، لأن فضاء الإنترنت يقوم على وجود أرقام متسلسلة ترمز إلى القيمة النقدية وهذه الأرقام تستخدم لمرة واحدة بحيث يقوم المصرف بتغيير الرقم المتسلسل عند انتقال النقود الإلكترونية من شخص لآخر وهذا ما يستلزم نظاما مصرفيا خاصا .

(*) LE SYSTEME MONDEX EST CONSIDERE COMME LE PLUS PROCHE DE LA MONNAIE FIDUCIAIRE.LANCE EN JUILLET 1995 AU TITRE DE PROGRAMME PILOTE DANS LA PETITE VILLE ANGLAISE DE SWINDON,PAR MONDEX.

2-آلية التعامل بالنقد الإلكتروني :

يبدأ التعامل بالنقد الإلكتروني من خلال إصدار المصرف لعملة إلكترونية تعبر عنها سلسلة من الأرقام العشوائية التي تسمى الرقم المتسلسل للعملة ويتم حفظ هذا الرقم في بطاقة أو في جهاز العميل.بعد ذلك يقوم العميل باستخدام هذه النقود عن طريق منح الرقم المتسلسل ،مشفرا ، إلى من يتعامل معه فيقوم هذا الأخير بالاتصال بالمصرف لاستصدار عملة جديدة باسمه أو لتحويل القيمة النقدية إلى حسابه ويقوم المصرف من خلال قائمة الأرقام الموجودة لديه بالتحقق من كون هذه النقود صادرة منه ومن كونها لم تصرف بعد. غير أن هذه الطريقة منتقدة من وجهين الأول أن التاجر أو من يتعامل مع العميل لا يستطيع التحقق من كون هذه النقود قد صرفت سابقا أو لا وإذا أمكنه ذلك فإنه يكون بعد فوات الأوان ،أما الوجه الثاني فإن هذه الطريقة تجعل الرقم المتسلسل الذي يفترض أن يكون سريا معرضا للكشف عندما يقوم المصرف بالتأكد من رقم العملة المتسلسل لذلك فقد برزت تقنية العملة المخفية التي تعتمد على وجود رقم متسلسل مضروب في عامل حسابي (رقم مخفي يمتلكه العميل فقط) وهذه التقنية توفر السرية والخصوصية التي تدفع الكثيرين للتعامل مع تقنية النقود الإلكترونية.

أما معرفة كون النقود قد صرفت أو لا فقد استعملت لهذه الخدمة عدة تقنيات تجعل من الممكن للتاجر أن يعرف فيما إذا كانت النقود قد صرفت أو لا وهو ما يمنع التلاعب من البعض بصرف النقود لأكثر من مرة.

3-مزايا النقود الإلكترونية:

*تكلفة تداولها منخفضة بعكس استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

*لاتخضع للحدود:يمكن تحويلها من أي مكان وفي أي وقت.

*بسيطة وسهلة الاستخدام.

*تسريع عمليات الدفع.

*أكثر أمان:بفضل استخدام أجهزة تدعى :بروتوكول الحركات المالية الآمنة **SET (SECURE ELECTRONIC TRANSACTIONS)** وكذا مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية **(SECURE SOCKET LAYERS) (SSL)**

4-الشيك الإلكتروني ELECTRONIC CHECKS:

الشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

ويعتبر الشيك الإلكتروني[1] هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها.

---

[1] منير الجنبيهي،ممدوح الجنبيهي،"البنوك الإلكترونية"، مرجع سابق ،ص 49.

الصورة رقم (05): نموذج لشيك إلكتروني

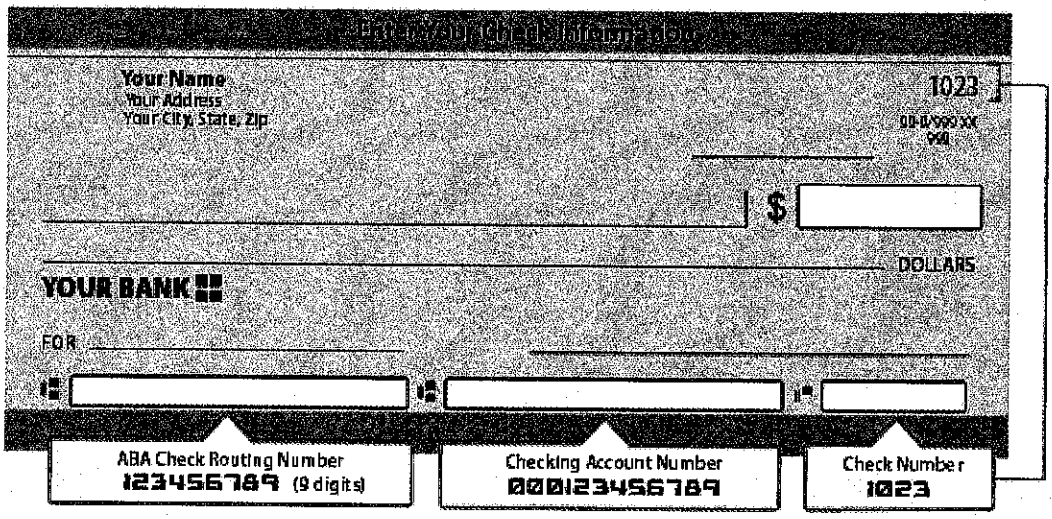

المطلب الثالث: جهاز الصرف الآلي:AUTOMATIC TELLER MACHINE (ATM)

1- مفهوم جهاز الصرف الآلي:

الصرّاف الآلي هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من حاجات الزبائن المصرفية على مدار الساعة.وذلك من خلال بطاقات الصراف الآلي وهي بطاقات بلاستيكية والتي سنراها فيما بعد.(*) ونشير إلى أن بداية استخدام هذه الآلات بالشكل المتعارف عليه،كان سنة 1967م بأحد فروع بنك **BARCLAYS** بالمملكة البريطانية ،وكانت تتيح فقط للعملاء خدمة السحب النقدي ،لذا سميت آنذاك بالصارف النقدي **CASH DISPENSER** وعقب النجاح الذي صادفته تلك الآلات ،بدأ تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة بنك **FIRST NATIONAL** بمدينة أطلنطا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك ثلاثة أنواع من آلات الصرف الذاتي ،يمكن تناولها في:

*آلات صرف بعيدة المدى **REMOTE ATM** :وهي تتواجد في أماكن بعيدة عن مبنى البنك مثل:النوادي الرياضية،المطارات،الفنادق الكبرى،القرى السياحية، ...الخ. وهدفها تحقيق درجة أكبر من الملائمة المكانية للخدمة المصرفية.

***آلات صرف داخلية** **INTERNAL ATM**:وتتواجد داخل البنوك،وهدفها امتصاص الطلب الزائد عن طاقة منافذ الصرف والإيداع في أوقات الذروة بغرض تخفيض صفوف الانتظار أمام الصارف البشري،ويعني ذلك أنّ النوعية من الآلات توفر الملائمة الأدائية للخدمة المقدمة لعميل البنك.

***آلات صرف خارجية** **OFF-PREMISES ATM**: و هي المقامة حول المبنى الخارجي للبنك بغرض توفير خدمات مصرفية بعد ساعات العمل الرسمية، أي توفير الملائمة الزمنية للخدمة .

ومع التطور الحاصل ،تستعمل الجامعات الأمريكية شاشات آلة الصرف الذاتي المقامة داخل الحرم الجامعي بكل جامعة في عرض نتائج امتحانات الطلبة،وجداول المحاضرات،بجانب قيام الطلاب بسداد الرسوم الدراسية من خلال تلك الآلات.(1)

2-كيف يعمل جهاز الصرف الآلي؟

جهاز الصرف الآلي ببساطة عبارة عن كمبيوتر صغير له مدخلان وأربعة مخارج، ولابد له من الاتصال بالماكينة الرئيسية عن طريق شبكة اتصالات .

والماكينات الرئيسية يمكنها الاتصال بماكينات الصرف الآلي بعدة طرق منها: خط مباشر كخط التليفون أو كابل مباشر أو نقطة إلى نقطة، والبديل للخط المباشر في اتصال ماكينة الصرف بالماكينة الرئيسية هو خط التليفون العادي مثل الاتصال العادي بالإنترنت .

(*)أ.د.خالد أمين عبد الله، د.إسماعيل إبراهيم الطراد،"إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-،مرجع سابق ،ص 207.

(1) د.طارق طه ،"إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت"BANK MANAGEMENT:،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2007،ص 275.

الخطوط المباشرة والخاصة تكون نافعة فقط للمناطق عالية الكثافة، حيث يكون الضغط على الماكينة كبيرا، أما الاتصال بالتليفون العادي فيفضله تجار التجزئة لانخفاض تكاليفه، فالتكلفة الأولية للاتصال بالتليفون العادي أقل من نصف التكلفة الأساسية للخط المباشر، وتكاليف التشغيل لخط التليفون العادي لا تساوي شيئاً مقارنة بالتكلفة العالية للخط المباشر، والماكينة الرئيسية يمكن أن تكون ملكاً لبنك أو مؤسسة مالية أخرى تخدم بنوك عديدة .

3-أجزاء جهاز الصرف الآلي:

-مدخلا الماكينة: الجزء الذي تدخل فيه البطاقة ويقرأ محتوياتها من على الشريحة السوداء لتحديد رقم حساب العميل.

-لوحة مفاتيح لتحديد نوع العملية التي يريدها العميل ولإدخال الرقم السري للعميل .

-ماكينة الصرف الآلي لها أربعة مخرجات :

1-ميكروفون: لتنبيه العميل إلى أن العملية تتم بصورة صحيحة .

2- شاشة عرض: تكون بيضاء وسوداء أو ملونة حسب نوعها، وتوجه العميل لخطوات تنفيذ متطلباته .

3-طابعة إيصال: تطبع إيصالا للعميل بالعملية التي تمت وتفاصيلها .

4-صراف نقود :في داخل ماكينة الصرف الآلي توجد خزينة وماكينة عد نقود بها عين كهربية تعد كل ورقة تخرج من الخزينة، وكذلك بها تسجيل لجميع حركات السحب منه .

وتتم طباعة نسخة من حركات السحب كل فترة ويتم الاحتفاظ بها لمدة سنتين لمراجعتها في حالة شكوى أي عميل من اختلاف في الحسابات .

وماكينة الصرف أيضاً لديها جهاز استشعار لتحديد سمك ورق البنكنوت الخارج فإذا شك في التصاق ورقتين، فإنه يجنبهما ويخرج غيرهما .

4-طريقة الصرف :

بعد أن يدخل العميل بطاقته البنكية إلى ماكينة الصرف في المكان المخصص لذلك ويدخل باقي بياناته عن طريق لوحة المفاتيح فإن هذه المعلومات تتجه إلى الماكينة الرئيسية بالبنك، فإذا كان طلب العميل صرفاً نقدياً فإن القيمة تخصم من حساب العميل بالبنك ثم ترسل إشارة الموافقة إلى الماكينة لصرف القيمة المطلوبة وتعطيه إيصالاً بالمبلغ وتفاصيل العملية . وفي هذا الصدد ،لدينا صور توضيحية للعملية:

الصورة رقم (06): جهاز صرف آلي

الصورة رقم (07): شاشة جهاز الصرف الآلي

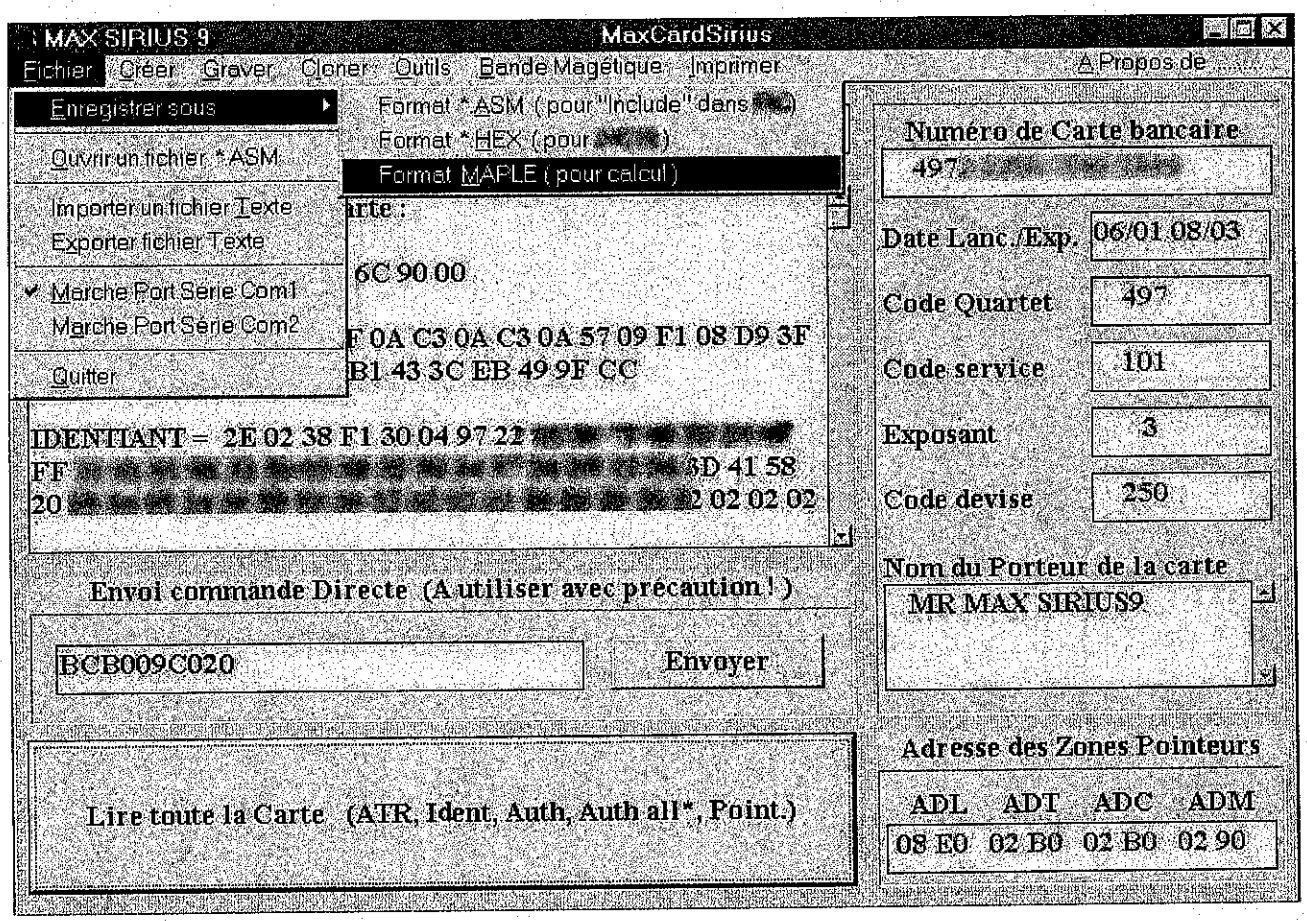

5-الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي:

-السحب من حسابات الطلب والتوفير نقدا (بالعملة المحلية).

-الإيداع بالحسابات نقدا ومقاصه.

-التحويل من حساب لآخر.

-الاستفسار عن الرصيد.

-طلب دفتر شيكات.طلب كشف حساب.

-تسديد بعض فواتير الخدمات (كهرباء، ماء ،هاتف).

كما تستخدم شاشة الصراف الآلي للتعرف ببعض الخدمات التي يقدمها البنك بصورة موجزة ،مثلا: خدمة بطاقة فيزا ،طلب خدمة البنك الناطق.

6-مميزات موقع الصراف الآلي:LOCATION CHARACTERISTICS

عند تحديد موقع الصراف الآلي ،يجب أن تتوفر في هذا الموقع الشروط التالية:

*مكان آمن.

*موقف للسيارات .

*وجود مساحة لاتقيد حرية العميل.

*موقع حساس.

*توفر حجم عمل.

*وجود اتصال مباشر ومستمر.

7-مراقبة عمل الصرّاف:

نظرا لأن جهاز الصرّاف الآلي جزء من البنك ويقدم العديد من الخدمات المصرفية نيابة عن موظفي البنك ،فإن مسؤولية مراقبة عمل الجهاز ومتابعة ذلك باستمرار تضع على عاتق مسؤولي الصراف الآلي الذي أوكلت إليهم هذه المهمة وعليهم:

-التأكد من استمرارية الجهاز بتقديم الخدمة للعملاء.

-استمرارية تغذية الجهاز بالنقود الورقية بمختلف الفئات لتلبية حاجة العملاء.

-التأكد من الإيداعات صباح كل يوم عمل ومطابقتها للإدخالات .

-إجراء مطابقة الصراف الآلي يوميا مع قسم المحاسبة لدى الفرع،وإجراء عمليات جرد يومي لخزينة الصراف.

-تدريب وتعريف العملاء حاملي البطاقة على استخدامها.

المطلب الرابع : بطاقات الدفع البلاستيكية:

1- تعريف: يطلق اصطلاح البطاقة البلاستيكية على تلك البطاقات التي تتم معالجتها إلكترونيا لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لذلك بغية تحقيق أغراض معينة.

2-نشأة النقود البلاستيكية:

أصدرت شركة **WESTERN UNION** الأمريكية عام 1914م أول بطاقة معدنية للتعريف بزبائنها .وبعدها بدأت المخازن الكبرى بإصدار أول بطاقة ائتمان خاصة على شرائح معدنية كانت تسجل معلومات عن كل عميل لديه خط ائتمان.وكان الهدف منها بالنسبة للتجار توسيع قاعدة زبائنهم وتثبيت عادات التسوق لديهم وكسب ولائهم للمؤسسة.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وعودة الازدهار إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر مصرف **FLATBUSH NATIONAL BANK** عام 1947م أول بطاقة ائتمان اقتصرت على عملائه.وكانت فترة الخمسينيات العصر الذهبي للدفع بواسطة البطاقات.ففي عام 1950م أصدرت **DINERS CLUB** أول بطاقة سفر وائتمان تقوم على منح العملاء مهلة للدفع المؤجل،حيث يتم القيد على حساباتهم في نهاية الشهر .كما شهد العام 1951م أول بطاقة تعريف **(IDENTIFICATION)** للعميل أصدرها **FRANKLIN NATIONAL BANK OF LONG** وكانت تسمح للتجار بإصدار الفواتير .فإذا كانت قيمة المشتريات تتجاوز الحد المسموح به،على التاجر الاتصال بالبنك للحصول على موافقة.

وفي عام 1958م تمّ إصدار بطاقة **AMERICAN EXPRESS** على نمط **DINERS** للفئة الميسورة التي تنتقل باستمرار.وبالفعل لقد بدأ توسع الإصدار لخارج الولايات المتحدة ابتداءا من سنة 1963م، ومازالت هذه البطاقات المخصصة للنخبة تلقى رواجا حتى اليوم رغم المنافسة الشديدة للبطاقات المصرفية الأخرى.

وفي عام 1963 ،ظهرت أول أجهزة للحصول على الموافقة الإلكترونية لدى مراكز البيع **POINT OF SALE**.كما وشهدت السبعينات تركيب أول أجهزة الصراف الآلي ونشوء الشبكات الكبرى لبطاقات الدفع والائتمان.حيث أصبح التجار في فرنسا سنة 1980م،مجهّزين بأطراف دفع الكترونية **TERMINAUX DE PAIEMENT ELECTRONIQUE**.

وفي عام 1990م، قررت المصارف الفرنسية تعميم نظام الدفع بواسطة البطاقة المصرفية ذات الذاكرة .وبدأ تطبيق ذلك في نهاية 1992م.ولقد واجهت هذه البطاقة بعض العراقيل عند إطلاقها، وهي مازالت بحاجة إلى تعديل وتطوير،لكن الدلائل تشير بأن سنوات التسعينيات ستكون عصر البطاقة الذكية.

ومن أهم أنواع البطاقات التي ظهرت ما يلي[1]:

---

[1] أ.خليل الهندي، القاضي أنطوان الناشف،"العمليات المصرفية والسوق المالية"،الجزء 3:"دمج المصارف"،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان-،2000،ص 420.

-بطاقات الائتمان CREDIT CARDS

*بطاقات الدفع الفوري DIRECT DEBIT CARDS

بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات CHARGE CARDS

*بطاقات التحويل الإلكتروني EFT POS CARDS

* بطاقات ضمان الشيكات CHEQUE GUARANTEE CARDS

*بطاقات السحب النقدي CASH & ATM CARDS

*بطاقات الائتمان LA CARTE DE CREDIT

3-تعريفها: هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو منشآت التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، وبموجب هذه البطاقات يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من محلات متفق عليها مع البنك على منح هؤلاء المتعاملين الحاملين لهذه البطاقة ائتمانا مجانيا يقومون بسداده في 25 يوم من استلام الفاتورة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل البنك هذه الفواتير في نهاية كل شهر لكل زبون ولا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الآجال المحددة [1] ،إلا أنه يدفع فوائد قدرها 1.5% في الشهر عن الرصيد المتبقي دون سداد بعد فوات الآجال المحددة للسداد كما يتقاضى البنك التجاري عمولة من المحلات التجارية المتعاقد معها من 3% إلى 5% من قيمة المبيعات التي تمت بهذه البطاقة. [2]

ومن محتويات هذه البطاقة:

- اسم المتعامل، عنوانه، رقم حسابه.، رقم تمييزها عن البطاقات الأخرى.

ويخضع استخدام بطاقة الائتمان إلى أساليب وطرق ويجب أن تتوفر فيها شروط ضرورية نوضحها في التالي:

4-شروط استخدام بطاقة الائتمان:

- تكون البطاقات الائتمانية مربحة للبنك في حالة توافر بعض الشروط منها:

أ- الاستعمال المستمر والمكثف لهذه البطاقات من طرف أصحابها.

ب- أن تكون صفات السلع والبضائع ومكان بيعها مناسبة لرغبة حامل البطاقة، كما يجبذ أن تكون المتاجر قريبة من مراكز الائتمان.

ج- توفر مختلف الأجهزة الإلكترونية ووسائل التحكم في استعمالها من طرف موظفي البنك.

---

[1] أ.د.عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ،"البطاقات البنكية (الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد)"، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1998/1419م، ص27.

[2] د.عوض بدير الحداد،" تسويق الخدمات المصرفية" ، البيان للطباعة والنشر ، القاهرة، 1999م، ص 200 .

د- تأمين حامل البطاقة بمزايا الائتمان المجاني أو غير المجاني الذي توفره البطاقة، فإذا كان الشخص لا يثق بكفاءة البطاقة ولا يلجأ لاستعمالها ويفضل استعمال أدوات أخرى، فهو عميل غير جيد ولا داعي له بالاشتراك أو السعي للحصول على البطاقة.

هـ- من الأحسن أن لا يسوي حامل البطاقة كل تعاملاته خلال 25 يوم لكي تتاح له الفرصة لأخذ فوائد على الرصيد المتبقي.

و- وجوب توافر شبكة معلومات مرنة الاتصال وسهلة بين البنك والمتاجر والمتعامل (حامل البطاقة).

5- طريقة عمل البطاقة الائتمانية:

يمكن للبطاقة البلاستيكية أن تؤدي مهامها التي أنيطت بها كما يلي:

*يقدم المتعامل طلبا للحصول على البطاقة من البنك يملأ فيها المعاملات الضرورية، ويجب أن يكون هذا الشخص متعاملا مع البنك أو له حساب جاري فيه لأنها لا تمنح بشكل تلقائي.

*يتقصى البنك سمعة المتعامل الائتمانية ويمنحه البطاقة إذا كانت سمعته مشجعة ويتحصل عليها المتعامل عن طريق الاتصال بالبنك وذلك بتقديم وثائق معينة تثبت ذلك. مثلا: الضرائب المدفوعة أو شيكات برصيد، وقد يحصل عليها عن طريق بنك المعلومات في البنك المركزي ويقدم له رقم الشفرة الخاصة به أو ما يسمى بـــ : **(LE NUMERO DE CODE)**

* عندما يتحصل المتعامل على البطاقة يستطيع استعمالها في شراء السلع والخدمات في المحلات المتفق معها، إذ يقوم البائع في كل مرة بملأ نموذج معين بقيمة البضاعة ثم يمرر المشتري البطاقة في جهاز **(ADRESSE GRAPHE)** ويوقع حامل البطاقة على هذا النموذج إقرارا منه بعملية الشراء ثم تأخذ البطاقة كما سبق الذكر وتوضع في الجهاز ثم يعطي الشفرة **(LE CODE)** ويتحصل على ثلاث نماذج من الفواتير إذا كانت البطاقة ليس بها مشاكل، يوقع العميل ويأخذ نموذج والتاجر يأخذ نموذجين يحتفظ بواحدة للبنك والأخرى له.

* يجمع التاجر كافة النماذج التي باع بموجبها في ذلك الشهر، ويسلمها للبنك أو لأقرب فرع له وتدفع القيمة في حساب هذا المحل وفي نفس اليوم وبعد خصم العمولة (أي 30 من الشهر) يدفع الفواتير للبنك المصدر للبطاقة ويسدد المبالغ مع الخصم .

*يستعمل البنك الفواتير المقدمة له من أجل معرفة قيمة مشتريات كل عميل باستعمال الإعلام الآلي تقيد تلك المشتريات في الحسابات الجارية للمتعاملين.

- الرصيد مدين إذا كان الرصيد فيه أموال وتخصم مباشرة.

- والرصيد صفر تقيد في رصيد المدين دون حساب الفوائد.

وفي النهاية نقول أنه في نهاية كل شهر يرسل البنك إلى المتعامل (ويقارن هذا الأخير بين الفواتير التي بحوزته والوثيقة المقدمة من طرف البنك) قائمة بالفواتير الخاصة بالمشتريات يطلب منه سدادها كليا أو جزئيا خلال

25 يوم من ذلك التاريخ دون فوائد أو مصاريف وبعد هذه الفترة يبدأ البنك في حساب الفوائد بمعدل 1.5%.

6- مزايا ومشاكل البطاقة الائتمانية:

أولا :المزايا:

أ-بالنسبة لحامليها: يتمتع حامل بطاقة الائتمان بتمويل مجاني يتراوح بين 25 و 55 يوم، كما يستفيد من سهولة الاستخدام التي تتمتع به البطاقة وتخفيض حاجة المتعامل إلى النقود وارتياحه من مخاطرها.

-تغني العميل عن استخدام دفاتر شيكاته.

-السرية: إذ لايضطر العميل كتابة اسمه وتوثيقه ورقم حسابه على الحاجز أمام الآخرين ،ومن المعروف أن الحفاظ على خصوصيات العميل المصرفية عملية ذات أهمية بالغة لكافة العملاء.

ب- بالنسبة للتاجر:ترحب المحلات التجارية باستعمال البطاقة الائتمانية لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها على الرغم من العمولة التي تدفعها هذه المحلات للبنوك المصدرة للبطاقة إلا أن الزيادة في حجم المبيعات يغطي وبسهولة نفقات هذه العملية.

كما تستطيع هذه المحلات تحقيق مزايا البيع الآجل مع الحصول على قيمة مبيعاتها فورا خاصة إذا تمت المبيعات في آخر الشهر وذلك بمجرد تقديم ما يفيد عملية البنك إلى أقرب بنك.

وتتمكن هذه المحلات أيضا من الاستفادة بالفرق بين أسعار العملات وأسعار الخصم إذا رغب التاجر بيع بضاعته بالتقسيط وخصم الكمبيالات فيما بعد لتحصيل قيمتها نقدا.

ولا يتحمل التاجر مخاطر الائتمان في حالة البيع بالبطاقة عندما يرفض حاملوها دفع ما عليهم إذ أن الذي يتحمل هذه المخاطر هو البنك.

ج- بالنسبة للبنك التجاري:

-توفير الوقت والجهد الكبيرين وتوجيه ذلك إلى خدمات أخرى للعملاء.

-معدل السحوبات على الصراف الآلي أقل من معدل السحوبات على الحاجز وهذا يؤدي إلى الاحتفاظ بمعدلات أرصدة لأطول فترة ممكنة.

- يمثل النظام في حد ذاتها إشهارا للبنك.
- يعطي هذا النظام عائدات عالية للبنك.
- ضمان عدد كبير من حاملي البطاقات كزبائن دائمين للبنك.
- إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبالتالي تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال منه وحتى ترجع إليه كوديعة.

ثانيا: المشاكل:

يترتب على استخدام البطاقة الائتمانية مشاكل جمة نلخصها في التالي:

-عدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء تفقد الثقة بين البنك والعميل.

- سرقة البطاقات الائتمانية أو ضياعها أو استعمالها من طرف الغير.

-التكاليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع البطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة لمدة 55 يوم.

- خطر السيولة على البنك في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين، فالتمادي في استعمال البطاقة مع قلة الإيداعات لدى البنك التجاري و وجود صعوبة في رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي، يصبح الفرق الموجود في العملة غير مؤثر ويؤدي ذلك إلى وقوع البنك في مشكلة السيولة خاصة في حالة عدم دفع المستحقات في وقتها.

-المنافسة من قبل البنوك التجارية و المؤسسات المالية لأنه في أي عمل تجاري هناك منافسة وبتعدد البنوك العارضة لخدمات البطاقة الائتمانية وتحسينها ويزداد خطر المنافسة بين البنوك التجارية.

7-مقومات نجاح بطاقة الائتمان:

للبطاقات الائتمانية مقومات نجاح واستمرار يجب على البنك التجاري مراعاتها منها:

-كثرة المتعاملين: فكلما كان عدد المتعاملين كبيرا كلما كانت فرص النجاح و الاستمرار لهذا النظام أكثر ملائمة، لأن تبني هذا النظام يكون مكلفا ويجب عليه تغطية التكاليف عن طريق زيادة أعداد المتعاملين.

- الدقة في اختيار المتعاملين أي التأكد من سمعة كل متعامل فكلما كانت التحريات دقيقة وحقيقية يكون القرار في منح البطاقة للمتعامل جيدا سواء بالقبول أو بالرفض.

- تعدد المحلات التجارية المشاركة في النظام والدقة في اختيارها لأن عدد المتعاملين كبيرا جدا وبالتالي يجب تعديد المحلات التجارية وتنويعها لا سيما المحلات ذات السمعة الجيدة وذات السلع والخدمات المتنوعة والتي لها استهلاك واسع.

- توفر نظام رقابة قادر على تفادي تزايد الديون المعدومة فخلال مهلة التسديد لا تكون الديون المشكوك فيها مؤثرة ويقوم البنك بتصنيف الديون باستمرار وبالتالي يجب على البنك امتلاك نظام رقابي ومحاسبي دقيقين.

-توفر درجة عالية من الوعي المصرفي يمكن من إعطاء المعلومات الخاصة باستعمال البطاقة الائتمانية.

8-متى يتم إيقاف عمل البطاقة:

يتم إيقاف عمل البطاقة في الحالات التالية:

1-تبليغ العميل الفرع بفقدانها أو سرقتها ويكون العميل مسؤولاً عن كافة العمليات التي تمت على هذه البطاقة .

2-قيام العميل باستخدام البطاقة لعمليات إيداع وهمية أو غير مطابقة لقيمة الدفعة المودعة مما يضطر الفرع لإيقافها جبرا.

3-إغلاق حساب العميل.

4-بناء على طلب العميل.

وهناك عوامل أخرى تؤدي إلى تلف البطاقة بسبب:

1-تعرضها لمجال مغناطيسي أو مجال أشعة (أشعة التصوير).

2-تعرضها لدرجة حرارة عالية.

3-الرطوبة والماء.

4-وجود خطأ فني في الجهاز.

9-البطاقة ذات الذاكرة LA CARTE A PUCE :

ظهرت هذه البطاقة بعد المشاكل التي اعترت البطاقة الائتمانية وخصوصا السرقة، وتعرف باسم "البطاقة الذكية "التي اخترعت سنة 1974 م وبدأ استخدامها سنة 1981 من طرف شركة فيليبس **"PHILIPS"** ثم انتشر استعمالها.[1]

تعريفها: هي بطاقة تشبه بطاقة الائتمان تحتوي على شريحة صغيرة جدا إلكترونية أو ما تسمى **"MICROPUCE"**يشكل ذاكرة عددية تسمح بالاحتفاظ بكمية كبيرة من المعلومات تهتم بالتفاصيل المتناهية عن الحالة المالية لحاملها. وهي الصورة الجديدة للبطاقة الائتمانية، شارك في تطويرها ازدهار التجارة الإلكترونية، وهي اليوم واحدة من أهم وسائل الدفع التي تحل محل النقود الكتابية أو النقود الورقية و البطاقات الائتمانية الأخرى، فالبطاقة الإلكترونية ذات الذاكرة تحتوي على شريحة الكترونية مجالها مطوق يشبه معدناً في مساحة لا تزيد عن 1ملم مزودة بلمسات أو أزرار. إلا أن الواقع في الجهاز المصرفي الحالي أكثرية البطاقات الائتمانية ليست ذات ذاكرة. ولهذه البطاقات قدرة عجيبة في سرعة التعامل ولها القدرة في تنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا، وتعتبر محفظة نقدية إلكترونية كما تعبر عن ناظمة معلوماتية إلكترونية صغيرة تحتفظ بكل العمليات وترصد الحساب الجاري.

و لهذه البطاقة قدرة فائقة في العمليات النقدية حيث يشكل استعمالها محفظة نقدية إلكترونية يمكن شحنها في أي وقت سواء عن طريق الهاتف أو عن طريق فرع التذاكر، وتستخدم للدفع المباشر عن طريق الدفع بالهاتف في كل المحلات التي تقبل هذه البطاقة.

وأصبحت هذه البطاقة في المملكة المتحدة بعد عام 1995م ممثلة لمجموعة أنواع من العملات ولها جهاز أمان يمكن لصاحبها غلقها برمز خاص يمنع استعمالها من طرف الآخرين وهي مزودة بتنظيم له القدرة على معالجة الذاكرة والجهاز الأمين لها، وذاكرتها لها سعة لإعادة البرمجة بحوالي مليون مرة.

10-أهم الجهات المصدرة للبطاقات الإلكترونية في العالم:

---

[1] عبد الحليم إبراهيم محسن،" مفهوم وقياس الكفاءة المالية للبنوك التجارية"، مجلة التعاون ، العدد 53، 2001م، ص 241

منذ ظهور البطاقات المختلفة المستخدمة في النشاطات النقدية والمصرفية برزت مؤسسات (أو جهات متخصصة) لها اهتمام بهذا المجال الحيوي في الحياة الاقتصادية، وصفتها أنها برزت في أماكن تمركز النشاط التجاري والمالي، ولكن الجهتان الرئيسيتان هما: أمريكان إكسبرس وفيزا:

*مؤسسة الفيزا العالمية **VISA INTERNATIONAL SERVICE ASSOCIATION** :ومركزها في مدينة "لوس أنجلس" بولاية كاليفورنيا الأمريكية،وهي ليست مؤسسة مصرفية ،بل ناد يساعد البنوك الأعضاء على إدارة خدماتهم،وتكون إدارتها من ممثلي البنوك الأعضاء وعددهم بحدود 20000 بنك. وتصدر على ثلاثة أنواع:

- الفيزا الذهبية .
- بطاقة رجال الأعمال.
- بطاقة الفيزا العالمية.

*مؤسسة ماستر كارد الذهبية **MASTERCARDS INTERNATIONAL ORGANIZATION** :ومركزها في مدينة "سانت لويس" بنيويورك الأمريكية وتصدر في نوعين:

- بطاقة ماستركارد لرجال الأعمال.
- بطاقة ماستر العادية.

*مؤسسة أمريكان إكسبرس **AMERICAN EXPRESS** :وتصدر من مجموعة بنوك أمريكان إكسبرس على مستوى العالم، وهذه البطاقات متعددة الاستعمالات التجارية والمالية والنقدية.وتصدر الأمريكان إكسبرس ثلاثة أنواع من البطاقات تناسب كل منها نوع العميل وحجم التسهيلات المقدمة له وهي:

-بطاقة الأمريكان إكسبرس الخضراء.

- بطاقة الأمريكان إكسبرس الذهبية:وتمنح للعملاء الذين يتمتعون بكفاءة مالية عالية،وتتميز بكون تسهيلاتها الممنوحة للعميل غير محدودة بسقف ائتماني معين.
- بطاقة الأمريكان الماسية.

* مؤسسات أخرى:

توجد العديد من المؤسسات في العالم تصدر مختلف البطاقات الائتمانية وغيرها، لكل هذه البطاقات ليست واسعة الانتشار عالميا ومحددة النشاط الذي تقوم به مثلها:

- مؤسسة ريكاردو الأوروبية.
- مؤسسة دايترز كلوب اليابانية.
- وفي الجزائر مثلا (مؤسسة الخليفة بنك سابقا) التي تصدر البطاقة الذهبية – البطاقة الفضية.وفيما يلي صور لأهم البطاقات البلاستيكية في العالم:

الصورة رقم (08):أنواع لبطاقات متداولة في العالم

الصورة رقم (09): مكونات البطاقة البلاستيكية من الجهة الأمامية ومن الجهة الخلفية

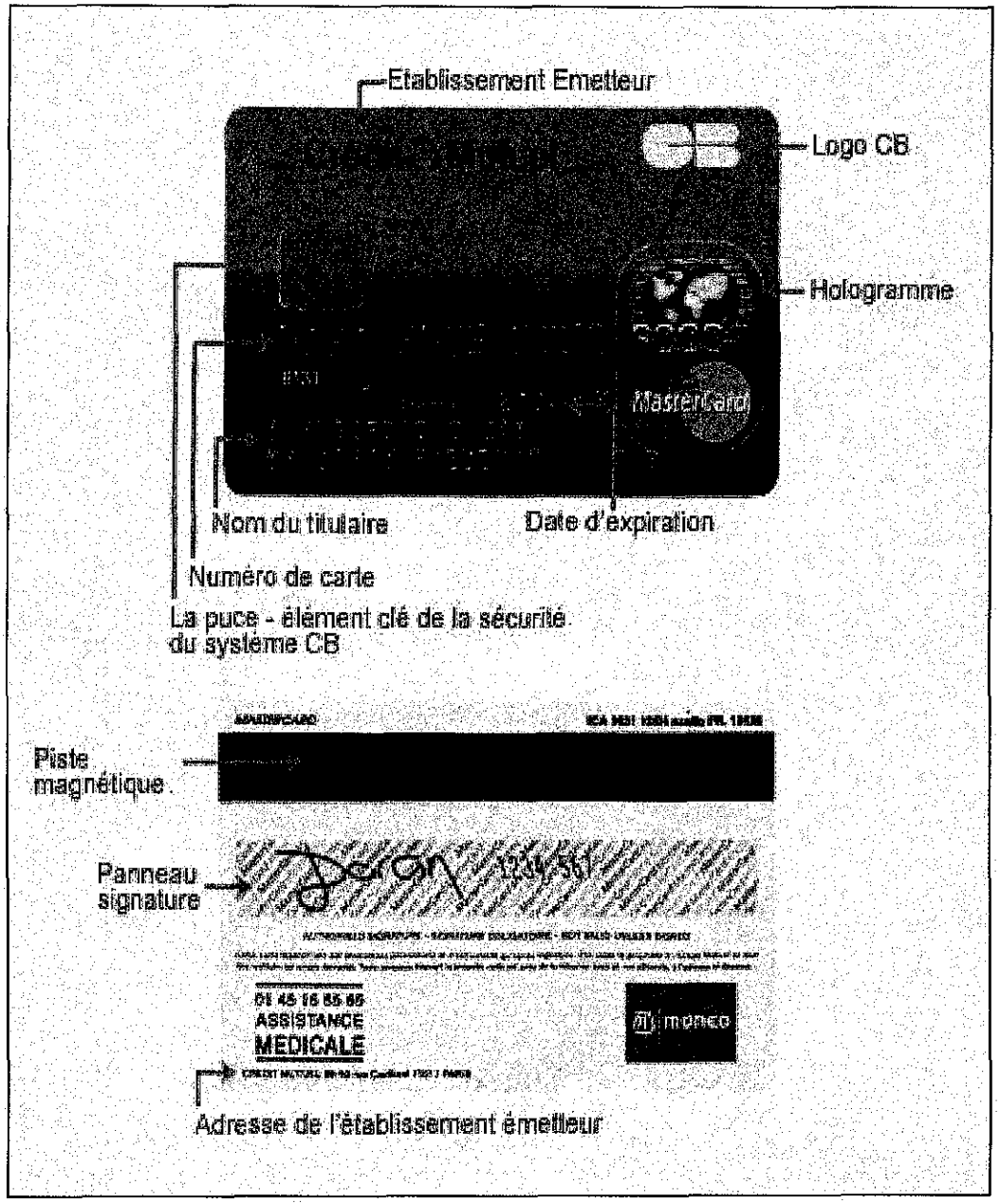

11-ما الفرق بين البطاقة البنكية وبطاقة الائتمان؟

الجدول رقم (06):الفرق بين البطاقة البنكية وبطاقة الائتمان

	أوجه الاختلاف من حيث النوعية	أوجه الاختلاف من حيث الشكل	أوجه التشابه
البطاقة البنكية	*يصرف منها العميل من ماكينات الصرف الآلي. *تسحب من رصيد العميل .	*تحمل اسم العميل ورقم حسابه وشعار البنك .	*كل من البطاقتين هما شريط ممغنط ذو لون بني داكن عليه بيانات خاصة بالعميل.ولكل بطاقة رقم سري يعرفه ويحدده حاملها فقط.
بطاقة الائتمان	*مثل فيزا كارد وغيرها. *سقف محدد للإنفاق وتخصم منه ما تم صرفه. *يمكن لمستخدمها شراء ما يريد من المتاجر التي تستخدم الدفع بالفيزا كارد.	*تحمل اسم العميل ورقم الحساب الدائن وشعار الشركة ومكتوب عليه (بطاقة شيكية).	*كل من البطاقتين هما شريط ممغنط ذو لون بني داكن عليه بيانات خاصة بالعميل.ولكل بطاقة رقم سري يعرفه ويحدده حاملها فقط.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الخامس: المقاصة الإلكترونية البنكية:

في القديم ،كانت تتم المقاصة بشكل يدوي حيث كانت تتم في غرفة المقاصة بالبنك المركزي حيث تجتمع جميع البنوك المحلية وتتم فيها مداولة وتبادل ومخالصة الشيكات والأوراق المالية بأنواعها.ويشرف على هاته العملية البنك المركزي.

ومع ظهور الثورة التكنولوجية والتطورات السريعة في مجال الإلكترونيات والحسابات الآلية وأجهزة الكمبيوتر خلال القرن الحالي، تطورت عملية المقاصة ،حيث انتقلت من المقاصة اليدوية **COMPENSATION MANUELLE** إلى المقاصة الإلكترونية **COMPENSATION ELECTRONIQUE** .

وتتم هذه الأخيرة بنفس العملية الأولى لكن بدون اجتماع البنوك داخل البنك المركزي،حيث تتم معالجة جميع المعاملات والأوراق المالية بين البنوك بشكل إلكتروني حيث توجد قاعدة اتصال **PLATE-FORME** وهي عامة على المستوى المركزي ،تؤمن إجراء العمليات بين البنوك بمختلف أنواعها ،بمعنى أنه يمكن لأي بنك الاتصال ببنك آخر سواء في عملية سحب أو إيداع مباشرة عن طريق أجهزة اتصال.

المطلب الأول:تعريف المقاصة الإلكترونية:

المقصود بالمقاصة الإلكترونية هو إجراء تقاص الشيكات بين البنوك ، عن طريق البنك المركزي ، بموجب صور إلكترونية للشيكات وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك.

وتعرف أيضا بأنها تبادل الشيكات المودعة في حسابات العملاء لدى البنوك والمسحوبة على حسابات عملاء في بنوك أخرى واستخراج صافي وضع كل بنك وقيده على حساب أو لحساب ذلك البنك لدى البنك المركزي.

وهو نظام عصريّ وعالي الأداء، حيث أنّ منظومة التعويض ما بين البنوك تضمن التبادل الإلكتروني للقيمة المراد تعويضها. وهكذا فإنّ تبادل المعطيات الخاصة بالقيمة المراد تعويضها لم يعد يتم بصفة يدويّة. فالصكوك والكمبيالات يتمّ تصويرها بالسكانير وإرسالها عبر شبكة الاتصالات.

وفي هذا الإطار تلعب شهادة المصادقة الإلكترونية دور الضامن لسلامة المعطيات الخاصّة بالقيمة المراد تعويضها والتي تمرّ عبر الشبكة .وفعلا، فإن صور الصكوك والقيم المراد تعويضها يتمّ إمضاؤها إلكترونيّا من قبل مختلف البنوك، ويمكّن الإمضاء الإلكتروني عندها من التعريف بهذه البنوك ومن ضمان سلامة الوثائق المصورة بالسكانير، كما يمثل هذا الإمضاء دليلا على المعاملة التي تمّ القيام بها .

أهداف النظام الجديد :

إن إنجاز منظومة المقاصة الإلكترونية مثّل منعرجا حاسما في تطوير و تحديث العمل المصرفي لما أدخلته هذه المنظـــومة من تطويرات لعل أهمها ما يلي:(1)

1-بالنسبة للبنوك:

◈ تحديث وسائل التبادل بين البنوك.

◈ إرساء ثقافة جديدة للمعاملات بين البنوك تقوم على التعاون التقني والحريّة التجاريّة والثقة في البيانات الإلكترونية والصور الضوئيّة المتبادلة (التجريد من الماهية المادية).

◈ إلغاء التبادل المادي للأوراق المالية .

◈ تسوية عمليات المقاصة باعتماد التسجيلات الإلكترونية.

◈ تسوية المقاصة في ظرف 48 ساعة .

◈ الإطلاع عن بعد على الصور الرقمية للصكوك و الكمبيالات.

◈ تـــبادل المعطيات المعلومـــاتية و الصور الضوئية للأوراق المـــالية المزمع مقاصتها.

◈ فحص الصور الضوئية للأوراق المـــالية باستعمـــال الأرشيف الإلكتروني.

◈ التحكم الأمثل في الكلفة.

◈ زيادة ترشيد السياسة المالية للبنوك من أجل تحكم أفضل في المعاملات المـــالية.

◈ تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة والمعادة أكثر من مرة وفقدان الشيكات أثناء النقل إضافة إلى إدارة أفضل للأموال وتوفير إحصائيات دقيقة عن عدد الشيكات الصادرة والواردة والمعادة ومبالغها وتوفير أرشيف وطني لصور الشيكات ومعلوماتها لمدة محددة.

2-بالنسبة للمودعين:

◈ تحصيل قيمة الشيكات خلال فترة وجيزة من تقديم الشيك وزيادة الدقة في تحصيل الشيكات لأن معظم بيانات الشيكات وصورها تسجل عن طريق قارئ مغناطيسي وماسح ضوئي .

◈ زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها ومكننة وتوثيق إجراءات العمل.

◈ إن هذا النظام سيؤدي إلى تقليل عدد الشيكات المعادة بسب عدم كفاية الرصيد أو لأسباب أخرى لأنه سيزيد من الثقة بالشيكات وبالتالي سيكون له انعكاسات ايجابية على الاقتصاد .

---

(1) للمزيد من المعلومات حول المقاصة الإلكترونية،أنظر الموقع:

http://www.sibtel.com.tn/

الصورة رقم (10): أنواع سكانر شيك

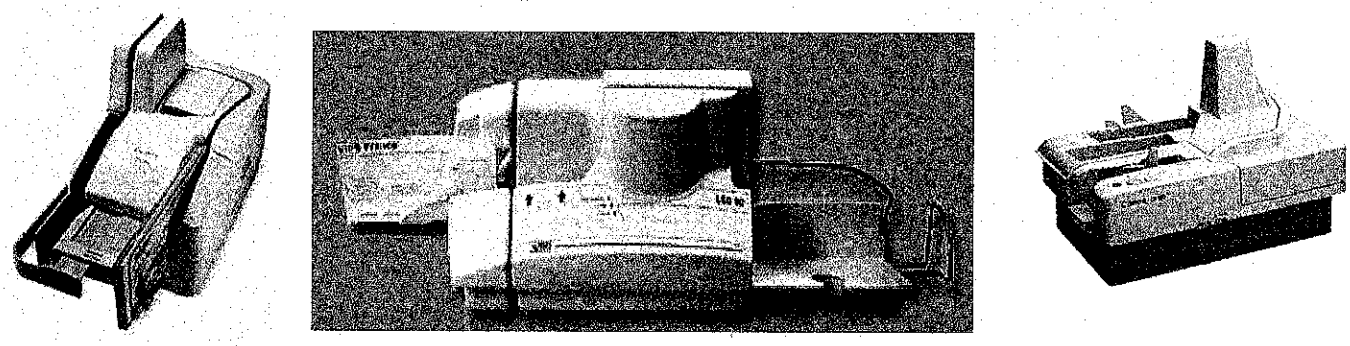

الصورة رقم (11): شاشة لعملية المقاصة الإلكترونية لشيك بعد عملية السكانير.

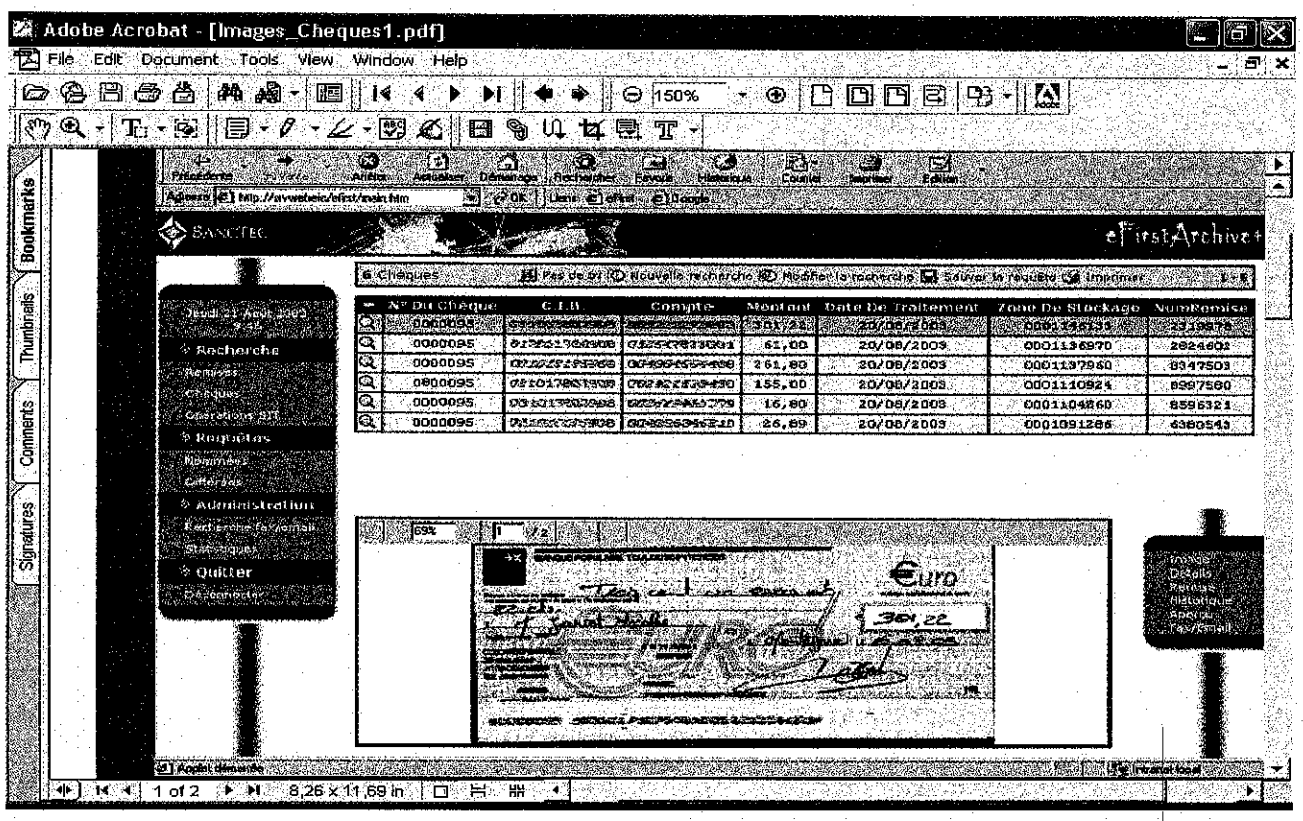

الصورة رقم (12): أجهزة المقاصة الإلكترونية(كمبيوتر+جهاز سكانر)

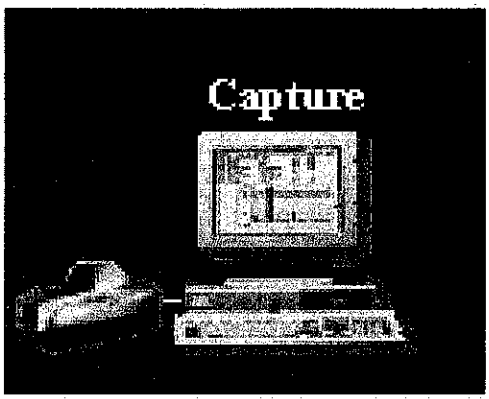

- البنوك الشاملة ،الاندماج و التكتلات، الخوصصة واتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS :

المبحث الأول: البنوك الشاملة :

تعدّ البنوك الشّاملة من الموضوعات المصرفية المهمّة التي حظيت باهتمام كبير من البنوك التّجارية على المستوى العالمي خلال السّنوات الأخيرة ، فقد نضج خلال تلك السّنوات تَوجّه على أهمّية تطوير الإطار الهيكلي للبنوك التّجارية بما يدعم التّحوّل نحو "المصارف الشّاملة".

ويُطلق على المصارف الشّاملة مصطلح : البنوك التّجارية ذات الخدمة الكاملة **FULL –SERVICE COMMENCIAL BANK** والتي بدأت بالظّهور مع بداية الثّمانينات ،وتعمل على إدارة أموالها بشكل شمولي من خلال تقديم خدمات كاملة ومتنوّعة ، وقد انتشرت هذه المصارف كاملة الخدمات في الولايات المتّحدة الأمريكية من خلال الشّركات القابضة **(BANK HOLDING COMPANY)** .

المطلب الأول:تعريف ووظائف البنوك الشاملة : UNIVERSAL BANK

1-تعريف البنوك الشاملة:

هناك عدّة تعاريف للبنوك الشّاملة ،نبرز أهمّها فيما يلي:

-المصرف الشامل هو المصرف الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات و يمنح الائتمان لكل القطاعات. فالودائع تنساب إليه من كل القطاعات إلى جانب اقتراضه من الغير مباشرة أو من خلال السندات التي يصدرها لمن يتقدم لشرائها .[1]

-و هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات و توظيف مواردها و فتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا يستند إلى رصيد مصرفي، بحيث تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية و وظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال [2] : فهي بنوك غير متخصصة.

-وهو ذلك المصرف" الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية في كافّة القطاعات ، كما يقدّمُ الائتمان لكافّة القطاعات".إنّ هذا التّعريف يُوضّح المفهوم الضيّق للبنك الشّامل ،إذ أنّه يُركّز فقط على تنويع مصادر التّمويل أي مصادر أمواله وتقديم الائتمان فقط.

-ويُعرّف أيضاً ،بأنّه "تطبيق مصرفي يُجيز للبنوك العمل بشكل مباشر في الصّيرفة المالية ،التّأمين أو نشاطات الاستثمار الصّناعي".

---

[1] د. صلاح الدين حسن السيسي "قضايا اقتصادية معاصرة" دراسات نظرية و تطبيقية، ج.2، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة ص. 202 .

[2] د. عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة" عملياتها و إدارتها الدار الجامعية، القاهرة 2000، ص. 19 .

إنّ هذا التّعريف يُركّز على الدّمج ما بين وظائف الصّيرفة التّجارية والصّيرفة الاستثمارية فضلاً عن نشاطات الاستثمار الصّناعية أي أنّه يُركّز على الجانب الصّناعي فقط.

- المصرف الشّامل هو "الذي يوحّد كلا من الصّيرفة التّجارية والاستثمارية ويُقدّم خدمات عديدة لزبائنه".

- هو المصرف الذي" يقدّم القروض طويلة الأجل ويصنع الاستثمار ويكون فاعلاً في كل من السّوق النّقدية والسّوق المالية ".[1]

و هنا يتّضح لنا أن البنوك الشاملة هي بنوك تقوم بأعمال كل البنوك و البنوك التجارية أو الاستثمار و الأعمال و البنوك المتخصصة في وقت واحد أو في آن واحد أي أنها بنوك تستطيع القيام بتملك أسهم شركات المساهمة و الاشتراك في إدارتها في نفس الوقت .

بالإضافة إلى اتجاهها و حرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال و الإيرادات التي تأتي من قطاعات متعددة و عن طريق إدارة الخصوم أو الاستخدامات و التوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك و اللجوء إلى مصادر تمويل غير تقليدية و تنويع أدوات الاستثمار و القيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة و الخدمات المستحدثة بصفة خاصة و إصدار السندات التي تطرح للاكتتاب العام وبيع حقوق الملكية في البنوك إلى جميع المساهمين بعض النظر عن القطاع الذي ينتسبون إليه وذلك مع القيام بعمليات خارج الموازنة التي يزداد العائد منها إلى نحو يسمح بالتعويض عن أعباء الخدمات أو العمليات التقليدية التي ترفع تكلفة أدائها إلى ثلاثة أمثال تكلفة الخدمات المستحدثة .

وهكذا فإنّ المصرف الشامل:[2]

-يقدم كافة الخدمات التي يطلبها العميل في الوقت والمكان وكذا بالشكل و المضمون .

-إنه بنك سباق لكل التطورات التي تجري على المستوى العالمي. سواء في مجالات النشاط أو في نظم و وسائل تقديم المنتجات المصرفية. أو في مجالات التفعيل الاستثماري وما يتطلبه من ابتكارات وإبداعات متميزة تكفل له زيادة وقيادة السوق المصرفي .

-إنه بنك قائم على النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة .

-إنه بنك يدير المخاطر وينتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرته وربحيته.

-إنه بنك يتعامل في كافة الأدوات المالية ومشتقاتها واستنباط الجديد منها الأكثر توافقا مع احتياجات ومتطلبات العملاء.

---

[1] د.فلاح حسن الحسيني ،د.مؤيد عبد الرحمان الدوري ، "إدارة البنوك:مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000،ص 20-21.

[2] د. صلاح الدين حسن السيسي ،"القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال"،دراسات نظرية وتطبيقية ،ج1، عالم الكتب للنشر، القاهرة، ص76.

-الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى أفاق الوساطة المالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري التي تتطور لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المعاملات كمّاً ونوعاً.

-تحقيق عوائد متنامية من العمولات والأتعاب والرسوم والتي تعتمد عليها بشكل أساسي بجانب هوامش أسعار الفائدة التي يقل الاعتماد عليها كمصدر رئيسي في الربحية و بالتالي توسع مجالاتها وفرص رسملة الأرباح وتدعيم المركز المالي له.

-إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة للتدفقات النقدية بأشكالها وأنواعها.

2-وظائف البنوك الشاملة:

تتمثل وظائف البنوك الشاملة فيما يلي : [1]

1-وظائف تقليدية للبنوك التجارية مثل الوساطة المالية ومنح الائتمان

2-وظائف غير تقليدية للبنوك التجارية مثل عمليات المبادلات والخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الخاصة.

3-وظائف البنوك الاستثمارية مثل :

-تبني المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات و دعمها ماليا وإداريا وذلك بتوفير التمويل اللازم لها (إقراض، مساهمة، ترويج سندات) أو ضمانها لدى الغير.

-توفير القروض طويلة الأجل.

-القيام بدراسات الجدوى للمشروعات الجديدة والترويج لها.

-العمليات والخدمات المرتبطة بالشركات مثل التّوريق و إدارة المحافظ، إدارة عمليات الدمج والاحتواء، تمويل التنمية العقارية، التأجير التمويلي، التأمين، إدارة صناديق المعاشات و تدبير توظيفاتها، تمويل العملاء من خلال إصدار أوراق مالية لهم.

ونلخص هذه الوظائف المتعددة للبنوك الشاملة من خلال الشكل الموالي:

---

[1] د. صلاح الدين حسن السيسي، "قضايا اقتصادية معاصرة" ،ج2،مرجع سابق، ص 204.

الشكل رقم (15):وظائف البنوك الشاملة

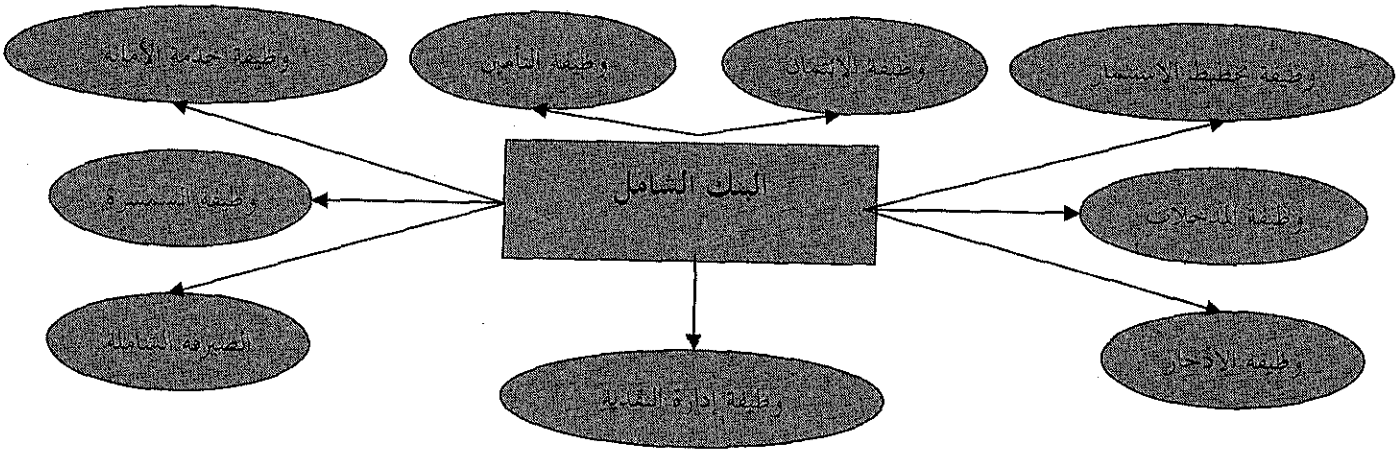

المصدر : د.فلاح حسن الحسيني ،د.مؤيد عبد الرحمان الدوري ، "إدارة البنوك:مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، مرجع سابق، ص 23.

وتقوم إستراتجية البنوك الشاملة على إستراتجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والتنويع يعني ألا حصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة من القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي، وفي ظل هذا التنويع قد يتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي أو إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال مما يزيد من الربحية والأمان وتقليل المخاطر.

وتعتمد إستراتجية التنويع في البنوك الشاملة على تنويع مصادر التمويل عن طريق القيام بالأنشطة غير التقليدية والمتمثلة في:[1]

- المتاجرة في الأوراق المالية.
- إنشاء صناديق الاستثمار.
- المساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي.
- المساهمة في إنشاء شركات المقاصة والتسوية.
- المساهمة في إنشاء شركات إدارة صناديق الاستثمار.
- المساهمة في إنشاء شركات السماسرة.
- المساهمة في إنشاء شركات ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية.
- توريق الأصول غير المتداولة **SECURITIZATION** وتسمى أيضا التسديد أي تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول . حيث يمكن

[1] د. السيد البدوي عبد الحافظ."إدارة الأسواق والمؤسسات المالية" دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص89-92

الإقبال على شراء هذه النوعية من الأوراق المالية المخلقة أو المشتقة وذلك بالاستناد إلى الأصول القائمة. ومن الأمثلة التي توضح ذلك قروض الإسكان وهي من القروض التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية وغيرها.

- القيام بالوساطة التجارية، شراء حسابات المدينين من منظمات الأعمال بأقل من قيمتها الاسمية وبدون الرجوع إلى هذه المنظمات في حالة إخفاق المدينين.
- القيام بتقديم خدمات التأمين.
- التعاون في أسواق الصرف الأجنبي.
- تقديم الضمانات لخدمة أعمال التجارة الخارجية والداخلية.
- المتاجرة في المشتقات .
- المساهمة في إنشاء شركات رأس المال المخاطر، وهي شركات تتخصص في شراء الشركات المتعثرة بغرض إصلاح هياكلها المالية و الإدارية ثم إعادة بيعها.
- المساهمة في إنشاء الشركات الجديدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

-تقديم القروض المصرفية، والقروض التي تمنح لتمويل المشروعات الضخمة والتي يقدر على تمويلها مشروع بمفرده.

-المساهمة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية باستخدام نظام (**BUILD OPERATE AND TRANSFER**)

إن قيام البنوك بالأنشطة غير التقليدية وإن كان يعود على البنوك بمبالغ طائلة، إلا أنه يعرضها للكثير من المخاطر.

وحتى تستطيع البنوك القيام بهذه الأنشطة ولا تتعرض لهذه المخاطر لا بد أن يتحقق ما يلي:

1- تنويع محفظة الأصول لتقليل المخاطر.

2- الحصول على الكوادر الفنية و الإدارية ذات الكفاءة العالية.

3- التقليل من نفقات التشغيل الناتجة عن استخدام التكنولوجيا.

4- توفير القدر الكافي من رأس المال لحماية البنك والحصول على التقنيات الحديثة في العمل المصرفي وتدعيم القدرة التنافسية.

المطلب الثاني :أهم أسباب التوجّه نحو البنوك الشّاملة:

ومن بين أهم هذه الدوافع ما يلي:[1]

(1) د.أحمد عبد الخالق ،"البنوك الشاملة"، أنظر على الموقع:

http://www.arablawinfo.com/Researches_AR/199.doc

1-دوافع ذاتية: فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات والسياسيات اللازمة لتتواكب معها.

ومن ثم فالبنك غير القادر على هذا التفاعل يذبل ويموت لأنه لن يستطيع إقامة علاقات وروابط مع قطاع الأعمال ومن ثم تنقطع عنه أوردة الحياة. كما أن الأفراد والجهاز الإداري العامل لدى البنك لديه الدافع لإحداث هذا التطور مدفوعين بالرغبة في الاستمرار في الوظائف والترقية والحصول على دخول مرتفعة وهكذا، ومن أبرز مظاهر التطور ابتكار وسائل ومنتجات مصرفية جديدة عديدة، مثل : المشتقات، خيارات المستقبل، العقود الآجلة..... الـــخ.

- التطور والتحولات في الاقتصاديات المحلية وخلقها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها مثل التخصيصية. إذ أقبلت معظم دول العالم على تبني برامج الخصخصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب أن تساعد البنوك في تنفيذ مثل هذه البرامج. كما أن إفساح المجال لقوى السوق قد يدفع لإنشاء شركات خاصة وهذه بدورها تحتاج إلى التمويل والنصيحة ودراسة الجدوى، والاشتراك في الإدارة والرقابة والتسويق ، والبنوك بما لديها من كفاءات تستطيع أن تسهم بفعالية في هذا المجال. ويساير هذا التطور ظهور ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة **EMERGING MARKETS** في الكثير من الدول النامية والبنوك عليها مسؤولية كبيرة في تنشيط وتفعيل هذه السوق من خلال التعامل في أدواتها، ابتكار منتجات جديدة للتعامل فيها، تشجيع عملائها وترغيبهم وتيسير تعاملهم وتقديم المشورة والخبرة لكي يستطيعوا التعامل فيها.

- الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك، وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.

- المنافسة، تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحوّل نحو البنوك الشاملة، فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصاديات المختلفة. ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنويع النشاط وكذلك سلوك المصارف ذاتها وأصبحت هي التي تذهب إلى العميل وليس العكس. بل أن هذه المنافسة دفعت بعض البنوك إلى التخلص عن قواعد الحرص والحيطة التي يمليها العمل المصرفي السليم في الإقراض الداخلي والإقراض الدولي كذلك.

- كما توجد المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية صناعية كانت أو تجارية، إذ تشهد السوق المالية الآن دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة مجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة، ومن ثم كان عليها أن تبحث عن إستراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض، فعلى سبيل المثال، تشير أحدث الإحصائيات في الولايات المتحدة أن الشركات الكبيرة لصناعة السيارات، وشركات تجارة الاستهلاك الكبيرة وشركات صناعة الكهربائيات والإلكترونيات مثل **GENERAL ELECTRIC, IBM** وغيرها يقدمون:

- التمويل المباشر بما قيمته 1.2 تريليون دولار أي حوالي 3/1 أوراق الدين الكلية.
- 25% من القروض التجارية التي بلغت 550 مليار دولار.
- 5/2 القروض الاستهلاكية التي بلغت 606 مليار دولار.

هذا في حين تقدر حصة البنوك التجارية بـــ 50% فقط من النسب السابقة وتستأثر شركات التأمين بالنسبة الباقية.

والمنافس القوي والأكثر خطورة للبنوك التقليدية هو ظهور ما يعرف بالبنوك الإلكترونية أو الافتراضية **VIRTUAL BANKS** وكذلك، نمو وتطور النقود الإلكترونية والتي تعتمد على التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات ومن ثم تقلل الحاجة إلى انتشار البنوك وتزايد فروعها. بل أن بعض البنوك في الدول المتقدمة شرعت في غلق الكثير من فروعها وتسريح بعض العاملين لديها تحت تأثير هذا العمل. هذا بالإضافة إلى أنه يقدر أن شركات كثيرة في الولايات المتحدة تعتمد على التمويل الذاتي بما يفوق نسبة 50% من مجموع مصادر التمويل.

وتمثل هذه التطورات دافعا قويا للبنوك التجارية لإعادة النظر في إستراتيجياتها والبحث عن تبني خطط دفاعية وهجومية أو الجمع ما بين الأسلوبين.

ومما يرتبط بذلك اكتشاف البنوك أن مركزها يتعرض لمخاطر شديدة لتركيزها على منح الائتمان في الداخل والخارج، خاصة أنه توقفت دول نامية عديدة عن سداد ديونها ووقوف الكثير من هذه البنوك على حافة الانهيار لولا تدخل الحكومة الأمريكية، البنك الاحتياطي الفيدرالي وكذلك صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، وأدت هذه المشكلة إلى دفع البنوك لتنويع أنشطتها وتملك أصول حقيقية ومعنوية لكي تعوض الأرباح في مجال ما الخسائر في مكان آخر وهكذا. كما أن البنوك أضحت تقوم بدور هام فيما يعرف بمقاصة الديون **DEBT SWAP** أي استبدال أصول حقيقية في البلدان المدنية بديونها على أساس أسعارها في السوق الثانوية.

- التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات وهو ما أسفر عما يعرف بتكنولوجيا المعلومات. وأدى هذا التطور الى تهيئة المناخ لظهور البنوك السابق الإشارة إليها، سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات، ومن ثم قللت كثيرا فجوة المعلومات التي كانت تحجب البنوك عن الدخول في الكثير من المشروعات، كما أن هذا التطور أدى إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة.

- تزايد صيحات دعاة إصلاح النظام المصرفي إلى التخفيف من حدة القيود التشريعية التي تثقل البنوك بالقيود على أن تحل محلها قيود اقتصادية مصرفية فنية غير تحكمية تتعلق أساسا بالكفاءات والفاعلية في الأداء مثل: توزيع نسب السيولة والائتمان بين مختلف القطاعات حسب درجة المخاطرة، وكذلك مدى كفاية رأس المال .

-تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة. ويؤدي ذلك إلى تكوين كيانات مالية ضخمة تستطيع أن تنتشر فروعها في كل مكان وأن تحصل على الأجهزة العلمية والإلكترونية المتطورة والموارد المالية الوفيرة وكذلك قاعدة عريضة من العملاء وكوادر إدارية وبشرية ماهرة تستطيع أن تحسن توظيفها جميعها في تنويع أنشطتها ومصادر تمويلها وتمد أذرعها الطويلة القوية إلى مجالات لم تكن قد اعتادت ولوجها في الزراعة، الصناعة والخدمات.

- التحرير الاقتصادي العالمي وتحرير الخدمات المالية: يؤدي التحرير الاقتصادي في إطار اتفاقات الأوروجواي إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تنوع البنوك أنشطتها، إذ من أهم هذه العوامل: توسيع السوق الإنتاجية والتجارية والخدمية، تنوع الأنشطة وظهور أنشطة جديدة، تعزيز وتقوية الكيانات الاقتصادية القائمة وخلق كيانات لم تكن موجودة، تخفف القيود وتقوية المنافسة، خلق وإتاحة فرص للاستثمار الأجنبي .... الخ، كل هذا وغيره يؤدي إلى خلق الدافع للبنوك أن تنوع أنشطتها وأن تمدها خارج الأطر الضيقة التي ظلت حبيستها لفترة زمنية ليست قصيرة.

كما أن التحرير امتد ليطال كذلك تحرير الخدمات ومنها قطاع الخدمات المالية بما فيها المصارف. ويمثل هذا الوضع تحديا للبنوك الوطنية في الكثير من الدول. إذ عليها أن تمد نشاطها إلى المجالات الإنتاجية والخدمية خشية أن تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات الأجنبية وتحصل منها على معدلات ربح مرتفعة تدعم مركزها. وهكذا يزداد أحكام قبضتها عليها وتحرم منها البنوك الوطنية، والتحرير يعني زيادة حدة المنافسة من البنوك الأجنبية ومن ثم يجب دعم قدرات البنوك الوطنية من حيث التكلفة، الكفاءة والفاعلية والقدرة المالية والإدارية .... الخ، والترابط مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

-تصاعد الوزن النسبي لما يعرف بالاقتصاد الرمزي وما يصحبه من تعاظم تحركات رؤوس الأموال غير المرتبطة بتحركات السلع والخدمات. إذ تشير التقديرات إلى أن حجم هذه التحركات يبلغ 150 مليار دولار يوميا أي حوالي 35 تريليون دولار في العام. ومن المتوقع أن يزداد هذا الحجم مع تصاعد أهمية قطاع الخدمات المالية، ظهور البورصات وانتشارها في الكثير من الدول النامية مواكبة إفساح المجال لقوى السوق وطنيا ودوليا، ويدعم ذلك ويعززه التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل التحويلات المالية التي تزداد أمنا مع مرور الوقت من نظام **SWIFT**.

المطلب الثالث: مقومات وأساليب التحول للبنوك الشاملة:

مع توافر الدوافع القوية للتحول للبنوك الشاملة أو إنشاء بنوك شاملة منذ البداية، فإن هذا النوع من البنوك يحتاج الى العديد من المقومات الهامة التي تعتمد عليها في أداء وظائفها المتعددة على نطاق واسع.

هذه المقومات يمكن تقسيمها إلى مقومات تتعلق بالبنك ذاته، وأخرى ترتبط بسياسات الدولة وأجهزتها.

فبالنسبة للنوع الأول، نجد أن البنك الشامل يحتاج إلى :

- موارد مالية ضخمة تمكنه من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وأي مكان.

- أن تتوافر لدى البنك موارد وكوادر بشرية وإدارية وتنظيمية رفيعة المستوى والمهارة حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية، والعمل في سوق الأوراق المالية (البورصة)، تأسيس الشركات ومتابعتها ومراقبتها وربما الاشتراك في إدارة الاستثمارات وتدوير المحافظ المالية..... الخ، وهذا يعني ضرورة توفير مراكز تدريب متخصصة تسهم في بناء هذه الكوادر.
- أن تتوافر لديه بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بوحداتها التابعة لها وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال التي تجوبها للحصول على المعلومات لحسن تقدير المواقف واتخاذ القرارات العلمية المدروسة.
- تحتاج إلى إدارة تسويق فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة.
- تحتاج إلى نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

وبالنسبة للنوع الثاني: وهو ما يتعلق بالسياسات التي تتبناها الدولة وأجهزتها المختلفة، نعتقد أن الدولة عليها أن:

- تصدر التشريعات الحديثة وتطور وتعدل التشريعات القائمة بما يسمح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال، فيجب على الدول إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها في قطاعات معينة أو أقاليم بعينها.
- من المسائل المهمة كذلك اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى لتحولها أو لإنشائها على هذا الأساس.
- يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء النية الأساسية اللازمة من الناحية المادية وكذلك البشرية والتنظيمية.
- رفع مستوى فعالية وكفاءة البنك المركزي يوفر الاستشارة والدعم والمساندة لهذه البنوك في أداء رسالتها الإسهام الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

كيفية التحول إلى بنك شامل:

- يمكن التحول نحو هذه البنوك في إطار ضوابط قانونية واقتصادية عديدة يميلها الهدف من التحول، الظروف الواقعية التي يمر بها الاقتصاد، واقع الجهاز المصرفي ووحداته المختلفة، الأوضاع الاقتصادية العالمية ومدى اندماج الاقتصاد في الاقتصاد العالمي .

وفي ضوء هذه المحددات وغيرها نستطيع القول أن التحول يمكن أن يتم بأكثر من طريقة:

أ- تحول بنك قائم تجاري أو استثماري أو متخصص إلى بنك شامل، وهذا الأسلوب يعد الأسرع والأوفر حظا في النجاح نظرا لتراكم الخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية لديه، ومن ثم يستطيع تحقيق الغرض المنشود، إلا أنه يمكن القول أنه على ضوء المقومات التي يحتاجها البنك الشامل – السالف

التنويه عنها – يجب أن تتم هذه العملية على نحو مدروس ومحسوب بكل دقة وعلى مراحل متدرجة. بحيث يتم استيعاب كل مرحلة قبل الانتقال الى التي تليها وهكذا. كما أنه من المعروف أن العمل المصرفي يستند إلى الثقة من جانب المودعين وكذلك العملاء ويجب من ثم الحفاظ عليها، لذا فإن البرامج الزمنية التنفيذية المربوطة بالإنجاز المرحلي تعد هامة في هذا الخصوص.

ب- وقد يتم التحول داخليا من خلال تغيير الهياكل التنظيمية للبنك وتطوير لوائحه الداخلية وفي الصلاحيات والمسؤوليات والسلطات التي يتمتع الرجال العاملون في البنك بها في مختلف مواقعهم.

ج- وقد يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل تجعلها توشك على التوقف عن العمل وتتحمل خسارة كبيرة وتحويلها الى بنوك شاملة على النحو السابق. وهذا الأسلوب يوفر في الواقع الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختبار الموقع والمكان والعناصر البشرية الماهرة المدربة.

وأيا كانت الطريقة أو الأسلوب ومع أخذ الدوافع لنشأة وخلق هذه البنوك يكاد يكون هناك إجماع من الخبراء المتمرسين في هذا الوسط أن البنوك الشاملة ضرورة ملحة، دعمتها الرغبة وسادتها قدرة تكنولوجية متطورة. وتستطيع البنوك أن تكون على مستوى الحديث من خلال اضطلاعها بوظائف نقدية، مالية وتنموية لازمة لدفع التنمية في غضون التحولات الاقتصادية المحلية والدولية.

المطلب الرابع: المصارف الشاملة المزايا والتكاليف:

1. المنافع والتكاليف بالنسبة للبنوك نفسها:

إن القضية الأولى تشمل المنافع والتكاليف[1] للبنوك الشاملة نفسها من واقع منظور النظام المصرفي الأكثر كفاءة وأمانا.

وتشمل المنافع:

– تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق، والواقع أن هذه إيجابية تثمن عاليا لافتقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على اتخاذ القرار المدروس وتحمل المخاطر، فالبنوك تسهم بلا شك في تذليل هذه المعظلة.

– البنوك الشاملة تسهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي وتحسن استغلاله.

– البنوك الشاملة تسهم – على مستوى البنوك – في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك وموارده ومن ثم تجنبه التعرض للانكشاف بتركيز أنشطته في مجال واحد كالائتمان، فتوزيع الموارد بين استخدامات لها

---

[1] د. طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، "سلسلة البنوك التجارية" قضايا معاصرة، ج1 الدار الجامعية، القاهرة، ص 205-207

مردود اقتصادي يدفع نحو النمو و الازدهار من ناحية ثالثة، تستطيع أن تقلل معدل المخاطرة وتزيد معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الأداء الاقتصادي، هذا فضلا عن أنها تخلق البيئة الاقتصادية المواتية حيث تعمل البنوك بفاعلية وكفاءة كبيرين.

- تسهم البنوك الشاملة في أحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية استحداث مؤسسات متخصصة تتفق ومتطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون، إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة..... الخ.

- البنوك الشاملة تستطيع من خلال دخولها نشاط التأجير التحويلي أن تسهم في خلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات والمعدات ولكن لا يتوافر لهم التمويل، كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية.

- البنوك الشاملة تسهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية وهذه في حد ذاتها تعد رافدا لا ينضب لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك، وتوسيع قاعدة الملكية وتعميق ما يعرف بالانتماء الاقتصادي بالإضافة إلى الائتمان السياسي والاجتماعي.

إلا أنه مع ذلك يمكن القول أن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض المشاكل تشمل مايلي:

- إذ قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.

- قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية، أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة، وهنا تتجلى حصافة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب.

-زيادة التركز في السوق (واحتمال انخفاض المنافسة).

- احتمال تزايد التناقض في المصالح.

- زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية.

- انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي.

- انخفاض درجة انفتاح القطاع المالي والحقيقي على الاقتصاد الدولي.

2 - المنافع والتكاليف بالنسبة للمنشآت غير المالية:

تتمثل مزايا وتكاليف النظام المصرفي الشامل من منظور المنشآت التي أقامت صلات ملكية أو مديونية "بالبنك الرئيسي" أو "بنك شامل" في المزايا التالية:

- العمل من خلال مفهوم "التخطيط الاستراتيجي" الذي يحدد ما يجب أن يكون عليه في المستقبل، وبالتالي تقييم أداء البنك وظروفه الداخلية، ونقاط القوة والضعف فيه، والتعرف على فرص الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية ومخاطر كل منها.

- تحديد الأهداف الإستراتيجية مثل:سمعة البنك، الأهداف المالية، التوظيف، الابتكار، كفاءة وفعالية الجهاز الإداري.

- تكوين الاستراتيجيات : و الإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لتحقيق أهدافه في الأجلين القصيرو الطويل، في ضوء الظروف البيئية الهامة وظروف المنافسين و اعتمادا على تحقيق القوة الذاتية. ولتحديد معالم الإستراتيجية وأهدافها، لا بد من تصور مجموعة من القرارات الأساسية التي يجب أن يتخذها البنك لتكون إطارا حقيقيا للقرارات الأخرى، و تلك القرارات هي التي تكون في مجموعها الإستراتيجية الكلية لأي بنك وهذه القرارات الأساسية هي: [1]

- مزيج العملاء – مزيج الخدمات – حصة البنك في السوق المصرفي **MARKET SHARE** – الانتشار الجغرافي – التميز التنافسي – معايير الأداء والأهداف.

وبالتالي محددات الإستراتيجية لأي بنك هي البيئة العامة، المنافسون، الموارد والمهارات الذاتية، والقيادات الإدارية العليا.

- تحديد مؤشرات تقييم الأداء في البنك: مجموعة من المعايير تبين ما إذا كان من المطلوب تحسين الأداء أم إعادة صياغة الأهداف الإستراتيجية مرة أخرى في مرحلة تالية، وهذه المؤشرات هي:[2]

الأرباح المحققة و الموزعة:

- العائد على حق الملكية % = العائد (صافي الأرباح المحققة) / حق الملكية

- العائد على إجمالي الأموال المتاحة للتوظيف % = صافي الأرباح المحققة / إجمالي الأموال المتاحة

- الربح الموزع للملاك % = الربح الموزع على الأسهم / حق الملكية

- الربح الموزع لأصحاب الودائع لأجل % = الربح الموزع لأصحاب الودائع / الودائع لأجل

- احتياطي خسائر الاستثمارات = احتياطي خسائر الاستثمارات / الاستثمارات

---

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة" عملياتها وإدارتها"، مرجع سابق، ص47 .

[2] د. عبد المطب عبد الحميد، " البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، مرجع سابق، ص 50-54.

- مخصص خسائر القروض= مخصص خسائر القروض / القروض

ملائمة حق الملكية:

- حق الملكية الابتدائي% = (حق الملكية+مخصص خسائر القروض و الاستثمارات) / (إجمالي الأصول +مخصص خسائر القروض و الاستثمارات)
- الودائع الجارية لحق الملكية % = الودائع الجارية / حق الملكية
- إجمالي الودائع الجارية وودائع لأجل لحق الملكية % = (الودائع الجارية+ودائع لأجل) / حق الملكية
- القروض و الاستثمارات الخطرة لحق الملكية % = القروض + الاستثمارات الخطرة / حق الملكية
- القروض و الاستثمارات الخطرة لإجمالي الأموال المتاحة للتوظيف % = القروض + الاستثمارات الخطرة / إجمالي الأموال المتاحة للتوظيف

السيولة:

- **النقدية للودائع الجارية % =** النقدية / الودائع الجارية
- **النقدية لإجمالي الودائع % =** النقدية / إجمالي الودائع
- **الودائع لأجل لإجمالي الودائع % =** ودائع لأجل / إجمالي الودائع
- **الودائع لأجل المستقرة لإجمالي الودائع % =** الودائع لأجل المستقرة / إجمالي الودائع
- **الودائع الجارية لإجمالي الودائع % =** الودائع الجارية / إجمالي الودائع
- **الودائع لأجل للأصول الإيرادية % =** ودائع لأجل / الأصول الإيرادية
- **الودائع لأجل لحق الملكية % =** ودائع لأجل / الأصول الإيرادية

معدلات النمو :

- معدل نمو الأصول % = المعدل السنوي لتغير الأصول.
- مضاعف حق الملكية مرة = إجمالي الأصول ÷ الملكية.
- مضاعف الاحتفاظ بحق الملكية % = صافي الدخل-توزيع الأرباح / حق الملكية السنة الأخيرة
- معدل التضخم % = معدل التغير السنوي في الأسعار

- معدل نمو الناتج القومي الحقيقي % = معدل التغير السنوي في الناتج القومي الحقيقي.

معدلات هامش الربح و المصروفات الثابتة:

- متوسط سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي = كما يعلنه البنك المركزي.
- متوسط معدلات الفوائد الموزعة على المودعين.
- معدل ربحية الأصول الإيرادية = صافي الربح / إجمالي الأصول الإيرادية (الأصول المستثمرة)
- هامش صافي الفوائد % = صافي فوائد الودائع لأجل / صافي فوائد إجمالي الأصول الإيرادية
- هامش الفوائد للأصول المتاحة للتوظيف = فوائد القروض – فوائد الودائع / إجمالي الأصول الإيرادية
- صافي المصروفات الثابتة للأموال المستثمرة % = الإيرادات الأخرى – المصروفات الأخرى / إجمالي الأصول الإيرادية (الأصول المستثمرة)

موقف الأموال المتاحة للتوظيف:

- القروض لإجمالي الودائع لأجل % = القروض و السلفيات / إجمالي الودائع لأجل
- القروض و السلفيات لإجمالي الودائع % = القروض و السلفيات / إجمالي الودائع
- الاستثمارات و القروض لإجمالي الودائع % = احتياطي خسائر القروض / القروض
- احتياطي خسائر القروض = الاستثمارات + القروض و السلفيات / إجمالي الودائع

و فيما يلي، تعريف بالمصطلحات المستخدمة في تلك المعايير:

- القروض، أية أموال مقدمة للغير في شكل قروض و سلفيات و اعتمادات مستخدمة (يمكن أن يشمل هذا البند جميع الأموال قصيرة الأجل التي تقوم للغير).
- الاستثمارات طويلة الأجل، أي استثمارات قام بها البنك بشكل مباشر أو أسهم في شركات مملوكة بالكامل للبنك أو مملوكة جزئيا للبنك و الذي يميز هذه الاستثمارات طويلة الأجل.
- الأحوال الإيرادية أو إجمالي الأموال المستثمرة = القروض + الاستثمارات + أية توظيفات أخرى تحقق إيرادا.
- النقدية = إجمالي النقدية الاحتياطي النقدي + المستحق على البنوك.
- إجمالي الأحوال = القروض + الاستثمارات طويلة الأجل + الأصول الإيراد + النقدية.
- الودائع الجارية = الودائع التي يضعها أصحابها بحيث تكون تحت الطلب و لا يعطى عنها أي فوائد.

- الودائع لأجل = أي ودائع وضعها أصحابها لدى البنك لأجل أو بإخطار سابق بفائدة محددة مسبقا.
- حق الملكية = إجمالي الأموال المملوكة للمساهمين = الأسهم العادية + الفائض + رأس المال المدفوع (بالإضافة للأسهم) + الأرباح المحتجزة (الأرباح غير الموزعة) + احتياطي رأس المال + احتياطي خاص إذا كان هناك.

المبحث الثاني:الاندماج وخصخصة البنوك :

المطلب الأول:مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه:

تشهد السّاحة المصرفية عمليات دمج مازالت محدودة ،لكنّها قد تتوسّع نظراً لما تشهده المهنة من متغيرات جذرية على مستويات عدة ،مما يستوجب وجود مصارف كبيرة ، قوية وقادرة ،تعتمد على إدارة واعية ومؤهلة وتعمل على تأمين أفضل الخدمات المطلوبة وتخفيض أخطارها بشكل يعينها على البقاء ويجنبها قدر المستطاع ، الأزمات والعثرات التي عرفتها بعض المصارف أثناء الثّمانينات، ومازال البعض الآخر يعاني من آثارها حتّى الآن.

1-تعريف الاندماج:

نعرّف الاندماج من ثلاث جوانب هي[1]:

* الناحية اللغوية، الناحية القانونية و الناحية الاقتصادية كما في الآتي:

أولا-تعريف الاندماج من الناحية اللغوية:

الاندماج يعني انضمام مؤسسات عدة،بعضها إلى بعض ،انضماماً تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها وتحلّ محلها شركة واحدة .

وتعني كلمة "دمج" **FUSION/MERGER** في الأعمال التجارية ضم شركتين أو أكثر لإنشاء شركة واحدة.

ثانيا-تعريف الاندماج من الناحية القانونية:

الاندماج يعني ضم مؤسسة صغيرة إلى مؤسسة أكبر منها ،ينجم عنه اختفاء المؤسسة الأولى أي ضم شركة أو شركات صغيرة في شركة كبيرة ،بإحدى الطرق المعروفة .وقد تقوم الشركة الكبرى ،بشراء جميع أسهم الشركة الصغيرة ،أو قد تقوم ببيع أسهمها مقابل حصولها على أسهم في الشركة الجديدة الموحدة، أو قد تقوم بشراء موجودات الشركة الصغيرة وأصولها ،على أن يقوم مساهمو الشركة بعد ذلك بحل الشركة وتصفيتها.[2]

وتختلف كلمة **MERGER** في معناها الدّقيق عن كلمة **CONSOLIDATION** ،التي تعني انحلال شركتين أو أكثر،من المستوى والأهمية نفسهما، وذوبانهما معا في شركة واحدة دون أن يبقى وجود لأيّ من الشركتين الأصليتين.

---

[1] .خليل الهندي، القاضي أنطوان الناشف ،"العمليات المصرفية والسوق المالية"،ج3،"دمج المصارف"، المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس،لبنان،2000،ص 9.

[2] د.نضال الشعار، "الأسواق المالية"، مرجع سابق، ص 234.

ثالثا-تعريف الاندماج من الناحية الاقتصادية:

يقصد بالاندماج بصفة عامة اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر ،وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها ،كما قد يتم الاندماج بشكل إرادي أو لاإرادي.[1]

ويعرّف أيضا بأنه عبارة عن اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إرادياً في كيان مصرفي واحد و تحت إدارة واحدة. وقد يؤدي هذا الدمج إلى زوال كافة البنوك المشاركة في تلك العملية وظهور كيان مصرفي جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه " **CONSOLIDATION** " .

أما إذا ترتّب على عملية الدمج زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه إلى البنك الدّامج الذي يمتلك كافة حقوق البنك المدموج ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير فيطلق على تلك العملية **MERGER** . من ناحية أخرى قد يكون الدمج جزئياً من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للبنوك وهو ما يعرف بالاستحواذ **ACQUISITION** .

ومن ناحية أخرى ، يرى البعض أن الاندماج المصرفي هو تحرّك جماعي نحو التكتل والتكامل والتعاون بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحّد يتجاوز النّمط والشّكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التّحقيق قبل إتمام عملية الاندماج، باعتبار الاندماج المصرفي انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل ،فإنّه يحاول تحقيق عدة أبعاد أهمها:

-البعد الأول:المزيد من الثقة والطمأنينة و الأمان لدى العملاء والمتعاملين.

-البعد الثاني:خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار.

-البعد الثالث:إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة،ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة والتي تسمح للكيان المصرفي الجديد من كسب شخصية أكثر نضجاً.[2]

-مبّررات الدمج المصرفي:

إنّ دافع تحقيق الرّبح هو أساس العمل الاقتصادي في القطاع الخاص، إذ يُولد الحركة والنمو ويُضاعف النّشاط، ولا يشذّ القطاع المصرفي عن هذه القاعدة. وعملية الدمج غايتها تحقيق أرباح صافية .وبالتالي، فإن من يُقدم على دمج مصرفين، يترقّب تحقيق أرباح ومكاسب تفوق ما كان يحققه كل مصرف منفرداً، ويترقّب ارتفاع قيمة الأسهم أيضاً.

فالرّبح المضاعف هو الدّافع الأساسي لأيّ عملية دمج ، و لأيّ عمل مصرفي سليم يمارس ضمن ضوابط قانونية

---

[1] د.طارق عبد العال حماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، سلسلة البنوك التجارية " قضايا معاصرة"، ج3،الدار الجامعية،2001،ص5.

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سابق، ص153-155.

و إدارية صادرة عن سلطة نقدية مسؤولة.

إن الدمج المصرفي يؤدي إلى زيادة حجم الوحدة المصرفية الجديدة ، ويجعلها أقدر على تحقيق الرّبح من حجم كل من الوحدتين المندمجتين، إذ كلّما زادَ حجم الإنتاج كلما نقصت كلفة إنتاج الوحدة الجديدة ، أي أن متوسّط كلفة الإنتاج تتناقص ، كلما ازداد الإنتاج . وهذا المعيار هو أقصى غايات عملية الدمج. [1]

2-أنواع الاندماج المصرفي:

يمكن تقسيم أنواع الاندماج المصرفي إلى :[2]

1-الاندماج المصرفي من حيث نشاط الوحدات المندمجة :

طبقا لهذا المعيار ، يصنف الاندماج إلى الأنواع التالية :

-الاندماج المصرفي الأفقي :HORIZONTAL MERGER

وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النّشاط ، ونتيجة لهذا النوع من الاندماج تزداد الاحتكارات المصرفية العملاقة في السّوق ، ويمكن للحكومة أن تقوم بتنظيم عمليات هذا النوع من الاندماج ،لأنه يؤثر سلباً على المنافسة و يتيح الحصول على أرباح احتكارية ، مما أدّى إلى وجود تنظيمات حكومية لمنع ومكافحة الاحتكارات.

– الاندماج المصرفي الرّأسي:VERTICAL MERGER

وهو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة و البنك الرئيسي في المدن الكبرى ،وتصبح بذلك البنوك الصغيرة و فروعها امتداد للبنك الكبير.

-الاندماج المصرفي المُتنوّع:HOMOGEOUS MERGER

يُعرّف على أنه يتم بين بنكين أو أكثر، يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، كأن يتم بين أحد البنوك التجارية أو أحد البنوك المتخصّصة أو بين أحد بنوك الاستثمار و الأعمال، و يُوجد ثلاثة أنواع من الاندماجات المتنوّعة و تتمثل في :

– الاندماج بغرض امتداد المنتجات بتوسيع خطوات إنتاج الشركات .

– الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسّوق على شركتين.

– الاندماج بغرض تنويع البحث ، ويشمل أنشطة تجارية مختلفة وغير مرتبطة ببعضها البعض ،ولا يمكن أن تكيف على أنها امتداد للسوق.

2-الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

---

[1] .خليل الهندي، القاضي أنطوان الناشف ،"العمليات المصرفية والسوق المالية"،مرجع سابق، ص10.

[2] .بركان زهية، "الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 02، ص 176-177.

تبعاً لهذا المعيار ، ينقسم الاندماج المصرفي إلى الأنواع التالية :[1]

– الاندماج الطّوعي أو الإرادي:

يُعرّف الاندماج الطّوعي على أنه الاندماج الوُدّي، و يتم بموافقة إدارة كل من المصرفين الدّامج و المدموج.و في هذه الحال، يتقدّم المصرف الدّامج عرضاً لشراء المصرف المدموج،و من ثم تُقدّم إدارة كل من المصرفين كتاباً إلى مساهمي مصرفهم تُوصي فيه بالموافقة على عملية الدمج،و في حال الموافقة، يشتري المصرف الدّامج أسهم المصرف المدموج، و يدفع قيمة الأسهم، إمّا نقداً أو على شكل أسهم لديه.

– الاندماج القسري :

يتم الاندماج القسري نتيجة تعثر أحد البنوك، مما يضطر السّلطات النّقدية في العديد من الدول إلى الاندماج القسري و هنا يحمل الاندماج المعني الحقيقي لمفهوم الدّمج المصرفي، حيث أن تعثر أحد البنوك لا يستلزم إدماجه في أحد البنوك الأخرى الناجحة، ومن هنا يجب أن نشير إلى أن اللّجوء إلى هذا النوع من الدّمج القسري يجب أن يتم بصفة استثنائية طبقاً لظروف تحدّدها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني بها بشكل عام و قطاعها المصرفي بشكل خاص.

و الاندماج القسري يستعمل كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثّرة أو تلك التي على وشك الإفلاس و التّصفية.

فالدمج في هذه الحالة ينطوي على ربحية اجتماعية أو وطنية ومن ناحية أخرى يقلّل من الخسارة الاجتماعية أو الوطنية و بالتالي فإن البنوك المتغيرة و إرادتها سوف ترحّب بالدمج و تتعاون لإنجاحه لأن البديل يكون زوال الوحدة المصرفية و إداراتها معاً.[2]

– الاندماج المصرفي العدائي:

هو اندماج لا إرادي يحدث ضد رغبة البنك المستهدف ،و يتم عادةً عندما تسيطر إرادة ضعيفة على مقدورات شركة ذات إمكانات جيدة ، ولذلك فإن الشركات القوية و الناجحة في السوق تضع أنظارها تجاه هذه الشركات للاستيلاء عليها و تغيير الإدارة الضّعيفة بإدارة قوية ، تتمكّن من الاستغلال الأمثل لإمكانات هذه الشركة .

3– الاندماج المصرفي بمعايير أخرى:

هناك عدة أنواع من الاندماج المصرفي تُقسّم طبقاً لبعض الشّواهد العملية و التّجريبية و من أهمها ما يلي :

---

[1]. خليل الهندي، القاضي أنطوان الناشف ،"العمليات المصرفية والسوق المالية"،مرجع سابق، ص10.

[2]. د.عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سابق، ص164.

– **الاندماج بالابتلاع التدريجي** :يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجياً ، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه .

–**الاندماج بالحيازة** : يتم من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدماجه .

– **الاندماج بالامتصاص الاستيعابي** : يتمّ من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية و عمليات الائتمان.

–**الاندماج بالضمّ** : يقوم على مجلس إدارة موحّد للبنكين معاً.

–**الاندماج بالمزج** :يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لينتج كيان مصرفي جديد هو خليط بين البنكين .

المطلب الثاني: أسباب و دوافع الاندماج المصرفي :

هناك العديد من الأسباب و الدوافع كانت وراء الاندماج المصرفي و لعلّ من أهمها ما يلي :

–مواجهة التّحديات الاقتصادية الكبيرة والتي يأتي في طليعتها التّكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الأوروبي واتحاد دول شمال أمريكا للتجارة الحرة (النافتا) والتكتل الأسيوي الباسيفيكي الاقتصادي والتكتل المتوسّطي بين الدول الأوروبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط يُضاف إلى ذلك ظهور منظمة التجارة العالمية وريثة الجات.

هذه الآليات جميعها تجعل من غير المعتدل إبقاء وحدات مصرفية صغيرة تكاد تخدم متطلّبات اقتصادها المحلية بصعوبة ولا تستطيع القيام بالخدمات المصرفية العالمية التي يتطلبها الاقتصاد وهي مهام تقوم بها المصارف الأجنبية الممتدة في جميع أنحاء البلدان النامية.

–تقوم البنوك بالاندماج مع بنوك أخرى و كذلك مع شركات الأوراق المالية و التأمين في محاولة لاستغلال وُفورات الحجم و النطاق الكبير لتظل قادرة على المنافسة و زيادة حصصها السّوقية.

– تنويع محفظة التوظيف نتيجة لجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف .بما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية و تأمين تدفق الإيرادات .

– إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية و تطبيق معايير كفاية رأس المال كلّها من الدوافع الأساسية نحو تزايد الميل إلى إحداث المزيد من الاندماج المصرفي .

– إن سياسة الإصلاح الاقتصادي و التحوّل إلى آليات و اقتصاديات السوق، ومن ثم التحررمن القيود ،أدّت إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك، و بالتالي تسعى إلى الاندماج المصرفي لزيادة قدراتها التنافسية.

–الأزمات الاقتصادية العالمية و الأزمات المصرفية و ما نجم عنها من تغير في البنوك العالمية أدت إلى الاندماج لتحسين أوضاعها

-تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير من جرّاء خفض تكاليف الإنتاج، وتحقيق معدل تركّز عال في الأسواق المصرفية، وإلى زيادة مستوى الجودة في الخدمات المقدّمة، وفوق هذا كله تحقيق مبدأ زيادة الكل على الجزئيات المكونة له أو ما يُعرف بمبدأ 2+2=5.

-من أهم الدوافع و الأسباب نحو إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية ،تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية ، و قيام البنك الواحد بما يسمى بالصّيرفة الشاملة .

-الاندماج الذي حدث بين العديد من البنوك ، كان ذلك لتعزيز مراكزها المالية ،و مواجهة المنافسة الضارة و مشاكلها الداخلية و التي تتعلق بتدنّي الربحية و ضعف القواعد الرأسمالية .

- لجوء السلطات الرقابية إلى تطوير و استحداث أساليب رقابية جديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة في النشاط المصرفي

-هناك كذلك الدّافع التنظيمي، فقد تقرّر السلطات النقدية إدماج بعض البنوك بغرض تنظيم الجهاز المصرفي، ليتواكب و الهوية المنهجية التي يسير عليها الاقتصاد القومي و مرحلة التحول التي يمر بها .

المطلب الثالث:آليات اتخاذ قرار الاندماج المصرفي :

إن قرار الاندماج المصرفي يحتاج إلى دراسة مُتأنية و عميقة قبل إقرار عملية الاندماج المصرفي المستهدفة، من أجل ذلك لابد من توافر شروط و ضوابط للاندماج المصرفي .

أ- شروط و ضوابط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي

- هناك عدة شروط و ضوابط يجب الأخذ بها عند اتخاذ القرار الخاص بالاندماج ،حتى يكون أكثر فعالية و يحقق الأهداف المنتظرة من عملية الاندماج المصرفي .

- شروط الاندماج المصرفي : تتمثل أهم الشروط فيما يلي :

- إن تتوفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي .

-أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد و مجلس الإدارة و الخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها .

- إيجاد التنسيق الفعّال من وحدات البنوك المندمجة و اللوائح و القوانين والقرارات ، مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات .

- توفير الموارد المالية و البشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

ب- ضوابط نجاح الاندماج المصرفي :

إن الشروط المذكورة سابقا تحتاج إلى دراسات مسبّقة و ضوابط ضرورية لنجاح الاندماج المصرفي و من أهم هذه الضوابط ما يلي :

- من الضروري أن تسبق عملية الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية و إدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج .

-عدم اللجوء إلى الاندماج الإجمالي للبنوك إلاّ في أضيق الحدود .

-ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجّعة على الاندماج المصرفي كالإعفاءات الضّريبية .

- دراسة تجارب الدول المتقدمة و النامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفة الدروس المستفادة منها و إمكانية تطبيقها على حالات الاندماج المصرفي في البنوك المحلية .

- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة و تعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي و هو ما يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل بنك داخل في عملية الاندماج.

من الأهمية أن تسبق عملية الاندماج المصرفي ، دراسات كاملة توضح النتائج المتوقعة عن حدوث الاندماج و الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية له.

ج- مراحل تحقيق الاندماج المصرفي :

من مُنطلق أن قرار الاندماج المصرفي قرار استراتيجي مصيري فإنه يخضع لدراسات دقيقة و شاملة الجوانب و الأبعاد من أجل إتمامه بأفضل صورة ممكنة و لتحقيق هذا فإنه يمر بعدد من المراحل ، نوجزها فيما يلي :

المرحلة الأولى : مرحلة التحضير لعملية الاندماج المصرفي من حيث إعداد البنك للاندماج من خلال إعادة الهيكلة و تحديد قيمة البنك و أساليب تسديدها و القيام بدراسة دقيقة للمتعاملين في السوق المصرفي .

المرحلة الثانية : الإعلان عن الاستعداد للاندماج و تحمّل النتائج المترتبة عنه .

المرحلة الثالثة : و هي مرحلة تقدير و تحديد الآثار المتولّدة عن عملية الاندماج و كيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ، و مدى تأثيره على السوق المصرفي و كيفية تحقيق أكبر عائد ممكن ، و كيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة . و تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الطرق التي تعتمد لإتمام عملية الاندماج بقرار إداري تأخذه السلطة المختصة بذلك و من أهم الطرق المتبعة ما يلي :

الطريقة الأولى : تقوم على التقاء إرادة و رغبة بنكين أو أكثر نحو الاندماج المصرفي و يطلق عليها العملية التفاوضية الوُدّية التي تحاول أن تعظم مصلحة المتفاوضين .

الطريقة الثانية : بعد اتخاذ قرار الاندماج المصرفي وفقاً للأغلبية ، و بعد موافقة السلطات النقدية في الدولة يتم شراء النّسبة الغالبة من أسهم بنك آخر.

و لتحقيق اندماج مصرفي ناجح لابد أن تحدد في البداية الجوانب التالية :

- **الجانب الأول :** الأهداف التي يُراد تحقيقها .

- **الجانب الثاني:** تحديد الأسلوب الأفضل لعملية الاندماج المنتظرة، من حيث كونه اندماج رأسي أو اندماج متنوّع .

- **الجانب الثالث :**الطريقة التي ستُباشر بها الاندماج المصرفي من حيث كونها ضم أو استحواذ أو مزج أو اندماج.

- **الجانب الرابع :** وضع خطة الاندماج المصرفي و التي تضع قرار الاندماج الرّشيد.

عروض اندماج البنوك: إن الاتفاق الإرادي عن عروض الاندماج يهدف لتحقيق أبعاد معينة ،و هذا ما يقودنا إلى التساؤل عن كيفية تقديم عروض الاندماج بين هذه المصارف ، وكيف يمكن أن تقدم عرضاً من شأنه أن ينجح ؟

لا يمكن لأي بنك تقديم عرضه للاندماج إلا بعد قيامه بدراسة واعية و شاملة من حيث إعداده لعملية الاندماج، و إعادة هيكله المالي و الإداري و تقييم أصوله و خصومه ،ووضع الشّروط التي يتم البناء عليها،و بعد تحديد قيمة البنك يتم عرض مشروع الاندماج إلا أنه يستدعي أن يأخذ هذا العرض الصّفة القانونية من خلال تقييم تلك الدراسات من طرف السلطة التنفيذية الممثلة في البنك المركزي، وهذا لكي تقدم عرضاً ناجحاً يزيد من قيمة البنك ، و هذا ما تؤكده بعض الدّراسات و الأبحاث ، أن السبب الرئيسي وراء العوائد غير العادية هو عدم تقديم عروض مناسبة و هذا يعني أنه يجب على المسيّرين من وقت لآخر محاولة اختلاق عروض اندماج كوسيلة لزيادة القيمة الخاصة لبنوكهم.

أ- الإعلان عن عروض الاندماج البنكي:

بعد تقديم عروض الاندماج ، يتم الإعلان عنها وهنا يثار التساؤل التالي : ما مدى تأثير الإعلان العام لعروض اندماج البنوك ؟

حتى تعلم كافة البنوك بمشروع الاندماج، يجب أن يتم الإعلان عن العروض بصفة عادية، علانية أو بالإشهار ، حيث تجعل عروض الشّراء و البيع من الأخبار المالية عناوين رئيسية في الصّحف ،كما تشتعل حرب العروض لقيام الأطراف المتنافسة بتقديم عروض للمنشأة المستهدفة.

إذن الإعلان لا غنى عنه لإتمام عملية الاندماج، و هنا يكمن تأثيره المباشر على عروض الاندماج .كما تؤكد الدّراسات أن السبب وراء تعظيم الفوائد قبل يوم الإعلان هو ضبط الشراء الناتج من أصحاب الشركات الدّامجة قبل الإعلان العام عن ثمن عرض الاندماج ، كما تؤكد الدّراسات كذلك أن تلك الزيادة في أسعار الأسهم لن تتراجع إلى مستوى ما قبل الاندماج حتى و لو لم يتحقق الاندماج .

و بعد الإعلان عن عروض الاندماج يتم اتخاذ القرار النهائي، لكن على أي أساس تتم الموافقة أو الرفض ؟

ب- القرار على عروض الاندماج :

إن مشروع الاندماج وليد صراع و مناقشات حادّة بين أطراف الشركات المعنية و يحرصوا على جعل المشروع أكثر شمولاً حتى يكون قادراً على إقرار ما تتضمنه نصوص الاتفاقية .

و عليه، عند الإعلان عن عروض الاندماج ، يتم دراستها و تحليلها من أجل الوقوف على حقيقة الاندماج و جدواه على أسس موضوعية وضعها الخبراء .فتجتمع الجمعية العامة غير العادية للشركات المساهمة بناءاً على طلب من مجلس الإدارة و بناءاً على طلب عدد من المساهمين الذين يمثلون 10% من رأس المال على الأقل لمناقشة مشروع الاندماج، فيمكنهم التصويت و اتخاذ القرار .

قامت دراسات بتحليل البيانات المتعلقة بالاندماج بين البنوك الأمريكية خلال الفترة الممتدة من جانفي 1976 إلى ديسمبر 1985 و ذلك لشمولها لعروض الاندماج الاختياري ،و كان هناك نحو 118 إعلان عن عروض الاندماج و كان من بينها 65 موافقة على الاندماج، 53 رفض من قبل الإدارات المستهدفة .

إذن تتضارب الآراء و تختلف، و لذلك الاختلاف لوجهات نظر المحللين و كذا لنوع الشركاء، قرر المشرع، لغير الموافقين، الاعتراض، و كفل لهم حقوقهم بنصوص صريحة .

و عند قبول العرض، تمنح الموافقة النهائية لحملة أسهم البنك المستهدف، فيظهر كيان مصرفي جديد، و على سبيل المثال: أعلن في أفريل عام 1998م أن بنك "ترافلرز جروب "و" سيتي كروب " أعلنا اندماجهما في بنك جديد تحت اسم" سيتي جروب "، و من خلال هذا يتضح لنا أنه لا يمكن إتمام عملية الاندماج إلا بعد قبول العرض، و يشير الخبراء إلى أن " سيتي جروب " حقق نجاحاً ملحوظاً و مبيعات جيدة، و أظهرت بعض الدراسات أن الأرباح غير العادية للشركة الدّامجة تكون موجبة عند إعلان الموافقة على الاندماج.

المطلب الرابع:إيجابيات وسلبيات الدمج المصرفي:

*** الايجابيات:**

-من شأن الدّمج أن يحقق اقتصاديات الحجم الكبير وهو أمر يحقق تخفيضاً كبيراً وملموساً في النفقات نظراً لزيادة الإنتاج وانخفاض وحدة التكلفة وكمثال على ذلك :اندماج "كميكال بنك" مع "تشيز بنك" الأمريكيان دليل على ذلك وأمثلة أخرى في اليابان وغيرها تدل على أن العالم يدرك الوفورات الحقيقية التي تتحقق من الاندماج.

-توسيع القاعدة الرأسمالية وتجميع الموارد المالية والبشرية من مواهب وكفاءات ومهارات مما يساعد على الانطلاق السليم والأداء المتميز وعلى تحقيق الاستخدام الأفضل والأمثل للموارد مع عناصر الإنتاج المتوفرة.

-تقليل عدد المصارف غير المجدية اقتصادياً حيث يعتبر استمرارها عبئاً مالياً على اقتصاد البلد المعني بها.

-كبر حجم المؤسسة المصرفية يساعد على دخول الأسواق العالمية بشكل أقوى ويمكنها من المنافسة . كما أنه يساعدها على التوسع وإنشاء شبكة كبيرة من الفروع الأمر الذي يساعدها على ربط العديد من اقتصاديات الدول مع مركزها الرئيسي وبالتالي مع اقتصاد بلادها . ومثال على ذلك البنوك الأمريكية العاملة في مختلف بلدان العالم حيث أن كبر حجم المؤسسة المصرفية يساعدها على استقطاب العملاء الكبار وفى طليعتهم المؤسسات متعددة الجنسيات وتقديم تسهيلات كبيرة لهم وليس بوسع ولا بإمكان المصارف الصغيرة مجرد التفكير في الاقتراب من مثل هذه الشريحة من العملاء لذلك فإن كبر المصرف واتّساع قاعدته الرأسمالية يساعدانه على زيادة مقدرته على التعامل مع المصارف الكبيرة والمراسلين بشروط أفضل بالنسبة لسقوف الإقراض ونسب العمولات وخدمات مصرفية أخرى .

*** السلبيات:**

-من سلبيات الدمج ظهور مؤسسات مالية كبيرة الحجم تعمل على ترسيخ وتعميق الاحتكار مما يؤدي إلى فرض شروط تعاملها على السوق وعلى المتعاملين في غياب وحدات صغيرة على استعداد للمناقشة ولتقديم شروط أفضل وأسعار أرخص ولكن ذلك يمكن الحد منه إذا مافرضت السلطات الإشرافية قيوداً من شأنها أن تحدّ من الاحتكار وأن تراقب تماشي المصارف مع الأسعار والشروط السائدة عالمياً .

-كشفت بعض التجارب أن الدمج قد يأتي لاعتبارات سياسية لاتأخذ الجدوى الاقتصادية بعين الاعتبار مما يعني تسلم إدارة غير كفؤة وغير مؤهلة للوحدة المندمجة مما يُسبّب بالتأكيد إلى تعثّرها وفقدانها القدرة على المنافسة .

-إن الدمج سيؤدي إلى الاستغناء عن بعض الموظّفين والعاملين في المصارف المدمجة وهذا يستلزم وجود هاجس وخطر البطالة خاصّة في البلدان النامية . [1]

المطلب الخامس: خصخصة البنوك

يعتبر موضوع الخصخصة أحد الموضوعات الهامة على المستوى العالمي،حيث يعتبر من أهم آثار وانعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي ومن ثمّ أصبح من الموضوعات الأساسية التي يجب التعامل معها في مجال اقتصاديات البنوك لما له من تأثير واضح على تلك الاقتصاديات في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

وقد أصبحت الخصخصة لزاماً على الدول النامية كأحد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمهيداً لعملية إعادة جدولة الدّيون طبقاً للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن، وكأهم الحلول المطروحة على المستوى العالمي لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية، وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء، وهو ما يُؤخذ به في كثير من دول العالم، على اختلاف مستوى تقدّمها الاقتصادي، وتفاوت النظم المتبعة لديها. وليس ثمة خلاف في أن عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير ولا يمكن إنجازها في عجالة، مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي أو التطور الإداري، فهي عملية معقّدة وذات أبعاد وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية، ويجب أن تؤخذ الظروف والمتغيرات البيئية الوطنية بعين الاعتبار عند رسم إستراتيجية الخصخصة، وإعداد برنامجها التنفيذي، وهناك قناعة عالمية بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى، لذا تبقى التجارب والخبرات العالمية دروساً واعدة بالاستفادة منها في ضبط

---

[1] مدحت الخراشي،"الاندماج :ضرورة اندماج المصارف العربية مثالاً"،أنظر الموقع:
http://www.mafhoum.com/press4/indim132.htm

وتوجيه برامج الخصخصة في المستقبل.[1]

1-مفهوم الخصخصة:

تستحوذ عبارة الخصخصة أو التخصيص أو الخوصصة على اهتمام معظم دول العالم، سواء أكانت متقدمة أمْ نامية وهي جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الإنجليزية أو الفرنسية لكلمة (PRIVATIZATION).

لا يوجد مفهوم دُولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتناوب مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكننا نستطيع أن نخرج بتعريف موحّد من خلال التّعاريف التالية:

فيعرفها البعض: "على أنها نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص ".[2] وفي تعريف آخر تشير الخصخصة إلى "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعا وشراء في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه ، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة ".[3] وفي تعريف آخر ينظر إليها " باعتبارها عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلي القطاع الخاص إما جزئيا أو كليا ، ويمكن للقطاع الخاص إن يكون أما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية ".[4] وفي تعريف آخـــر تشير إلى " أن الخصخصة تعني تحرير النشاط الاقتصادي والمالي, وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أوسع وذلك بالحد من احتكار الدولة".[5]

وينظر هذا المفهوم إلى شكل الملكية، بمعنى تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص ويأخذ هذا المفهوم اتجاهين:

الاتجاه الأول: ويرى أن خصخصة مشروع ما، هو أن يتم بيعه بالكامل للقطاع الخاص.

الاتجاه الثاني: يميل إلى الاكتفاء ببيع جزء من رأس مال المشروع، أي بمعنى أن الخصخصة هي عملية يتم بمقتضاها بيع كل أو جزء من أسهم المشروع إلى القطاع الخاص، وهذا الاتجاه هو الأكثر قبولاً من الاتجاه الأول.

ويشير تعريف آخر إلى أن الخصخصة تتمثل في " زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال

---

[1] DR. MOHAMMED MAAN DAYOUB,BASIC PREREQUISITES FOR THE SUCCESS OF THE PRIVATIZATION PROCESS , TISHREEN UNIVERSITY JOURNAL FOR STUDIES AND SCIENTIFIC RESEARCH-ECONOMIC AND LEGAL SCIENCE- LATTAKIA , SYRIA , VOL (28) ,NO(2),2006.

[2] د.جمال محمود الكردي ،" التنظيم القانوني للخصخصة "، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1998،ص11.

[3] مصطفى محمد العبد الله ،" التصحيحات الهيكلية والتحول إلي اقتصاد السوق في البلدان العربية"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999،ص47

[4] د. عبد ا لعزيز بن حبتور ،" إدارة عمليات الخصخصة "، دار صفاء ، عمان ، 1997 ،ص6.

[5] د. عبد القادر محمد عبد القادر ،" اتجاهات حديثة في التنمية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،1999،ص 102

الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية ".[1]

مما سبق يتّضح أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة الأداء للاقتصاد الوطني بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، كما أنها لا تعني إطلاقاً إلغاء وظيفة الدولة الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية، بل دورها مستمر في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي).

وهكذا يمكننا عرض تعريف الخصخصة من وجهة نظر بعض الاقتصاديين على النحو التالي:

" الخصخصة هي عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي إلى آلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات، أي هي العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات، وهناك من ذهب إلى تعريفها من وجهة نظر سياسية من خلال الدور الذي تقوم به الدولة، ودعا إلى إنهاء هذا الدور المركزي والمحوري للحكومة، مقابل إعطاء هذا الدور إلى القطاع الخاص. وهناك من ذهب إلى تعريفها اجتماعياً بأنها إعادة حقوق الملكية بجميع أوجهها من الدولة إلى المجتمع باعتباره صاحب هذه الحقوق أولاً، والمنتفع منها ثانياً, وهذا فيه إنهاء وتحويل للأصول الإنتاجية وما تنطوي عليه من سلطات إلى يد الفرد بعد أن كانت في يد الدولة, أي تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة (جزئياً أو كلياً) إلى ملكية خاصة.

وفي تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للخصخصة، يشير إلى أنها جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها.

والخصخصة باتجاهها العام[2] تعني تحويل ملكية الدولة (العامة) إلى الملكية الخاصة في عملية تحويل الاقتصاد العام إلى اقتصاد السوق. وإذا ما أخذنا المفهوم العام لاقتصاد السوق، فهو يعني اقتصاد العرض والطلب، والعنصر الأساسي في هذا الاقتصاد هو النشاط الخاص بأشكاله المختلفة والنشاط الفردي، وإلاّ أنه لا ينفي بأي شكل من الأشكال دور الدولة في الإسهام في الاقتصاد، أو إصدار القوانين اللازمة لحماية الاقتصاد الخاص تنظيمه وتشجيعه، أو محاربة الاحتكارات. و بذلك تمثل الخصخصة رؤية متكاملة للتصحيحات الهيكلية، وكيفية إدارة الاقتصاد القومي بكفاءة أعلى وبفعالية لكونها تشمل ثلاثة مستويات متداخلة وهي :

1- مستوى المؤسسة.

2- مستوى القطاع الاقتصادي.

3- مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

---

[1] د. عبد القادر محمد عبد القادر ،" اتجاهات حديثة في التنمية" ، مرجع سابق، ص 103.

[2] د. الصوري، ماجد ،"*آراء ومقالات*" . عن الموقع الالكتروني:
HTTP:// ARABIC-MEDIA.COM /NEWSPAPERES/ IRAQ/ AZZAMAN. HTM

وهكذا نجد وأن مفهوم الخصخصة يختلف استخدامه من بلد إلى آخر، ففي رومانيا استخدم هذا التعبير، لإصدار أوراق مالية على أساس قيمة المشروع وبيع هذه الأوراق، ويستخدم هذا التعبير في انجلترا عن تخفيض حصة الدولة إلى أقل من 50% من قيمة أي مشروع تملكه، أما في ماليزيا وتركيا فيستخدم هذا التعبير حتى في حالة احتفاظ الدولة للجزء الأكبر من ملكية المشروع، كما يستخدم هذا التعبير في بولندا، عند تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة مساهمة أو تعاونية أو مختلطة. أما في كازاخستان فبالإضافة إلى ذلك، يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن تأجير المشاريع العامة للمؤسسات الخاصة محلية أو أجنبية مع رقابة الدولة على الجانب المالي.

2-أهداف الخصخصة:

يمكن حصر أهداف الخصخصة فيما يلي: [1]

1- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص .

2-التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشات الاقتصادية الخاسرة ، وتكريس موارده لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة ، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشات الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية .

3-تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

4-خلق مناخ الاستثمار المناسب ، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية .

3-الخصخصة وآثارها الاقتصادية المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية:

أولا : الآثار الاقتصادية لتطبيق الخصخصة (على المستوى الجزئي والكلي) :

*الآثار على المستوى الكلي :

قام العديد من الكتاب بإجراء دراسات هامة[2] ساهمت في توضيح الأثر الذي يترتب على تغيير نمط ملكية إدارة المشروعات العامة . وقد لعبت الاختلافات وهياكل السوق والتنظيم والتكنولوجيا للمشروعات التي تم تحليلها دور كبيرا في هذه المقارنات ولقد أشارت هذه الدراسات إلى الآثار التي ترتبت على عملية الخصخصة على المستوى الكلي والتي تتمثل فيما يلي:

أ - اتساع قاعدة الملكية و انتعاش سوق رأس المال.

---

[1] مصطفى محمد العبد الله ،" التصحيحات الهيكلية والتحول إلي اقتصاد السوق في البلدان العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ،ص47.

[2] مجلة البحوث والدراسات التجارية ، الدار الجامعية ، بيروت ،العدد الأول ،أكتوبر1998، ص241 ,266

ب – تدعيم القوى التنافسية في المجتمع.

ج – زيادة إيرادات الدولة من عمليات الخصخصة .

د – تغيير سياسات الدولة .

*الآثار على المستوى الجزئي:

هناك عدة اعتبارات مرتبطة بالمشروعات التي يتم خصخصتها، والتي تمارس تأثيرها على الاقتصاد القومي على المستوى الجزئي ، وتشمل المستهلكين الذين يتأثرون بصفة خاصة بالتغيرات في سياسات التسعير، والمستثمرون الذين يتأثرون بالسياسات الإنتاجية ، والعمال الذين يتأثرون بسياسات التعيين وطرق تعويضات الأجور.

4–خوصصة البنوك:

إنّ الرغبة في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح أداء البنوك ومواجهة التحديات والتغيرات المالية ،وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والمنافسة والتوسّع في الخدمات الإلكترونية ...التي تخلق تحديات جديدة تؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء.

لذلك فإنّ الخوصصة تعدّ أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي ،وتتلخص أهم دوافع خوصصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية .

–المقصود بخوصصة البنوك:

يمكن تحديد المقصود بخوصصة البنوك من خلال نوعين من الخوصصة هما:[1]

أ–خوصصة البنوك المشتركة:

يشير هذا المفهوم إلى سعي الحكومة من خلال البنوك وشركات التأمين التي تمتلكها إلى تقليص نسب المساهمة ومن ثمّ بيع هذه المساهمات في هذه البنوك جزئيا أو كليا ، مستخدمة في ذلك سوق المال،بالتحديد سوق الأوراق المالية أو البيع المباشر.

ب–خوصصة البنوك العامة:

وهو توسيع قاعدة الملكية في تلك البنوك من خلال طرح جزء من رأسمال تلك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدريج.

–إجراءات خوصصة البنوك في الدول النامية : تتلخص أهم إجراءات خوصصة البنوك فيما يلي:[2]

---

[1] د.عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سابق، ص 204-205.

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة واقتصاديات البنوك"،مرجع سابق، ص 208-209.

-إعداد الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لعملية خوصصة البنوك العامة.

-إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخوصصة البنوك.

-التقييم الدقيق والموضوعي لأصول وخصوم البنك.

-ضمان حقوق العاملين بالبنوك محل الخوصصة.

-اختيار الأسلوب الأمثل لعملية الخوصصة (الاكتتاب العام والطرح العام للأسهم ،عقود الإدارة).

-تدعيم كفاءة الرقابة المصرفية والمالية من خلال إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار ،تطوير التشريعات المنظمة لعمل البنوك،ووضع ضوابط ملكية البنوك.

-إعادة هيكلة البنوك محل الخوصصة ومعالجة مشكلات القروض الراكدة وبحث إمكانية دمج بعض الوحدات البنكية.

5-شروط وضوابط نجاح خصخصة البنوك:

-لا خصخصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخوصصة.

-أن تكون الخوصصة جزئية وتتم تدريجيا،خاصة أن البنوك العامة لها أنواع الملكية .

-ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته وفعاليته.

-أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمات سعر الصرف وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي.

-العمل على تطوير الجهاز البنكي ليكون أكثر تكيفا مع العولمة ،من خلال التوسع في استخدام أحدث أدوات التقنية البنكية .

-تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر وزيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي البنكي ككل.

6-توسع التواجد الأجنبي وملكيته للقطاع المصرفي في أغلب بلدان العالم وزيادة عمليات الخوصصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال:

إن التواجد الأجنبي في القطاع المصرفي للعديد من الدول ،وملكيته لأصول المصارف فيها، ليست وليدة العولمة ،بل اتسعت في ظلها ،وهي نتيجة حتمية لتدويل الاقتصاد وتحرير تجارة الخدمات المالية المشار إليها سابقا. وكمثال لتوسع الملكية الأجنبية لأصول الصرافة، نجد هذه الملكية قد بلغت 80% في كل من هونغ كونغ وسنغافورة ،كما تتجاوز نسبة ال20% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والشيلي في منتصف التسعينيات من القرن الماضي.[1]

[1] طارق عبد العال حماد،"التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، مرجع سابق، ص25.

وتتحدد أهداف الخوصصة للبنوك خاصة في تنشيط سوق الأوراق المالية، وتوسيع قاعدة الملكية ،وزيادة المنافسة في السوق المصرفية ،وتحسين الأداء الاقتصادي ،وتحديث الإدارة ،وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية،وترشيد الإنفاق العام على المشاريع بحسن تخصيص الموارد، وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

المبحث الثالث: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس GATS)

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس) **GENERAL AGREEMENT OF TRADE IN SERVICES (GATS)** أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأوروجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) **GATT** بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات ، حيث دارت المناقشات حول تحرير التجارة الخارجية في قطاع الخدمات وإخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف،لما لهذا القطاع من دور كبير في الاقتصاد العالمي ،حيث أنه أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها استيعابا للعنصر البشري.وطبقا للإحصاءات[1] فإن إنتاج هذا القطاع يمثل من 60 % إلى 70 % من إجمالي الإنتاج في الدول المتقدمة وحوالي 50 % في الدول النامية. أمّا نسبته في التجارة العالمية فتبلغ نحو 20 %.

وقد كشفت المفاوضات عن عدة نتائج هامة من أهمها[2] إنشاء منظمة التجارة العالمية في 01 جانفي 1995م وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997م على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999م.

وقد تضمنت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات اثنا عشر قطاعاً كان من بينها قطاع الخدمات المالية الذي يشمل الخدمات المصرفية والأسواق المالية والتأمين، وقد ساهمت هذه الاتفاقية إلى اتجاه المصارف نحو التحرير المالي أو ما يسمى بالعولمة المالية بكل آثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي في أي دولة ،ومن ثمّ أصبح من الضروريات الملحة على الجهاز المصرفي بمكوناته المختلفة البحث في آليات تحديث العمل المصرفي التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك من منطلق إدارة البنوك في إطار تلك المنظومة بحيث تعظم العوائد والآثار الإيجابية وتقلل من الأعباء والآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن ،وهو ما يتطلب وضع وتحديث الآليات التي تزيد من القدرات التنافسية للبنوك التجارية.

---

[1] د.عاطف السيد،" الجات والعالم الثالث ": دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ،مجموعة النيل العربية،القاهرة،الطبعة الأولى،2002،ص 59.

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ": من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة "،الدار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص123.

المطلب الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات :

في البداية ،يجب تحديد مفهوم تحرير تجارة الخدمات [1] حيث يختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنه في معظم الحالات لاتوجد مشكلة "عبور الحدود" وتعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات ،وإنّما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة،وهذه هي القيود التي سعت اتفاقية تجارة الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات ،خلال عشر سنوات على الأكثر.

يحدد الجزء الأول من الاتفاقية المقصود بالتجارة في الخدمات بالاستناد إلى نمط تأدية الخدمة ،فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها في دولة المورد إلى دولة المستفيد كما يحدث في الخدمات المصرفية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية،أو انتقال مستهلك الخدمة إلى دولة تقديم الخدمة كما يحدث في حالة السياحة ،أو انتقال المشروع الاقتصادي المؤدي إلى الخدمة إلى الدولة المستفيدة كما يحدث في حالة إنشاء شركات أجنبية أو فروع لهذه الشركات ،أو انتقال مواطني دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين الأجانب ،كما يحدد هذا الجزء من الاتفاقية الخدمات المشمولة وهي أية خدمة في أي قطاع،عدا الخدمات التي تقدم على أساس غير تجاري ،في إطار أداء الحكومة لوظائفها كما يحدث في خدمات البنوك المركزية.

وهكذا تشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لاتدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها الخدمات المالية والمتركزة في الخدمات المصرفية للبنوك والخدمات المالية لشركات التأمين وسوق المال وخدمات النقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الاستشارية والمقاولات والإنشاء والتعمير بكافة أشكالها والخدمات المهنية (التعليمية ،الطبية ،الاستشارية ،المحاماة والمحاسبة).

وجاء في المادة الأولى من الاتفاقية أن هذا الاتفاق ينطبق على الإجراءات التي يتخذها الأعضاء والتي تؤثر في التجارة في الخدمات .وتعرّف التجارة في الخدمات على أنّها توريد الخدمة من : [2]

1-من أراضي عضو ما إلى أراضي أي عضو آخر :وتسمى تقديم الخدمة عبر الحدود **CROSS-BORDER SUPPLY**،ويقصد بها توريد الخدمة من دولة لأخرى (مثل المكالمات التليفونية).

2-من أراضي عضو ما إلى مستهلك الخدمات في أراضي عضو آخر وتسمى الاستهلاك خارج الحدود **CONSUMPTION ABROAD**:ويقصد بها استخدام المستهلك أو المشروع الخدمة في دولة أخرى (مثل السياحة).

---

[1] د.عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ": من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة "،مرجع سابق، ص124.

[2] د.مصطفى رشيد شيحة، "اتفاقات التجارة العالمية في ظل العولمة "،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2004،ص 183-184.

3-من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر: ويقصد به أن المشروع الأجنبي يقيم مشروعا أو مركز لتقديم الخدمة في دولة أخرى وتعرف رسميا باسم "التواجد التجاري" **COMMERCIAL PRESENCE** .ومن أمثلة ذلك مشروع البنوك الأجنبية وهذا الشكل يرتبط مباشرة بالاستثمار المباشر.

4-من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر : وهذا يعني انتقال الأشخاص الطبيعيين من بلادهم لتقديم خدماتهم في أراضي عضو آخر .ويعبر عنها رسميا بالتواجد الطبيعي **PRESENCE OF NATIONAL PRESENCE** مثال ذلك تواجد الخبراء الاستشاريين.

وفسرت المادة الأولى تعبير "الإجراءات التي يتخذها الأعضاء " بأنها الإجراءات التي تتخذها :

*الحكومات والسلطات المركزية أو الإقليمية أو المحلية.

*الأجهزة غير الحكومية عند ممارستها سلطات فوضتها إليها الحكومات ،أو السلطات المركزية أو الإقليمية أو المحلية.

أما تعبير "خدمات " فيشمل كافة الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية.

*يقصد بالخدمة الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية أية خدمة تورد على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات.

المطلب الثاني:الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات :

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات هي الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات ،وقد بدأ الحديث عنها مع افتتاح جولة الأوروجواي في 20 سبتمبر 1986م فيما سمي بإعلان بونتاديليستي وقد ظهرت الوثيقة الختامية التي تشمل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في 15 ديسمبر 1993م والتي انطوت على مقدمة وستة أجزاء يتضمن الأول منها نطاق الاتفاقية وتعريفها (مادة 1) ،وشمل الجزء الثاني الإطار العام والمبادئ العامة (المواد من 2 إلى 15في 14مادة) وهي مواد ملمة لكافة الأطراف التعاقدية ،أما الجزء الثالث فيتضمن الالتزام والارتباطات المحددة للدول (المواد من 16 إلى 18) والتي تقدمها الدول في جداول وتتفاوض حولها في ضوء ظروف ومراحل التنمية التي تمر بها ،ويتناول الجزء الرابع م الاتفاقية موضوع التحرير التدريجي للخدمات (المواد من 19 إلى 21) .

ثم يأتي الجزء الخامس (المواد من 22إلى 26) والسادس (المواد من 27 إلى 29) حيث يتم تناول الأمور التنظيمية والتعريفية وكذلك الملاحق والمرفقات الخاصة بالاتفاقية فيما يمكن تسميته بالإطار المؤسسي للاتفاقية.

◈ المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

نلخص أهم المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات فيما يلي:[1]

***مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MOST FAVOURED NATION):**

نصت على هذا المبدأ المادة (2) من القسم الثاني من الاتفاقية ، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبحسب هذا الشرط يلتزم كل عضو أن يمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أي بلد آخر. وبالتالي فان أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائياً لتشمل الأطراف الأخرى. وقد استثنت الاتفاقية من هذا الشرط الدولة العضو التي تمنح مزايا خاصة لبعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية شريطة ألا يتجاوز سريانها عشر سنوات ثم يطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الامتيازات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من قبل مجلس التجارة في الخدمات.

***مبدأ الشفافية(TRANSPARENCY):**

تلزم اتفاقية التجارة في الخدمات كل عضو أن ينشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها، وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية، وينبغي أيضاً نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها، ويجوز لأي عضو الحق في إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي إجراءات يتخذها أي عضو آخر ويعتبرها العضو مؤثراً في تنفيذ بنود الاتفاقية.

ومن جهة أخرى ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة أو إلى الإضرار بالمصالح التجارية لمشروع أو منشآت معينة، عامة كانت أم خاصة.

كما تلتزم الدول الأعضاء بإخطار مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية سنوياً على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الاتفاقية إلى أنه يجوز للعضو أن يعدل جداول التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاثة سنوات من تقديمها، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر وعليه تعويض الأعضاء المتضرّرين.

*** مبدأ زيادة مشاركة البلدان النامية :**

يمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادة الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث تشير إلى ضرورة قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدولة النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بتلك الدول، والتي تتعلق بالأمور التالية:

---

[1] محمد محمد علي إبراهيم ،"الجات :الآثار الاقتصادية لاتفلقية الجات"، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2003/2002، ص105-108.

- تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقاً للأسس التجارية.

- تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

- تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول.

***مبدأ التحرير التدريجي(PROGRESSIVE LIBERALIZATION):**[1]

يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين ، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية والمعنونة تحت عنوان "التفاوض حول الالتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية أثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

*مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة:

تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات، والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك الأسواق، أو قد يتم أيضاً بواسطة هؤلاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية.

ولقد اقتصرنا هنا فقط على ملحق الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية.

المطلب الرابع: الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية:

يُشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات أنه بعد استبعاد الأنشطة التي لاتدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية ،ومع إقرار أحقّية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير والنظم الكفيلة بضمان الملاءة المصرفية وكفاية رأس المال وآليات العمل المصرفي السليم دون الإخلال بالتزاماته في إطار الاتفاقية، بالإضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار وتماسك النظام المصرفي ،ومع الحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء أو أية بيانات سرية تمتلكها المؤسسات المصرفية وفيما عدا الخدمات المالية الخاصة بجميع أنواع التأمين والخدمات المرتبطة به .

وتتلخص الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية فيما يلي:[2]

---

(1) د. عبد المنعم محمد الطيب، أستاذ الاقتصاد المساعد، (باحث اقتصادي ومصرفي)، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، طبعة تمهيدية، الخرطوم – جمهورية السودان، أنظر على الموقع:

http://www.bltagi.com/files/file2/0010.doc

(2) لمزيد من المعلومات ، أنظر على الموقع:

http://www.ratical.org/co-globalize/GATSsummary.html.

1-قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.

2-الإقراض بكافة أشكاله،بما فيها القروض الاستهلاكية،والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.

3-التأجير التمويلي.

4-خدمات المدفوعات والتحويلات ، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.

5-خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

6-التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية:

*النقد الأجنبي.

*المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها.

*أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة.

*الأوراق المالية القابلة للتحويل.

*الأدوات القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك.

7-الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل ،وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.

8- أعمال السمسرة في النقد.

9-إدارة الأموال ،مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية ،وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.

10-خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية،بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.

11-تقديم الاستشمارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى ،وبما يشمل الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لأغراض الإقراض وتحليل الائتمان وإجراء البحوث وتقديم المشورة للاستثمار وإدارة المحافظ للأوراق المالية وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية في مجال التملك وإعادة الهيكلة ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات، ويلاحظ أن الخدمات المصرفية والمالية عدا التأمين تشمل الخدمات المصرفية التقليدية والمعاملات المصرفية بالأدوات الحديثة وأعمال الأسواق المالية.

ويراعي في تحرير كل تلك الخدمات المصرفية والمالية المبادئ الأساسية التي تم الاتفاق عليها في اتفاق التجارة في الخدمات.

المطلب الخامس: مزايا وسلبيات تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية:

◈ مزايا تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية:

-جعل القطاع المصرفي والمالي أكثر كفاءة واستقرار.

-تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماج المصرفي.
-توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء وتحسين الجودة.
-تحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع.

-نقل المعرفة والتكنولوجيا من خلال الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية.
-تخفيض مخاطر السوق وتعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات.
-كلما زاد تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية كلما زاد تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض إلى الدول التي لديها عجز في رأس المال وبالتالي انخفاض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة للدول التي تعاني العجز.
أما الدول التي لديها فائض ومدخرات كبيرة وعوائد للاستثمار منخفضة نسبيا فيمكنها تصدير رأس المال وبالتالي رفع عوائدها من الاستثمار .ومن هنا الهدف هو الوصول إلى تساوي أسعار الفائدة بين الدول وزيادة عوائد الاستثمار مثال (تجربة الاتحاد الأوروبي).
-تعميق العولمة المالية والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله من مخاطر وسلبيات.

◈ سلبيات تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية:

-مجابهة التكتلات المالية العالمية.
-التأثير على السياسات النقدية المحلية.
-تزايد المخاوف من سيطرة البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية.
-تدويل وانتقال الأزمات البنكية والمالية ،حيث تعتبر من أهم سلبيات العولمة المالية كما رأينا سابقاً.
-التخوّف من عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة في السّوق المصرفي العالمي.

خاتمة الفصل:

إن من آثار العولمة المالية على البنوك كثيرة ومتعددة تشمل جميع النواحي، خاصة في مجالات الخدمات التي يقدمها البنك لزبونه، ومن خلال دراستنا حاولنا إعطاء صورة شاملة لأهم نتائج العولمة المالية على الجهاز المصرفي والمتمثل بالأساس في الجانب المعلوماتي من ثورة تكنولوجية في المعلومات والاتصالات والتي تشمل شبكات الإنترنت والتي بدورها تساهم بشكل جوهري في تنمية المبادلات التجارية والتسوق عبر مواقعها أو ما يُعرف بالتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى مختلف التعاملات البنكية التي تتم عن بعد وعبر أميال من المسافات أي البنوك الإلكترونية والتي ساهمت بشكل فعّال في تقليص تكاليف الزبون الخاصة بالنقل وخلصته من الوقوف أمام شبابيك البنك لفترة طويلة.

بالإضافة إلى خلق وسائل دفع حديثة للتقليص من استخدام النقود الورقية، حيث حلت محلها النقود الإلكترونية والبطاقات البلاستيكية والتي تعمل عن طريق أجهزة الصرف الآلي دون انقطاع ودون الحاجة إلى الذهاب للبنك فهي تعمل 24 ساعة لمدة 7 أيام . زيادة على خدمة المقاصة الإلكترونية التي حلت محل المقاصة التقليدية أو اليدوية وهذا لتوفير الوقت .

كل هذه التطورات من شأنها زيادة كفاءة وأداء البنوك وتحسين خدماتها لتتواكب مع تغيرات العالم الخارجي هذا من جهة .

ومن جهة أخرى، نجد آثار أخرى للعولمة المالية خارج المجال المعلوماتي، والمتمثلة بالأساس في شكل البنوك . فنجد البنوك الشاملة التي تتميز بقوة أدائها وتنويع مختلف أنشطتها لجلب أكبر عدد من الزبائن وتقدم لهم أفضل الخدمات .بالإضافة إلى أشكال أخرى كعمليات الاندماجات بمختلف أنواعها التي تنصهر فيها عدة بنوك صغيرة لتشكل في الأخير بنكاً قوياً لمواجهة مختلف أشكال المنافسة العالمية.

زيادة على عمليات الخوصصة التي تقوم بها بعض الدول للنهوض بهذه البنوك العاجزة ومواجهة خطر الإفلاس.

لنختم في الأخير بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي كان من بينها قطاع الخدمات المالية الذي يشمل الخدمات المصرفية والأسواق المالية والتأمين، وقد ساهمت هذه الاتفاقية إلى اتجاه المصارف نحو التحرير المالي بكل آثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي في أي دولة ،ومن ثمّ أصبح من الضروريات الملحة على الجهاز المصرفي بمكوناته المختلفة البحث في آليات تحديث العمل المصرفي التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك من منطلق إدارة البنوك في إطار تلك المنظومة بحيث تعظم العوائد والآثار الإيجابية وتقلل من الأعباء والآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن ،وهو ما يتطلب وضع وتحديث الآليات التي تزيد من القدرات التنافسية للبنوك التجارية.

الفصل الرابع:

البنوك التجارية الجزائرية

-دراسة مقارنة-

الفصل الرابع: البنوك التجارية الجزائرية –دراسة مقارنة–

مقدمة الفصل:

رأينا في الفصل الثالث أهم نتائج العولمة المالية على الجهاز المصرفي بصفة عامة من ثورة تكنولوجية كشبكة الإنترنت ،التجارة الإلكترونية ،البنوك الإلكترونية وأخيرا المقاصة الإلكترونية.

كما تطرقنا إلى عمليات خوصصة البنوك والدمج المصرفي ،البنوك الشاملة وكذا اتفاقية الجاتس لتحرير الخدمات المالية.

والآن سوف نقوم بعملية إسقاط لهذه العمليات على البنوك التجارية الجزائرية بصفة خاصة ومقارنتها ببنوك دول أخرى سواء في الدول النامية لاسيما العربية منها أو بنوك بعض الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا و اليابان.

لكن قبل هذا يجدر بنا تحديد مفهوم البنوك التجارية ووظائفها قبل الشروع في الدراسة.

إذن،البنوك التجارية **COMMERCIAL BANKS** هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية.ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض،وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها أو التسليف بضمانها ،وشراء وبيع الأوراق المالية فضلاً عن إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفية.

وفي الجزائر،تَعرّف البنوك التجارية وفقاً لقانون النقد والقرض في مادته 114 على أنّها:

أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110-113 من هذا القانون.

وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أنّ البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

–جمع الودائع من الجمهور (أصحاب الفائض المالي).

– منح القروض (أحاب العجز المالي).

– توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرّف الزبائن والسهر على إدارتها.

إذن البنوك التجارية ،هي مؤسسات ائتمانية تتعامل بالائتمان قصير الأجل و تتلقى ودائع جارية في الغالب ، و لكن البنك التجاري لكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (أفراد أو مؤسسات)يجب أن يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتجاوب و احتياجاتهم ، فهؤلاء المتعاملين يبحثون عن جهة آمنة و موثوق بها لإيداع أموالهم و الحفاظ عليها و استغلالها عند الحاجة ، و كذلك يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم و يوفر لهم ما أمكن من موارد مالية لتأمين احتياجاتهم ، لذلك فالبنوك توفر خدمات كثيرة، ابتداء من خدمات الصندوق، إلى خدمات توظيف الأموال في شتى مجالات التوظيف المتوفرة للبنك ، كما و يمكن أن

يساهم في تمويل المشاريع الإنمائية و تمويل مختلف فعاليات الاقتصاد القومي، لذلك يمكن ذكر أهم وظائف و خدمات البنوك كما يلي :

– تلقي أو قبول الودائع من مختلف الجهات ، و الودائع أنواع، منها :

– ودائع جارية أو تحت الطّلب: و هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار .

– ودائع لأجل : و هي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السّحب منها إلاّ بعد انقضاء المدة المحددة و المتفق عليها مسبقاً بين البنك و المودع .

–ودائع بإخطار : و فيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته، أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها .

– تقديم القروض : البنوك التجارية تقدم قروضا لمحتاجيها ، و هي على نوعين : قروض بدون ضمان تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك، كونه متأكد من مركزهم المالي، لأنه في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان، و قروضا بضمانات مختلفة يمكن ذكر منها ما يلي :

* قروض بضمان سلع مختلفة ،

* قروض بضمان أوراق مالية ،

* قروض بضمان شخصي ....الخ .

– التعامل بالاعتمادات المستندية : و يتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد و المصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر في الخارج ، ويتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة كوثائق الشحن، التأمين، الرسوم الجمركية، فواتير البضاعة و وثيقة المنشأ .....الخ

– التعامل بالأوراق المالية و التجارية : البنوك التجارية قد تتدخل بائعة أو مشترية للأوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لحساب و لصالح متعامليها ، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية و تحصيلها لصالح عملاءها

– شراء و بيع العملات الأجنبية : و ذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، و كل ذلك مقابل عمولة .

– تحصيل الشّيكات الواردة إليها من عملائها و لحسابهم .

– تأجير الخزائن الحديدية للأفراد لحفظ الوثائق والممتلكات الثّمينة والمهمّة مقابل عمولة محددة .

– تقديم مختلف أنواع الخدمات للمتعاملين و طالبيها ومنها خدمات البطاقة الائتمانية حديثاً.

ومن أهم البنوك التجارية في الجزائر والتي يرأسها البنك المركزي الجزائري ما يلي:

–البنوك العمومية: 6 بنوك:

البنك الوطني الجزائري **BNA**، بنك التنمية الريفية –بدر**BADR** –،بنك التنمية المحلية**BDL**،البنك الخارجي الجزائري **BEA**، القرض الشعبي الجزائري **CPA**،الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**CNEP**.

البنوك الخاصة: ونجد ما يلي:[1]

بنك الريان الجزائر، سيتي بنك الجزائر، بنك**BNP PARIBAS** ،بنك البركة،البنك العربي **ARAB BANKING CORPORATION(ABC)** البنك العربي، **BANQUE MEDITERRANEENNE GENERALE**،بنك ناتيكسيس، بنك سوسيتي جينيرال، الأمانة بنك، **ALGERIA GULF BANK**، **HOUSING BANK FORTRADE AND FINANCE**، **TRUST BANK**. ومؤخراً، سيضاف بنك آخر إلى قائمة البنوك الأجنبية في الجزائر ،الأمر يتعلق بالبنك الإماراتي وهو بنك الخليج أحد أكبر المؤسسات المالية على الصعيد الدولي.[2]

وتتعدّد أسماء البنوك التجارية، ففي انجلترا تُعرف ببنوك الودائع "**DEPOSIT BANKS**"، أو البنوك التجارية "**COMMERCIAL BANKS**"،أمّا في بقية دول أوروبا فتُعرف ببنوك الائتمان "**CREDIT BANKS** "، وفي الولايات المتّحدة الأمريكية تُعرف بالبنوك الأهلية "**NATIONAL BANKS** ".[3]

---

(1) LA REVUE BADR –INFOS , «CONQUERIR DE NOUVEAUX ESPACES : LES BANQUES »,OLIVIERS,N°45,FEVRIER/MARS 2007,P 37.

(2) مقال بعنوان:"بنك الخليج الأول يفتتح فرعا له بالجزائر"،جريدة الخبر،الثلاثاء 16 أكتوبر2007م،ص5.

(3) د.سوزي عدلي ناشد، "مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي" ،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ، بيروت–لبنان، 2005، ص210.

الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتّصالات:

المبحث الأول: واقع وآفاق قطاع تكنولوجيات الاتصال الحديثة في الجزائر:

تتكون شبكة الإنترنت اليوم من مليارات الصفحات الصادرة من مئات الآلاف من المؤلفين المختلفين من حيث التكوين والاختصاصات والمستوى العلمي والثقافي حيث تستقبل الشبكة ما لا يقل عن 170000 صفحة جديدة يوميا تحتوى على النص والصورة والصوت.

عدد المواقع هو الآخر في تزايد مستمر حيث أنشئ خلال الفترة الممتدة من1991 إلى 2001 ما لا يقل عن 8745000 موقع.[1]

المطلب الأول:خدمات الإنترنت :

يفسر الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت والزيادة السريعة والمستمرة لعدد المواقع على أساس الخدمات المهمة والمتعددة التي تقدمها الشبكة للجمهور العريض من مستعمليها بغض النظر عن الفوارق الموجودة بين مختلف الفئات والشرائح التي يتكون منها هذا الجمهور، وتتمثل هذه الخدمات في تلك التسهيلات التي يجدها المستعملون للشبكة في التعامل اليومي كل حسب اختصاصه واهتمامه مع مختلف القضايا.

إن الخدمات المقدمة عبر شبكة الإنترنت متعددة بتعدد اهتمامات مستعمليها حيث تشمل هذه الخدمات مجالات المعلومات والاتصال، والتجارة، والثقافة والسياحة، والتعليم والبحث... الخ.

في مجال المعلومات بمفهومه الواسع فإن الخدمات المقدمة نوعان:

1–الخدمات المجانية :

إن القسط الأكبر من المعلومات المتداولة عبر شبكة الإنترنت تقدم بالمجان من قبل المنظمات والهيئات أو الجهات المنتجة لها. إن أغلبية المؤسسات تقدم معلومات عن منتجاتها وهى بذلك تحافظ على زبائنها كما تسعى إلى استقطاب زبائن جدد وهذا كله يدخل في إطار حفاظ المؤسسة على نشاطها ومكانتها في السوق.

إلى جانب المؤسسات التجارية فإن المدارس والجامعات ومراكز البحث تنشر كميات كبيرة من المعلومات على شكل دروس أو تقارير أو رسائل جامعية أو نشرات أخرى مما يجعل من شبكة الإنترنت فضاءاً لا يمكن لأي باحث أو أستاذ أو طالب الاستغناء عنه.

إلى جانب المكتبات الافتراضية فإن المكتبات الكبرى هي الأخرى سجلت وجودها في الشبكة حيث يمكن الوصول إلى فهارسها عبر الإنترنت. وتجد المنظمات الحكومية وغير الحكومية في شبكة الإنترنت أفضل وسيلة لنشر مختلف المعلومات المتعلقة بنشاطاتها وبرامجها.

2–الخدمات بمقابل :

---

[1] د. أعراب عبد الحميد،" إشكالية جودة المعلومات في المواقع الإلكترونية"، رئيس قسم المكتبات والوثائق كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، أتى هذا المقال من النادي العربي للمعلومات على الموقع:

http://www.arabcin.net/modules.php?name=News&file=article&sid=675

إلى جانب الخدمات المجانية التي تتصف بتنظيم المعلومات وعدم تنظيمها وانتقائها فإن الخدمات بمقابل تهتم كثيرا بإرضاء المستفيدين وبالتالي نجد بعض المؤسسات تقدم خدمات حسب الحاجة وحسب الطلب وهذا يستدعى التحكم أكثر في معايير الجودة، الشيء الذي تفتقر إليه الخدمات المجانية.

المطلب الثاني: بداية الإنترنت في الجزائر:

دخلت خدمة الإنترنت في الجزائر عام 1993 عن طريق مركز الأبحاث والإعلام العلمي والتقني التابع للدولة (CERIST)[1]، وبعد خمسة سنوات من هذه البداية المحدودة صدر المرسوم الوزاري 256 لعام 1998 الذي ألغى احتكار الخدمة من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم خدمات الإنترنت، واشترط المرسوم في مقدمي الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات.

وتجدر الإشارة إلى أن أول من أسس شركة تجارية خاصة بتزويد الإنترنيت في الجزائر هو يونس قرار الملقب بـــ "بيل غايتس الجزائر" و الذي قام بمغامرة فريدة من نوعها عندما استغل الفراغ القانوني في مجال توريد الإنترنت حيث استورد في 1997 تجهيزات خاصة بشركة "جيكوس" متعلقة بربط الناس بالإنترنت بشكل جماهيري، بعد أن احتكر مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (سريست) المملوك للدولة التعامل بالإنترنت وحصره في نطاق ضيق خاص بالباحثين فقط وذلك لمدة أربع سنوات. غير أن السلطات العليا في البلاد حجزت هذه التجهيزات المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية في المطار، ومنعت قرار من تحقيق هذا المشروع على أساس أن الدولة لم تقرر فتح هذا الميدان للخواص، إلا أن الصحافة الجزائرية تحركت وأثارت ضجة إعلامية حول هذا المنع مما أجبر السلطات العمومية على الرضوخ للأمر الواقع ، وتم رفع الحجز عن التجهيزات وباشرت شركة جيكوس نشاطها، وأنشأت أول نادي للإنترنت في حيدرة بالعاصمة في نفس العام، وصار بإمكان أبسط جزائري لأول مرة الإبحار في عالم الإنترنت. و لم يكن أمام السلطات العمومية في هذه المرحلة سوى إصدار نص تشريعي متعلق بالسماح للخواص بإنشاء شركات لتزويد الإنترنت لملء الفراغ القانوني في هذا الجانب .

وبحلول شهر مارس عام2000 ،[2] فاق عدد الشركات الخاصة التي ترغب في الاستثمار في هذا المجال عشرين شركة غير أن شركتين فقط فرضتا أنفسهما في السوق ويتعلق الأمر بـــ " إيباد " و"جيكوس".

ولكن أثناء إعداد التقرير للطبع أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها نشرته في أكتوبر 2006 أن السوق الجزائرية في قطاع الاتصالات شهدت طفرة غير مسبوقة خلال عام واحد (مقارنة بالأرقام السابقة المتاحة) وأن عدد مستخدمي شبكة الإنترنت قد بلغ ثلاثة ملايين مستخدم بحلول يوليو 2006، في حين بلغ من

---

[1] تم إنشاؤه في شهر آفريل 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،وكانت مهمته الأساسية هو العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية دولية.

[2] INTERNEWS , ALGERIA : WWW.INTERNEWS.ORG/ARAB_MEDIA_RESEARCH/ALGERIA.PDF

يستخدم الإنترنت عالي السرعة **ADSL** منهم 700 ألف شخص، وخلال هذه الفترة أيضا بلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول 18.6 مليون شخص.[1]

ومن أكبر المشاكل التي تعترض الانتشار الواسع لخدمات الإنترنت في الجزائر هي هيمنة "الجزائرية للاتصالات"[2] للخدمة، ورغم وجود عدد كبير من مزودي خدمات الإنترنت إلا أنهم جميعا يعملون من خلال الجزائرية للاتصالات، كما أن أسعار الهاتف الثابت شهدت ارتفاعا ضخما خلال فترات وجيزة مما أثر سلبا على انتشار خدمة الإنترنت، حيث ارتفعت هذه الأسعار بنسبة 200% عام 2003 وبعدها 100% في عام 2004، ناهيك عن بطء الشبكة الواضح الذي يعاني منه أغلب المستخدمين في الجزائر وهو الأمر الذي دعا "الجمعية الجزائرية لممولي الدخول إلى شبكة الإنترنت" للتنديد بما أسمته احتكار خدمات الإنترنت على يد "الجزائرية للاتصالات" التي تبقى مسيطرة وحدها وتقدم أسعارا مرتفعة في ظل غياب أي شركات منافسة.

ولكن هذا الوضع الاحتكاري أصبح في طريقه للتغير مع حصول شركة "أوراسكوم المصرية" بالتعاون مع الشركة المصرية للاتصالات على رخصة إقامة شبكة هواتف أرضية في عام 2005، وقد أعلنت الشركة أنها تجهز العديد من المفاجآت السارة للعملاء عندما تبدأ العمل على مستوى الخدمات والأسعار بما في ذلك تقديم خدمة الإنترنت السريع **ADSL** بالتعاون مع إحدى الشركات الصينية ويفترض أن تبدأ الشركة العمل مع نهاية عام 2006 وهو الأمر الذي سيغير شكل السوق تماماً.

بالإضافة إلى ذلك فقد قررت الحكومة خصخصة شركة "اتصالات الجزائر" عبر طرح أسهمها في مزاد دولي بحلول نهاية 2006 خاصة وأن الشركة تواجه الكثير من مشاكل المنافسة حيث تفوقت عليها أوراسكوم في مجال خدمات الهاتف المحمول.ويبدو اهتمام الدولة الحقيقي بنشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت واضحا في العديد من الخطوات، بداية من فتح السوق أمام المنافسة الحرة وهو الأمر الذي وصفه وزير الاتصالات الأسبق بأن الفضل كل الفضل يعود فيه إلى شجاعة وتبصر الدولة [3] ، بالإضافة إلى طرح برنامج خاص يهدف إلى توفير جهاز كمبيوتر لكل عائلة جزائرية بحلول عام 2010.

المطلب الثالث: مقاهي الإنترنت" CYBER CAFE":

---

(1) ثلاثة ملايين مستخدم لشبكة الإنترنت في الجزائر، موقع ميدل ايست أون لاين، http://www.middle-east-online.com/?id=42007

(2) الجزائرية للاتصالات ،أنظر على الموقع: http://www.algerietelecom.dz

(3) خطاب السيد عمار تو، وزير البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، اجتماع الوزراء الأورو متوسطيين حول تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، دندالك، إيرلاندا، يومي 10 و 11 افريل 2005،على الموقع:
http://www.dcmnr.gov.ie/NR/rdonlyres/69F72DBA-4A88-457E-9DED-8180BC3B80E8/23743/CommunicationMtreenIrelandversionarabe.doc

مع زيادة الاهتمام باستخدام الإنترنت في الجزائر يعتمد الكثير من المواطنين على مقاهي الإنترنت في الاتصال بالشبكة، وقد شهد عام 2005 ارتفاعا ملحوظا في أعداد هذه المقاهي حتى وصلت إلى خمسة آلاف مقهى وفقا لتصريحات وزير الاتصال الجزائري بعد أن كان عددها لا يتجاوز 100 مقهى فقط في عام 2000.[1] وتعتبر المشكلة الأساسية التي تواجهها مقاهي الإنترنت في الجزائر هي سوء الخدمة حيث تعرف الشبكة انقطاعاً في الخدمات يصل في بعض الأحيان إلى يوم كامل الأمر الذي يؤدى لاضطراب العمل وفقدان الزبائن خاصة وأن أصحاب المقاهي لا يحصلون على أي تعويض من الشركات المقدمة للخدمة .

وقد أوضح (الأمين العام للجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات)[2] أنه لا بد من تطوير العقليات نحو قبول مزيد من الانفتاح في ميدان تكنولوجيا المعلومات، وتجاوز وضعية المستهلك إلى وضعية المنتج لهذا النوع من التكنولوجيا.

رغم كل التطور الملاحظ في مجال تكنولوجيا المعلومات بالجزائر، إلا أن الواقع والمقارنة مع الدول الأخرى، توضح أن وضعية الجزائر لا يحسد عليها، بحسب الأمين العام، الذي يشغل في نفس الوقت منصب مدير عام مؤسسة "بيغ أنفورماتيك". وأوضح أن التقييم العام لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر، حسب بعض المعطيات، يخبرنا أن عدد العائلات التي تملك حاسوبا في بيتها جد ضئيل، رغم مشروع "أسرتيك" الذي لم يكتمل إلى اليوم.صحيح أن الجزائر تحتل مرتبة مهمة في الوطن العربي من حيث حرية استعمال هذا النوع من التكنولوجيا، إلا أنه ما يزال يوجد عدة عوائق تحول دون التطور الفعال لتكنولوجيا المعلومات.

وذكر نفس المصدر أن عدد مستعملي الإنترنت مثلا في إفريقيا بلغ ثمانية عشر مليون مستخدم، ويوجد في الجزائر مليونا مستعمل، ومائتا ألف منهم من فئة الطلبة، وثمانون بالمائة من استعمال الإنترنت في الجزائر يستخدم لأغراض متعلقة بالرسائل الإلكترونية، كما توجد نسبة معتبرة للذين يستعملونه بغرض التحميل المجاني.

هذا وقد كشفت شركة" أليكسا" للإعلام على شبكة الإنترنت ،في تقييم خاص عن المواقع الإلكترونية الأكثر تداولاً في الجزائر ،حيث جاء محرك البحث "غوغل" **GOOGLE** في المرتبة الأولى ،يليه في المرتبة الثانية محرك البحث "ياهو" **YAHOO** وهما من محركات بحث متعددة الخدمات وذات نطاق عالمي ،يليهما محرك بحث شركة "مايكروسوفت" **MICROSOFT** "ويندواز لايف" وهو محرك متخصص في الاستخدامات التكنولوجية بالخصوص ،ثم يأتي موقع "ستارتايمز 2" وهو موقع إخباري ومنتدى للنقاش متعدد الخدمات يركز على المنطقة المغاربية. ونجد في المرتبة 19 موقع بريد الجزائر ويتضمن الخدمات البريدية والمالية بحيث يتيح لأصحاب

---

(1) بول بندرن،" مقاهي الإنترنت تزدهر في الجزائر"، موقع مصراوي، أنظر على الموقع:
HTTP://WWW.MASRAWY.COM/NEWS/2005/TECHNOLOGY/REUTERS/APRIL/26/OEGIN-INTERNET-ALGERIA-MT31941625.ASPX

(2) الأمين العام للجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات ،مقال بعنوان:"العائلات الجزائرية التي تملك حاسوبا قليلة جدا"،جريدة الخبر،في 06-2007-02.

الأرصدة بالإطلاع عليها ضمن الخدمات التي توفرها ،بالإضافة إلى خدمات أخرى ككشف الحساب،طلب دفتر شيكات. [1]

وأضاف الأمين العام للجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات أن تنمية الإنترنت في الجزائر تبقى بحاجة لسياسة واضحة لتطويرها بصفة سريعة. وهي رهينة انعدام الشفافية وعدم تقديم المعلومات. كما أن عدد المواقع في الجزائر والمغرب العربي ضعيف جدا، فلا يوجد سوى حوالي أربعة آلاف موقع·وهو عدد ضعيف جدا مقارنة بما يوجد في العالم، والذي يفوقه بثلاث مرات. ومن عوائق استعمال هذا النوع من التكنولوجيا في الجزائر، ارتفاع سعر الخدمات بعشر مرات مقارنة بأوروبا، لكنه يعتبر سعرا مقبولا مقارنة بعدد من الدول العربية. واعتبر أن الجماعات المحلية في الجزائر مثلا لا بد أن تلجأ لاستعمال الإنترنت بغرض تسهيل عملية خلق الحكومة الإلكترونية، ووجود الاتصال مع المواطنين كخطوة نحو وجود شفافية بين المسؤولين والفئات الشعبية التي بإمكانها الاطلاع على شؤون بلديتها عبر المواقع الإلكترونية، مما يسمح كذلك بخلق ألف وخمسمائة موقع إلكتروني، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل ودعا بالمناسبة إلى ضرورة تقديم تسهيلات للخواص الجزائريين لإنشاء مؤسسات "هوستينج"، وضرورة التفكير في حل مشكلة "الإيواء" وتسيير المواقع الإلكترونية على المستوى المحلي، بغرض تفادي الإيواء لدى المواقع الأجنبية التي تعني تكاليف أكثر ووقتا أطول، واستعمالا أقل ومحدودا للإنترنت·

وبخصوص مسألة" الهوستينج" دائما، قال نفس المصدر بأنه لا بد من وضع الثقة في العقل الجزائري، ومنح المؤسسات الجزائرية فرصة اختراع البرامج الإلكترونية، ضمن سياسة اجتذاب· كما يجب مساعدة هذه المؤسسات من حيث الضرائب والقروض البنكية·وهو ما بإمكانه أن يؤدي إلى خلق مناصب شغل كثيرة، ويحقق الانتقال من استعمال تكنولوجيا المعلومات إلى منتج لها.

وقال أيضا أن استعمال الإنترنت في الجزائر، أوجد ثقافة وسلوكيات جديدة، حتى وإن اقتصر على استعمال الرسائل الإلكترونية فقط، فانتشر التواصل بين الناس بشكل سريع، ومتوفر لكن لا بد من أن يرفق هذا التطور بوجود نهضة في استعمال الحاسوب· فالأمية اليوم لم تعد تقاس باللغة فقط، بل باستعمال هذا الجهاز فالأمي هو من لا يعرف استعمال الحاسوب·

ودعا وزارة التربية والبلديات إلى التفكير في سياسة نشر ثقافة استعمال جهاز الحاسوب، عبر وضع برنامج مدرسي، وخلق مراكز "تيلي سنتر" على مستوى البلديات.

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة خاصة وأن الجزائر تنفتح على اقتصاد السوق والاقتصاد العصري وتمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائرية.

---

[1] جريدة الخبر ، بتاريخ السبت 27أكتوبر 2007م /15 شوال 1428 هـ.

حيث تبرز المجهودات التي تبذلها الدولة والتي تتمثل في مشاريع وتنظيمات تهدف إلى ترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة لما تملكه الدولة من كفاءات في هذا المجال. زد على دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية حيث أصبحت المؤسسة الجزائرية أكثر وعيا أن الإعلام يعد وسيلة إنتاجية". ومن جهته أخرى تعتبر السوق الجزائرية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في أوج تطورها تزامنا مع نمو متوقع معتبر بالنسبة للثلاث سنوات المقبلة لأهمية السوق الجزائرية في المغرب العربي فيما يخص الإمكانيات. ويجرد الذكر أن مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال وبالعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة لفائدة المناطق البعيدة و كذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات و إعداد البرامج المعلوماتية.

ففي غضون الآجال القريبة وضع أول شبكة داخلية للحكومة ستمكن كل الوزارات من تبادل المعلومات والمراسلات الإلكترونية لغاية الوصول إلى عدم استخدام الورق، وأن تهيئة الأجواء لإنجاز الحكومة المعلوماتية ما زالت جارية على قدم وساق بهدف تقليص المسافة بين المواطن والحاكم والتي ستسمح للمواطن بالإطلاع على القضايا الوطنية التي تهمه.

وبخصوص البرنامج الذي سطرته وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال والخاص بتوفير لكل عائلة جزائرية حاسوبا في المنزل في آفاق 2010 .

ويبدو أن انفتاح الجزائر و إقبالها نحو العالم التكنولوجي المتطور سيتحقق من خلال إنجاز مشروع المدينة الجديدة الذي سوف يتجسد في إنجاز الحظيرة المعلوماتية التي تضم 10 مشاريع، منها إنجاز فندق ذي خمسة نجوم يحوي على 156 غرفة وقاعة عرض بـــ 600 مقعد ومقر وكالة التسيير ومركز البحث لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال ومقهى بريدي ومركب تيليكوم. وتأتي هذه المشاريع والبرامج في تنمية الاتصالات وتحرير المبادرات واقتصاد السوق لتفتح المجال للمنافسة أمام الشركات الخاصة والعمومية، وقد ثمّنت الحكومة أي مبادرات شراكة تبرم بين المؤسسات الجزائرية أو الجزائرية والأجنبية.

من جهة أخرى، يأتي اتفاق الشراكة بين مؤسسة "أيباد" مع مؤسسة "تيليكوم الجزائر"، لتأهيل وتطوير وإعطاء دفع إضافي في مجال تكنولوجيات الاتصال عن طريق الشراكة، حيث كانت هذه الخطوة أول شراكة جزائرية جزائرية قبل تجسيد شراكة مع الأجانب حيث ستشرع مؤسسة التعليم المهني عن بعد (أيباد) ابتداء من السنة الجارية في تركيب ثم صناعة أجهزة الحاسوب المحمولة من نوع "لاب توب" بعد تدشين وحدتها الإنتاجية التي يتم بناؤها حاليا بعناية، إذ ستقوم المؤسسة في البداية بتركيب أجهزة الحاسوب قبل التوجه تدريجيا نحو الاندماج" هذا وتنوي ذات المؤسسة "صناعة مليون جهاز حاسوب محمول سنة 2008".

وتأتي هذه المبادرات بين المؤسسات الجزائرية لتحجب النقص الذي تركته المؤسسات الأجنبية التي اختفت من السوق، لأنها لم تدرك كيف تكيّف وسائلها و لم تتحالف مع المؤسسات الأخرى للاستفادة من خبرتها، كما أن تجسيد الأهداف المرسومة يستلزم مقاربة جديدة مغايرة لتلك المتبعة حتى الآن، ومنها الوصول لتحقيق 10

نسب، 80% للكثافة الهاتفية و 40% في وصل الإنترنت و20% في نشر الحاسوب وهو ما يعد رهانا يفرض إيجاد حلول جديدة وإقامة شراكات جديدة. بالإضافة إلى أن ما ينتظر المتعاملين الاقتصاديين هو العمل لتمكين الجزائر من مواصلة قطع الأشواط المتبقية في مجال التكنولوجيا حتى تقترب من نظيراتها في العالم أجمع. ولعل انخراط 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية في القاعدة الإعلامية" أوميديس" التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للبحر المتوسط في إطار خلق مؤسسة معلوماتية متوسطية من بينها المؤسسات الجزائرية سيدعم هذا التوجه، حيث سيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل المشروع الذي يرمي إلى إقامة شبكة للشركات المتوسطية عبر الإنترنت، والتي سيتم إيصالها بالشبكة الأوروبية لتبادل المعلومات.

رغم كل هذه المعطيات التي تكشف مدى الاهتمام الحكومي والمؤسساتي بمجال المعلوماتية، كشفت آخر الدراسات حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال عن وجود تأخر كبير في اكتساب هذه الوسائل في الجزائر مقارنة بدول الجوار كالمغرب وتونس، وتكشف إحدى الإحصائيات المتوافرة أن مجموع مستخدمي الإنترنت في الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية2005.[1] و في دراسة مقارنة قدمتها فدرالية إطارات المالية والمحاسبة بوهران حول التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الاقتصاد، حيث احتلت الجزائر المرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصال. وأن نسبة السكان المتصلين بشبكة الإنترنت لا تتجاوز 2.4% (ارتفعت هذه النسبة بعد صدور الدراسة)، في وقت لا يتجاوز الذين يستعملون هذه التقنية 800 ألف من السكان، بمعدل 500 ألف مستعمل بصفة منتظمة في حين نسبة كبيرة من هؤلاء المستعملين يستخدمون هذه التقنية في أماكن عملهم أو في نوادي الإنترنت التي يصل عددها إلى 5000 نادي منتشرة عبر الوطن الأمر الذي يؤكد أن نسبة الربط في المنازل ما زالت ضعيفة جدا مقارنة بالدول الإفريقية. ويرجع هذا التأخر إلى نقص أو غياب شبه تام لثقافة نشر التكنولوجيا وكذا النقص الواضح في الخطوط الهاتفية حيث أن الجزائر لا توفر إلا 6 خطوط لكل 100 نسمة في الوقت الذي يصل فيه الرقم إلى 90 خطا لكل مواطن في الدول المتقدمة تكنولوجيا. ويضاف إلى ذلك ضعف مستوى التأهيل لدى السكان إذ أن عدد الذين يملكون مستوى تعليميا مقبولا يصل 17,5 مليون نسمة في الوقت الذي لا يفوق فيه عدد المؤهلين لاستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري.

كما قالت دراسة للأمم المتحدة أنه في عام 2004، كان عدد المشتركين في خدمات الإنترنت لا يتجاوز 5000 مشترك، وأرجعت الدراسة أهم أسباب هذا التأخر التكنولوجي إلى غياب ثقافة نشر التكنولوجيا المعلوماتية بين أفراد المجتمع مما يجعل المواطن لا يلجأ لاستخدام هذه التكنولوجيا إلى في حالة الضرورة الحتمية.[2]

---

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات، المكتب الإقليمي العربي، الجزائر، أنظر على الموقع:
http://www.ituarabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=5

[2] عبد المالك حداد،" واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر"، موقع الشهاب للإعلام،أنظر على الموقع:
http://www.chihab.net/modules.php?name=news&file=article&sid=923

وحسب الأرقام التي وردت في دراسة مقارنة التي قدمتها كفدرالية إطارات المالية والمحاسبة فإن 13,85 % من السكان في الجزائر يملكون الهاتف الثابت الأمر الذي يجعل نسبة استعمال الإنترنت بصفة عادية غير مرتفعة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة خاصة في ظل ارتفاع أسعار التجهيزات المستعملة مقارنة بالمستوى المعيشي للفرد. ناهيك عن كون الاستثمار في مجال التكنولوجيا الحديثة لا يمثل سوى 1 % من الناتج الداخلي الخام. وما يزيد في اتساع الرقعة التطور الذي رافق استعمال الهاتف النقال في الجزائر، ففي 1998 كان عدد المشتركين 18 ألف، وفي سنة 2004 بلغ أكثر من 4 ملايين مشترك، في حين في هذه السنة ارتفع إلى 7.245.657 مليون مشترك.

أما على مستوى المؤسسات فقد قدّرت الدراسة أن الربط بالإنترنت ما زال يعرف تأخرا محسوسا بسبب غياب برنامج الذي جعل البنك العالمي يساهم بمبلغ 9 ملايين دولار لإنشاء قطب تكنولوجي في الجزائر العاصمة سيسمح بتزويد المؤسسات ببنك للمعلومات حول الوضعية الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من المعطيات لتحسين أداء هذه المؤسسات.

وحسب إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2001 فإن نسبة مواطني العالم العربي، الذين سبق أن استخدموا شبكة الإنترنت، لا يتعدى 1% رغم أن سكان العالم العربي ال 170 مليون نسمة يشكلون 5% من مجموع سكان العالم.

وإذا ما قارنا ذلك بنسبة الأوروبيين والأمريكيين التي تفوق 58 في المائة فإن ذلك يدفع البعض إلى وصف تجربة العالم العربي في مجال تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت بأنها في مرحلتها "الجنينية".

ففي إحصائيات نُشرت في العام الماضي، ذُكر أن هناك نحو ثلاثمائة مليون مستخدم للإنترنت، أقل بقليل من نصف عددهم هم من أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وقد ارتفع عدد مستخدمي شبكة الإنترنت من 171 مليونا عام 1991 إلى نحو 304 ملايين مستخدم في مارس من العام الماضي.

ويأتي مستخدمو الشبكة في أميركا الشمالية في المقدمة، إذ بلغ عددهم في شهر مارس من العام الماضي نحو 137 مليون مستخدم. وتأتي في المرتبة الثانية بعد ذلك أوروبا، حيث وصل عدد مستخدمي الشبكة فيها في نفس الفترة إلى 83,35 مليون مستخدم.

وتأتي في المرتبة الثالثة منطقة آسيا والباسيفيكي (التي تضم بلداناً كاليابان وأستراليا ونيوزيلندا)، حيث بلغ عدد مستخدمي الشبكة فيها 68,9 مليون مستخدم. وتشير التوقعات إلى احتمال ارتفاع عدد مستخدمي الشبكة عالمياً إلى مليار شخص بحلول عام 2005 ويُرجح أن يكون ثلاثون بالمائة منهم من أميركا الشمالية.

أي أن الفجوة الرقمية ستبقى قائمة رغم كل جهود التطوير والتحديث التي تقوم بها بلدان العالم الأخرى. ويسيطر العالم الأنجلوساكسوني على نسبة كبيرة جداً من نشاط شبكة الإنترنت، إذ يقدر بأن ثمانية

وسبعين بالمائة من المواقع على الشبكة هي باللغة الإنجليزية، بينما تشكل مواقع التجارة الإلكترونية باللغة الإنجليزية على الإنترنت نسبة ستة وتسعين بالمائة من مجموع مواقع التجارة الإلكترونية. وفوق ذلك فإن ما يقرب من سبعين بالمائة من مجموع المواقع القائمة على الشبكة إنما هي مواقع وُضعت في الولايات المتحدة، وغالبيتها العظمى باللغة الإنجليزية طبعاً. وللفجوة الرقمية مظهران أو مستويان مختلفان، فهي تفصل أولاً بين من يملكون إمكانات الاتصال بهذه الوسائل والتقنيات داخل المجتمعات الغربية نفسها (بين البيض والسود في أميركا مثلاً) وبين الأغنياء المتعلمين والفقراء الجاهلين في تلك المجتمعات، وهناك فجوة أخرى تفصل بين الدول والأمم (كالهوة الفاصلة بين أوروبا وإفريقيا مثلاً). ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر على وجود وتفاقم هذه الهوة الرقمية بكل أشكالها ومستوياتها عدم وجود بنى تحتية مناسبة لأغراض الاتصال بالشبكة في الكثير من بلدان العالم الثالث.

كما أن غياب أو ضعف هذه البنى يؤدي إلى ارتفاع أسعار خدمات الإنترنت، بحيث يصبح هذا الارتفاع عاملاً معوقاً بدوره. فمثلاً تتجاوز تكاليف الارتباط بشبكة الإنترنت في بعض دول أفريقيا مستوى الدخل الشهري لشريحة واسعة من سكان تلك البلدان،وبالتالي فمن غير الممكن توقع انتشار استخدام الشبكة بشكل معقول هناك.

وكانت إحصائية سابقة نُشرت في تقرير حول الفجوة الرقمية قدرت أن نصيب أميركا الشمالية من مجموع مستخدمي الإنترنت يبلغ نحو 75 بالمائة. وبالمقابل لا يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط نصف واحد بالمائة من الحجم العالمي. ويزيد هذا الرقم الهزيل من تشاؤم المرء إذا علم أن هذه النسبة تضم أيضاً مستخدمي الشبكة في الكيان الصهيوني، وعددهم كبير جداً بالمقارنة بأي قطر عربي آخر.

المطلب الرابع: أسباب تأخر المنطقة العربية بالالتحاق بركب تكنولوجيا الاتصالات:

من العوامل التي أدت إلى تأخر المنطقة العربية عن ركوب قطار تكنولوجيا الاتصالات، أي منذ نهاية التسعينات، اتخاذ الأنظمة العربية موقفا متحفظا إن لم يكن معاديا منها، لأسباب سياسية لمنع الأصوات المعارضة من التعبير عن آرائها وسد الطريق أمام المواطن كي لا يطلع على مصادر إخبارية غير رسمية.

وإذا لم يكن الحاجز سياسيا فقد يكون تقنيا أو ماليا. إذ تُعدُ معظم شبكات الاتصال في العالم العربي غير متطورة وملكا للقطاع العام. كما تتباين نسبة توفير خدمات الاتصال من بلد عربي لآخر، ففي الوقت الذي نجد فيه أكثر من 100 خط هاتفي لكل 100 منزل في الإمارات والكويت، لا تتعدى النسبة في سوريا ومصر والمغرب حيث الكثافة السكانية كبيرة، خمسين خط هاتفي لكل مائة عائلة.

كما أن نفقات الاتصال لا تزال عالية في بلدان العالم العربي مما يحول دون التشجيع على استخدام الإنترنت بشكل مكثف. فقد تبلغ تكلفة ثلاثين ساعة اتصال بالإنترنت شهريا في سوريا 47 دولارا أمريكيا، وفي السعودية 41 دولارا، و 24 دولارا في الإمارات العربية المتحدة، وعشر دولارات في مصر. ويضاف إلى هذه العوامل افتقار الشبكة إلى مواضيع باللغة العربية .

لكن النظر إلى واقع استخدام تكنولوجيا الاتصالات في العالم العربي، يكشف عن وجود هوة رقمية بين بلدان طورت نسيج تكنولوجيا الاتصالات فيها وأغلبها في منطقة الخليج، وبلدان لا زالت متعثرة في هذا المجال. فوفقاً لدراسة، أُعدت لصالح منتدى دافوس الاقتصادي الدولي حول تحديات تطور تكنولوجيا الاتصالات والإعلام في العالم العربي، تم تصنيف الدول العربية إلى مجموعات ثلاث: مجموعة التطور السريع وتشمل الكويت والإمارات العربية المتحدة، و مجموعة الدول الصاعدة وتشمل كلا من مصر والأردن ولبنان والسعودية ، ومجموعة الدول السائرة في طريق النمو وتضم المغرب وعمان وسوريا.

وبالنظر إلى التطور الذي قطعته دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إقامتها لمدينة الإنترنت، وسعيها إلى رفع نسبة استخدام الشبكة الإلكترونية بين سكانها إلى 38% مع مطلع عام 2005، في وقت لا تتعدى فيه نسبة الحاسبات الشخصية في سوريا 1.6 % بالنسبة لكل 100 ساكن أو 36 مستعملا للإنترنت من بين كل عشرة آلاف مواطن، بالنظر إلى كل هذا يتضح عمق الهوة الرقمية التي على العالم العربي استدراكها.

هذا وتتصدر الإمارات العربية المتحدة الدول العربية من حيث نسبة مستخدمي الإنترنت من بين سكانها حيث بلغت لديها 29.9% ، لتتبعها البحرين بنسبة 18.17% ، ثم قطر بنسبة 12.81 %، فالكويت بنسبة 11.29%. على حين يقف في أخر القائمة العراق بنسبة 0.08%، وقبله السودان ب 0.10 %. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة في العربية السعودية، نجد أنها تأتي في المرتبة التاسعة بعد تونس وقبل فلسطين، حيث لا تتجاوز النسبة لديها 2.68% من مجموع السكان.

أما المغرب ومصر والجزائر وليبيا فتتابع في التصنيف انطلاقا من المرتبة الحادية عشرة، بينما نجد في مؤخرة الترتيب كلا من سوريا واليمن والسودان وانتهاءاً بالعراق.

وعلى الرغم من الصعوبات التي يعرفها العالم العربي، التقنية منها والسياسية، تشير جميع التوقعات إلى أن المنطقة العربية ستشهد تضاعفاً في نسبة مستخدمي الإنترنت خلال العامين القادمين.

بعضها يمليه تسارع انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتالي تحرير العديد من القطاعات المؤثرة وفي مقدمتها قطاع الاتصالات.

كما أن العديد من القطاعات التجارية في العالم العربي ستُضطر لاستخدام تكنولوجيا الاتصال إما في مجال التجارة الإلكترونية الذي لا يتجاوز نسبة 0.2% من مجموع المبادلات التجارية الإلكترونية العالمية، أو للقيام باتصالاتها العادية، وهو ما قد يعطي دفعا لتطوير شبكة الإنترنت.

ويبدو أن تجربة بلدان الخليج أصبحت تُحدث شبه عدوى في باقي البلدان العربية من حيث الإقبال على تطوير شبكة الإنترنت، بحيث يخطط لبنان لإقامة مدينة إنترنت شبيهة بمدينة دبي.

وبنفس النسق، حدد الأردن من ضمن أهدافه رفع نسبة مستخدمي الإنترنت لديه إلى 80 %مع حلول عام 2020، على حين تعهد الرئيس السوري بإدخال سوريا إلى حقبة الكمبيوتر .

وفي الوقت الذي تحاول فيه بعض الدول مثل العربية السعودية تجاوز تحفظاتها بخصوص استعمال شبكة الإنترنت بشكل معقول ومقبول، وذلك من خلال التخطيط لربط كل المدارس السعودية بالشبكة ضمن ما يعرف بالمشروع الوطني السعودي، نجد أن دولا مثل تونس لا زالت تفرض قيودا شتى على استعمال الشبكة. حيث ترى الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في تقريرها للعام 2003 أنها "تقطع الطريق أمام العديد من المواقع الوطنية والعالمية حتى لا يصل إليها مستعملو الشبكة. ويستهدف القطع مواقع تونسيّة لجمعيّات مستقلّة و أحزاب معارضة ومخالفين في الرّأي و مواقع منظّمات غير حكوميّة دوليّة و مواقع إعلامية عربيّة و دوليّة تختلف في تغطيتها للأحداث الوطنيّة... ".

أمّا العراق فقد كان نظام الرئيس السابق يبرر منع استعمال شبكة الإنترنت لكونها " وسيلة دعاية أمريكية".ولا شك أن المواطن العربي يعد من أكثر مواطني العالم تطلعا لمعرفة مدى تأثير قمة مجتمع المعلومات على واقعه اليومي، ليس فقط من خلال الانفتاح على تكنولوجيا الاتصال، بل أيضا في ضمان حقوقه الأساسية وفي مقدمتها حقه في الحصول بحرية على المعلومات.

المطلب الخامس:إحصائيات هامة عن مستخدمي شبكة الإنترنت:

وفيما يلي جداول لأهم إحصائيات عن مستخدمي الإنترنت وعدد الخطوط الثابتة و المحمولة بالدول العربية حسب الاتحاد الدولي للاتصالات :

الجدول رقم (1):مستوى المنافسة في خدمات الاتصالات في البلاد العربية31 Dec. 2003

	Local Services	Long Distance	INT7	XDSL	WLL	Lessed Lines	DATA	VSAT	MOBILE ANGL	MOBILE DIJIT	PAGING	CABLE TV	FSS	MSS	GMPCS	IMT 2000	ISP
ALGERIA	C	C	C	C	C	C	C	C	-	C	C	-	C	C	C	-	C
BAHRAIN	M	C	C	-	-	M	C	C	-	P	M	-	-	-	-	-	C
DJIBOUTI	M	M	M	-	-	M	M	-	D	-	M	-	M	M	-	-	M
EGYPT	M	M	M	C	C	C	C	C	-	D	-	-	M	M	C	-	C
IRAQ	M	M	M	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
JORDAN	M	M	M	M	M	M	C	M	-	P	P	C	M	M	C	C	C
KUAIT	M	-	M	-	M	M	C	C	P	P	P	P	C	P	P	P	P
LEBANON	M	M	M	-	M	M	P	C	M	M	M	C	-	-	C	-	C
LIBYA	M	M	M	-	-	M	-	-	-	M	-	-	M	M	-	-	-
MAURITANIA	M	-	C	-	M	P	C	-	M	M	-	-	-	-	-	-	C
MORACCO	M	M	M	M	M	M	C	C	D	C	D	-	M	D	C	-	C
OMAN	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	-	M
PALESTINE	M	M	M	M	M	M	M	C	-	P	-	-	-	-	-	-	C
QUATAR	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M
SAUDI ARABIA	M	M	D	P	P	P	P	P	N/D	D	M	N/D	P	M	C	D	P
SOMALIA	C	C	C	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
SUDAN	D	C	C	D	D	D	C	C	D	-	D	-	D	D	D	D	C
SYRIA	M	M	M	M	M	M	M	M	M	P	M	M	M	M	M	-	-
TUNISIA	M	M	M	M	M	M	M	-	M	M	P	C	M	-	-	-	C
U.A.E	M	M	M	-	-	M	M	-	M	M	M	-	M	-	-	-	M
YEMEN	M	M	M	-	-	M	-	M	C	C	M	-	M	C	C	-	C

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع: http://www.ituarabic.org/arab_country_data.asp?arab_country_code=101

Notes: WLL= Wireless local loop, MSS = Mobile satellite service, FSS=Fixed satellite service, ISP= Internet service provider Key: M = Monopoly, D = Duopoly, P = Partial completion, C=full compétition, Blank= Not Available

الجدول رقم (2):ترخيص خدمات الاتصالات في البلدان العربية

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع: http://www.ituarabic.org/arab_country_data.asp?arab_country_code=101

	Local Services	Long Distance	INT7	XDSL	WLL	Lessed Lines	DATA	VSAT	MOBILE ANGL	MOBILE DIJIT	PAGING	CABLE TV	FSS	MSS	GMPCS	IMT 2000	ISP
ALGERIA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	-	Y
BAHRAIN	Y	Y	Y	-	-	Y	Y	Y	-	Y	Y	-	-	N	-	-	Y
DJIBOUTI	Y	-	Y	-	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	-	-	-	-	-	Y
EGYPT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
IRAQ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
JORDAN	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
KUAIT	N	-	N	-	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
LEBANON	N	N	N	-	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	-	-	Y	-	Y
LIBYA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
MAURITANIA	N	N	N	-	N	N	N	-	Y	Y	Y	N	N	N	N	-	N
MORACCO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N
OMAN	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	-	Y	Y	Y	Y	Y
PALESTINE	-	-	-	-	-	-	C	-	-	-	-	-	-	-	-	-	C
QUATAR	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
SAUDI ARABIA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N/A	Y	Y	N/A	Y	Y	Y	Y	Y
SOMALIA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
SUDAN	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
SYRIA	-	-	-	-	-	Y	-	Y	-	Y	-	-	Y	Y	Y	-	Y
TUNISIA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Y	Y	Y	-	-	-	Y
U.A.E	Y	Y	Y	-	-	Y	Y	-	Y	-	Y	Y	Y	Y	-	-	-
YEMEN	N	N	N	-	-	Y	-	Y	Y	Y	N	-	-	Y	Y	-	Y

Notes: WLL= Wireless local loop, MSS = Mobile satellite service, FSS=Fixed satellite service, ISP= Internet service provider. Key: Y = Yes, N = No, Blank = Not available

Arab Basic Telecommunication Indicators (31 Dec. 2004)

Country	Population		GDP		Main Telephone Lines (ML)					Cellular Subscribers		Information Technology				
	Total M	Density Per sq.km	Total B USD	Per capita USD	Total K	Per 100 inhabitants	Per 100 households	Faults per 100 ML per year	ML per employee	Total K	Per 100 inhabitants	ISDN Subscriber K	DSL Subscribers	Hosts Total	Users K	Users per 10,000 inhabitants
Algeria	32.8	13.92	81.92	2439.7	8	9.2	42	3.5	32000	4882.41	14.97	75	100000	660,000	1.5	46
Bahrain	0.71	998	7.603	11693	186.3	26.3	1.7	2.4	87.7	544.2	76.65	52			152	2140
Comoros	0.68	363	0.2	382	13.2	1.66		84.8	39	2	0.25			11	5	62.59
Djibouti	0.63	29	0.5	84.6	9.5	1.42	4.2	98	19	23	3.44			670	6.5	97.31
Egypt (Jan 2005)	67.3	67	105.5	1583	9300	12	54	0.1	146	7560	7.5	18197		4203	4000	4000
Iraq	24.24	56			675	2.78	2.86			1600	6.72			5	50	
Jordan	5.48	61.3	11.2	2103	618	11.6	67	9.99	202.76	1600	30	3200		2400	813	1150
Kuwait	2.3	19.3	32.4	17990	460.2	25.5	200	27	100	329.1	14.9	16		3	300	45.3
Lebanon	3.727	356	1761	4800	600	16	56	31	124	813	22	500		7000	550	1475
Libya	5.47	3	34.8	6271	750	13.56	50.6		32	100	1.81			67000	160	289.33
Mauritania	2.7	2.6	0.86	336	18.9	0.72	3.78	128	29.64	12.1	0.46	-		700	72.3	272.81
Morocco	29,891	42.05	43,47	1454	1,308	4.38	13,08	ND	ND	9327	31.23	37,95	62,96	10000	1200	120
Oman	2,331.14	7.5	20.23	8767	236.178	10.13	72	18.3	113	593.94	25.5	1,012		300	51,769	222
Qatar	744	45	19.4	29	191	25.7	250	13.9	112	490,333	65.9	1151	10652	1	166	2210
Saudi Arabia	22.6	9	681.96	8,480	3,695	16.3	92	97	334	9,176	40	403	19,700	7,067	1900	809
Somalia*	9	1.38	2.475	275	63	6	0.6	3		17	0.01	200		2	0.2	0.21
Sudan	34512	13.77	13	376.7	1369	3.97	0.61	17	473.4	1050	3.04	100	450	1	10	2.91
Syria	17.9	96.7	20	1153	2659	15	85	0.5	117	2348	13	5584	600	25	800	447
Tunisia	9.89	62.9	28.782	2949.6	1163	11.77	46.7	20	130	1899	6.1	130		350	630	637
United Arab Emirates	3.75	0.024	79.8	21280	11	5.29		27		2872	79.28	24.81			1373	3661.9
Yemen	17.49	92	5.7	348	291.4	1.67	56		53	27	0.15			28	10	5.72
Palestine	3.6	391.4	4.7	1284	316	9	47	60	164	266	8.5	975		55	110	305

Last Update Jan 2004 *Last Update 2003

B Billion
M Million
B Billion
K Thousands

الجدول رقم (04):إحصائيات مهمة عن مستخدمي الإنترنت وعدد الخطوط الثابتة و المحمولة بالدول العربية لسنة 2004

البلدان	عدد السكان (بالمليون)	مجموع الهواتف الثابتة	مجموع الهواتف المحمولة	مجموع مستخدمي الإنترنت	مجموع مواقع الإنترنت المسجلة
الأردن	5.703	618 000	1600 000	613 000	2400
الإمارات	4.496	1136000	2972000	1373000	-
البحرين	0.743	196000	748000	65000	-
تونس	9.94	1204000	3563000	835000	373
السودان	36.233	1368000	1050000	10000	1
سوريا	19.043	2658000	2346000	800000	25
العراق	28.807	675000	1630000	50000	5
عمان	2.4	254000	856000	48000	300
فلسطين	3.69	357000	974000	160000	55
قطر	0.813	191000	490000	165000	315
الكويت	2.55	497000	2000000	600000	2791
لبنان	3.577	630000	813000	550000	7000
ليبيا	5.66	750000	235000	205000	67
المغرب	31.478	1308000	9337000	1200000	10000
اليمن	19.722	798000	844000	500000	127

الجدول رقم (05) :إحصائيات مهمة عن مستخدمي الإنترنت وعدد الخطوط الثابتة و المحمولة بالدول العربية لسنة 2005

البلدان	عدد السكان (بالمليون)	مجموع الهواتف الثابتة	مجموع الهواتف المحمولة	مجموع مستخدمي الإنترنت	مجموع مواقع الإنترنت المسجلة
الجزائر	33.2	2600000	13662000	1900000	4028
السعودية	23.4	3844000	14164000	3000000	8572
مصر	74.033	10300000	13300000	5000000	4203

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع:

http://www.ituarabic.org/arab_country_data.asp?arab_country_code=101

المبحث الثاني:التجارة الإلكترونية في الجزائر:

أدّى التقدّم السّريع لتقنية المعلومات وانتشار استخدام الإنترنت الواسع على نطاق دول العالم، إلى تحويل كثير من الأنماط التقليدية للتجارة والأعمال وغيرها من الأنشطة الاقتصادية إلى أنماط إلكترونية عبر شبكة الإنترنت. وتقدم الإنترنت فرصا متعددة للدول النامية لتطبيق التجارة الإلكترونية في العديد من القطاعات التجارية والاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو فيما بينها وبين العالم الخارجي. وسنتناول في هذا المبحث واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر بصفة خاصة وفي بعض الدول بصفة عامة.

المطلب الأول:واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم التطور الهائل الذي يعرفه العالم في ميدان التجارة الإلكترونية التي صارت تنافس التجارة التقليدية من حيث الحجم والتي يتوقع الخبراء أن تتجاوزها خلال السنوات القادمة في ظل نسب النمو العالية التي تسجلها التجارة الإلكترونية، إلا أن الجزائر لم تسن لحد الآن قانونا خاصا بالتجارة الإلكترونية رغم الحديث عن تدارك هذا الأمر خلال تعديل القانون المدني، الذي من المنتظر أن يفرد لها موادا خاصة بها تحددها و تضبط قواعدها.

ومع ذلك فقد سنت الجزائر بعض القوانين والنصوص التطبيقية التي تمس بشكل أو بآخر أحد جوانب التجارة الإلكترونية كالقانون الخاص بموردي الإنترنت ، أو المواد المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، أو تلك المتعلقة بالملكية الفكرية والتي تتضمن موادا متعلقة بالملكية الصناعية خاصة وأن عدة شركات عالمية تصنف الجزائر كإحدى أكبر المناطق التي ترتفع فيها نسب قرصنة البرمجيات والجريمة الإلكترونية مما حذا بشركة مايكروسوفت العملاقة إلى تنصيب مكتبها الجهوي في الجزائر. غير أن هذه القوانين التي تم إصدارها جاءت بناء على إلحاحات دولية ورغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها تعدل وتعد ترسانة هامة من القوانين حتى تتوافق منظومتنا التشريعية مع القوانين العالمية وهو ما يعني أن الجزائر مقبلة في المستقبل القريب على إصدار قانون خاص بالتجارة الإلكترونية بحكم الالتزامات الدولية التي يفرضها الاندماج العالمي ورغبة الجزائر في اللحاق بركب التطور في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والاستفادة من المزايا التي تتيحها التجارة عبر الإنترنت، علما أن عدة دول عربية كتونس ،الإمارات العربية المتحدة، السعودية و مصر قطعت أشواطا هامة في المجال التشريعي الخاص بتقنين التجارة الإلكترونية.

يخطئ الكثير من الناس عندما يعتقدون أن الجزائر لم تعرف لحد الآن أي شكل من أشكال التجارة الإلكترونية ، فموردوا الإنترنت (بروفايدر) يعتبرون مثالا واضحا لممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر ، فتزويد المؤسسات والأفراد بالإنترنت يدخل في نطاق التجارة الإلكترونية التي تعني في أبسط تعريفاتها "مجموعة التبادلات التجارية التي تتم عبر شبكة اتصالات" ، وليس بالضرورة أن يتم الدفع إلكترونيا فحتى لو قام الزبون بدفع ثمن اشتراكاته بالإنترنت نقدا أو عبر الشيك فإن ذلك يعد أيضا ضمن معاملات التجارة الإلكترونية، وهذا رغم توفر بطاقات الدفع الإلكترونية.

المطلب الثاني: إحصائيات مهمة عن عدد الأنترناتيين:

حسب بعض الإحصائيات ،فإن مليون أنترناتي في الجزائر يمثلون قاعدة التجارة الإلكترونية ولا يمكننا الحديث عن التجارة الإلكترونية في أي بلد في العالم قبل الحديث عن بيئتها والمتمثلة أساساً في عدد الأفراد الذين يستعملون الإنترنت بانتظام، والذين يمثلون قاعدة التجارة الإلكترونية التي تعتمد بشكل أساسي على الفضاء الافتراضي الذي يلتقي فيه البائع مع الزبون ويوثقون معاملاتهم التجارية عبر عقود إلكترونية لا تقتضي بالضرورة أن يكون هناك سابق معرفة بين البائع والزبون.

وفي الجزائر تجاوز عدد مستعملي الإنترنت أو ما يطلق عليهم بالأنترناتيين على ،مليون أنترناتي في 2006 ، إذ تضاعف عددهم عشر مرات منذ عام 2000 ، كما تضاعف عدد نوادي الإنترنت بشكل كبير مع تزايد عدد الأنترناتيين، وأضحت الشركات الاقتصادية والهيآت العمومية والخاصة أكثر اهتماما بالتواجد على الإنترنت عبر مواقع إلكترونية خاصة بها ، وإن كان يغلب على هذه المواقع اللغة الفرنسية بحكم خصوصية الجزائر في المنطقة العربية واعتقاد البعض ـــ عن جهل ـــ أن اللغة العربية لا تتلاءم مع طبيعة التكنولوجيا ، فضلا على أن معظم الحواسب الآلية التي استوردت من الخارج في منتصف التسعينيات لم تكن مزودة ببرمجيات تتيح الإطلاع على المواقع الإلكترونية بالعربية أو الكتابة بها والتواصل بها عبر الإنترنت. غير أن شركة مايكروسوفت العالمية المختصة في البرمجيات طورت في 1995 برمجية خاصة باللغة العربية (ويندوز_أربيك 95) كما ساهم إنشاء الإمارات العربية المتحدة لمدينة متخصصة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تجمع فيها المكاتب الفرعية لكبريات الشركات العالمية المتخصصة في هذا الميدان إلى جانب شركات عربية ساهم في تطوير عملية تصفح المواقع العربية عبر الإنترنت. أما في الجزائر فأدى ازدياد الطلب على أجهزة الإعلام الآلي التي تسمح بتصفح المواقع العربية إلى الاهتمام بهذا الجانب أكثر، فضلا عن صدور قانون لتعميم استعمال العربية في 1998 والذي بموجبه تمت إعادة برمجة الكثير من أجهزة الإعلام الآلي بالعربية وهو ما أدى إلى انتشار أكبر للبرمجيات العربية في السوق لتزايد الطلب عليها خاصة في الولايات الداخلية ، كما قامت جرائد ناطقة باللغة العربية بإنشاء مواقع لها على الإنترنت، وأنشأت بعض الهيآت الرسمية وغير الرسمية مواقع لها باللغتين العربية والفرنسية ، وشرع حينها في الاهتمام أكثر بإنشاء مواقع إلكترونية بالعربية استجابة لطلب السوق. وشجع احتكاك المؤسسات الجزائرية بالشركات العالمية الكبرى – التي تستثمر في الجزائر أو التي لها معاملات تجارية مع شركاء جزائريين – للتعرف عن قرب على التقنيات الحديثة في مجال التجارة الإلكترونية، كما ساهمت الملتقيات العالمية والعربية التي شارك فيها جزائريون للإطلاع على آخر هذه التطورات ، ونظمت جامعة التكوين المتواصل ملتقى حول التجارة الإلكترونية عرضت فيه دراسات وبحوث حول هذا الموضوع وسبل تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر، علاوة على دراسات أنجزها طلبة الكليات والأقسام الجامعية في هذا الشأن كما أصدر باحثون جزائريون كتبا تتناول بالشرح و التمحيص هذا النوع الحديث من التجارة على غرار الدكتور إبراهيم بختي. ورغم بداية اهتمام السلطات العمومية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الفترة الأخيرة بدليل تعديل اسم"وزارة البريد والمواصلات" إلى "وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال"، وسعيها لإنشاء مدينة متخصصة في هذا الميدان ، وتحضيرها لإنشاء حكومة إلكترونية، وإعدادها لمشروع قانون حول بطاقة التعرف الإلكترونية هو الآن قيد الدراسة على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إلا أنه ومع ذلك فإن الحكومة لا تبدو على عجلة من أمرها فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية التي تطرح عدة إشكاليات على المستوى حركة الأموال، الضرائب، الحجية القانونية لدى العدالة بالنسبة للعقود والتوقيعات الإلكترونية، والجرائم الإلكترونية التي قد يصعب التحكم فيها إذا تم الدخول إلى نطاق التجارة الإلكترونية

بشكل متسرع وغير واع بحجم المخاطر رغم كثرة المزايا، فالهند التي تعتبر من دول العالم الثالث بلغت مداخيلها من التجارة الإلكترونية 20 مليار دولار في السنة وهو ما يمثل حجم الواردات الجزائرية.

المطلب الثالث: معوّقات نمو التجارة الإلكترونية في الدول النامية:

الواقع أن التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة والدول النامية بوجه عام فيما يتعلق بمستوى تغلغل الإنترنت في المعاملات وإتاحة المعلومات واتساع أنشطة التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت أو الهواتف النقالة، وتنفيذ العمليات المصرفية والمالية إلكترونيا، هذه الفجوة الآخذة في الاتساع تأتي امتدادا طبيعيا للفجوة القائمة بين هاتين المجموعتين من الدول اقتصاديا وثقافيا وتكنولوجيا، وتضيف تحديا جديدا يعوق التنمية والتطور، ويمثل خطرا حقيقيا في تهميش الدول التي تفتقد البنية الأساسية للدخول في الشبكة الدولية للمعلومات والاتصالات . ويمكننا الإشارة إلى بعض العوامل التي تقف كمعوقات أمام دخول الدول النامية إلى مجتمع التجارة الإلكترونية، وتنعكس آثارها في قدرة هذه البلدان على الاشتراك في السوق الإلكترونية العالمية ولعل من أهم هذه المعوقات ما يلي[1]:

1- ضعف الموارد البشرية والمادية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة نتيجة انتشار ا لأمية بنسبة عالية في أغلب الدول النامية سواء في شكلها التقليدي (الجهل بالقراءة والكتابة) أو الأمية المعلوماتية (الجهل بأساليب ووسائل التعامل بأجهزة الحاسب الآلي).

2- ضعف كفاءة قطاع الاتصالات في الدول النامية، الأمر الذي يؤثر في قدرة وأداء القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم ... الخ، خاصة في المجتمعات الفقيرة.

4-غياب البنى التحتية التي تتيح الاتصال بالإنترنت.

5- كثير من تكنولوجيات الدفع الإلكترونية ما زال محدودا في بعض بلدان العالم النامي أو يواجه عقبات قانونية ومؤسسية فيما يتعلق باستخدامه في بعضها الآخر.

6- ضعف الإلمام باللغة الانجليزية في أغلب الدول النامية مما يعوق الاستفادة من كافة مواقع شبكة الاتصالات الدولية نظرا لأن 80% من هذه المواقع تستخدم اللغة الانجليزية.

7- ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في الوقت الذي ينخفض فيه متوسط الدخل السنوي للفرد في العديد من الدول النامية.

8- غياب الوعي بإجراء المعاملات والسداد عبر الإنترنت فضلا عن ضعف الثقة في التوقيع الإلكتروني، والشك في مصداقية الوثائق الإلكترونية، وضعف وسائل توفير الأمان والسرية للاتصالات الإلكترونية.

---

[1] بلحرش عائشة، "واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، تحت إشراف البروفيسور:عبد الرزاق بن حبيب والدكتور: بن بوزيان محمد، جامعة أبوبكر بلقايد–تلمسان–، 2003–2004، ص 190.

9-غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية في ظل انفتاح الأسواق والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

عوائق في الطريق على الرغم من الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية في العالم وبلوغها حجما يقدر بـــ 2.6 ترليون دولار في 2004 حسب بعض التقديرات، أو ما نسبته 15 بالمائة من الاقتصاد العالمي وتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 30 بالمائة مع حلول عام 2010 إلا أن العديد من العوائق ما زالت تحد من انتشار التجارة الإلكترونية في دول العالم الثالث مثل الجزائر،بدليل أن 89 بالمائة منها يتركز في 12 دولة فقط في حين تتقاسم بقية دول العالم 11 بالمائة المتبقية، فأمريكا الشمالية على سبيل المثال تحتكر 35 بالمائة من التجارة العالمية إذ أن 60 بالمائة من شركاتها تستخدم التجارة الإلكترونية ، أما في الوطن العربي الذي لا يتجاوز حجم التجارة الإلكترونية به خمسة مليارات من الدولارات حسب بعض التقديرات تتركز معظمها في دول الخليج التي يقدر حجم التجارة الإلكترونية بها بـــ3.1 مليار دولار، تليها مصر بـــ 500 مليون دولار أما في الجزائر فلا توجد أي دراسات تتحدث عن حجم التجارة الإلكترونية بها نظرا لغياب أي إطار تشريعي يحددها .

وإذا أضيف إلى ما سبق تدني مستوى الخدمة الهاتفية في بعض الدول العربية نتيجة زيادة التحميل وقدم الشبكات، وضعف الصيانة، حيث يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر 2000) إلى أنه وفقا لإحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات فقد بلغ عدد الأعطال السنوية في الأردن حوالي 58 عطل لكل 100 هاتف، وحوالي 60 في تونس، 50 في الجزائر، 98 في جيبوتي، 138 في موريتانيا، مقارنة بحوالي 13 عطل في الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 8 في السويد.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر 2000) إلى أن تكلفة تحديث وتطوير شبكات الاتصالات في الدول العربية خلال الفترة 2000-2003 تقدر بحوالي 15 مليار دولار وأن العقد القادم سوف يشهد تحولا كبيرا في حجم حركة الاتصالات وطريقة تنظيم الشبكة وانتشار استخدام الإنترنت، خاصة مع استكمال المقومات الأساسية للتجارة الإلكترونية .

المطلب الرابع: تطور التجارة الإلكترونية في بلدان العالم:

أمّا عن تطوّر التجارة الإلكترونية في العالم فيظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور التجارة الإلكترونية في العالم (1996-2003)(بالمليار دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
1.324	826	459	226	95	38	22	2.7

المصدر: حسب مؤسسة الدراسات **ACTIVMEDIA** على

الموقع:HTTP://WWW.ACTIVMEDIA.COM

والجدول الموالي يوضح عدد الأنترناتيون في أوروبا:

الجدول رقم (07):عدد الأنترناتيون في أوروبا (بالمليون)بمجموع 44 مليون أنترناتي أوروبي.

ألمانيا	إيرلندا	فرنسا	السويد	هولندا	إيطاليا	إسبانيا	بلجيكا اللكسمبورغ	روسيا	فنلندا
12.9	10.6	3.9	3.8	3.3	2.6	2	1.7	1.7	1.5

المصدر: HTTP://WWW.OTEC-SUD.ORG مارس 1999.

ويقدّر عدد الأنترناتيون في العالم حسب **NUA INTERNET SURVEY** 170 مليون[1] في ماي 1999 كما يلي:

الجدول رقم (08): عدد الأنترناتيون في العالم (بالمليون)

AMERIQUE CENTRALE ET DU SUD	USA&CANADA	MOYEN ORIENT	EUROPE	ASIE PACIFIQUE	AFRIQUE
5.29	97.03	0.88	40.09	26.97	1.14

المصدر: HTTP://WWW.NUA.IE

المبحث الثالث:قطاع الخدمات المصرفية في الجزائر:

تقدم تقنية الإنترنت مجالاً واسعاً وواعداً لقطاع الخدمات التمويلية والمصرفية في البلدان النامية، حيث لعبت هذه التقنية دورا جوهريا في البلدان المتقدمة في إعادة هيكلة مستقبل القطاعات البنكية فيها. وبالرغم من أن القطاعات المصرفية في الدول النامية بعامة هي أكثر القطاعات استخداما للتكنولوجيا وتقنية المعلومات إلا أن انتشار الإنترنت وما تتيحه من فرص وإمكانيات غير مسبوقة، يفتح المجال أمامها لمواكبة هذه الثورة المعلوماتية والاستفادة من الفرص المتاحة في تطوير خدماتها المصرفية وتعزيز قدراتها التنافسية وفتح قنوات جديدة للعبور إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وقد أصبح توظيف تكنولوجيا الإنترنت في الخدمات المصرفية ضرورة ملحة ينبغي على كافة الدول النامية العمل على إعداد وتطوير الاستراتيجيات الملائمة التي تمكنها من تطبيقها والتأقلم مع المتغيرات المصرفية العالمية والاستفادة منها بما يحقق مصالحها. ومن أبرز مزايا البنوك الإلكترونية تقديم الخدمات المصرفية مثل إدارة الحسابات الشخصية وغيرها من الخدمات إلى العملاء بدلا من ذهابهم إلى المصارف وفق الطريقة التقليدية. إضافة إلى تمكين المصارف من اجتذاب عملاء جدد نتيجة لسهولة الوصول وسرعة التعامل مع المصارف في مواقعها على الإنترنت، وزيادة الكفاءة وانخفاض التكاليف الإدارية من خلال توفير الخدمات على مدار الساعة، وكذلك الاستغناء عن إنشاء فروع إضافية للمصرف أو تحويل بعض الفروع القائمة إلى فروع

[1] GILLES FOUCHARD, « E-COMMERCE LA STRATEGIE GAGNANTE »,OSMAN EYROLLES MULTIMEDIA,PARIS, 2000,P23-24.

إلكترونية بدون موظفين. كما تتيح الإنترنت للمصارف في هذه البلدان فرصة للانتشار ووسيلة لتسويق خدماتها المصرفية والتمويلية للأفراد والمؤسسات محليا ودوليا، إذ أنها تملك إمكانات وقدرات تؤهلها لتحقيق مزايا تنافسية في مجالات عديدة. وعلى مستوى التعامل بين الدول ، توفر البنوك الإلكترونية فرصة تطوير العلاقات التجارية فيما بينها، وتوحيد شبكة معلومات المصارف مما يسهل عملية ربط حسابات ومعلومات الشركات التجارية والأفراد الذين يتعاملون في هذه الدول.

ومن ناحية أخري، يسهم تبني المصارف التقليدية في البلدان النامية للأعمال الإلكترونية في إنجاح التجارة الإلكترونية، حيث أنها تلعب دور الوسيط بين البائعين والمشترين لتسهيل وإنجاز العمليات الإلكترونية والوفاء بالالتزامات الناشئة عن التعاقدات الإلكترونية. فالمصارف هي جهات موثوق بها في التعاملات المالية مما يزيد من ثقة المتعاملين، وبالتالي زيادة حجم المعاملات المصرفية وعوائد المصارف.

المطلب الأول: البطاقات الإلكترونية في الجزائر:

شرعت الجزائر في إصلاحات مصرفية عميقة من شأنه التسريع في تطوير التجارة الإلكترونية والتسوّق عبر الإنترنت من خلال تحديث وسائل الدفع الإلكتروني، والتي يأتي على رأسها بطاقة الدفع الإلكترونية العالمية "سي.بي.أ — فيزا- غولد" وهي عبارة عن بطاقة ائتمانية ترخصها هيئة عالمية "فيزا" وعن طريق هذه البطاقة يمكن لصاحبها شراء السلعة التي يرغبها على الإنترنت من أي مكان في العالم وتحويل الأموال إلى البائع عن طريق إرسال المعلومات البنكية عبر البريد الإلكتروني بشكل مشفر لضمان عدم قراءتها في حالة اعتراضها. غير أن ما يعيق هذه العملية في الجزائر هو بطئ إجراءات تحويل الأموال عبر البنوك ، فحسب مستثمر سعودي فإن تحويل الأموال من وكالة بنكية في بسكرة إلى وكالة أخرى في العاصمة تابعة لنفس البنك يتطلب عشرة أيام كاملة، ناهيك عن تحويل الأموال إلى مصرف آخر خارج البلاد فهذا يتطلب وقتا أطول قد يتجاوز الشهرين ،غير أن وزير المالية الأسبق أكد بأن الإصلاحات الجارية في القطاع المصرفي ستقلص مدة التحويلات. وإلى جانب الاتفاق مع "فيزا" صرحت المديرة العامة لبريد الجزائر عن مفاوضات تجريها الجزائر مع "ماستركارد"للانضمام إلى نطاقها ، علما أن هاتين الهيئتين (فيزا و ماستركارد)هما اللتين تصدران البطاقات الائتمانية ذات الاستعمال العالمي الواسع، أما بطاقة الدفع الإلكتروني "كاش يو" المنتشرة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط فأبدت اهتماما خاصا بالسوق الجزائرية ، حيث نشرت عدة إعلانات في موقع مكتوب – الذي يشترك في بريده الإلكتروني أكثر من أربعة ملايين عربي – تبحث عن موزعين لبطاقاتها الإلكترونية في الجزائر رغم أن المديرة العامة لبريد الجزائر نفت وجود أي اتفاق أو حتى مفاوضات مع إدارة "كاش يو" لتوزيعها في الجزائر رغم إبداء بعض الجزائريين رغبة في التعرف على التسوق الإلكتروني بواسطة بطاقات كاش يو التي تنظم عدة حملات إعلانية ومسابقات عبر الإنترنت تقدم خلالها جوائز مغرية ولكنها تشترط مقابل ذلك شراء بطاقاتها الإلكترونية.

وحسب الإحصائيات ،كشف المدير العام لشركة النقد المالي والعلاقات التلقائية "ساتيم" بين البنوك ،أنّ البطاقات الإلكترونية[1] ستعمم في كامل التراب الوطني قبل نهاية السنة الحالية 2007 ،مؤكدا أنه تم تداول أكثر من 870 مليون دينار باستعمال هذه البطاقات منذ جانفي 2007.وأوضح نفس المصدر أن عدد البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر حاليا يقدر ب130 ألف بطاقة موزعة على مختلف البنوك وبريد الجزائر،مؤكدا أن الهدف الحالي هو تطوير الموزعات الآلية عبر تراب ولاية الجزائر،وعبر كل التراب الوطني.

من جهة أخرى ،تم التطرق للبطاقات الدولية في الجزائر،والتي انطلق في تقديمها كل من" القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية وبنك الجزائر الخارجي"،وهي محل اهتمام عدد من البنوك ك "سوسيتي جينيرال وبي أن بي باريبا و ناتيكسيس".

وأوضح نفس المصدر أن شركة النقد المالي والعلاقات التلقائية بين البنوك "**SATIM**"(*) في مفاوضات متقدمة مع شركة "فيزا" العالمية لتقديم واستعمال هذه البطاقات في الجزائر حيث يمكن للأجانب بعد التوقيع على هذه الاتفاقية استعمال بطاقاتهم في الجزائر كما هو معمول به في كل أنحاء العالم.وتتطلب هذه العملية للحصول على التوثيق حوالي 9 أشهر من العمل،حيث تمس جانبين:

*الجانب الأمني في البطاقة في حد ذاتها،

*والجانب المتعلق بمختلف البرامج والنظام الذي يسير كل هذه العمليات.

رغم هذا ،إلاّ أن هناك نقائص كثيرة يجب تداركها سواء مع البطاقة الوطنية أو الدولية وهذا هو محور النقاش لدى وزارة المالية. ومع آفاق سنة 2008م ستشهد الجزائر الكثير من التطورات ،وسيكون أصحاب البطاقات هم من يمكنهم المساهمة في هذا التطوير وإرغام مختلف المتعاملين على اعتمادها كنظام دفع وليست فقط بطاقة لسحب الأموال.

وأوضح مصدر مطلع بالوزارة المنتدبة بالإصلاح المالي ذاته أن العمل على جعل نظام الدفع الجديد يتسع أكثر ويزداد حجم التعاملات بالبطاقات الإلكترونية يحتاج إلى إستراتيجية موحدة بين البنوك وشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، "ساتيم"، والمتعاملين الاقتصاديين والوزارة المنتدبة المكلفة بالإصلاح المالي علاوة على بنك الجزائر.وهذا في اتجاه إعلامي وإشهاري يحث على التعامل أكثر بنظام الدفع الجديد الذي يوفر الأمن في إبرام الصفقات خلافا عن التعامل بالنقود الورقية.

أما بخصوص نهائيات الدفع الإلكتروني التي اختيرت الجزائر العاصمة نموذجا لتجريبها، فقد وصل عدد الموزع منها إلى 500 نهائي وهي تجهيزات توزع على التجار لتمكين زبائنهم من الدفع الإلكتروني مقابل مشترياتهم. وأكد المصدر ذاته أن تعميم التجربة على باقي الولايات بداية من شهر سبتمبر المقبل سيجعل من عدد

---

[1] مقال بعنوان:"مدير شركة النقد المالي والعلاقات التلقائية:تم تداول 870 مليون دينار باستعمال بطاقات الدفع"،جريدة الخبر،بتاريخ :يوم الأحد 2007/09/16،ص 05.

(*) SATIM :SOCIETE D'AUTOMATISATION DES TRANSACTIONS INTERBANCAIRES ET MONETIQUE.

النهائيات المقرر توزيعها يرتفع بشكل ملموس مما سيسهل من صيرفة التعاملات التجارية و إبرام الصفقات والتقليل من التعامل بالنقود الورقية خارج القطاع البنكي، خاصة أن المقاصات الإلكترونية أصبحت بعد سنة واحدة من إطلاقها تمثل 80 بالمائة من مجموع المقاصات ما يعني أن العمليات البنكية أصبحت تجري في وقت قياسي على صيرفة أكبر للاقتصاد الوطني.

لكن المصدر ذاته أكد أن مردودية اعتماد نظام الدفع الجديد يتم لمسها في المدى الطويل على اعتبار أن هذا النظام يحتاج إلى زيادة ملموسة في حجم البطاقات الموزعة، وكذا الصفقات المبرمة عن طريقه، ما يدعو إلى تكاتف جهود الجميع.

ويعد نظام الدفع الجديد من أسباب توفير ظروف للحد من إبرام الصفقات عبر النقود الورقية التي كثيرا ما يصعب مراقبة أثر مسارها، خصوصا تلك الموجهة نحو السوق السوداء، وكان لغياب نظام الدفع الإلكتروني أثره في تأجيل تطبيق المرسوم التنفيذي الذي كان سيلزم في خريف السنة الماضية إبرام الصفقات التي تفوق قيمتها 50 ألف دينار عن طريق الصكوك البنكية، على أساس أن عدم التحكم التقني للعمليات البنكية القائمة على سرعة نقل المعلومات والمسهلة لقضاء حاجة زبائنها.

البطاقة المصرفية الإلكترونية في البلدان المغاربية:

في إطار سعي اتحاد المصارف المغاربية لتطوير وسائل الدفع الإلكترونية، نظم ملتقى حول تنمية البطاقة المصرفية المغاربية بتونس وهذا بحضور ما يقارب 150 مشاركا يمثلون كافة المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء بالاتحاد.حيث قدمت مقترحات عملية للنهوض بوسائل الدفع الإلكترونية التي من شأنها عصرنة الجهاز المصرفي المغاربي والتأكيد على وجوبية تبادل الخبرات بين شركات النقديات للأقطار المغاربية والاستفادة من التقنيات الحديثة التي تساعد على الاندماج المالي المغاربي والحث على أهمية تنمية استعمال البطاقة الإلكترونية على المستوى الوطني وعلى المستوى المغاربي. ولقد خلص الملتقى بمجموعة من النقاط نبرزها في :[1]

1-الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال ببلدان الاتحاد.

2-العمل على إسناد مسؤولية التعامل مع التجار من خلال شركة النقديات مما يسمح للمصارف بالتركيز على إصدار البطاقة المصرفية.

3-اعتبار البطاقة المصرفية وسيلة دفع عصرية مميزة وآمنة وأداة لتوسيع وانتشار الخدمات المصرفية.

4-العمل على توسيع انتشار البطاقة المصرفية لبلوغ 10 ملايين بطاقة سنة 2010م عوضا عن 5 مليون بطاقة حاليا أي بطاقة لكل ثمانية مواطنين عوضا عن ستة عشر مواطنا.

5-إنشاء آلية تنسيق فيما بين شركات النقديات صلب الاتحاد وذلك ل:

- تفعيل التعاون وتبادل التجارب والمعلومات بين البلدان المغاربية،

[1] ملتقى حول :"تنمية البطاقة المصرفية المغاربية"، –نزل الروايال ياسمين – الحمامات، تونس، أيام 08 و 2007/02/09.

➢تطوير نظم النقديات الإلكترونية داخل كل بلد،

➢تطوير الشراكات البينية تمهيدا لقبول البطاقات المغاربية داخل دول الاتحاد مما يشجع على تنمية المبادلات التجارية وحركة الأشخاص بين الدول المغاربية،

➢العمل على إرساء قوة تفاوضية لدول الأعضاء أمام الشركات العالمية،

➢تقريب وتنسيق التشريعات المعتمدة التي تختص بشؤون النقديات،

6-ضرورة تفعيل التجارة الإلكترونية عن طريق توسيع الدفوعات الإلكترونية.

7-تبادل الخبرات والبرامج التدريبية التي يضعها الاتحاد بالتنسيق مع مراكز التكوين المصرفي ببلدان المغرب العربي.

1-كيفية استعمال بطاقة السحب المصرفية :

-القيام بسحوبات نقدية في كافة الموزعات الآلية للأوراق البنكية للشبكة النقدية المصرفية التي تسيرها : **SATIM**.

-سحب مبلغ أدنى أو يساوي الحد الأعلى الأسبوعي المعين في العقد.

-عند أداء كل سحب يتم تسليم التذكرة من الموزع الآلي للأوراق البنكية.

2-بعض النصائح المقدمة:

-عند تسلمكم لبطاقتكم يجب أن توقعوا على الشريط الأبيض الموجود في ظهر البطاقة.

-يجب أن يتم حفظ البطاقة بعناية تامة.

-إنّ الرمز السري، شخصي **PIN**.

-في حالة ضياع أو سرقة بطاقتكم ،اعلموا فورا وكالتكم أو مؤسسة **SATIM** عن طريق الهاتف أو الفاكس.

-إذا كان الرمز السري المدرج،خاطئ حتى عند المحاولة الثالثة،يحتجز الموزع الآلي البطاقة.

-في حالة احتجاز هذه البطاقة من طرف الموزع الآلي للأوراق البنكية ،يقتضي الأمر أن تتقدموا إلى الوكالة.

وفيما يلي بعض البطاقات البنكية المتداولة في بعض البنوك:

للإشارة، هناك موزّعات آلية من نوع "**CIB**" والأخرى "**GAB**"(°)،والفرق بينهما أن الأولى تقوم بالسّحب فقط والثانية بالإضافة إلى عملية السحب ،تقوم بتقديم خدمات شباك البنك كطلب شيك، معرفة الرصيد،...الخ.

3-نماذج من البطاقات الإلكترونية في الجزائر(مع الصور رقم 01)

بطاقة دفع وسحب لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**BADR**(*) من الجهة الأمامية وتحوي:

(°) GAB:GUICHET AUTOMATIQUE DE BANQUE.

(*) http://www.badr-bank.net

-رقم البطاقة مكون من 16 رقم،تاريخ انتهاء الصلاحية بالشهر والسنة، واسم ولقب المستفيد يكتب بلون ذهبي.

نفس البطاقة لكن من الجهة الخلفية وتحوي:

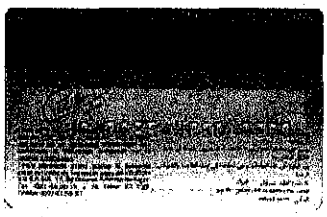

-الشريط الأسود المغناطيسي يحتوي على معلومات عن حامل البطاقة،البنك واستعمالات البطاقة.

-شريط أبيض خاص بإمضاء حامل البطاقة.

-نص مرفق مع عنوان البنك في حالة ضياع البطاقة.وهذه البطاقة صالحة الاستعمال في الجزائر فقط عبر الموزعات الآلية **DAB** .(•)

صورة تمثل صراف آلي لوكالة القرض الشعبي الجزائري.(+)

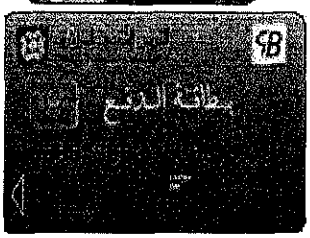

بطاقة دفع للقرض الشعبي الجزائري(بطاقة **CIB** (°) الكلاسيكية).

-سهلة الاستعمال، خدمة 24سا/24 و7 أيام/7، آمنة مزودة بشريحة (carte à puce) وربح في الوقت.

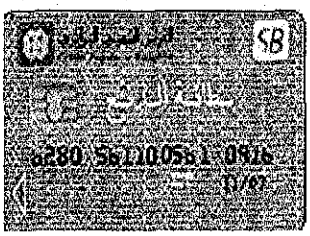

بطاقة دفع غولد **GOLD** لنفس البنك لكن لها خصائص متميزة لحامليها عن باقي البطاقات كسرعة المبادلات وكذا استعمالها في عدة محلات.

بطاقة فيزا غولد الدولية لنفس البنك **CPA/VISA GOLD** من خصائصها:

-تحقيق كل العمليات السحب عبر 940000 موزع آلي منتشرة عبر كل أنحاء العالم.

-تحقيق المشتريات عبر 24 مليون تاجر متصل بشبكة فيزا الدولية.

-الأمان حيث تطلب الرقم السري **CODE CONFIDENTIEL** شخصي لتأكيد كافة العمليات،سهلة الاستعمال ،تسير ميزانيتك أي تسحب فقط في حدود رصيدك ،تعلمك بالرصيد الموجود

(•) DAB : DISTRIBUTEUR AUTOMATIQUE DE BILLETS DE BANQUE.

(+) http://www.cpa-bank.com

(°) CIB :CARTE INTERBANCAIRE.

في حسابك قبل كل عملية تقوم بها، وتتميز أيضا بالمرونة بحيث تستطيع استبدالها في 3 أيام كأقصى حد في أي نقطة من العالم.

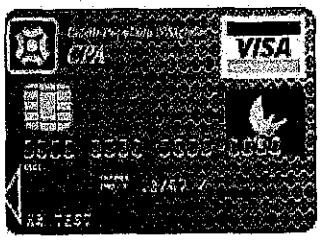

بطاقة فيزا الكلاسيكية لنفس البنك **CPA/VISA CLASSIC .**

بالإضافة إلى استعمال البنك لبطاقة ماستر كارد الدولية.

ونجد أيضا خدمات البنوك الأجنبية في الجزائر ك:ناتيكسيس ،سوسيتي جينيرال ،التي تقدم خدمات عبر شبكة الإنترنت 24ساعة/24 و7أيام/7 كالاطلاع على الرصيد،كشف الحساب وتحميله،القيام بتحويلات للحساب أو لصالح مستفيد آخر على الموقع: WWW.SGANET.SGALGERIE.COM.DZ

بطاقة الدفع لبنك فرنسي في الجزائر سوسيتي جينيرال:

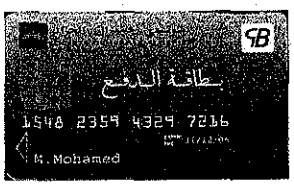

وفي البنوك الأمريكية ،نأخذ على سبيل المثال بطاقة سيتي بنك **CITI BANK** فيزا وماستر كارد و أمريكان اكسبريس كما توضحه الصورة:

وفي تونس ،نجد البطاقات التالية:

آخر التطورات هو اختراع لمصرف ناشيونال وستمنستر البريطاني واتصالات بريطانيا وبنك ميدلاند في جويلية 1995 وهو موندكس MONDEX[•] ، الذي خلق بديلاً الكترونيا للنقود ،وستتم تجربته في إحدى المدن البريطانية والفكرة رديفة للبطاقة الهاتفية الذكية، ولكن بدلا من تخزين وحدات هاتفية ،يتم تخزين نقود إلكترونية وبوجود جهاز مجهز للسماح بعمليات النقد يمكن قيد المبالغ فورا دون انتظار أي تحصيل.ويقدر عدد حامليهاحوالي13000حامل لبطاقة موندكس و700تاجر.

المطلب الثاني:المقاصة الإلكترونية في الجزائر:

بدأ العمل بنظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر بداية من شهر ماي 2006م بعكس الدول المجاورة،ففي تونس، انطلق البنك المركزي التونسي سنة 1996 في مشاورات واسعة حول تحديث الجهاز المصرفي التونسي.وقد تمّ ضبط بعض المشاريع الإستراتيجية أوكلت دراستها إلى عشر لجان فرعيّة متخصّصة تعمل تحت إشراف البنك المركزي.

وفي هذا الإطار تحديدا، تمّ إنشاء النظام التونسي الإلكتروني للمقاصّة بين البنوك، وهو نظام عصريّ وعالي الأداء، يستفيد من التقدم التكنولوجي.وقد أوكلت مهمّة تسييره إلى المصرفيّة المشتركة للمقاصّة الإلكترونية.SIBTEL

الجدول رقم (09): بداية العمل بنظام المقاصة الإلكترونية في تونس

Valeur	Date de démarrage
Virement	Décembre 1999
Prélèvement	Décembre 1999
Chèque	Décembre 2001
Chèque avec image scannées	Juin 2002
Lettre de change	Octobre 2002
Lettre de change avec image scannées	Fin octobre 2003

المصدر:http://WWW.SIBTEL.COM.TN

[•] LE SYSTEME MONDEX,REVUE PROBLEMES ECONOMIQUES,MONNAIE ET FINANCE,N°2553,28JANVIER 1998,P 24.

1–مبادئ التّشغيل:

يؤمّن نظام المقاصّة الإلكترونيّة بين البنوك عمليّة تبادل الأوراق الماليّة المعنيّة بالمقاصّة بشكل إلكترونيّ. وتتمّ هذه العمليّة في وقت محدّد من كلّ يوم عبر مركز يقوم بحساب أرصدة المقاصّة ("صافي" مبالغ المقاصّة (ويُعدّ الكشوفات الصافية الخاصة بكلّ مؤسّسة منخرطة ثمّ يُقيّد قيمة "صافي "المقاصّة في حساب كلّ المؤسسّات المنخرطة في البنك المركزي التونسي.

وتضمن أتمتة غرفة المقاصّة وتوحيدها (غرفة مقاصّة افتراضيّة) للمؤسّسات المنخرطة أمن عمليّات الدفع وتخفّض من آجال تسوية المقاصة إلى يومي عمل وتحسّن جودة المعلومات المرسلة.

عمليّا، يقوم النظام على:

- تبادل البيانات المعلوماتية المتعلّقة بالأوراق المالية المزمع مقاصّتها وكذلك الصور الممسوحة من الشيكات و الكمبيالات المعياريّة وذلك عبر شبكة تراسل المعطيات ونقلها،
- عدم التبادل المادي للأوراق الماليّة،
- التوثيق والأرشفة الإلكترونيّة بغرض المراجعة عبر شبكة الإنترنت.

2–الشروط الأساسيّة : توحيد معايير الوثائق والبيانات:

- توحيد معايير البيانات المعلوماتية المتعلّقة بالأوراق المالية المعنية بالمقاصّة،
- وضع المعرّف البنكي والبريدي (منشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 1994)،
- توحيد معايير الوثائق (باستبدال القديمة منها بمطبوعات جديدة):
  - ✯صكّ ذو شريط مغناطيسي (NT 112-09)
  - ✯السحب(NT 112-11) ،
  - ✯التحويل(NT 112-15) ،
  - ✯كمبيالة ذات شريط مغناطيسي.(NT 112-23)

الصورة رقم (02):صكّ ذو شريط مغناطيسي(NT 112-09)

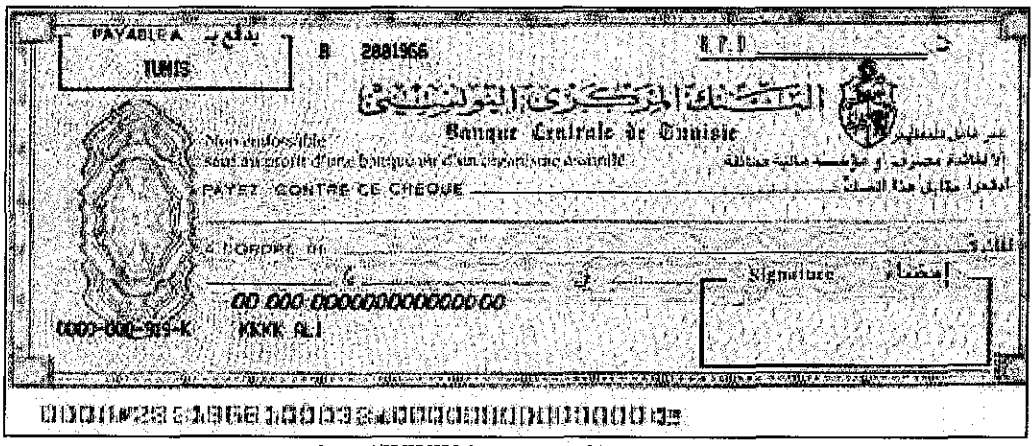

المصدر:http://WWW.SIBTEL.COM.TN

الصورة رقم (03): كمبيالة ذات شريط مغناطيسي (NT 112-23).

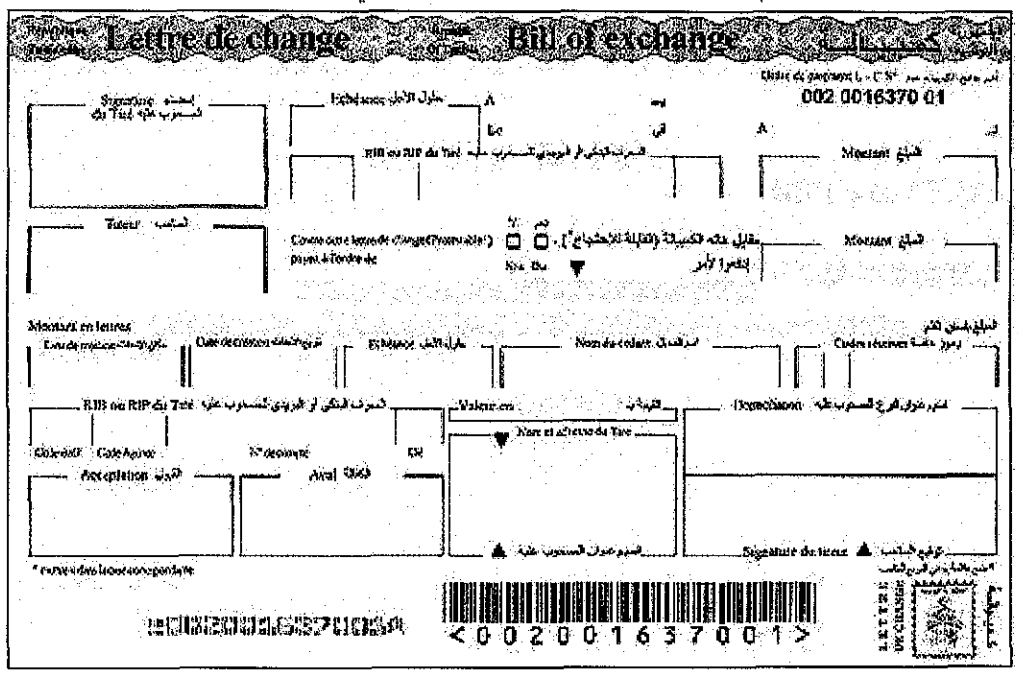

المصدر:http://WWW.SIBTEL.COM.TN

وفي السعودية،أكّد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أنه يجري العمل حاليا على تطوير نظام مقاصة الشيكات وتحويله إلى نظام مقاصة إلكتروني لتمكين العميل من تحصيل الشيك الخاص به في نفس اليوم بدلا من النظام الحالي الذي يتطلب ثلاثة أيام.

وأشار إلى أن المبالغ المستوفاة من مقاصة الشيكات تجاوزت 502 مليار ريال في نهاية 2006.

وأوضح أن الشبكة السعودية للمدفوعات حققت أرقاماً قياسية في عدد البطاقات حيث تجاوز عددها 10 ملايين بطاقة بنهاية الربع الأول من العام الجاري، مبينا أن المبالغ المسحوبة من الشبكة تجاوزت 158 مليار ريال في نهاية عام 2006.

ونشير إلى أن نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر هي نفسها المطبقة في تونس والمغرب،حيث تمّ الاتفاق بين الجزائر ومؤسسة **BFI –SOCIETE D'INGENIERIE INFORMATIQUE** على تطبيق هذا النظام مقابل 3 ملايين دينار.ولقد تأسست هذه المؤسسة في سنة 1994م وتتواجد في 15 دولة في أربع قارات من العالم.ولها عدة زبائن من البنوك في العالم وهم:[1]

1–في إفريقيا:

•Toutes les banques tunisiennes.
•La Banque Centrale de Tunisie.
•La Société Interbancaire de Télécompensation (SIBTEL) en Tunisie.
•L'Office National des Postes en Tunisie .
•Tunisie Télecom .
•Crédit du Maroc .
•Société Générale Marocaine de Banque.
•Casablanca Finance Group .
•Crédit Immobilier et Hôtelier .
•BMCI (groupe BNP Paribas)
•Société Générale Afrique du Sud
•Société Générale Côte d'Ivoire
•Banque de l'Agriculture et de Développement Rural (Algérie)
•Banque Centrale Populaire (Maroc)
•Banques des Etats de l'Afrique Centrale

2–في أوروبا:

-Commercial Union Paris
-Société Générale Athènes
-Société Générale Kiev
-Société Générale Bucarest
-Société Générale Madrid
-Société Générale Londres
-BSCH Madrid
-BBVA Madrid
•Banque Nationale de Paris

3–في آسيا:

-Bangkok Bank Public Company - Thaïlande
-BNP Hong Kong
BNP Taipei•

4–في أمريكا:

-BNP Montréal ;
-BNP New York.

[1] http://www.bfigroup.com/bfi/fr/savoir_faire/index.php

الشكل رقم (01): مراحل عملية المقاصة الإلكترونية

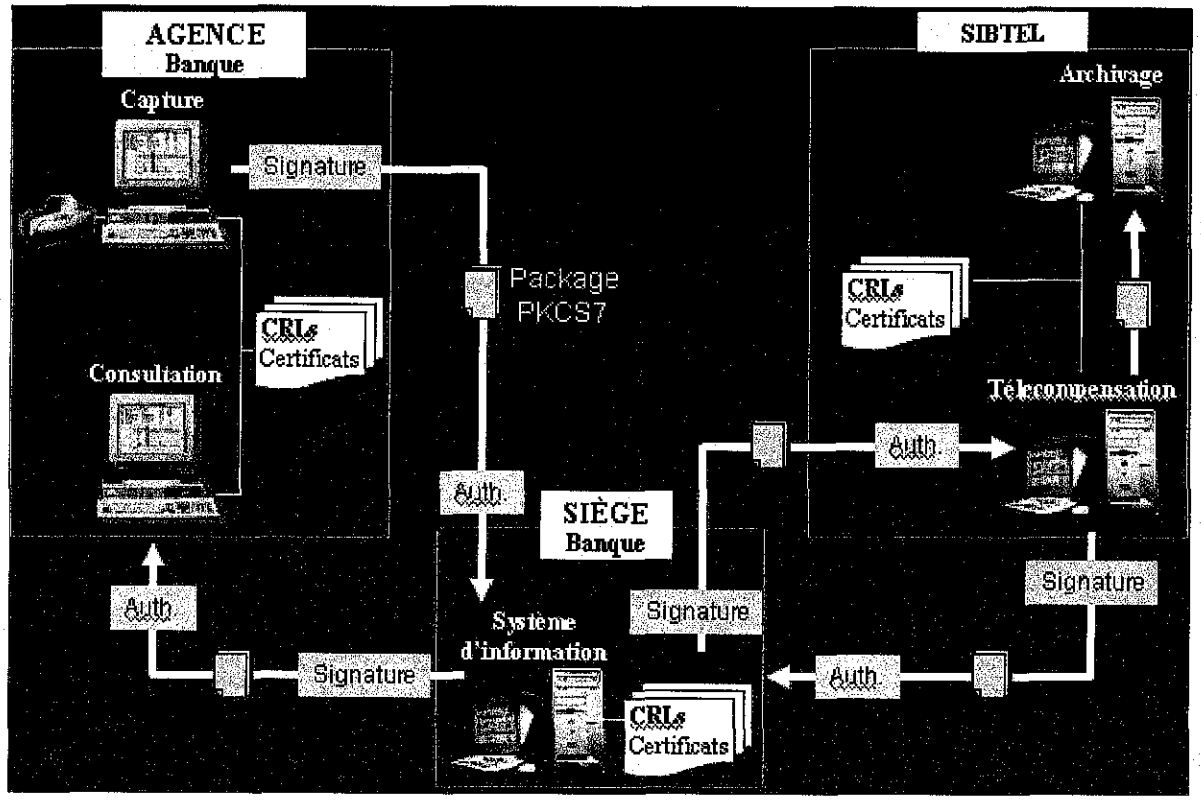

المصدر:نفس المصدر السابق

3 عملية تصوير الشيك:

إن المعلومات الرقمية تنقل الكترونيا أما الصور والإمضاءات (الشيك) فيتم نقل هاته الصور عن طريق جهاز تصوير الكتروني (سكانر).[1]

أ–مراحلها:

-تحصيل شيكات الأوراق المالية.

-تنفيذ العملية على الحاسوب (SAISIE) .

-تصوير الشيكات بالسكانر.

-إرسال ملف المعلومات إلى القاعدة المركزية حيث تتم معالجة هاته العمليات مع مختلف البنوك (هذا عند الإرسال).

وعند الاستقبال: نستقبل معلومات على الحاسوب بما فيها معلومات رقمية أو صور شيكات حيث تتم معاينتها وتأكيدها فمنها ما يقبل ومنها ما يرفض.

ويجب أن يحتوي الشيك على رقم الهوية البنكية بما يعرف ب **RIB** بمعنى **RELEVE D'IDENTITE BANCAIRE** ويحتوي على 20 رقما وهي :

---

[1] معلومات مقتبسة من بعض البنوك التجارية.

-رقم البنك بشكل عام،رقم الوكالة، بقية الأرقام هي هوية زبون الوكالة.

شروط ملء الشيك:

-يملأ بشكل قانوني وسليم مع الإمضاء.

-يجب أن يكون الرصيد كاف ويمنع الإمضاء أو أية كتابة على الشريط الأبيض الموجود في أسفل الشيك وذلك من أجل تسهيل عملية التصوير بالسكانر.

الصورة رقم (04): شيك بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–

Source :LA REVUE BADR INFO,N°41,MARS/AVRIL2006

الصورة رقم (05) :شيك لبنك كريدي ميتيال الفرنسي

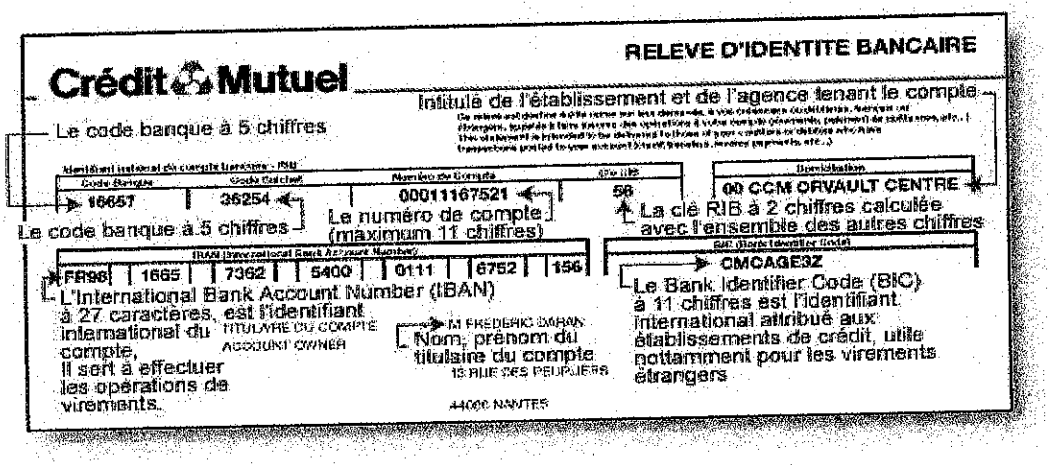

المطلب الثالث: جهاز الصرف الآلي في الجزائر:

انتشرت آلات الصرف الذاتي في مختلف أنحاء العالم ،خاصة بعد دخول شركة **IBM** للحاسبات الآلية في مجال تصنيع تلك الآلات.فقد بلغ على سبيل المثال عدد ما تمّ تركيبه حتى نهاية عام 1998م في البنوك الأمريكية 140ألف آلة تقريبا بعد أن كان العدد حتى نهاية عام 1995م يقدر بحوالي 122 ألف و706آلة.

وقد عبّر البعض عن هذه الطفرة الكبيرة بظاهرة "الانفجار الآلي **ATM EXPLOSION**" ومن تداعياتها قيام معظم البنوك الأمريكية بإغلاق 52 ألف فرع تابع لها بمختلف الولايات أمام زحف تلك الآلات، كما خفّض بنك **CITIBANK** عدد فروعه العاملة داخل بريطانيا من 260 إلى 220 فرع،وعدد العاملين من 7 إلى 5 آلاف موظف.

وفي المقابل ،واصل منحنى نمو آلات الصرف في التصاعد بصورة حادة ،خاصة وأن تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنوك أو تشغيل فروع قائمة أصبحت مرتفعة للغاية مقارنة بتكلفة استخدام آلات الصرف الذاتي.

إن تكلفة إنشاء فرع جديد لبنك بالولايات المتحدة الأمريكية تقدر بحوالي 1مليون دولار تقريبا ،بينما في المقابل تبلغ تكلفة شراء آلة صرف ذاتي 30ألف دولار فقط.ومما شجع البنوك أيضا على التوسع في استخدام آلات الصرف الذاتي ،أن تكلفة الخدمة المصرفية المؤداة بواسطتها تقل كثيرا عن تكلفة الخدمة المؤداة من خلال مبنى البنك.حيث تبلغ متوسط التكلفة الشهرية للخدمة المصرفية المؤداة لكل عميل من خلال آلات الصرف الذاتي ب3.75 دولار أمريكي،بينما في المقابل تبلغ 4.380 دولار في حالة تقديمها من خلال مباني البنوك الأمريكية .أمّا بالنسبة لجانب الطلب ،وتعني به العملاء فهي تمثل لهم ملائمة زمنية (خدمة 24ساعة منفصلة) ومكانية(تقديم الخدمة المصرفية خارج مبنى البنك) كبيرة،وهو ما انعكس في صورة ارتفاع كبير في عدد التعاملات المصرفية التي تتم من خلال تلك الآلات.

فعلى سبيل المثال ،يقدر متوسط حجم التعاملات المالية التي تتم على آلات الصرف الآلي في الولايات المتحدة الأمريكية بخمسة بلايين تعامل في السنة ،تدر عائد قدره 1 بليون دولار للبنوك الأمريكية المستخدمة لها بواقع 10 آلاف دولار عائد من كل آلة.كما تستحوذ تقريبا تلك الآلات على 30% من حجم التعاملات في المسحوبات النقدية الأمريكية.

ويبلغ متوسط التعاملات الشهرية التي من خلال آلة الصرف الذاتي الواحدة 6400 تعامل تقريبا ،في حين يقوم موظف البنك (الصارف البشري **HUMAN TELLER**) في الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء 4300 تعامل تقريبا في الشهر.

وتوظف حاليا العديد من البنوك العالمية شبكة الإنترنت في استراتيجياتها الترويجية تجاه آلات الصرف الذاتي، حيث تعرض من خلال مواقعها على الشبكة مواد تستهدف إقناع وحث عملائها الحاليين والمتوقعين على التعامل مع الخدمات المقدمة من خلال تلك الآلات ،وتعلمهم بأنسب الأماكن إليهم التي توجد بها.ويتوصل

العميل إلى أقرب أو أنسب أماكن آلات الصرف الذاتي بالنسبة له من خلال البحث داخل شبكة الإنترنت بأسلوبين هما:

*بحث داخلي :ويتم على مستوى البنك ،حيث يقوم العميل بالدخول إلى موقع البنك الذي يتعامل معه على الشبكة وإدخال المكان المناسب له ،لتتولّى الشبكة البحث وإظهار النتيجة ممثلة في عرض آلات الصرف الذاتي التي تقع داخل النطاق الجغرافي المطلوب أي النطاق محل البحث،فعلى سبيل المثال :إذا اتخذنا بنك وليكن **US BANK**،فسوف يقوم العميل بالدخول على موقع البنك ،عن طريق كتابة عنوانه على شبكة الإنترنت وهو WWW.USBANK.COM لتظهر الصفحة الرئيسية التي تعلم العميل بأنّ البنك لديه 3 آلاف آلة صرف ذاتي موزعة على 16 ولاية أمريكية .كما يظهر بأسفل الصفحة الرئيسية مربع بحث لكتابة أنسب مكان للعميل تتواجد به آلة صرف ذاتي للبنك.

ويمكن أيضا أخذ بنك **FIRST SECURITY** كمثال توضيحي آخر ،نظرا لاختلاف طريقة التعامل مع موقعه على شبكة الإنترنت ،فهنا سيقوم العميل بالدخول على الموقع وعنوانه:WWW.FIRSTSECURITYBANK.COM لكن الصفحة الرئيسية ستعرض خريطة الولايات التي يخدمها البنك ،حيث سيطلب من العميل كتابة رمز الولاية التي يرغب في التعامل مع آلات البنك المتاحة بها.

وبافتراض أن العميل يرغب في التعامل مع الآلات الموجودة بولاية**OREGON**،فسيقوم باختيار موقعها على الخريطة لتتولى الشبكة البحث وتعرض النتيجة التي تتمثل في عناوين الأماكن التي تتوافر بها آلات صرف ذاتي للبنك.

*بحث خارجي: ويتم على المستوى العالمي أو القاري،ويتطلب من العميل زيارة أ ي موقع عالمي للآلات الصرف الذاتي ثمّ اختيار البلد الذي يرغب في التعامل مع آلات الصرف الذاتي المتاحة به، لتتولى الشبكة البحث وعرض النتيجة فورا.

ويعتمد مفهوم آلات الصرف الذاتي على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصرف الذاتي ،بحيث يمكن استقبال بيانات العميل كرقم التعريف الشخصي **PIN** [*]،رقم الحساب ،رمز الخدمة المطلوبة وذلك بمجرد قيامه بإدخال بطاقة التشغيل.لتقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوبة كالسحب النقدي ،الإيداع النقدي ،إيداع شيكات ،كشف حساب ،بيان بالأرصدة ،...الخ ويعني ذلك أن التعامل مع الآلة يتخذ شكل تفاعلي مباشر نمطه "عميل–آلة" .

وفي الجزائر، يقدّر حالياً عدد الموزعات الآلية حسب شركة النّقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "**SATIM**" ب940 موزع، 450 منها تابعة لبريد الجزائر،و50موضوعة داخل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية،كما توجد حاليا 75 موزعا قيد الإنجاز. ومن المنتظر أن يصل عدد هذه التجهيزات مع نهاية السنة

(*) PIN :PERSONAL IDENTIFICATION NUMBER.

الجارية 500 موزع، في حين أن المسؤولين في القطاع البنكي يقدرون أن يبلغ عدد تلك التجهيزات 1000 موزع، مع نهاية السنة القادمة.

الصورة رقم (06): أشكال مختلفة لجهاز الصرف الآلي:

كيف نستعمل بطاقة السّحب على الموزع الآلي للأوراق النقدية (م.آ.ا.ن)؟

الصورة رقم(07): عرض م.آ.أ.ن:PRESENTATION DU D.A.B

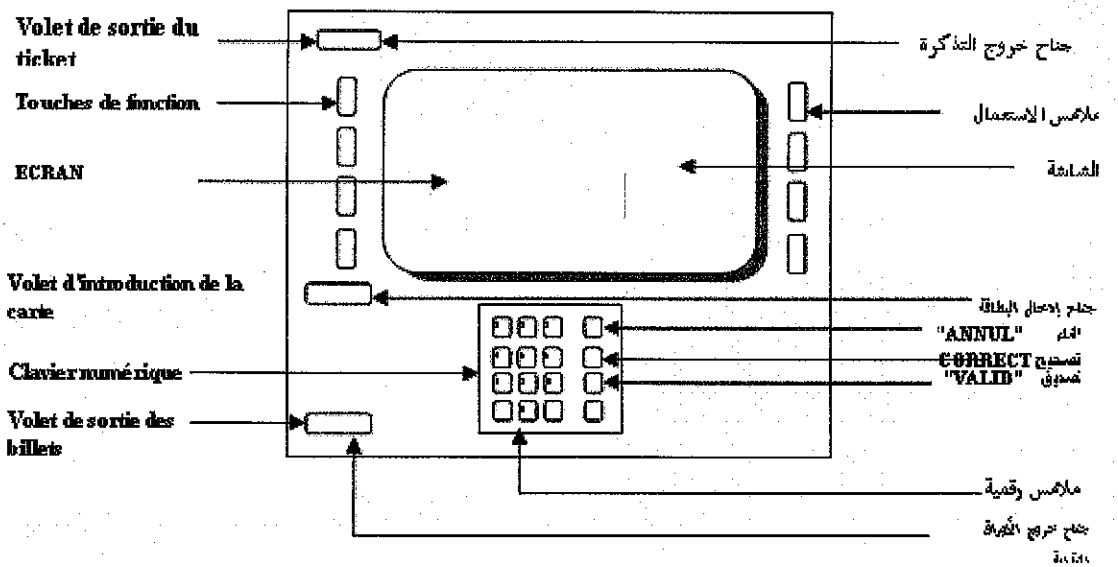

*الشاشة 1–شاشة التنبيه:ECRAN DE VEILLE

عندما يكون الجهاز في انتظار الاستعمال، تظهر شاشتي التنبيه بالتناوب:

*شاشة الإشهار: هذه الشاشة مزدوجة اللغة وتُعرض كما يلي:

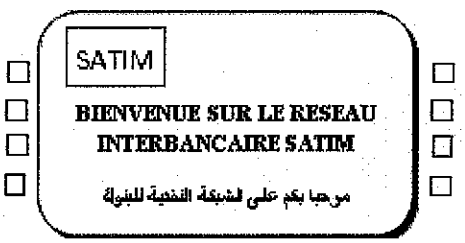

*الشاشة التي تقترح إقحام بطاقتها: هذه الشاشة مزدوجة اللغة وتُعرض كما يلي:

-إذا أدخلت البطاقة بصفة صحيحة ،نمرّ إلى الشاشة الموالية.

-إذا أدخلت البطاقة في الاتّجاه غير السّليم ،يتعرّف الموزّع على الخطأ ولا يُفتح قارئ البطاقات (يجب على الزبون أن يُدخل البطاقة بالاتّجاه المساير للسّهم).

*الشاشة 2:-اختيار اللّغات:CHOIX DES LANGUES

هذه الشاشة مزدوجة اللغة.بالنّسبة للشاشات التالية ،تتم العملية فقط باللغة المنتقاة على مستوى هذه الشاشة ،بالضغط على الملمس المناسب.

*الشاشة 3:-إدخال الرّمز السرّي:ENTREE DU CODE CONFIDENTIEL

المطلوب من الزبون ضرب رمزه السرّي انطلاقاً من الملامس الرقمية(CLAVIER NUMERIQUE) تحت تصرّفه. بما أن الرمز السري ذو امتداد ثابت ،يجب إدخال حرف يسمح بتسلسل الشاشة الموالية ،دون الضغط على ملمس التّصديق.(VALIDER).

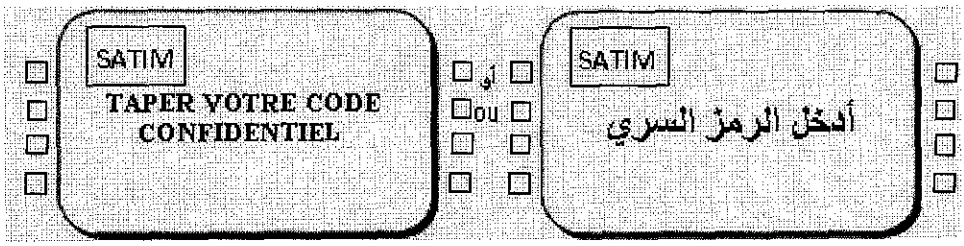

*الشاشة 4:اختيار السّحب:CHOIX DE RETRAIT

لإسراع وقت العملية ،يمكننا منح الزبون إمكانية إنجاز سحب سريع لمبلغ محدّد مسبقاً وثابت.

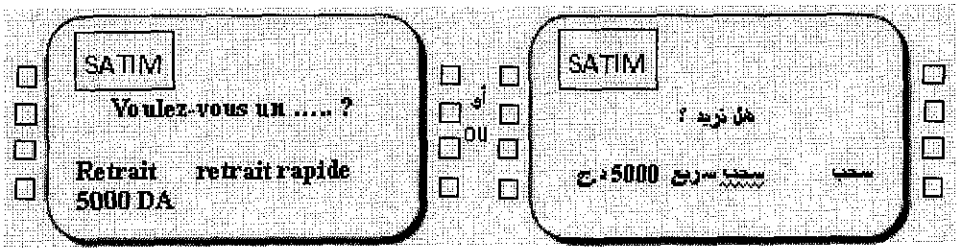

إذا وقع الاختيار على "السّحب السّريع" تُنجز العملية:

- بتسليم مبلغ محدّد سالفاً.
- بنشر تذكرة (إذا تمّ الاختيار في الشاشة الموالية).
- إذا لم يقع الاختيار على "السحب السريع" تَعاقب الشّاشات يكون:

*الشاشة 5:-اختيار المبلغ:CHOIX DES MONTANT

-في حالة السحب العادي، التطبيق يقترح على الزبون اختيار المبلغ مسبقاً.

-إذا كان المبلغ المرغوب فيه ضمن الاختيارات المقترحة ،يضغط الزبون على الملمس المناسب،وإلاّ ينتقي الملمس (المبلغ الأخير) للدخول في الشّاشة الموالية.

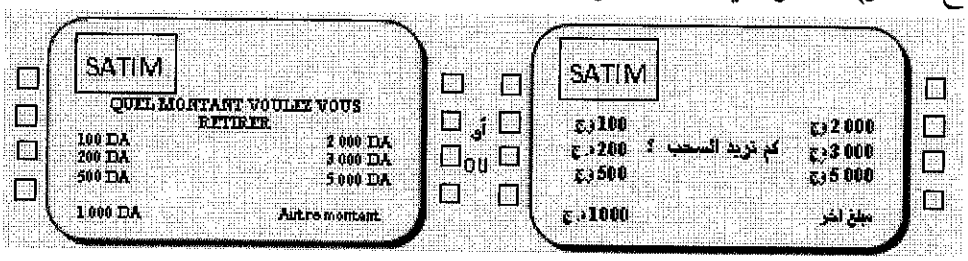

*الشّاشة 6:-اختيار مبلغ آخر:CHOIX AUTRE MONTANT

هذه الشاشة تسمح بإبراز المبلغ المختار ، سيضرب انطلاقاً من الملامس الرّقمية ،ويجب أن يكون أصغر من المبلغ الأقصى المسموح.

يجب على الزبون الضغط على ملمس التّصديق لتأكيد المبلغ قبل المرور إلى الشاشة التالية التي تسمح بإعادة التّأكيد، وتفادي أخطاء الحجز.

نشير فيما يخصّ الشّاشات 5وَ6 إذا كان المبلغ المختار أكبر من الرصيد الأسبوعي، هذا الرصيد سيعرض لتذكير الزبون بالمبلغ الحاضر.

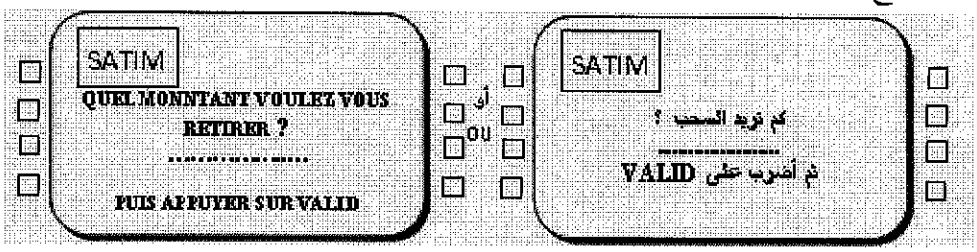

*الشاشة 7: -التأكيد CONFIRMATION

لتفادي كل أخطاء حجز الاستعمال ،يشير إلى المبلغ المتمني، ويعاد طلب المصادقة على العملية بالضغط على الملمس تصديق (VALIDER) لمواصلة العملية أو على الملمس إلغاء (ANNULER) لتوقيف العملية.

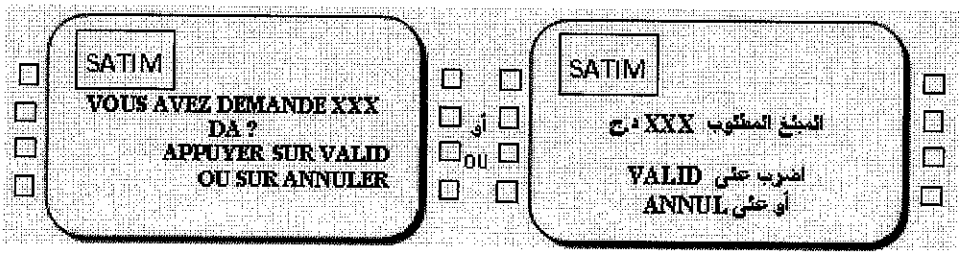

*الشاشة 8: -اختيار التذكرة:CHOIX DU TICKET

المطلوب من الزبون إذا أراد الحصول على تذكرة،للحفاظ على أثر العملية أن يحدد بالضغط على ملمس الاستعمال المناسب لاختياره.

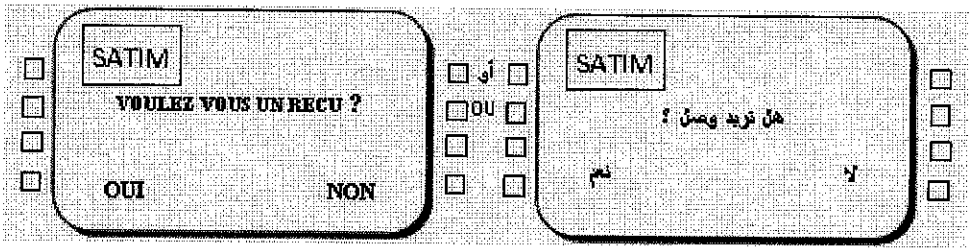

*الشاشة 9:- نهاية العملية:FIN D'OPERATION العملية أخذت في الحسبان،فتعرض الشاشة بالتناوب المعلومات التالية:

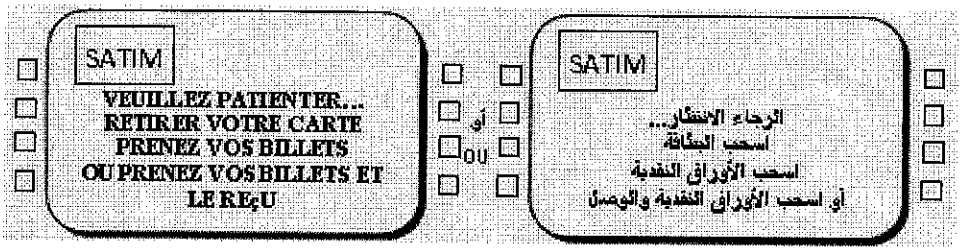

*الشاشة 10:-نهاية الشّاشة: ECRAN DE FIN

قبل العودة إلى شاشة التنبيه، الاستعمال سيظهر على الشاشة تشكّرات للزبون على مروره.[1]

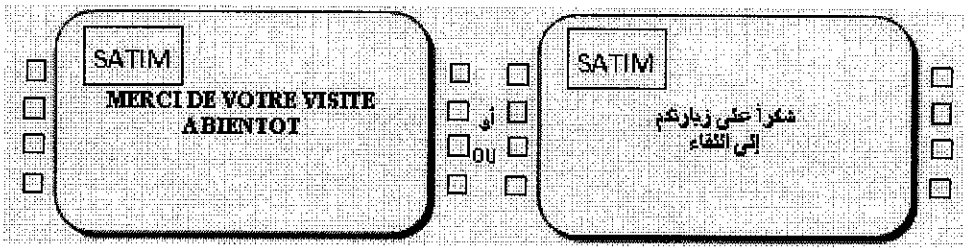

[1] MINISTERE DES POSTES ET TELECOMMUNICATIONS ,DIRECTION DES SERVICES FINANCIERS POSTAUX, « GUIDE D'UTILISATION DE LA CARTE DE RETRAIT SUR DISTRIBUTEUR AUTOMATIQUE DE BILLETS DE BANQUE ».

- البنوك الشاملة ،الاندماج و التكتلات، الخوصصة واتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS:

المبحث الأول: :البنوك الشاملة وخوصصة البنوك في الجزائر:

المطلب الأول: البنوك الشاملة في الجزائر:

في إطار سعي السلطات إلى تفعيل دور البنوك العمومية تم إلغاء التخصص المصرفي في بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث سعت البنوك الجزائرية لتعظيم العائد والاستفادة من المتغيرات العالمية والمحلية، ومع تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفي والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية جاء توجه البنوك العمومية في ظل العولمة المالية والنظام الاقتصادي الجديد نحو الأخذ بمبدأ البنوك الشاملة كانعكاس طبيعي لتضخم أعمال تلك البنوك بهدف جذب المزيد من الودائع لتوظيفها في مختلف النشاطات التي تتطلبها التنمية مع سعي تلك البنوك لتعظيم الأرباح من خلال مزاولة أنشطة مصرفية واسعة تستجيب لاحتياجات ورغبات العملاء.

هذا وقد أسهمت التكنولوجيا المتطورة بما قدمته من وسائل حديثة تم استخدامها في مجال العمل المصرفي، مما أدى إلى تلاشي الفوارق بيت تخصصات كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة، حيث أدى ذلك إلى التحول لنظام البنوك الشاملة لكي تستطيع تلك البنوك من التكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي ومواصلة العمل في ضوء الظروف والتحديات المحلية والدولية.

في الواقع ،لانجد أي شكل من البنوك الشاملة فمازالت البنوك تتخصص في مجالات معينة لكن نستطيع أن نطلق مصطلح البنوك الشاملة على بعض البنوك الجزائرية كالقرض الشعبي الجزائري ،نظرا لتعاملاته مع مختلف القطاعات نذكر منها:

القطاع الحرفي ،الفنادق ،القطاع السياحي ،قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة، الصحة والأدوية،التجارة والتوزيع، وسائل الإعلام و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: نماذج البنوك الشاملة في دول العالم:

في الوقت الحالي نجد ثلاثة نماذج للبنوك الشاملة في الأنظمة المصرفية للدول وهي:[1]

–النموذج الأول:وهو النموذج الإنجليزي ،ويوجد أيضا في كندا ،ويتمثل في قيام البنك بالأعمال المصرفية التقليدية، بينما تقوم شركات فرعية تابعة للبنك بالأنشطة المالية الأخرى ،كالتعامل في الأوراق المالية وأنشطة التأمين ،ويمكن أن يدخل هنا النموذج الأمريكي الذي يكون فيه البنك على شكل شركة قابضة تتبعها شركات مستقلة ،تقوم كل شركة بنشاط مصرفي تقليدي أو بنوع من الأنشطة المشار إليها.

---

[1] د.سليمان ناصر،"علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر"، مكتبة الرّيام، مطبعة دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى،1427 هـ/2006م،ص 53.

-النموذج الثاني: ويوجد فيه بنك رئيسي تكون له صلات ملكية أكثر تشابكا مع البنوك الأخرى ،ويسمح لها جميعا بممارسة مختلف الأنشطة المالية،وهذا النموذج يتجسّد خاصة في الدول الآسيوية مثل:كوريا الجنوبية واليابان.

-النموذج الثالث:وفيه توجد البنوك الشاملة تماما ،والتي تمارس مختلف الأنشطة المالية من خلال أقسام داخل البنك، وهو النموذج الألماني والسويسري.

المطلب الثالث: خوصصة البنوك في الجزائر:

إن تدهور أوضاع القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية الحكومية لدى كثير من الدول العربية ومنها الجزائر، وتخلف تلك المؤسسات عن حسن الأداء وعن تحمل عبء التنمية شجع على التفكير في الخصخصة، وقد تنوعت الدوافع الظاهرة للعمل بالخصخصة، فمنها دوافع اقتصادية متعلقة بالسوق الحرة التنافسية التي فرضتها العولمة، وهذا ما يهمنا، ومنها ما هو مالي يتعلق بالميزانية العامة وأعبائها، ومنها ما هو اجتماعي يتعلق بربط العائد بالكفاية. ونجد في الجزائر أن أول عملية خصخصة والتي لم تكتمل بعد هي خوصصة القرض الشعبي الجزائري كما في الآتي:

1-خوصصة القرض الشعبي الجزائري:

أ-لمحة عن البنك:

تمّ تأسيس القرض الشعبي الجزائري[1] **CREDIT POPULAIRE ALGERIEN(CPA)** في 14 ماي 1966م،وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر .وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران،قسنطينة وعنابة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي،ثمّ اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي: شركة مارسيليا للقرض ،والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك وأخيرا ،البنك المختلط الجزائر-مصر.والقرض الشعبي الجزائري يقوم بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا ويقوم بمنح القروض قصيرة الأجل.لكن بداية من سنة 1971م أصبح يمنح القروض متوسطة الأجل أيضاً .فقد تكفل البنك بمنح القروض للقطاع الحرفي ،الفنادق ،القطاع السياحي ،قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.

الجدول رقم (10):تطور رأسمال القرض الشعبي الجزائري من (1966-2006)(الوحدة: دج)

السنوات	1966	1983	1992	1994	1996	2000	2004	2006
رأسمال الاجتماعي	**15**مليون	**800** مليون	**5.6** مليار	**9.31** مليار	**13.6** مليار	**21.6** مليار	**25.3** مليار	**29.3** مليار

المصدر:أنظر على موقع البنك: HTTP://WWW.CPA-BANK.COM

[1] الطاهر لطرش،"تقنيات البنوك"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،ص 189.

ومؤخراً، أشار وزير المالية في كلمته، أن الإصلاحات المالية تندرج في إطار إستراتيجية التنمية الشاملة المنتهجة من طرف الحكومة، وأنه نتيجة لذلك تقرر خوصصة القرض الشعبي الجزائري(•)، حيث ستتنازل الحكومة عن نسبة 51%من رأسماله لشريك أجنبي استراتيجي وحيد والاحتفاظ بالتالي ب 49 % . مع العلم أن في عام 2006 م تمت زيادة رأسمال البنك ب4 ملايير دج ليبلغ 29.3 مليار دج بقرار من مجلس النقد والقرض. وتم الإعلان عن مناقصة لإبداء الاهتمام في شهر أكتوبر 2006 لفائدة البنوك الدولية التي بإمكانها العمل " كشريك استراتيجي" للقرض الشعبي الجزائري والمسا همة في تطويره، وأن الانتهاء الفعلي من العملية سوف تتم قبل نهاية سنة2007م.

ونذكر أن أهم بند خاص تمّ إدراجه يشير إلى أحقية الدولة في توقيف مسار الخوصصة دون إلزامية تقديم مبررات لذلك.وتكمن أهمية العملية في كونها الأولى من نوعها فضلا عن إمكانية استفادة البنك الأجنبي من شبكة تضم 125 وكالة و15 مجمع استغلال و1.5 مليون زبون.وإن كان حجم البنك يظل متواضعاً مقارنة بالبنوك الدولية ،إلاّ أن العملية يمكن أن يجني الفائز بها أكثر من 1.1 مليار أورو،حسب تقديرات مالية فرنسية أذيعت في أخبار البورصة الفرنسية.

فالقرض الشعبي الجزائري يعتبر من أهم البنوك العمومية في البلاد ويملك 128 وكالة منتشرة في جميع أنحاء القطر ويتعامل مع 2. 1 مليون رصيد للتجار والموظفين وأصحاب الحرف وغيرهم ويشغّل 4700 عامل، 1500 منهم من الكوادر التي تحمل تجربة واسعة في الميدان. وهذه الميزات تشجع بالتأكيد على أن تكون المنافسة قوية.

وقد تم الانتقاء الأولي لـــ 6 بنوك دولية لاقتناء 51 % من رأسمال القرض الشعبي الجزائري، وهي تتمثل في بنك "بي–أن– بي– باريبا (فرنسا) ،سيتي بنك (الولايات المتحدة) ،القرض الفلاحي (فرنسا) (°)،البنك الشعبي– ناتيكسيس (فرنسا) ،سانتندر(اسبانيا) وسوسيتي جينيرال (فرنسا)"، وقد تم استدعاء الشركاء المهتمين بهذه الخوصصة لسحب ملف الانتقاء الأولي لدى المستشار الوحيد لهذه المناقصة (روتشايد وشركاؤه) وحتى يستفيد من الانتقاء الأولي ينبغي أن يتحصل الشريك الاستراتيجي في تاريخ 30جوان 2006 أموالا خاصة تقدر بـــ 3 ملايير أورو على الأقل و شبكة تقدر ب 400 وكالة على الأقل في نفس البلد و تسعير يحدد مسبقا بهذه المناقصة.(1)

(•) للإشارة قد كانت السلطات العمومية قد أوقفت المسار الأول الخاص بخوصصة نفس البنك العمومي عام 2001،بعد تقدم سجل في هذا المجال ،حيث قام البنك الفرنسي سوسيتي جينيرال بدراسات جدوى وتدقيق حسابي من قبل مكتب الدراسات والخبرة "كابي أم جي"،غير أنّ المسار توقّف على خلفية نسبة فتح رأس مال البنك الذي حدد آنذاك ب 49 بالمائة فقط. عكس التوصيات التي أصدرها البنك العالمي بفتح رأس مال القرض الشعبي بنسبة 51 بالمائة .

(°) نشير إلى أن القرض الفلاحي متواجد في الجزائر من خلال البنك التابع له والمختص في تمويل الاستثمارات "كاليون".

(1) خوصصة القرض الشعبي الجزائري، الثلاثاء 16 أكتوبر 2007، أخبار التلفزيون الجزائري، أنظر على الموقع:

http://www.entv.dz/ar/news/index?voir=675

ومؤخرا، قال مسؤولون من البنك الأميركي: «نريد الحصول على 51 بالمائة من هذا البنك» ودفع هذا التصريح ثمانية بنوك فرنسية في مقدمتها «سوسيتي جينيرال» و«البنك الوطني الباريسي» باريبا والقرض الليوني إلى إعلان حالة طوارئ قصوى على اعتبار أنها عبرت منذ إعلان السلطات الجزائرية عن نيتها خصخصة القرض الشعبي وعلى توفير أجواء الاستحواذ على حصة الأسد فيه.

وكانت البنوك الفرنسية أول من اهتم بهذا الموضوع وكان الكثيرون في الجزائر وفرنسا يعتقدون أن الأمر سيحسم لصالحها خاصة وأن لديها اليوم عشرات من الوكالات منتشرة في المدن الجزائرية الكبرى ويوجد عليها إقبال كبير من الجزائريين، لكن «سيتي بنك» بدد هذا الاعتقاد وأعاد عقارب المنافسة إلى بدايتها، بل وصار في نظر الخبراء الأقرب للحصول على هذه الصفقة.[1]

وقد فتح «سيتي بنك» أول فرع له في الجزائر في عز الأزمة الأمنية عام 1992 وكان اهتمامه مرافقة الشركات البترولية الأميركية التي استثمرت في جنوب البلاد، وكانت له وكالتان فقط في العاصمة وحاسي مسعود المدينة القريبة من منابع النفط في الجزائر.

لكن ما يجري الآن، هوتأخر خوصصة القرض الشعبي الجزائري ، مما دفع ببعض البنوك المشاركة في المناقصة إلى مراجعة حساباتها والانسحاب مثلما قرره البنك الإسباني "سانتاندر"، اعتبر ذات المصدر بأن هذه النسبة تبقى بعيدة عن تطلعات البنوك الأجنبية، التي تبحث عن الأغلبية في رأسمال البنوك، إلى جانب حرية التسيير. وفي هذا الإطار، أضاف ذات المسؤول بأن الوتيرة التي تسير بموجبها عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري لن تشجع شركات أجنبية أخرى على الخوض في عمليات مماثلة، إلا إذا كانت نسبة التنازل أكبر.

ب– خوصصة بنوك عمومية أخرى:

كشف الوزير المنتدب للإصلاح المالي أن الحكومة وفي سياق إصلاح قطاعها البنكي، خوصصة البنوك العمومية، ويتعلق الأمر ببنك التنمية المحلية **BDL**[2]، حيث قدرت مصادر من القطاع المصرفي، عن30%كنسبة لفتح رأسمال البنك .

من جانب آخر، أعلن مصدر من وزارة المالية بأن بنك التنمية المحلية لا يزال غير جاهز للخوصصة، بحيث أنه لم يتم حتى الآن إعلامه رسميا للتحضير لهذه العملية، التي تحتاج إلى دراسة دقيقة وتطهير كلي لجميع الحسابات. وحسب نفس المسؤول فإن الوضعية المالية التي يعرفها بنك التنمية المحلية ليست بالجيدة مقارنة مع وضعية القرض الشعبي الجزائري، والذي اضطرت الحكومة لرفع نسبة فتح رأسماله إلى 51 %، وهي النسبة التي لم تستقطب سوى أربعة بنوك، ثلاثة منها فرنسية والأخرى أمريكية، ستقدم عروضها التقنية شهر أكتوبر الجاري.

---

[1] مجلة البيان ، الثلاثاء 16 أكتوبر 2007 الموافق ل 5 شوال 1428 هـ ، العدد 9981 ،على الموقع:
HTTP://WWW.ALBAYAN.COM

[2] الحكومة تعرض 30% من بنك التنمية المحلية للبيع، جريدة الشروق اليومي،العدد 2113، الثلاثاء 2007/10/2.

من جهته أعلن بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر بنك" عن إبرام صفقة للقيام بعملية تدقيق مؤسساتي،مع كونسرسيوم"مجمع" تونسي يتكون من مكتبين للتدقيق هما، مكتب إرنست وأ.أم.بي، ومكتب يونغ للتدقيق الذي هو فرع لمكتب تدقيق من اللكسمبورغ متواجد في تونس وباريس، بالإضافة مكتب ديريكتواي للاستشارة .

وسيقوم المجمع التونسي بعملية التدقيق المؤسساتي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يعد أهم بنك لتمويل استثمارات القطاع الفلاحي، قبل القرار الأخير الذي أصدرته الإدارة الحالية، والقاضي بتوفير مختلف المنتجات البنكية، على غرار مختلف البنوك العاملة في الساحة .

وكانت الحكومة في محاولة منها للإسراع في عملية خوصصة البنوك العمومية، قد اعتمدت خيار إعادة رسملة هذه الأخيرة وتطهير المؤسسات رغم الأعباء الكبيرة التي كلفت خزينة الدولة مبالغ باهضة. كما رضخت الحكومة في ملف خوصصة البنوك العمومية إلى مطلب البنوك الأجنبية الخاص برفع نسبة فتح رأسمالها الذي بلغ بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري 51 %، غير أن الشركات الأجنبية لم تكتف بتحقيق ذلك، بل تعدته إلى طلب إعادة النظر في المحافظ التي تمثل القطاع العام. ويبقى الإصلاح البنكي في الجزائر مرهونا بخوصصة البنوك، التي رغم السيولة المتوفرة بها، تبقى عاجزة عن مسايرة تطور الاقتصاد الوطني، وتمثل أهم عائق أما الاستثمار.

المبحث الثاني:الاندماج المصرفي:

المطلب الأول: الدمج المصرفي في الجزائر:

أصبح موضوع دمج المصارف موضوعا عالميا وعربيا مهما لعدة أسباب من أهمها أن التوسع الكبير في التجارة الدولية والتبادل الاقتصادي بين بلدان العالم يستدعي وجود مصارف ذات قاعدة رأسمالية ضخمة لتقوم بتقديم الخدمات المصرفية اللازمة بكفاءة وفعالية.

بالإضافة إلى ذلك فإن مرور العالم بعصر التكتلات الاقتصادية العملاقة يستدعي ضمن أشياء أخرى بنوكا ذات موارد مالية كبيرة واستعدادات تقنية متطورة وخصوصا بعد أن تحررت البنوك من مفهومها التقليدي وأصبحت بنوكا شاملة تقوم بكافة الأعمال من تمويل وتجارة ومساهمة وإنشاء وإدارة واستشارات واستثمار وغيرها من الأعمال المتعددة التي أصبحت تميز البنوك العملاقة في عصرنا الحديث .

إن شكل التعاون بين البنوك والذي كان سائدا إلى وقت قريب هو ما يسمى: "كونسورتيوم البنوك " الذي يمثل تضافر جهود مجموعة من البنوك المستقلة لتخصيص بعض مواردها لتمويل مشترك،فهو تركز في التوظيف وليس تركزا في رأس المال، يهدف إلى تمويل مشروعات كبرى محددة (بترول، أشغال البناء الكبرى ،مجمعات صناعية...)،والسبب هو ضخامة الموارد النقدية التي تحتاجها هذه المشروعات، والتي يعجز عنها بنك بمفرده،أو تعجز عنه السوق النقدية في بلد ما.

أما في الشكل الذي اتسع نطاقه مؤخرا فهو الاندماج المصرفي الكلي ،وهو من الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة المالية على النظام المصرفي، ويتمثل في موجة اندماجات مصرفية ،سواء بين البنوك الكبيرة والصغيرة ،أو البنوك الكبرى مع بعضها.

وفي الجزائر ،لانجد أي شكل من أشكال الدمج المصرفي نظرا لما تعانيه البنوك من مشاكل من جهة ونظامنا المصرفي لازال في بداية مراحل الإصلاح المالي من جهة أخرى.بعكس الدول الأخرى، حيث نجد بعض الأنواع من الاندماجات كالبلدان النامية عامة وخصوصا العربية وباقي بلدان العالم.

المطلب الثاني: أهم نماذج الدمج المصرفي في القطاع المصرفي العربي والدولي:

من أهم أمثلة عمليات الاندماج المصرفي ،نأخذ على سبيل المثال بنوك الخليج العربي التي تتميز بقوة مؤسساتها المالية و ذات مستوى مالي جيد منها مجموعة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني بهدف خلق أكبر كيان مصرفي في الشرق الأوسط .

تم الإعلان بتاريخ2007/3/6 م عن اتفاق لاندماج كل من "مجموعة بنك الإمارات الدولي" وبنك "دبي الوطني"اللذين يعدان أكبر بنكين في دبي[1]، حيث تبلغ القيمة السوقية الإجمالية للبنكين أكثر من 40 مليار درهم لتشكل بذلك أكبر عملية اندماج في تاريخ المنطقة.

وفي حالة إتمام الاندماج سيصبح الكيان المصرفي الجديد أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي من حيث حجم الموجودات ومحفظة الإقراض، حيث أن موجودات البنكين مجتمعين ستتجاوز موجودات "البنك الأهلي التجاري" أكبر بنوك المنطقة حاليا.

الجدول رقم (11): مقارنة بين البنك الجديد الناتج عن الاندماج مع " البنك الأهلي التجاري" أكبر بنوك المنطقة حاليا

البنك	الموجودات	القروض	الودائع	حقوق المساهمين
بنك الإمارات الدولي (مليار درهم*)	95.9	65.8	49.9	8.9
بنك دبي الوطني (مليار درهم)	69.3	43.2	45.4	6.0
البنك الناتج عن الاندماج (مليار درهم)	165.2	109.0	95.3	14.9
البنك الأهلي السعودي (مليار ريال)	155.7	77.2	117.5	24.0

* الدرهم يعادل 1.02 ريال

المصدر: HTTP://WWW.SURONLINE.ORG

[1] مدحت الخراشي ،"ضرورة اندماج المصارف العربية مثالاً"،معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات،واشنطن ،على الموقع: HTTP://WWW.SURONLINE.ORG

وجاء هذا الاتفاق على الاندماج بدعم من حكومة دبي التي تمتلك حصة تزيد على 76% في بنك الإمارات الدولي ونحو 14 % من أسهم بنك دبي الوطني. وسيشكل البنك الجديد كيانا مصرفيا كبيرا بإمكانه تمويل قروض البنية التحتية والمشاريع الكبيرة التي تحتاجها إمارة دبي ودولة الإمارات بشكل عام.

ووردت فكرة اندماج البنوك في المنطقة في مناسبات كثيرة خلال العشر سنوات الماضية غير أنه لم تحدث أية اندماجات مهمة سوى عملية شراء البنك التجاري المتحد في السعودية من قبل البنك السعودي الأمريكي (مجموعة سامبا حاليا) في عام 1999، ومن قبلها شراء البنك التجاري المتحد في السعودية لبنك القاهرة المتعثر.

وقد كان العائق الأكبر لإجراء عمليات اندماج بين البنوك هو هيكلية رأسمال البنوك في المنطقة والتي في العادة تسيطر عليها إما الحكومة أو مجموعة صغيرة من العائلات التجارية. وربما تكون عملية الاندماج المنتظرة في دبي بداية لسلسة من الاندماجات بين عدة بنوك في المنطقة لمواجهة المنافسة المتوقعة من البنوك الخارجية عندما يتم فتح الأسواق لها، وحتى للمنافسة أمام البنوك المحلية الجديدة التي تم الإعلان عنها في وقت سابق مثل "مصرف الإنماء" في السعودية، و"مصرف النور في دبي" و "مصرف الهلال" في أبو ظبي.

وفي مجال التجارب الناجحة في الاندماجات تحدث نائب رئيس البنك الأهلي المتحد[1] عن تجربة اندماج ناجحة تكوّن فيها أول بنك خليجي عبر الاندماج هو الأهلي المتحد والذي بدأ باندماج الكويتي المتحد والأهلي التجاري في البحرين عام 1998. وعن أسباب ذلك النجاح قال نفس المصدر أن وجود إستراتيجية واضحة لدى مجلس الإدارة بالإضافة إلى توفر قاعدة قانونية في البلدين سهلت ذلك، مشيرا في نفس الوقت بأنه يأمل من المشرع الخليجي في بلدان أخرى مثل قطر استصدار قانون نابع من إرادة المشرع يسمح بفتح الأسواق للمستثمرين الأجانب، ملمحا بنفس الوقت الى تأثيرات تركيبة الملكية في البلدان العربية المستندة إلى أفراد لهم دوافعهم المختلفة وداعيا بنفس الوقت إلى حركة رقابية وتشريعية تصحيحية تعمل على تفادي جوانب القصور في التشريعات تمهيدا لفتح الطريق لخلق كيانات مالية كبرى في وقت أصبح من الصعب على الكيانات المالية الصغيرة البقاء.

وهي نفس الوجهة التي أيدها العضو المنتدب لبنك الاستثمار العربي من حيث توجه السياسات المصرفية في مصر إلى خلق إدارات جديدة تستجيب لوجهة التغيير التي وضعها مؤتمر بازل 2 من حيث المخاطرة في التشغيل والسوق الائتمانية وإدخال التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية، وبالإضافة إلى تهيئة مناخات الاندماجات برفع الحد الأدنى للبنوك إلى 500 مليون جنيه.

---

[1] إبراهيم معروف،" مؤتمر المصارف العربية 2004 بلندن يرسم سياسات تطبيقية لتطوير القطاع وملاءمته للاندماج في الاقتصاد العالمي"، القمة المصرفية العربية الدولية (THE INTERNATIONAL ARAB BANKING SUMMIT (IABS، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9340، الخميس 07 جمادى الأولى 1425 هـ /24 يونيو 2004 .

نشير في الأخير إلى أن عمليات الاندماج بين البنوك لا يكتب لها بالنجاح دائما، فقد بينت الدراسات أن معدل نجاح هذه العمليات يتراوح بين 50 إلى 75 % وفي دراسة حول 115 حالة اندماج وُجد أنّ 52% منها انتهت بالفشل، بينما أوضحت دراسة أخرى أنّ عمليتين من كل ثلاث عمليات اندماج لا تحقق نجاحا.

نوضح أهم عمليات الدمج المصرفي وفقاً للجداول الآتية:

الجدول رقم (12): نماذج من الدمج المصرفي في القطاع المصرفي العربي

البنك المدموج	البنك الدامج	سنة الاندماج
لبنان		
بنك الشرق الأدنى	البنك التجاري للشرق الأدنى	1993
كابيتال تراست	بنك الاعتماد اللبناني	1994
فرست فينيسيان بنك	بنك الاعتماد اللبناني	1994
سيكوريتي بنك أوف ليبانون	بنك بيروت للتجارة	1995
بنك جعجع	سوسيتي جينيرال	1997
البنك اللبناني الباكستاني المتحد	بنك الإنعاش اللبناني	1997
بنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط	بنك عودة	1997
بنك طعمة	فرنس بنك	1997
بنك بيروت للتجارة	بنك بيبلوس	1997
بنك ادكوم	بنك عودة	1998
بنك الاعتماد اللبناني	مجموعة استثمارية خليجية	1998
غلوب بنك	سوسيتي جينيرال	1998
بنك الشرق للتسليف	بنك عودة	1998
بنك الاعتماد الشعبي	فينكورب	1998
يونيبنك	آرك فايننشال غروب	1998
بنك المغترب	آرك فايننشال غروب	1998
ليتكس بنك	آرك فايننشال غروب	1998
بنك التسهيلات التجارية	بنك المدينة	1998
يونيفرسال بنك	فرنس بنك	1998
ترانس أورينت بنك	بنك بيروت	1998
مبكو (5فروع)	بنك بيروت	1998
بنك طراد (11فرع)–كريديه ليونيه	البنك اللبناني الفرنسي	1998
البنك اللبناني للتجارة	البنك اللبناني المتحد	1999
الأردن		

الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلادلفيا للاستثمار	1998
عمان البنك الأهلي العماني بنك عمان والبحرين والكويت	بنك مسقط بنك عمان التجاري	1994 1998
تونس بنك تونس والإمارات للاستثمار	الاتحاد الدولي للبنوك	1998
المغرب البنك الشعبي المركزي + الاعتماد الشعبي للمغرب	مجموعة البنوك الشعبية	/
السعودية بنك القاهرة السعودي البنك السعودي المتحد	البنك السعودي التجاري المتحد البنك السعودي الأمريكي (سامبا)	1997 1999
البحرين البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي	1999

المصدر:خليل الهندي، أنطوان الناشف،"العمليات المصرفية والسوق المالية"،مرجع سابق ،ص315-316

وفيما يلي أهم الاندماجات في الولايات المتحدة الأمريكية:

- CITICORP + TRAVELERS =CITIGROUP.
- BANCAMERICA +NATIONS +BOATMEN'S + BARNETT =BANK AMERICA CORP.
-CHEMICAL + CHASE = CHASE MANHATTAN CORP.
-BANC ONE +FIRST CHICAGO NBD = BANK ONE CORP.
-FIRST UNION+ SIGNET + CORESTATES = FIRST UNION CORP.
-WELLS FARGO + NORWEST CORP = WELLS FARGO &CO.
-FLEET FINANCIAL + BANK BOSTON= FLEET FINANCIAL.
-SUNTRUST BANKS + CRESTAR = SUNTRUST BANKS.
-NATIONAL CITY + FIRST OF AMERICA=NATIONAL CITY CORP.
-WACHOVIA + FIRST OF AMERICA =WACHOVIA CORP.
-DEUTSCHE BANK +BANKERS TRUST = DEUTSCHE BANK.
-US BANCORP + FIRST BANK SYSTEM =US BANCORP.
-HSBC + REPUBLIC NEW YORK =HSBC.
-FIRSTAR + MERCANTILE BANCORP = FIRSTAR CORP.

وفيما يلي جدول لأكبر 20 بنكا أمريكيا من حيث الرأسمال:

الجدول رقم (13): أكبر 20 بنكا أمريكيا من حيث الرأسمال

BANKING	TIER ONE CAPITAL (MILLION $)	ASSETS (MILLION $)	PRETAXPROFIT (MILLION $)
1- CITIGROUP	41889	668641	9269
2- BANK AMERICA CORP	36877	617670	8048
3- CHASE MANHATTAN CORP	24121	365875	5980
4- BANK ONE CORP	19654	261496	4465
5- FIRST UNION CORP	13592	237363	3965
6- WELLS FARGO &CO.	12424	202475	3301
7-JP MORGAN&CO	11242	261067	1417
8- FLEET FINANCIAL	7384	104554	2508
9- SUNTRUST BANKS	6561	93170	1498
10- NATIONAL CITY CORP	6401	88246	1649
11- WACHOVIA CORPORATION	5585	64123	1304
12-PNC BANK CORP	5546	77232	1776
13-BANKERS TRUST NEW YORK CORP	5399	133115	52-
14-KEYCORP	5383	79966	1479
15-BANKBOSTON	5034	73513	1269
16-US BANCORP	4916	76438	2094
17-BANK OF NEW YORK	4850	63503	1985
18-REPUBLIC NEW YORK CORP	3424	50424	336
19-MELLON BANK CORP	3226	51018	1340
20-UNION BANCAL CORP	2966	32301	672

المصدر: خليل الهندي، أنطوان الناشف،"العمليات المصرفية والسوق المالية"،مرجع سابق ،ص 378

الجدول رقم (14): أكبر البنوك الأوروبية بعد موجة الاندماج الأخيرة

البنوك الأوروبية	الأصول (مليارات اليورو)
بانكرز تراست (أمريكا) +دويتشه(ألمانيا)	721
يوبي اس(سويسرا)	600.5
سوسيتي جينيرال +باريبا (فرنسا)	551.2
كريدي سويس (سويس).	406.5
بايريش هايبووفيرينسبانك (ألمانيا)	402
هونغ كونغ اند شنغهاي (المملكة المتحدة)	401.5
كريدي اجريكول (فرنسا)	360.5
ايه بي إن امرو(هولندا)	356.6
دريزدنر (ألمانيا)	324.8
باركليز (المملكة المتحدة)	322.1
بنك ناسيونالدو باري(فرنسا)	292
كريدي ليونيه (فرنسا)	215.1

المصدر: خليل الهندي، أنطوان الناشف،"العمليات المصرفية والسوق المالية"،مرجع سابق ،ص 399

ونذكر أن من أهم الاندماجات التي وقعت في نهاية القرن الماضي دمج **BANK AMERICA** و **NATIONS BANK** في أفريل 1998، و لم تقتصر الاندماجات بين المصارف الوطنية في دولها، بل تجاوزت الحدود الدولية، ويلاحظ اندماج شركة بانكرز ترست نيويورك الأمريكية مع أكبر البنوك الألمانية بنك دويتش في عام 1999م، لتصل الموجودات المشتركة لهما إلى أكثر من (865) مليار دولار. دمج **NORD BANKEN** السويدي مع **MERITA** وهي مؤسسة مالية فلندية في أكتوبر 1997، كما تم دمج **CREDITO ITALINO** وهو بنك تجاري إيطالي رائد و **UNICREDITO** وهي مؤسسة ادخار إيطالية في أفريل 1998، كما جرت عملية دمج بين **DBS BANK** وهو بنك من سنغافورة مع **THAI DANU BANK** وهو بنك تجاري من تايلاند في ديسمبر 1997 ، كما استحوذت مجموعة **ING** الهولندية التي تعمل في المجال المصرفي والتأمين على **ALLGEMEINE DEUTSCHE DIREKT** وهو مصرفي ألماني في مارس 1998 .

وفي فرنسا بسبب المنافسة تراجع عدد البنوك من 801 بنكا عام 1990م إلى 626 بنكا عام 1994م،وفي هولندا تراجع عدد البنوك من 153 بنك إلى 127 بنك خلال نفس الفترة،وكل ذلك نتيجة عمليات الاندماج.

وفي اليابان حدثت فيها أهم عملية اندماج على المستوى العالمي،وذلك باندماج بنك ميتسوبيشي وبنك طوكيو في أفريل 1996م،لتكوين بنك طوكيو ميتسوبيشي والذي يعد أكبر بنك في العالم لحد الآن،بإجمالي أصول تتجاوز 700 مليار دولار. بالإضافة إلى اندماج ثلاثة بنوك في 20 أوت 1999م، بموجودات تبلغ 1.27 تريليون دولار.

وعلى المستوى العربي، تمت عملية الدمج ما بين البنك السعودي الأمريكي(سامبا) والبنك السعودي المتحد، علماً بأن البنك السعودي المتحد قد قام نتيجة عملية دمج بين مصرفين، هما :بنك القاهرة السعودي، والبنك السعودي التجاري المتحد، كما اندمج البنك السعودي العالمي في بنك الخليج الدولي.

وفي عُمان: تم اندماج البنك الأهلي العُماني في بنك مسقط، وبنك عُمان والبحرين والكويت في بنك عمان التجاري.

وفي الأردن: تم اندماج بين الشركة الأردنية للاستثمارات المالية وبنك فيلادلفيا للاستثمار، وبين بنك الأعمال والبنك الأهلي الأردني، بالإضافة إلى قيام البنك العربي بشراء بنك عمَّان للاستثمار.

وفي مصر: تم اندماج بنك الاعتماد والتجارة وبنك مصر، وثلاثة عشر مصرفاً من بنوك المحافظات للتنمية مع البنك الوطني للتنمية، والبنك العربي الأمريكي نيويورك مع البنك الأهلي المصري.

وفي المغرب: تم الاندماج بين بنك الشعب المركزي والاعتماد الشعبي للمغرب مع مجموعة البنوك الشعبية.

وفي تونس: تم الاندماج ما بين بنك تونس والإمارات للاستثمار مع الاتحاد الدولي للبنوك، كذلك البنك القومي للتنمية السياحية وبنك التنمية للاقتصاد التونسي مع الشركة التونسية للبنك.

وفي لبنان: تم تنفيذ 12 عملية دمج بين المصارف اللبنانية.

وفي البحرين: تم الاندماج بين البنك السعودي العالمي مع بنك الخليج الدولي.

كل هذه الأرقام تبين أن عمليات الاندماج المصرفي بشمولها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا ،حيث وصلت عمليات الاندماج سنة 1997م إلى 1,6 تريليون دولار أمريكي،وارتفعت سنة 1998م إلى 2 تريليون دولار على المستوى العالمي.

المطلب الثالث:معوقات الدمج المصرفي العربي:

من أهم العوائق التي تعترض الساحة المصرفية لعدم وجود الدمج فيها ما يلي:

– هيكلية بعض القطاعات المصرفية العربية واتصافها بالسيطرة العائلية وبالتالي عدم رغبتها بل ومقاومتها لأية محاولات لانتقاص من امتيازاتها أو زعزعتها.

– الافتقار إلى الحوافز الحقيقية للدمج واقعيا وتشريعيا والتي من شأنها حفز أصحاب المصارف على التخلي عن امتيازاتهم إذا ماضمنوا الحصول على حوافز حقيقية جوهرية مجزية.

– عدم ظهور مؤسسات مصرفية تحقق المنافسة القوية في الخدمات المصرفية كمّا ونوعاً إذ أن ذلك ترك حكرا على المؤسسات والبنوك الأجنبية التي تصول وتجول في ساحتنا المصرفية وقد يستثنى من ذلك دول مجلـــس التعاون الخليجي حيث ظهرت مؤسسات مالية قوية عملاقة ذات مستوى مالي جيد.(1)

– وجود بدائل للدمج قد تبدو للبعض أسهل من وجوه عديدة كزيادة رأس المال أو زيادة تفرعاته في المشاركة الأجنبية . كذلك توهم البعض أن الدمج سيورث مشاكل وهموما هم في غنى عنها سواء في المجال القانوني أو الإداري أو المالي.

– صعوبة عمليات التقييم ودخول عناصر قد يختلف فى تقييمها كالخلو والشهرة والامتياز مما يجعل عملية التقييم الحقيقي للبنوك صعبة ومما يزيد الأمر صعوبة افتقار الأسواق المصرفية العربية الى بنى تحتية ومؤسسات متخصصة في شؤون الدمج والشراء والاعتماد في هذا المجال على مؤسسات أجنبية تجهل الظروف والبيئة الحقيقية للأسواق العربية وهو الأمر الذي لايمكنها من إجراء التقييم السليم والدقيق.

– النقص الواضح في اللوائح والتشريعات التي تنظم عمليات الدمج وتحدد أطرها ووسائلها .

إن المصارف العربية هي في أمس الحاجة إلى الاندماج والتكتل كما أنها في أمس الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية شاملة كي تستطيع أن تواجه التحديات المصرفية المتربصة بها ولايمكن أن يتأتى لها ذلك إلا إذا وعت جيدا لما يحدث حولها في عالم المصارف من اندماجات وتكتلات تؤدي إلى نشأة كيانات مصرفية عملاقة تكتسح في طريقها كل ماهو صغير وضعيف ولازالت مقومات الاندماج داخل السوق العربية المصرفية موجودة ومتوفرة.ولكن تبقى النيات والإرادة والتعالـــي على المصالح الآنية في سبيل المستقبل الأفضل هي لمفاتيح الحقيقية لكي تبرز كيانات مصرفية عربية إلى الوجود.

المبحث الثالث :الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس GATS)

يعتبر إنجاز الاتّفاق العام للتّجارة في الخدمات "GATS" من النتائج المميزة لجولة الأوروغواي،فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقصوراً على التجارة في السّلع،لكنّه سوف يمتدّ في ظل الاتّفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات .ويختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة السّلع،حيث أنه في معظم الحالات لاتوجد مشكلة "عبور حدود" وتعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات،وإنّما تأتي القيود على التّجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة .وهذه هي القيود التي سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالتها أو تخفيضها ،بحيث من الممكن التوصّل في نهاية المطاف إلى نظام للتبادل الحر للخدمات.

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في البلدان النامية:

(1) أنظر على الموقع:

http://www.mafhoum.com/press4/indim132.htm

إن تحرير قطاعات خدماتنا المالية أمر أساسي بالنسبة لمستقبل اقتصاديات البلدان النامية والمجتمع العربي بصفة خاصة، حيث أننا سنجد أن أي قطاع تجاري ديناميكي لن يكون مزدهراً بدون وجود قطاع خدمات مالية حر ومفتوح. تساهم المشاركة الأجنبية في نقل التقنية وتطوير خدمات جديدة وتحقيق قيمة أكبر للعملاء ومزيد من رأس المال لتمويل احتياجات التجارة والمستهلك.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو متى يجب أن نحرر تجارتنا في الخدمات المالية ؟[1]

تبين أغلب الدراسات أن الأثر على المدى الطويل للتجارة في الخدمات المالية المحررة هو أمر مفيد، فإنه ليس هناك دليل واضح على المدى القصير، وبمرور الوقت ينشأ عن المنافسة تعميق النظام وتقديم خدمات جديدة وقدرة أكبر على تلبية الاحتياجات التمويلية الكلية للنظام التجاري للأمة، وبشكل خاص في المرحلة الحالية حيث يتقدم الابتكار بشكل سريع والذي تحفزه تقنية المعلومات والاتصالات وتطور اقتصاد معرفة عالمي، حيث تصبح الأمة التي هي بدون قطاع مالي منافس في وضع سيء جداً.

ومن جهة أخرى فإن دخول قوى تنافسية في نظام مالي مغلق يمكن أن يكون له نتائج متنوعة أو سلبية على المدى القصير.

المطلب الثاني: الانعكاسات المتوقعة لاتفاق على الدول النامية:

وفيما يلي بعض الانعكاسات المتوقعة لاتفاق الجاتس الخاص بالخدمات المالية على الدول النامية:[2]

أ-الآثار الإيجابية:

-زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية،

-القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية،

-تنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولي وترسيخ القواعد الرأسمالية ،

ب-الآثار السلبية:

-مجابهة التكتلات المالية العالمية،

-التأثير على السياسات النقدية المحلية.وفيما يلي نماذج من الدول العربية في مجال الخدمات المصرفية:[3]

1-مصر العربية في مجال الخدمات المصرفية:

تتمثل التزامات جمهورية مصر العربية في مجال الخدمات المصرفية فيما يلي:

أ- بالنسبة للمصارف الخاصة والمشتركة:

---

[1] طـــلال أبو غزالة،" تحرير الخدمات المالية ضمن منظمة التجارة العالمية"،أنظر الموقع:
www.tagorg.com/download_file.aspx?file_id=114

[2] د.عاطف السيد،" البحات والعالم الثالث ": دراسة تقويمية للبحات وإستراتيجية المواجهة ،مرجع سابق، ص205.

[3] د عبد المنعم محمد الطيب،" أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية"، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، طبعة تمهيدية، الخرطوم – جمهورية السودان، أنظر على الموقع:http://www.bltagi.com/files/file2/0010.doc

– السماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100% مع اشتراط موافقة البنك المركزي المصري على الملكية التي تزيد عن 10% دون تمييز.

– إلزام موردي الخدمات المصرفية الأجانب بتوفير التدريب المستمر للموظفين المصرفيين في مصارفهم.

– اشتراط أن يكون المدير العام للبنوك المشتركة من المصريين، وأن تكون لديه خبرة مصرفية داخل جمهورية مصر العربية لا تقل عن عشر سنوات .

ب– بالنسبة لفروع المصارف الأجنبية:

–الوجود التجاري للفرع التابع لأحد المصارف الأجنبية يتطلب اختبار الحاجة الاقتصادية.

–فروع المصارف الأجنبية القائمة يتوجب عليها الإيفاء بمتطلبات الحدود الدنيا لرأس المال وغيرها من التدابير الوقائية.

–يحدد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية شروط الترخيص بإنشاء فروع البنوك الأجنبية.

ج–بالنسبة لمكاتب تمثيل المصارف الأجنبية:

تقتصر أنشطة مكاتب التمثيل على إجراء الدراسات وبحث فرص الاستثمار والعمل كحلقة اتصال مع مراكزها الرئيسية والمساهمة في حل المشكلات وتذليل الصعوبات التي قد تواجه مراسلي البنوك الأم داخل جمهورية مصر العربية.

2–التزامات دولة الكويت في مجال الخدمات المصرفية:

تعتبر دولة الكويت الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تساهم فيها مصالح أجنبية في القطاع المصرفي، إذ تعود ملكية المصارف العاملة فيها إلى رأس المال الوطني من القطاعين العام والخاص .

وتتمثل التزامات الكويت في الآتي:

– عدم الالتزام بتوريد الخدمة عبر الحدود.

– ربط الترخيص لفروع البنوك الأجنبية بموافقة مجلس الوزراء الكويتي.

– تقييد مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك المحلية .

خاتمة الفصل:

بعد دراستنا لأثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي بصفة عامة، قمنا في هذا الفصل بعملية إسقاط وتطبيق لأهم هذه النتائج على البنوك التجارية في الدول النامية والعربية وخاصة البنوك التجارية الجزائرية التي مازالت في مرحلتها الابتدائية أي أنها تحت مرحلة الإصلاحات التدريجية التي يشهدها القطاع المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة وذلك بغية النهوض بهذا القطاع وتحديثه ليتماشى والتطورات التكنولوجية العالمية من جهة، ومن جهة أخرى تحسين أداء وخدمات البنوك التجارية أمام هذا التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وأمام منافسة المصارف الأجنبية في إطار العولمة المالية.

وقد قمنا بدراسة مقارنة بين البنوك التجارية الجزائرية مع بنوك تجارية لمجموعة من الدول، وهذا لتوضيح نقاط الاختلاف وإيجاد نقاط الضعف التي تعانيها البنوك التجارية الجزائرية ومحاولة منّا إيجاد حلول مستقبلية لتحسين الأداء والتكيّف مع الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق، يتضح من دراستنا أنّ البنوك التجارية الجزائرية مازالت بطيئة بالالتحاق بركب التقدم التكنولوجي بل متأخرة جداً مقارنة بدول أخرى سواء كانت مغاربية كتونس والمغرب أو خليجية التي تحتل الريادة في هذا المجال من توسيع لشبكة الإنترنت، استخدام مكثّف للتجارة الإلكترونية، التعاملات بوسائل الدفع الحديثة من بطاقات إلكترونية في إطار البنوك الإلكترونية، تقليص مدة المقاصة الإلكترونية من ثلاثة أيام إلى يوم واحد ،بالإضافة لعمليات الخوصصة ،الاندماجات والتكتلات المصرفية والبنوك الشاملة لخلق كيان مصرفي قوي لمواجهة المنافسة الأجنبية.

يتضح مما سبق أن الكثير من المصارف في الدول النامية لن تتمكن من التعامل بنجاح مع متطلبات المستقبل، وأن مواجهة المنافسة المرتقبة على الصعيدين المحلي والدولي وتطوير القدرات التقنية والإدارية سيتطلب زيادة الموارد المالية لهذه المصارف واندماج البنوك الصغيرة والضعيفة ببعضها لتكوين وحدات أكثر فعالية.كذلك يجب على هذه البنوك أن تعمل لتحقيق تكامل في عملياتها وخدماتها عن طريق التحالفات الإستراتيجية لأن ذلك سوف يساعدها على مواجهة المنافسة أمام المصارف العالمية النشيطة ويحقق لها المزيد من وفورات الحجم.

الخاتمة العامة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى أن للعولمة المالية تأثير واسع على البنوك التجارية في الدول النامية ،فمع تصاعد سيادة العولمة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية تسير باتجاه الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي التي أخذت تؤثر بقوة في الجهاز المصرفي من حيث أدائه وسياسته وعملياته.

وفي ظل هذه التغيرات فإن الجهاز المصرفي بحاجة إلى استراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة، خاصة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية ،فإن البنوك تعمل على وضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود مثل : الاندماج، الخوصصة ، البنوك الشاملة، العمل بالتكنولوجيا الحديثة.

فعلى المستوى الوطني بالرغم من الإصلاحات المستحدثة في هذا القطاع لازال يعاني من إفرازات وتبعيات النظام السابق، حيث لا تزال البنوك التجارية المحلية تمارس دورا إداريا محدودا ، الأمر الذي يحد من تطورها في ظل تحديات العولمة المالية كون كل الاتجاهات المستقبلية تشير إلى وجود فرص حقيقية لتحول البنوك الوطنية إلى قوة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصاد العالمي،يتوجب الاستفادة من هذه الفرص لمسايرة ركب التحولات الشاملة ، ويتحقق ذلك بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين المالي والاقتصادي.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

-إهمال الدراسات التي تربط عمل النظام المصرفي بتطورات الصيرفة العالمية وتحديات العولمة المالية .

- قلة مستخدمي شبكة الإنترنت في الجزائر.

- ضعف صلة المؤسسات الجزائرية بالإنترنت.

- تزايد عدد المالكين لبريد إلكتروني وكثرة المراسلات الإلكترونية.

- غالبية المشتركين مرتبطون بشبكة الإنترنت عن طريق الخط الهاتفي رقمي ومودم وتكلفة اشتراك وهي الأكثر شيوعا لانخفاض تكلفتها.

- تحميل المعلومات تمثل النسبة الأعلى من طرف الباحثين عن المادة العلمية لإثراء بحوثهم.

- عدم وجود ثقافة الشراء عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية) ماعدا الطبقة المثقفة في شراء كتب وشراء البرامج كونها قابلة للتسليم المباشر والفوري عبر الشبكة عن طريق التحميل **TELECHARGEMENT**وبدون اللجوء إلى الوساطة.

-غالبية مواقع التجارة الإلكترونية تعرض باللغة الإنجليزية (حاجز اللغة).

-عدم وجود ثقافة التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية .

-عدم ثقة الأفراد في إرسال بياناتهم خوفا من قراصنة الشبكة.

-ارتفاع نسبة الأمية المعلوماتية.

-تأخر البنوك التجارية من الالتحاق بركب التطور الحاصل في مجال نظام الدفع الإلكتروني وسيطرة النقود التقليدية على الإلكترونية .

-عدم توفر الوعي الكافي بأهمية الأعمال الإلكترونية.

-عدم وجود ثقافة التحول نحو البنوك الشاملة والاتجاه نحو الدمج المصرفي.

-سيطرة القطاع العمومي على البنوك التجارية.

ومع كل هذا، فالنظام البنكي في الجزائر يمتلك المقومات الأولية الضرورية التي تمكنه من انطلاقة فعلية نحو تطوير خدماته والرفع من مستوى أدائه للاندماج بفعالية في النظام المالي الدولي الجديد.

ونختم بحثنا بخلاصة المشاركين في اللقاء الدولي لاتحاد المصارف العربية، الذي عُقد بلندن سنة 2004م، حيث ركّز المتدخلون على مسألة محورية هي أن التحدي العالمي ودرجة المنافسة العالمية للنظام المصرفي العالمي تحتم على المصارف العربية إعادة تنظيم قواعدها المحلية ورسمها باتجاه ينسجم مع القواعد الدولية والإطارات العالمية المعمول بها في العالم للفوز بحصة من السوق العالمية التي تستحوذ على 85 في المائة منه ثلاث مجموعات مالية هي أميركا واليابان وأوروبا.

ودعا رئيس اتحاد المصارف العربية إلى ضرورة العمل بمعدلات أسرع من الحالية للعديد من الأنظمة المصرفية العربية للخروج من خانة تأثيرات دور الدولة وملكيتها للقطاع العام والمصرفي والذي يسمح له التدخل في عمل البنوك وتقييد فضاءات حركتها بما يتوازي مع الدخول في قواعد العمل الخاص من حيث الربحية والتطور الذي تفرضه المنافسة التجارية.

وأكّد أن المنطقة العربية تحتاج إلى عملية إعادة هيكلة في القوانين المقيدة بحيث تلغي الكثير من القوانين الضريبية، وبما يشجع على التجارة البينية العربية – العربية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والاهتمام أكبر في عملية الاندماج لتكوين كيانات مالية قادرة على الصمود بوجه التغيرات الدولية في الاقتصاد العالمي.

وفي الأخير، نرجو أن نكون قد خطونا بهذا العمل خطوة في سبيل البحث العلمي الجاد، وأن يكون إضافة جديدة تثري المكتبة الاقتصادية، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

وشكرا.

الملاحق

شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك
Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et Monétique

Alger, Le 08/10/2008

A l 'attention de Monsieur

De l'agence .....

Nous venons par la présente vous demander de procéder à une intervention sur votre distributeur pour :

1 – Chargement des cassettes	
2 – Vérification de l'imprimante Journal + Papier	
3 – Vérification de l'imprimante Ticket + Papier	
4 – Vérification du lecteur de cartes CIB	
5 – Réinitialisation du Distributeur (Eteindre/rallumer)	
6 – Réinitialisation du Modem (Eteindre/rallumer)	X
7 – Vider la cassette de rejet	
8 – Vérification de la ligne X25 (Contacter DZ PAC)	X
9 – Vérification du chariot du module de distribution	
10 – Vérification de l'unité centrale	
11 – Vérification du transport argent (argent bloqué)	
12 – Vérification Argent client	
13 – Refaire le chargement des billets	
14 – Réinitialisation du disjoncteur des cassettes	
15 – Eteindre puis rallumer l'unité centrale	
16 – Vérification du clavier client	

Nous restons à votre entière disposition si nécessaire.

Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique
Département Monétique

SATIM / Direction Monétique

Architecture générale de la solution

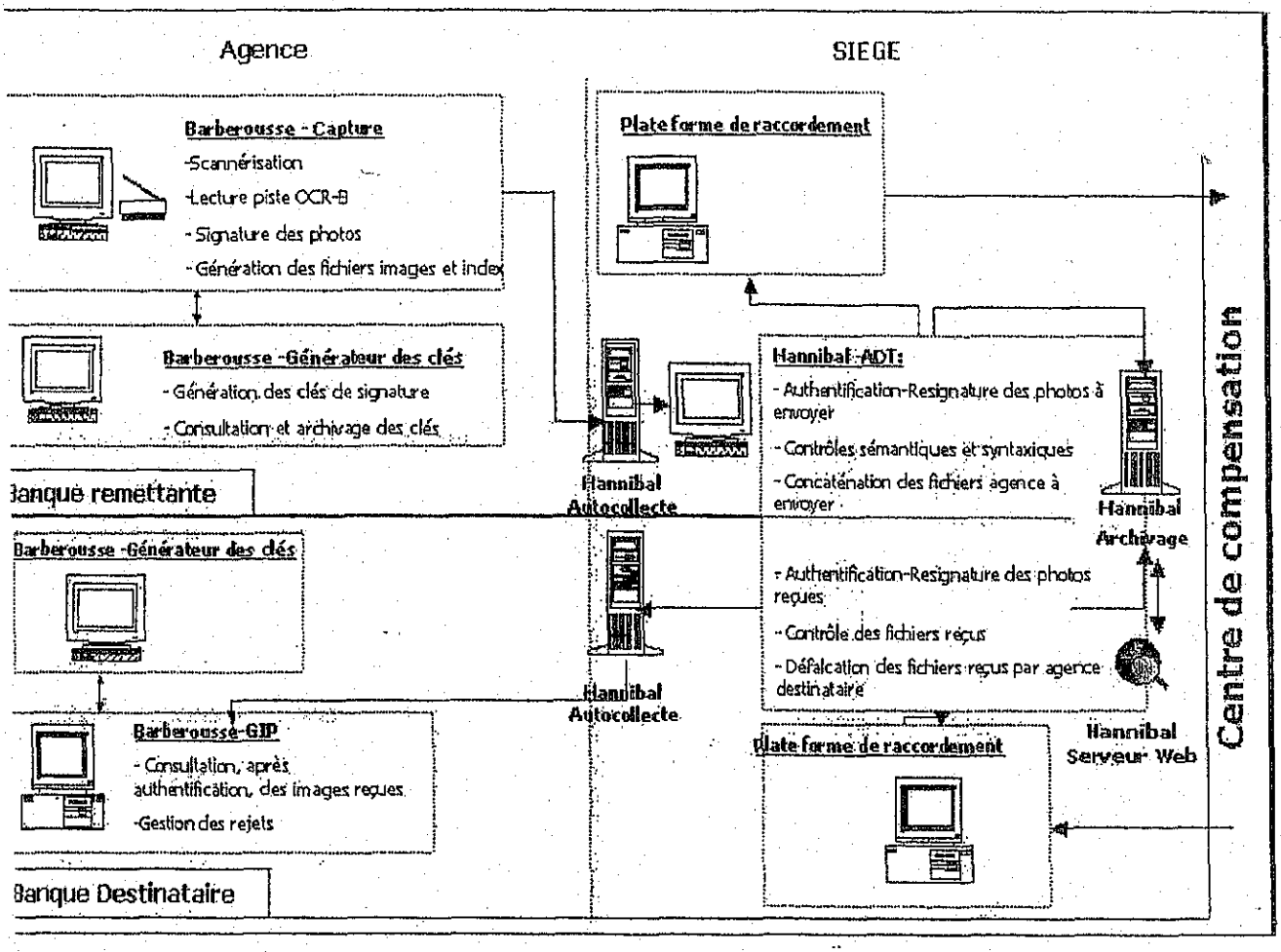

Modules BFI

- **Barberousse-Capture.**
- *Barberousse-GIP.*
- *Barberousse-Générateur Clés.*
- *Hannibal-Autocollecte.*
- *Hannibal-ADT.*
- *Hannibal-Archivage.*
- *Hannibal-Serveur web.*

I- Lancement de l'application :

1. Mise en marche du micro-ordinateur et du scanner.
2. Double cliquer sur l'icône **Barberousse Capture.**

-Saisir le nom utilisateur ainsi que le mot de passe :

Connexion :

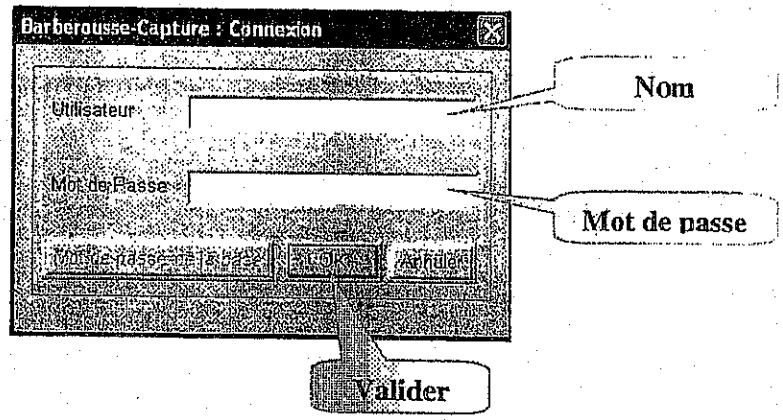

Remarque: L'utilisateur dispose de trois essais pour saisir correctement son nom et son mot de passe. Au bout du troisième essai, l'accès à l'application n'est plus autorisé.

L'application Barberousse capture :

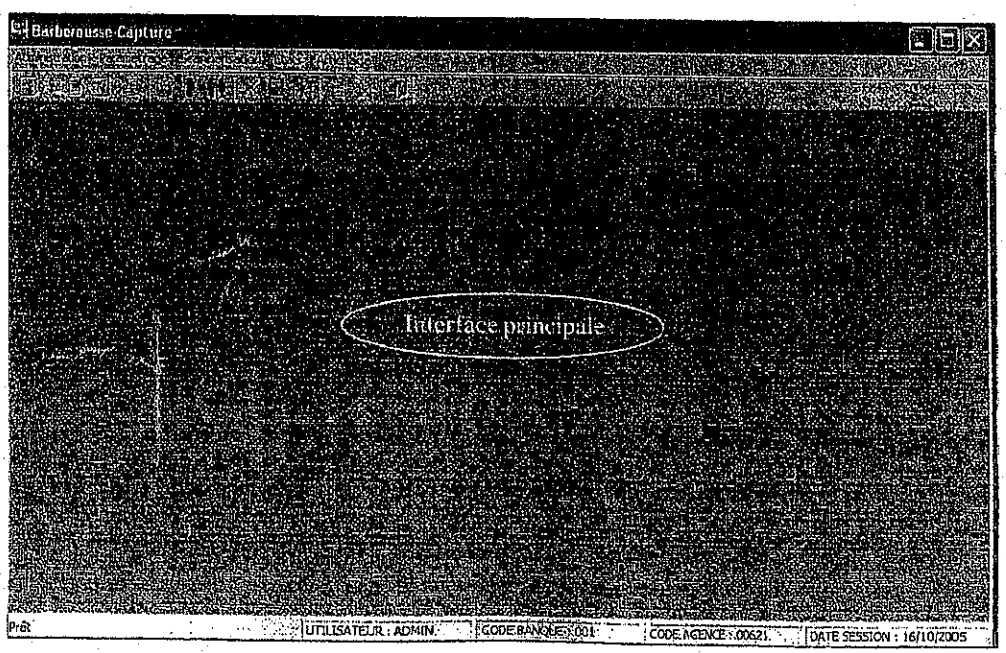

3. Placer les chèques dans le bac du scanner

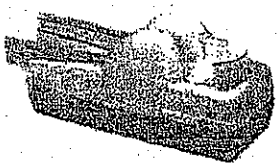

- chaque chèque doit être placé dans le bac d'alimentation du scanner de tel sorte que le recto du chèque se situe vers la droite du scanner,autrement dit, la piste OCRB doit être placée vers le bas du coté droit du scanner.

4. Touches de fonction de base :

Barberousse Capture propose au niveau de la plupart de ses écrans de saisie et de consultation les boutons suivants:

Valider	
Annuler	
Réinitialiser	
Consulter	
Supprimer	
Groupes	
Utilisateurs	
Inverser	
Autorisations	
Accorder tous les droits	
Supprimer tous les droits	
Nouveau	
Précédent	
Suivant	
Fermer	

II- Scannerisation de la remise :

Pour la scannarisation de chèque l'utilisateur devra procéder de la façon suivante :

1. choisir le menu **scannarisation.**

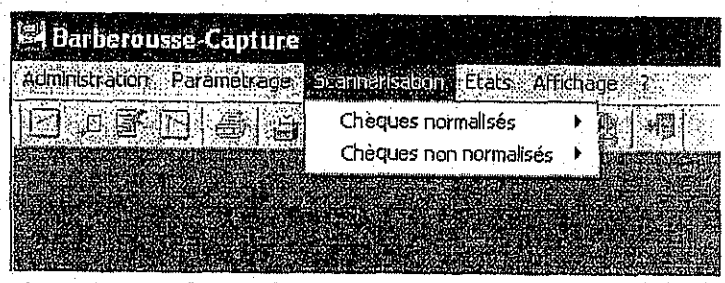

2. cliquer sur le sous menu **Nouvelle**.

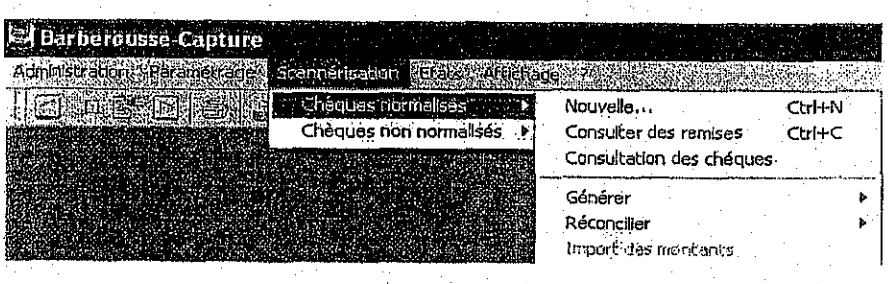

Le masque de saisie qui apparaît devrait être rempli de la façon suivante :

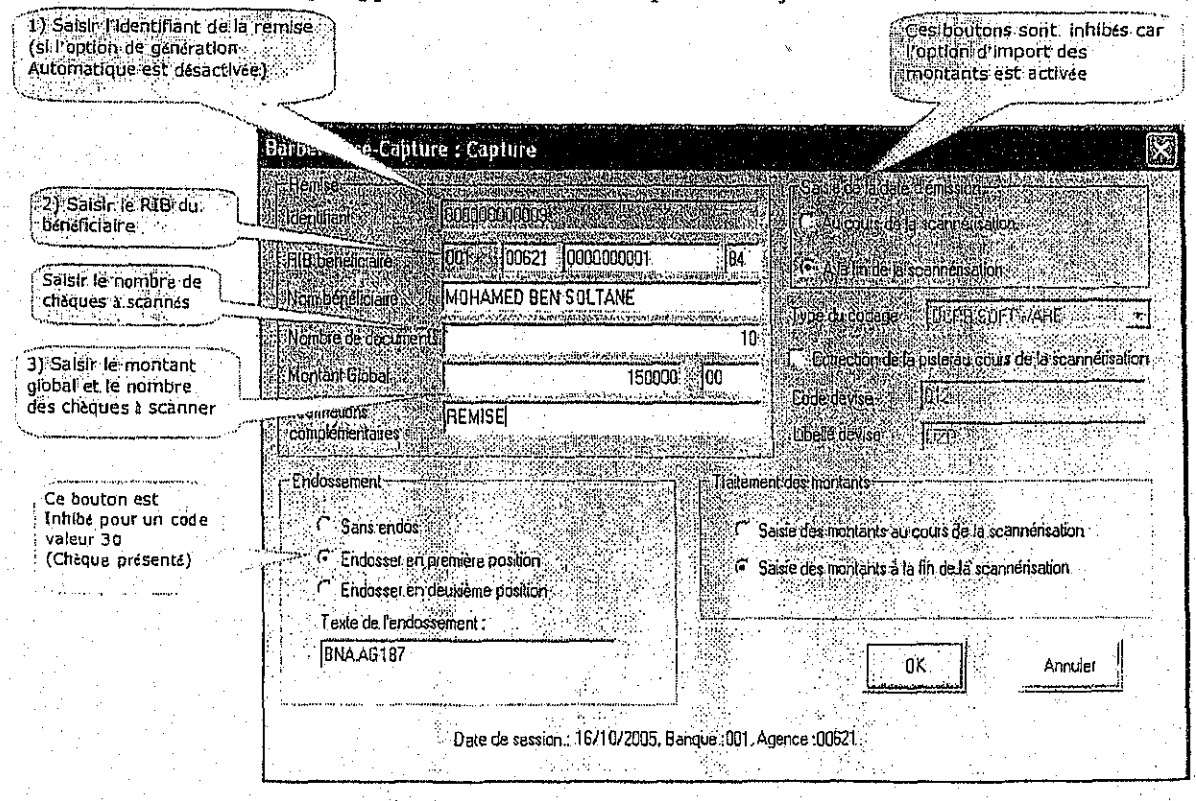

- A la fin de la saisie de toutes les données de la remise il y'a lieu de valider la scannarisation en cliquant sur le bouton **OK.**

Remarque :
L'utilisateur à la faculté d'annuler une remise sur laquelle il a rencontré des anomalies en cliquant sur le bouton **Cancel.**

- Après validation le scanner se déclenché automatiquement et fait apparaître l'image du premier chèque scanné ainsi que de toutes les données de la remise scannée.

Les opérations qui devront être effectuées par l'utilisateur sont :

1. Saisir le montant du premier chèque à partir de son image dans la case appropriée (montant).
2. cliquer sur le bouton valider
3. Refaire les mêmes opérations pour tous les chèques compris dans la remise.
4. Valider la remise.

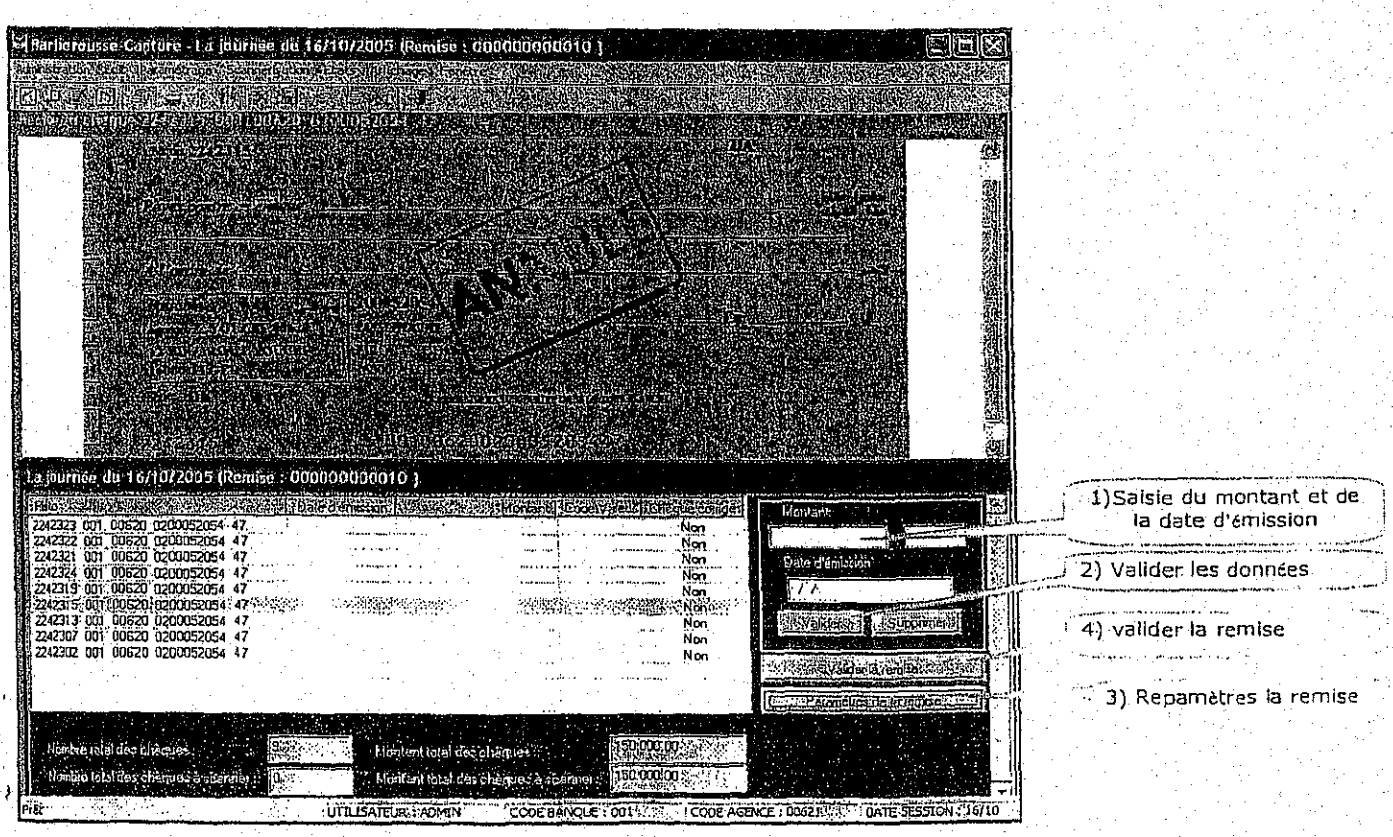

➢ Validation de la remise

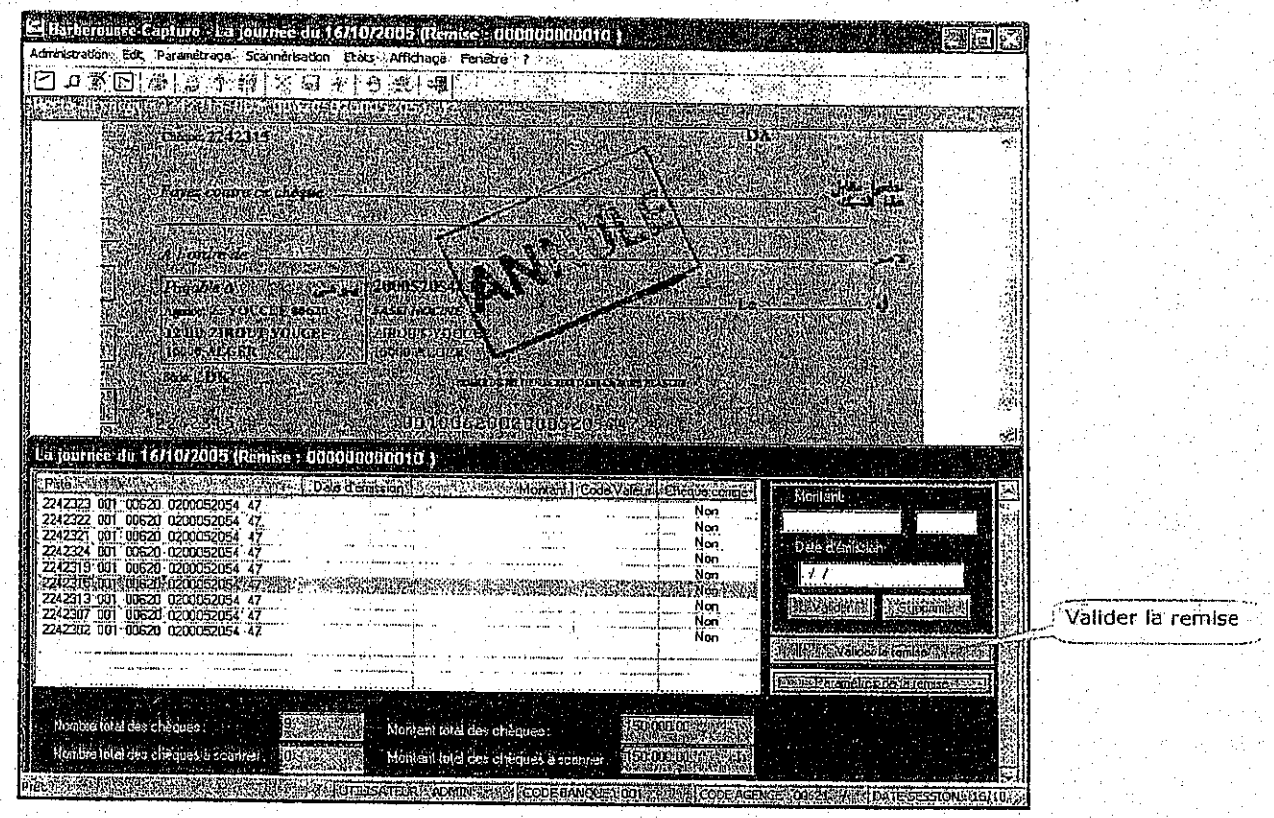

Message après Validation :

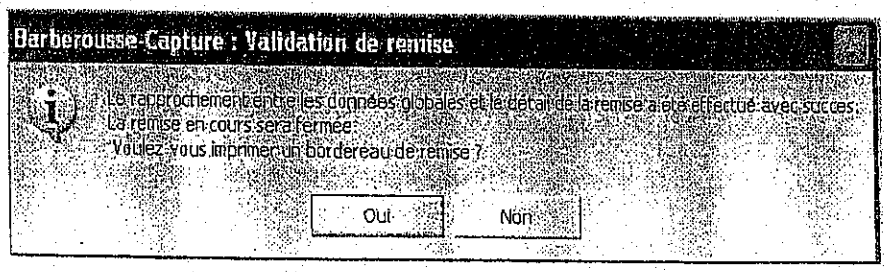

الأربعاء 05 سبتمبر 2007م / الموافق لـ 23 شعبان 1428 هـ العدد 2090

شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك
Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique
- SATIM -

AVIS AUX DETENTEURS DE CARTES BANCAIRES

La Satim (Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique) informe l'ensemble des détenteurs de cartes de paiement bancaires délivrées par les établissements financiers (Banques et Algérie Poste) qu'ils peuvent effectuer des retraits d'espèces sur tous les Distributeurs Automatiques de billets (DAB) répartis à travers le pays et installés dans les agences bancaires et postales.

Anep 834789

الشروق
الثلاثاء 02 أكتوبر 2007 / الموافق لـ 20 رمضان 1428 هـ / العدد 2113

بلخادم يؤكد على ضرورة التخلص من المؤسسات العمومية العاجزة

الحكومة تعرض 30 بالمائة من بنك التنمية المحلية للبيع

أعلن رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم عزم الحكومة عرض نسبة 30 بالمائة من رأسمال بنك التنمية المحلية للبيع بعد الانتهاء من عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري.

وقال رئيس الحكومة سهرة أمس الأول في لقائه مع مجموعة من رجال الأعمال أن الحكومة مقبلة على فتح رأسمال بنك التنمية المحلية وذلك بنسبة 30 بالمائة، مؤكدا أن القرار يندرج ضمن الإصلاحات الجارية في القطاع المالي.

سميرة بلعمري

وقال وزير المالية كريم جودي على هامش اللقاء الذي حضره جمعية مجموعة من أعضاء الحكومة، أن الشروع في إجراءات فتح رأسمال البنك سينطلق مباشرة بعد الانتهاء من عملية التنازل عن حصة 51 بالمائة من القرض الشعبي الجزائري الذي مازال محل تنافس بين خمس بنوك. وذكر جودي أن عملية فتح رأسمال بنك القرض الشعبي ستتم مع نهاية السنة الجارية، وهو ما سيسمح بمباشرة إجراءات التنازل قريبا عن حصة 30 بالمائة من رأسمال بنك التنمية المحلية لأن العمليتين مرتبطتان.

وحفاظا على الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية وعلى وجه الخصوص العمومية منها، فإن عبد العزيز بلخادم أكد أن الدولة لن تستمر في التطهير المالي لمؤسسات اقتصادية عمومية عاجزة على إيجاد مكانا لها في السوق الاقتصادية، بسبب العجز المالي الكلي الذي تعانيه في الوقت الراهن، هذا الوضع الذي يجعلها عبءا على البنوك العمومية كون حلها الوحيد يكمن في لجوئها الى البنوك العمومية مع أن عجزها يجعلها غير قادرة على الالتزام بتسديد ديونها.

وقال رئيس الحكومة صراحة أمام أرباب العمل أن الحكومة عازمة على وضع حد لكل المستحقات غير المضمونة الدفع، الأمر الذي جعل بلخادم يؤكد أن عملية إعادة هيكلة البنوك مهمة للمستقبل الاقتصادي والاستثماري، ستسمح بإكسابها القابلية في ظل توسيع شبكة البنوك التي تضم بنوكا أجنبية قال بأنها تعتدي الأسباب القاتلة بحظر موت نظامنا البنكي الوطني إن هو لم يكن قادرا على المنافسة والمواجهة.

وكشف من جانبه الوزير كريم جودي أن نحو 400 مؤسسة عاجزة هيكليا منها حوالي 120 مؤسسة لا تتوفر فيها شروط الاستمرار في النشاط وبالتالي من الضروري حلها.

بنك الامارات
Emirates Bank

التاريخ: ٧ مارس ٢٠٠٧م
المرجع: GHO CSE 070287

سعادة/ عبدالله سالم الطريفي **الموقر**
الرئيس التنفيذي
هيئة الأوراق المالية والسلع
ص.ب.: ٣٣٧٣٣ – أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: <u>اندماج بنكي دبي الوطني والإمارات الدولي</u>

يسرني أن أرفق طي خطابي هذا، البيان الصادر والمعتمد من قبل معالي/ أحمد حميد الطاير، رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات الدولي والسيد/عبدالله محمد صالح، رئيس مجلس إدارة بنك دبي الوطني بمناسبة اندماج البنكين في كيان مصرفي واحد يتوا كب مع أفضل الممارسات بمجال الأعمال المصرفية الدولية.

وسنقوم بموافاتكم بالمستجدات الحاصلة بهذا الشأن أولا بأول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

سعيد عبدالله يوسف
أمين سر الشركة للمجموعة

LDD 07-03-07 13:14

بسم الله الرحمـــــــن الرحيم

دبي في ٦ مارس ٢٠٠٧

بمباركة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، ورغبة في خلق كيان مصرفي قوي يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في الصناعة المصرفية العالمية لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة خاصة، فقد تم الاتفاق على اندماج كل من بنك دبي الوطني وبنك الإمارات الدولي في كيان مصرفي واحد.

أحمد حميد الطاير
رئيس مجلس الإدارة
بنك الإمارات الدولي

عبد الله محمد صالح
رئيس مجلس الإدارة
بنك دبي الوطني

بيان صحفي

رحب السيد عبدالله محمد صالح رئيس مجلس إدارة بنك دبي الوطني بقرار دمج بنك دبي الوطني وبنك الإمارات الدولي بمباركة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

وقال "إن ثمرة تلك الخطوة لدى اكتمالها سوف يجعل من هذا البنك ليس فقط أكبر بنك في الإمارات، بل أحد أكبر بنوك المنطقة إطلاقاً. وأضاف السيد صالح تعقيباً على التعليقات الصحفية التي رافقت الإعلان عن الاندماج بأنه "من السابق لأوانه في هذه المرحلة إعطاء معلومات راسخة عن عملية الاندماج".

وأضاف السيد صالح مطمئناً مساهمي وموظفي بنك دبي الوطني "بأننا سنقوم بكل ما هو ضروري لحماية مصالحهم التي نعيرها أهمية قصوى".

رسالة إلى الدوائر الحكومية،

نفيدكم بأن بنك دبي الوطني وبنك الإمارات الدولي دخلا مرحلة مبكرة من عملية قد تؤدي إلى تأسيس كيان مندمج، شريطة موافقة المساهمين على ذلك.

إننا نعتبر هذا الأمر مبادرة مهمة للقطاع المصرفي إجمالاً لكننا ندرك أنه يتوجب الالتزام بالشروط القانونية والدستورية.

المخلص

قائمة الكتب والمراجع

الكتب باللغة العربية:

1•كقالجيت سينغ،"عولمة المال"،ترجمة: رياض حسن ،دار الفارابي ،لبنان،الطبعة الأولى،2001.

2•أ.د.الحبيب سليم، مقالة بعنوان:"العرب والنظام العالمي الجديد(التحديات والرهانات)"،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1999.

3•د.نضال الشعار، "سوق الأوراق المالية (البورصة)"، حلب، 2002.

4•د.عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "العولمة المالية وإمكانات التحكم-عدوى الأزمات المالية-،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

5• د.علاء أبو عامر، "العلاقات الدولية (الظاهرة والعلم-الدبلوماسية والإستراتيجية)،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،الطبعة الأولى،2004.

6•د.ممدوح محمود منصور،"العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد"،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2003.

7•أ.د.صادق جلال العظم، رئيس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب –جامعة دمشق- ،"الثقافة العربية وثقافات العالم-حوار الأنداد-"مداخلة بعنوان :"ماهي العولمة؟"،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس،1999.

8•د.حاتم بن عثمان،"العولمة والثقافة"،عرض إيناس حسني،مجلة العصور الجديدة ،القاهرة،العدد الرابع،1999.

9•د.الطاهر لبيب،"تعريف المثقف العربي للعولمة"،كتاب قضايا فكرية، دار قضايا فكرية،القاهرة،الطبعة الأولى،أكتوبر1999.

10•د.طارق حجي،"الثقافة أولا وأخيرا"،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مكتبة الأسرة،القاهرة،الطبعة الأولى،2000.

11•د.شذا جمال الخطيب،"العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"،مؤسسة طابا، القاهرة،الطبعة الأولى،2002.

12• د.عبد السلام أبو القحف،"العولمة وحاضنات الأعمال"،حالات عملية وحلول مشكلات،مكتبة الإشعاع، جامعة الإسكندرية،الطبعة الأولى،2002.

13•د.أحمد سيد مصطفى،"تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي" رؤية مدير القرن الحادي والعشرين،جامعة الزقازيق،القاهرة،الطبعة الثالثة،2000.

14•د.السيد عليوه،"إدارة الأزمات والكوارث" مخاطر العولمة والإرهاب الدولي،سلسلة دليل صنع القرار ،كتاب رقم2،مركز القرار للاستشارات، دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،الطبعة الثالثة،2004.

15 •د.عمر صقر،"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"،الدار الجامعية،القاهرة،2002-2003.

16•د.إكرام عبد الرحيم،"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"،مكتبة مدبولي،القاهرة،2002.

17•د.باتر محمد علي وردم،"العالم ليس للبيع"،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،الأهلية للنشر والتوزيع،المملكة الأردنية الهاشمية،عمان، الطبعة العربية الأولى،2003.

18•.غسان منير حمزة سنو(بيروت)،د.علي أحمد الطراح(الكويت)،"العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي"،دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية،دار النهضة العربية،بيروت،الطبعة الأولى 1422هـ/2002.

19•د.عبد الخالق عبد الله،"العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"،مجلة عالم الفكر،المجلد 28، العدد 01، 1998.

20•د.أقاسم حجاج،"العولمة،النشأة السياسية"،مجلة السياسة الدولية،المجلد 40،العدد 159 ،2005.

21•د.إبراهيم توهامي،أ.د.إسماعيل قيرة،د.عبد الحميد دليمي،"العولمة والاقتصاد غير الرسمي"،مخبر الإنسان والمدينة ،دار الهدى للطباعة والنشر ،جامعة منتوري،قسنطينة،2004.

22•د.أنتوني جيدنز،"الطريق الثالث،تجديد الديمقراطية الاجتماعية"،المشروع القومي للترجمة،الطبعة الأولى،العدد89،القاهرة،1999.

23•.صبري حافظ،"العولمة والثقافة القومية"-آليات الهيمنة والمقاومة،مجلة إبداع،الهيمنة المصرية العامة للكتاب،العددان الثاني والثالث،القاهرة،1999.

24•د.محمود عبد الفضيل،"مصر ورياح العولمة"،كتاب الهلال،دار الهلال ،العدد585،الطبعة الأولى،القاهرة ،سبتمبر،1999.

25•. عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة الاقتصادية (منظماتها-شركاتها-تداعياتها)، الدار الجامعية،القاهرة،2006.

26•د. عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية،القاهرة، 2001.

27•محمد عبد القادر حاتم،" العولمة مالها و ما عليها"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2005.

28•أ د.حميد الجميلي،"دراسات في الاقتصاد السياسي للعولمة"،مجموعة النيل العربية،طرابلس،الجماهيرية العظمى،الطبعة الأولى،2005.

29•ألن مونتجوى،ترجمة:د.محمد الجوهري ،د.علي ليلة، د.أحمد زايد،"الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث "،دار المعارف، الكتاب45،ط1 ،1982.

30•د.عبد الفتاح مراد،"موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية"،القاهرة.

31•سامي عفيفي حاتم،" اقتصاديات التجارة الدولية" ،جامعة حلوان ،القاهرة.

32•د. رمزي زكي، " العولمة المالية: الاقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي"، دار المستقبل العربي، الطبقة الأولى ،1999 .

33•شذا جمال الخطيب ،" العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال" ، مؤسسة طابا ،ط1، عبدين ، مصر، 2002.

34•طارق حماد عبد العال، "التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك"، القاهرة ، الدار الجامعية،2001.

35•جمال جويدان الجمل،" الأسواق المالية و النقدية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،الطبعة الأولى،1422/ 2002.

36•منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر":المشتقات ،العقود الآجلة والعقود المستقبلية،الجزء الثاني، منشأة المعارف ،الإسكندرية،مصر،2003.

37•رشدي صالح عبد الفتاح صالح،" البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري" ، الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا، القاهرة 2000/1420 .

38•السعيد فرحات جمعة،" الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة"، دار للنشر، الرياض، 2000.

39•فرانسوا لرو،"الأسواق الدولية للرساميل"،ترجمة حسن الضيقة،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،1999.

40•تشوسودوفيسكي مشيل ،" عولمة الفقر" ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، دار السطور ، القاهرة ،2000.

41•سعيد النجار،" النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد و العشرين"، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة،1999.

42• الخضري محسن أحمد ،" العولمة الاجتياحية "، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2001.

43•عبد المالك ردمان الدناني، "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت"، دار الراتب الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.

44•محمد بشير المنجد، "المدخل إلى المعلوماتية، دمشق،" 1998.

45 • د محمد طاهر نصير، "التسويق الإلكتروني"، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

46• د. طارق طه، "إدارة البنوك"، "في بيئة العولمة والإنترنت"، دار الجامعة الجديدة، 2007.

47•هيثم تيازي فهمي، "رحلة عبر الشبكة الدولية الإنترنت"، مطابع الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1996 .

48• د. سعد غالب ياسين ، د. بشير عباس العلاق،"التجارة الإلكترونية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، الطبعة الأولى، 1424 هـ -2004 م .

49• زين عبد الهادي ، "الإنترنت، العالم على شاشة الكمبيوتر"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.

50•بهاء شاهين، "شبكة الإنترنت"، العربية لعلوم الحاسب كمبيوسينس Compuscience، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1996.

51•خدمات الانترانت، الرسالة الإخبارية، مركز التوثيق و المعلومات في جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 47، المجموعة 5، أفريل 1996

52•مهندس عبد الحميد بسيوني، "مرشد الإنترنت" INTERNET GUIDE، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004.

53• يوب نورتن، كاتي سميث، "التجارة على الإنترنت"، (ترجمة مركز التعريب والبرمجة)، لبنان .1997.

54•د. طارق عبد العال حماد ، "التجارة الإلكترونية-المفاهيم ، التجارب، التحديات-" الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005.

55•ماريتا تريتر، "كيف تستعمل الإنترنت ؟"، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت. 1996 .

56•أرنود دوفور،"زدني علما انترنت"،ترجمة للمهندسة منى ملحيس، الدكتورة نبال ادلبي، ل" QUE SAIS-JE ? "،مركز التعريب والبرمجة ACS،الدار العربية للعلوم، PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE،الطبعة الأولى،1418-1998م.

57•د. نهال فريد مصطفى، د. نبيلة عباس، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة". الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

58•د. ابراهيم بختي، "التجارة الالكترونية، مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

59•التوثيق العلمي، شركة مركز القرار للإستشارات، "التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي"، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.

60•جمال نادر ، "أساسيات ومفاهيم التجارة الإلكترونية"،دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

61•منير الجنبيهي،ممدوح الجنبيهي،" البنوك الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، القاهرة،2005.

62 • د.طارق طه ،"إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت"،BANK MANAGEMENT ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2007.

63•أ.خليل الهندي، القاضي أنطوان الناشف،"العمليات المصرفية والسوق المالية"،الجزء 3:"دمج المصارف"،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان-،2000.

64•أ.د.عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ،"البطاقات البنكية (الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد)"، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1998/1419م.

65• د.عوض بدير الحداد،" تسويق الخدمات المصرفية" ، البيان للطباعة والنشر ، القاهرة، 1999م.

66•د. صلاح الدين حسن السيسي "قضايا اقتصادية معاصرة" دراسات نظرية و تطبيقية، ج.2، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة .

67•د. عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة" عملياتها و إداراتها الدار الجامعية، القاهرة 2000.

68•د.فلاح حسن الحسيني ،د.مؤيد عبد الرحمان الدوري ، "إدارة البنوك:مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000.

69•د. صلاح الدين حسن السيسي ،"القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال"،دراسات نظرية وتطبيقية ،ج1، عالم الكتب للنشر، القاهرة.

70•د. السيد البدوي عبد الحافظ."إدارة الأسواق والمؤسسات المالية" دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

71•د. طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، "سلسلة البنوك التجارية" قضايا معاصرة، ج1 الدار الجامعية، القاهرة.

72• د.طارق عبد العال حماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، سلسلة البنوك التجارية " قضايا معاصرة"، ج3،الدار الجامعية،2001.

73•د.جمال محمود الكردي ،" التنظيم القانوني للخصخصة "، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1998.

74•مصطفى محمد العبد الله ،" التصحيحات الهيكلية والتحول إلي اقتصاد السوق في البلدان العربية"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999.

75•د. عبد ا لعزيز بن حبتور ،" إدارة عمليات الخصخصة "، دار صفاء ، عمان ، 1997 .

76•د. عبد القادر محمد عبد القادر ،" اتجاهات حديثة في التنمية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،1999.

77•مصطفى محمد العبد الله ،" التصحيحات الهيكلية والتحول إلي اقتصاد السوق في البلدان العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 .

78•د. مصطفى حسين المتوكل ،" الخصخصة خلق أفاق جديدة أمام القطاع الخاص"، المركز الوطني للمعلومات، مجلة المعلومات ،عدن ، العدد الثاني ، مارس2001 .

79•د. احمد صقر عاشور ،" التحول إلي القطاع الخاص" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1996.

80•الهيئة القومية للبحث العلمي ،"الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي"، طرابلس ، 1992 .

81•د.احمد ماهر ،"دليل المدير في الخصخصة"، مركز التنمية الإدارية ، جامعة الإسكندرية ، 1998.

82•الطاهر لطرش،"تقنيات البنوك"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005.

83•د.سليمان ناصر،"علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر"، مكتبة الرّيام، مطبعة دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى،1427 ه/2006م.

84•د.عاطف السيد،" الجات والعالم الثالث ": دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ،مجموعة النيل العربية،القاهرة،الطبعة الأولى،2002.

85•د.عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ": من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة "،الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.

86•د.مصطفى رشيد شيحة، "اتفاقات التجارة العالمية في ظل العولمة "،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2004.

87•محمد محمد علي إبراهيم ،"الجات :الآثار الاقتصادية لاتفلقية الجات"، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2003/2002.

88•د.سوزي عدلي ناشد، "مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي" ،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ، بيروت-لبنان، 2005.

الملتقيات:

•ملتقى حول :"تنمية البطاقة المصرفية المغاربية"، -نزل الروايال ياسمين – الحمامات، تونس، أيام 08 و 2007/02/09.

•د.محمد يعقوبي، توفيق تمار،"آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة:حالة الدول العربية"،ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-حالة الجزائر والدول النامية- ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي:21و 22 نوفمبر 2006

•د.رميدي عبد الوهاب،سماي علي،"العولمة المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية"،ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-حالة الجزائر والدول النامية-،جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي:21و 22 نوفمبر 2006

•د.شهر زادزغيب، لمياء عماني،"العولمة المالية:بدائل تمويلية أم فقاعات مالية؟"،ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-حالة الجزائر والدول النامية-،جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي:21و 22 نوفمبر 2006

•د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل،"العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف"،نظرة شمولية،الملتقى الوطني الأول حول "المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،الشلف،14-15 دسسمبر2004.

•عطيوة سميرة،" العولمة و آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي"،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- واقع و آفاق-جامعة 8 ماي1945-قالمة-الجزائر، 5-6 نوفمبر 2001.

المجلات:

•د.مبارك بوعشة،"البعد الاقتصادي للعولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري ،قسنطينة، العدد16 ،ديسمبر2001.

•السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، ، بيروت ، شباط 1998.

•د. محمد الأطرش،"العرب والعولمة ما العمل"، مجلة المستقبل العربي، العدد229،مارس1998.

•د. صلاح سالم،"العولمة والطريق الثالث"،مجلة شؤون عربية،العدد107،سبتمبر 2001.

•جبار محفوظ، " العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة باتنة، العدد رقم 07 ،2002.

•دونالد ماشيسون،" الأزمات المالية في الأسواق الناشئة"،مجلة التمويل و التنمية،FMI،المجلد 36،العدد3،جوان 1999.

•تقرير اتحاد المصارف العربية عام 2001

•دراسة منشورة في مجلة التمويل والتنمية ،مارس 2007.

•مجلة انترنت العالم العربي (فبراير 2000م)

-مجلة البيان ، الثلاثاء 16 أكتوبر 2007 الموافق ل 5 شوال 1428 هـ ، العدد 9981 ،على الموقع: HTTP://WWW.ALBAYAN.COM

• عبد الحليم إبراهيم محسن،" مفهوم وقياس الكفاءة المالية للبنوك التجارية"، مجلة التعاون العدد 53، 2001م.

•أ.بركان زهية، "لاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 02.

•مجلة البحوث والدراسات التجارية ، الدار الجامعية ، بيروت ،العدد الأول ،أكتوبر1998.

المذكرات:

•بلحرش عائشة، "واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، تحت إشراف البروفيسور:عبد الرزاق بن حبيب والدكتور: بن بوزيان محمد، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان-، 2003-2004، ص 190.

• عزيز عيسى،"العولمة والعالم الثالث"، رسالة ماجستير في القانون الدولي، دراسات-أبحاث،على الموقع: http://www.binxet.com/index.php

الجرائد:

• مقال بعنوان:"بنك الخليج الأول يفتتح فرعا له بالجزائر"،جريدة الخبر،الثلاثاء 16 أكتوبر2007م.

•لأمين العام للجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات ،مقال بعنوان:"العائلات الجزائرية التي تملك حاسوبا قليلة جدا"،جريدة الخبر،في 02-06-2007.

• جريدة الخبر ، بتاريخ السبت 27أكتوبر 2007م /15 شوال 1428 هـ.

•مقال بعنوان:"مدير شركة النقد المالي والعلاقات التلقائية:تم تداول 870 مليون دينار باستعمال بطاقات الدفع"،جريدة الخبر،بتاريخ :يوم الأحد 2007/09/16.

• إبراهيم معروف،" مؤتمر المصارف العربية 2004 بلندن يرسم سياسات تطبيقية لتطوير القطاع وملاءمته للاندماج في الاقتصاد العالمي"، القمة المصرفية العربية الدولية THE INTERNATIONAL ARAB BANKING SUMMIT (IABS)،جريدة الشرق الأوسط، العدد 9340، الخميس 07 جمادى الأولى 1425 هـ /24 يونيو 2004 .

•أحمد عبد البديع نصر ،"البنك الإلكتروني"،جريدة القبس بتاريخ 18 يناير 2007،العدد 12079 ص28.على الموقع: http://www.alqabas.com.kw

الكتب والمجلات باللغة الأجنبية:

1- WEBSTER'S NEW COLLEGIATE DICTIONARY, 1991.

2--DR.ABDULAZIZ OTHMAN ALTWAIJRI, « LA MONDIALISATION ET LA VIE CULTURELLE DANS LE MONDE ISLAMIQUE », PUBLICATIONS DE L'ORGANISATION ISLAMIQUE POUR L'EDUCATION, LES SCIENCES ET LA CULTURE- ISESCO-1423H/2002.

3-JEAN-PIERRE PAULET, « LA MONDIALISATION »,SERIE « GEOGRAPHIE SOUS 4-LA DIRECTION DE JEAN-LOUIS-MATHIEU »,COLLECTION « SYNTHESE »,PARIS,2EME EDITION,2002.

5-MARKKU KOTILAINEN ,VILLE KAITILA, « ECONOMIC GLOBALISATION IN DEVELOPING COUNTRIES',WORLD BANK,ARTICLES 3/2002, ETLA.

6- ANTOINE BOUET ,JACQUES LE CACHEUX, « GLOBALISATION ET POLITIQUES ECONOMIQUES »,PARIS ,EDITION ECONOMICA,1999.

7- FREDERICK NIXSON, "DEVELOPMENT ECONOMICS ",STUDIES IN ECONOMICS AND BUSINESS,SECOND EDITION,HEINEMANN,BRITISH LIBRARY,2001.

8- SALAH MOUHOUBI ,« LA MONDIALISATION EN MARCHE »,ENAG EDITIONS,ALGER,2003.

9- DR. MOUHAMMAD SAKER , DR. M. MAAN DAYOUB, HAYFAA GHADEER GHADEER, "THE SITUATION OF FINANCIAL AND MONETARY POLICIES IN THE DEVELOPING COUNTRIES TISHREEN UNIVERSITY JOURNAL FOR STUDIES AND SCIENTIFIC RESEARCH- ECONOMIC AND LEGAL SCIENCE SERIES VOL. (27) NO (3) 2005

-10-DOMINIQUE PLIPHON , « LES ENJEUX DE LA GLOBALISATION FINANCIERE", CASBAH EDITION , ALGER,NOVEMBRE 1997.
10-HÉLÈNE REY., "GLOBALIZATION AND EMERGING MARKETS":WITH OR WITHOUT CRASH?, CEPR DP 3378, LONDON, CENTRE FOR ECONOMIC POLICY RESEARCH,2002.

-11- PHILIPPE JEAN, PIETTE PETIT ," ECONOMIE INTERNATIONALE ", DUNOD, PARIS, 1999.

-12-BISIGNANO, « INTERNATIONALIZATION OF FINANCIAL MARKETS" , ESTIMATION FMI.

-13-WILLIAMSON J. AND MAHAR M. , "AREVIEW OF FINANCIAL LIBERALIZATION SOUH ASIA REGION" ,INTERNAL DISSCUSSION PAPER , NO. 171,WORLD BANK , 1998.

14-MICHEL AGLIETTA, ANTON BRENDER,VIRGINIE COUDERT AVEC LA COLLABORATION DE FRANÇOISE HYAFIL, « GLOBALISATION FINANCIERE : L'AVENTURE OBLIGEE " ,PREFACE MICHEL ALBERT, ECONOMICA, 1990.

15-FIGLIUZZI A., « LA GLOBALISATION FINANCIERE », BREAL, COLL., FRANCE, 2000..

-16- . GHISLAIN PARADIS, " GLOBALISATION FINANCIERE ", DESJARDINS, UNIVERSITE D'OTTAWA, 2000.. .
. 17- PRAKASH LOUNGANI & ASSAF RAZIN,"L'INVESTISSEMENT DIRECT ETRANGER EST-IL BENEFIQUE AUX PAYS EN DEVELOPPEMENT?,FINANCES & DEVELOPPEMENT, JUIN 2001 .
18- BOURGUINAT H., " FINANCE INTERNATIONALE », PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE, COLL. THEMIS ÉCONOMIE, 3EME EDITION, EXTRAITS DU CHAPITRE III : "LA FINANCE GLOBALE",1997.
-19-GROU PIERRE ," MONDIALISATION FINANCIERE », STADE SUPREME DU CAPITALISME OU REVOLUTION TECHNOLOGIQUE MONDIALISANTE ININTERROMPUE , UNIVERSITE DE VERSAILLES
SOURCE : LA BANQUE MONDIALE,2000.

20-HÉLÈNE REY., "LA MONDIALISATION FINANCIERE":WITH OR WITHOUT CRASH?, CEPR DP 3378, LONDON, CENTRE FOR ECONOMIC POLICY RESEARCH,2002 .

-21-BRUNHOFF(DE) SUZANNE , « L'INSTABILITE MONETAIRE INTERNATIONALE » ,CHESNAIS FRANÇOIS (EDITEUR) -MONDIALISATION FINANCIERE – GENESE, COUTS ET ENJEUX – SYROS – PARIS 1996 .
22-ESWAR S.PRASAD, KENNETH ROGOFF, SHANG-JIN WEI & M.AYHAN KOSE, « EFFECTS OF FINANCIAL GLOBALIZATION ON DEVELOPING COUNTRIES »,SOME EMPIRICAL EVIDENCE, OCCASIONAL PAPER,220,IMF,WASHINGTON DC 2003.

23-M.AYHAN KOSE, ESWAR S.PRASAD, KENNETH ROGOFF& SHANG-JIN WEI,"LA MONDIALISATION FINANCIERE:AU DELA DE LA POLEMIQUE »,REVUE DE FMI , « LES DEUX VISAGESDE LA MONDIALISATION FINANCIERE » ,F&D,MARS 2007.
24-"OPTIMISER LES BENEFICES DE L' OUVERTURE DES MARCHES :ECHANGES INVESTISSEMENT ET DEVELOPPEMENT », OCDE ,1999 : http://www.ocde.com.

-25-CLAUDE E. BARFIELD / GUNTER HEIDUK / PAUL J.J. WELFENS EDITORS ; « INTERNET ECONOMIC GROWTH AND GLOBALIZATION » ; PERSPECTIVES ON THE NEW ECONOMY IN EUROPE ; JAPAN AND THE USA ; SPRINGER ; NEW-YORK ; 2001 .
-STEPHEN E. ARNOLD, « INTERNET 2000 »THE PATH TO THE TOTAL NETWORK », 26-ENGLAND, 1994.
27- PIERRE-JEAN BENGHOZI ; CHRISTIAN LICOPPE, ALAIN RALLET, « RESEAU INTERNET ET COMMERCE ELECTRONIQUE », VOLUME 19 , N°106/2001-FRANCE TELECOM R ET D – HERMES SCIENCE PUBLICATIONS, PARIS 2001.
-28- DAVID KOSUIR « COMPRENDRE LE COMMERCE ELECTRONIQUE » MICROSOFT, 2000.
-29-SALEH M .NSOULI ET ANDREA SCHAECHTER, « LES ENJEUX DE LA BANQUE ELECTRONIQUE », REVUE DE FINANCES ET DEVELOPPEMENT , FMI, SEPTEMBRE 2002.
-30-)Dr. Mohammed Maan Dayoub,Basic Prerequisites for the Success of the Privatization Process , Tishreen University Journal for studies and Scientific Research-Economic and legal Science- Lattakia , Syria , Vol (28) ,No(2),2006.
-31LA REVUE BADR –INFOS , «CONQUERIR DE NOUVEAUX ESPACES : LES BANQUES »,OLIVIERS,N°45,FEVRIER/MARS 2007,.
- GILLES FOUCHARD, « E-COMMERCE LA STRATEGIE GAGNANTE »,OSMAN EYROLLES MULTIMEDIA,PARIS, 2000.
32- MINISTERE DES POSTES ET TELECOMMUNICATIONS ,DIRECTION DES - SERVICES FINANCIERS POSTAUX, « GUIDE D'UTILISATION DE LA CARTE DE RETRAIT SUR DISTRIBUTEUR AUTOMATIQUE DE BILLETS DE BANQUE ».
33- LE SYSTEME MONDEX,REVUE PROBLEMES ECONOMIQUES,MONNAIE ET .FINANCE,N°2553,28JANVIER 1998

مواقع الإنترنت:

1- أنظر المعجم على الموقع: http://www.arabicdictionaries.com/exterms3.asp

2-http://www.chez.com/elyahyaouiy/preface18.htm

3- ساسي سفيان ،"العولمة تحد أم ضرورة"،أنظر الموقع:www.rezgar.com/debat/show.art.asp ?aid=26713
http//www.arabslink.net

4- مقال على شبكة الإنترنت بعنوان " عمليات غسيل الأموال"، أنظر الموقع:
HTTPWWW.MOF.GOV.KW/GOAG-NEWES41

5- بسام محمد حسين ، "أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي الوطني"،شبكة النبأ المعلوماتية ،أنظر الموقع:http://www.annabaa.org/nbanews/34/116.htm

6-واقع المصارف العربية، أنظر الموقع:
.http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/05/article1.shtml

7-علي الصادق، مقال "هل البلدان النامية جاهزة للعولمة المالية؟"،23 مارس2007م، على الموقع:
http://www.alaswak.net
8-http://FR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/INTERNET

9-www.gmail.com
10-mail.yahoo.fr
11-http://www.kaadesign.com/E_mail
:12- http://www.internetworldstats.com

13-مجموعة عمل برئاسة M. Francis Lorentz من وزارة الصناعة والتجارة الفرنسية. على الموقع:
http://www.finances.gouv.fr/commerce_electronique/lorentz
14-OCDE : ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ECONOMIQUE « ELECTRONIC COMMERCE : OPPORTUNITIES AND CHALLENGES FOR GOVERNMENT : http://www.oecd.org/dsti/sti/it/ec/act/sacher.htm
15- ACSEL : ASSOCIATION POUR LE COMMERCE ET LES SERVICES EN LIGNE : http://www.aftel.fr
16-E.I.T.O : EUROPEAN INFORMATION TECHNOLOGY OBSERVATORY : http://www.eito.com
17-UNCTAD = CNUCED = CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET EL DÉVELOPPEMENT
18-الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنظر الموقع : http://www.unctad.org/fr/frhome.htm
19-http://uio.no/im/un.electronic.commerce.model.law.1996/index.html
20-أنظر الموقع «le commerce électronique à l'OMC»:
http://www.wto.org/french/tratop_f/ecom_f/ecom_briefnote_f.htm
21 -« LE COMMERCE ÉLECTRONIQUE ET LE RÔLE DE L'OMC» :
http://www.wto.org/french/news_f/pres98_f/pr096_f.htm
22-www.alriyadh.com/2006/08/27/article182047.shtml

23-www.commerce.gov.sa/ecomm/book.asp

24- أنظر الموقع الخاص بأمازون على الموقع:

http://www.amazon.com

25-البنوك الإلكترونية وخدماتها على الإنترنت، أنظر الموقع:
.http://www.alriyadh.com/2005/01/04/article5849.html

26-البنوك الإلكترونية مأخوذ من الموقع:
http://www.mosgcc.com/topics/current/article.php?sdd=1806&issue=45

27-مغاوري شلبي ،"البنك المحمول والنقود الإلكترونية" ،أنظر الموقع:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-35/morajaat.asp

28-للمزيد من المعلومات حول المقاصة الإلكترونية،أنظر الموقع:
http://www.sibtel.com.tn/

29-د.أحمد عبد الخالق ،"البنوك الشاملة"، أنظر على الموقع:
http://www.arablawinfo.com/Researches_AR/199.doc

30-مدحت الخراشي،"**الاندماج :ضرورة اندماج المصارف العربية مثالاً**"،أنظر الموقع:
http://www.mafhoum.com/press4/indim132.htm

31-د. الصوري، ماجد ،"*آراء ومقالات*" . عن الموقع الالكتروني:
http:// arabic-media.com /newspaperes/ iraq/ azzaman. htm

32-د. عبد المنعم محمد الطيب، أستاذ الاقتصاد المساعد، (باحث اقتصادي ومصرفي)، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، طبعة تمهيدية، الخرطوم – جمهورية السودان، أنظر على الموقع:
http://www.bltagi.com/files/file2/0010.doc

33-http://www.ratical.org/co-globalize/GATSsummary.html.

34-د. أعراب عبد الحميد،" إشكالية جودة المعلومات في المواقع الإلكترونية"، رئيس قسم المكتبات والوثائق كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، أتى هذا المقال من النادي العربي للمعلومات على الموقع:
http://www.arabcin.net/modules.php?name=News&file=article&sid=675

35-INTERNEWS , ALGERIA :
WWW.INTERNEWS.ORG/ARAB_MEDIA_RESEARCH/ALGERIA.PDF

36-http://www.middle-east-online.com/?id=42007

37- الجزائرية للاتصالات ،أنظر على الموقع: http://www.algerietelecom.dz

38- خطاب السيد عمار تو، وزير البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، اجتماع الوزراء الأورو متوسطيين حول --تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، دندالك، إيرلاندا، يومي 10 و 11 افريل 2005،على الموقع:
http://www.dcmnr.gov.ie/NR/rdonlyres/69F72DBA-4A88-457E-9DED-8180BC3B80E8/23743/CommunicationMtreenIrelandversionarabe.doc

39- بول بندرن،" مقاهي الإنترنت تزدهر في الجزائر"، موقع مصراوي، أنظر على الموقع:
http://www.masrawy.com/News/2005/Technology/Reuters/April/26/OEGIN-INTERNET-ALGERIA-MT31941625.aspx

40-الاتحاد الدولي للاتصالات، المكتب الإقليمي العربي، الجزائر، أنظر على الموقع:
http://www.ituarabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=5
41-عبد المالك حداد،" واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر"، موقع الشهاب للإعلام،أنظر على الموقع:
http://www.chihab.net/modules.php?name=news&file=article&sid=923

42-الاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع:
http://www.ituarabic.org/arab_country_data.asp?arab_country_code=101

43- مؤسسة الدراسات **ACTIVMEDIA** على الموقع:HTTP://WWW.ACTIVMEDIA.COM

44-HTTP://WWW.OTEC-SUD.ORG
45-HTTP://WWW.NUA.IE
46-WWW.SGANET.SGALGERIE.COM.DZ
47-http://www.bfigroup.com/bfi/fr/savoir_faire/index.php

48-http://WWW.CITIBANK.COM

49-HTTP:// **WWW.CPA-BANK.COM**

50-خوصصة القرض الشعبي الجزائري، الثلاثاء 16 أكتوبر 2007، أخبار التلفزيون الجزائري، أنظر على الموقع:

http://www.entv.dz/ar/news/index?voir=675

51-أنظر على الموقع:
http://www.mafhoum.com/press4/indim132.htm
52-مدحت الخراشي ،"ضرورة اندماج المصارف العربية مثالاً"،معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات،واشنطن ،على الموقع:
HTTP://WWW.SURONLINE.ORG
53-طـــلال أبو غزالة،" تحرير الخدمات المالية ضمن منظمة التجارة العالمية"،أنظر الموقع:
www.tagorg.com/download_file.aspx?file_id=114
54-أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية
على المصارف الإسلامية د. عبد المنعم محمد الطيب، أستاذ الاقتصاد المساعد، (باحث اقتصادي ومصرفي)، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، طبعة تمهيدية، الخرطوم – جمهورية السودان، أنظر على الموقع:
http://www.bltagi.com/files/file2/0010.doc
55- http://www.badr-bank.net
56-http://www.cpa-bank.com